

الاتحاد

الاشتراكي

عدد خاص يوليوز 2024



25

سنة من
العهد الجديد

I

رؤية اتحادية قيادة حزب القوات الشعبية تقرأ المرحلة

عبد الحميد جماهري

عضو المكتب السياسي للاتحاد
مدير النشر والتحرير



عدد خاص لمناسبة خاصة..

اعتبر الاتحاد نفسه منذورها لها تاريخيا وشعبيا وبناءً على شرعيته النضالية الوطنية، من قبيل دولة الحق والقانون، والسيادة الشعبية وأولويتها في بناء المسؤولية، وحقوق المرأة، والتعددية الحقيقية وإصلاح القضاء، والمواطنة الحية إلى غير ذلك من المهام قد تصادت، بل وجدت تحقّقها في ما تم إنجازها من طرف العهد الجديد.

وقد ساهم الاتحاد كذلك، كقوة اقتراحية، سواء من موقع المعارضة أو من موقع المسؤولية، حكومية كانت أو غير حكومية، في الدفاع عن الخيارات الصائبة للعهد الجديد في قضايا التحديث الفكري، وفي الدفاع عن قضية الوطن الأولى، التي جعلها ملك البلاد النظارات التي من خلالها يرى المغرب بوضوح ويميّز بها خصومه من أعدائه. و من الإنصاف أن يُحسب للاتحاد أنه شغل كل أذرع ديبلوماسية الموازية، في المنظمات الشبيبية والنسائية والسياسية الدولية، سواء في الأمانة الاشتراكية أو في التحالف التقدمي، في إفريقيا وأمريكا اللاتينية أو في أوروبا، من أجل تقوية وتحصين التواجد المغربي، بل وفي تكريس الاعتراف بالحقوق المغربية الترابية والوطنية والاعتراف بمجهودات بلادنا في الانسجام مع المعايير الكونية في حقوق الإنسان وفي القيم الحضارية وفي التعايش ..

في هذا العدد، انفتحنا على المسؤولين في القطاعات ذات الحساسية الكبرى لبلدنا، ومنها قطاع الأمن بشقيه، المادي والروحي بمحاورة المسؤولين فيهما، السيد أحمد التوفيق وزر الأوقاف والشؤون الإسلامية والسيد بوبكر سبيك الناطق الرسمي باسم المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، كما تحدثنا إلى السيدة أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان. و لتقتنا في العقل المغربي، والكفاءة الفكرية المغربية. ولأجل تعميق الفهم والمقاربة الشاملة تحاورنا مع الاساتذة محمد الطوزي، ومحمد نورالدين أفالية والموساوي العجلوي وسعيد الصديقي ومنصف البازيغي.. وإذ نجدد لهم الشكر جميعا نشير إلى أنه كان بودنا أن نوسّع دائرة الحوار لفهم أرحب وأعظم، وهوما نؤي القيام به مستقبلا..

نشكر مجددا كل الذين يسيروا لنا القيام بهذه المهمة، ونحن ندرك بأننا لن نوفي المناسبة كل حقها، نظرا لما قلناه عن اتساع دائرة الانجاز وما تفتّح من آفاق لبلادنا، وندرك في الوقت نفسه أن ما تحقق هو في الواقع تراكم يسمح لنا بأن نعتلي، كما يعتلي الناظر تلة الجبل للنظر إلى الأفق البعيد ويقيس الطريق الذي ما زال عليه قطعه وسلكه. ولعل ما أنجز هو بذاته يبرر الطموح إلى ما هو أكثر، ولعلنا أيضا لحظة فارقة من أجل حزم تاريخي حاسم ضد مظاهر التراخي والفساد والعراقيل المقصودة التي تعطل إرادة الصعود التي يريدها الملك ونحن نعي أن بلادنا تدركه، فما زال الطريق رفقة الملك المصلح والاستراتيجي الجيد طويلا إن شاء الله. وإلى الأمام..

ساهم في هذا العدد: يوسف لھلال (باريس) - محمد الطالبي. عبد الحق الريحاني. (الرباط) مصطفى الادريسي، مهدي لمقدمي. أنور التازي، (الدار البيضاء) مراد ثابت (ليبراسيون)

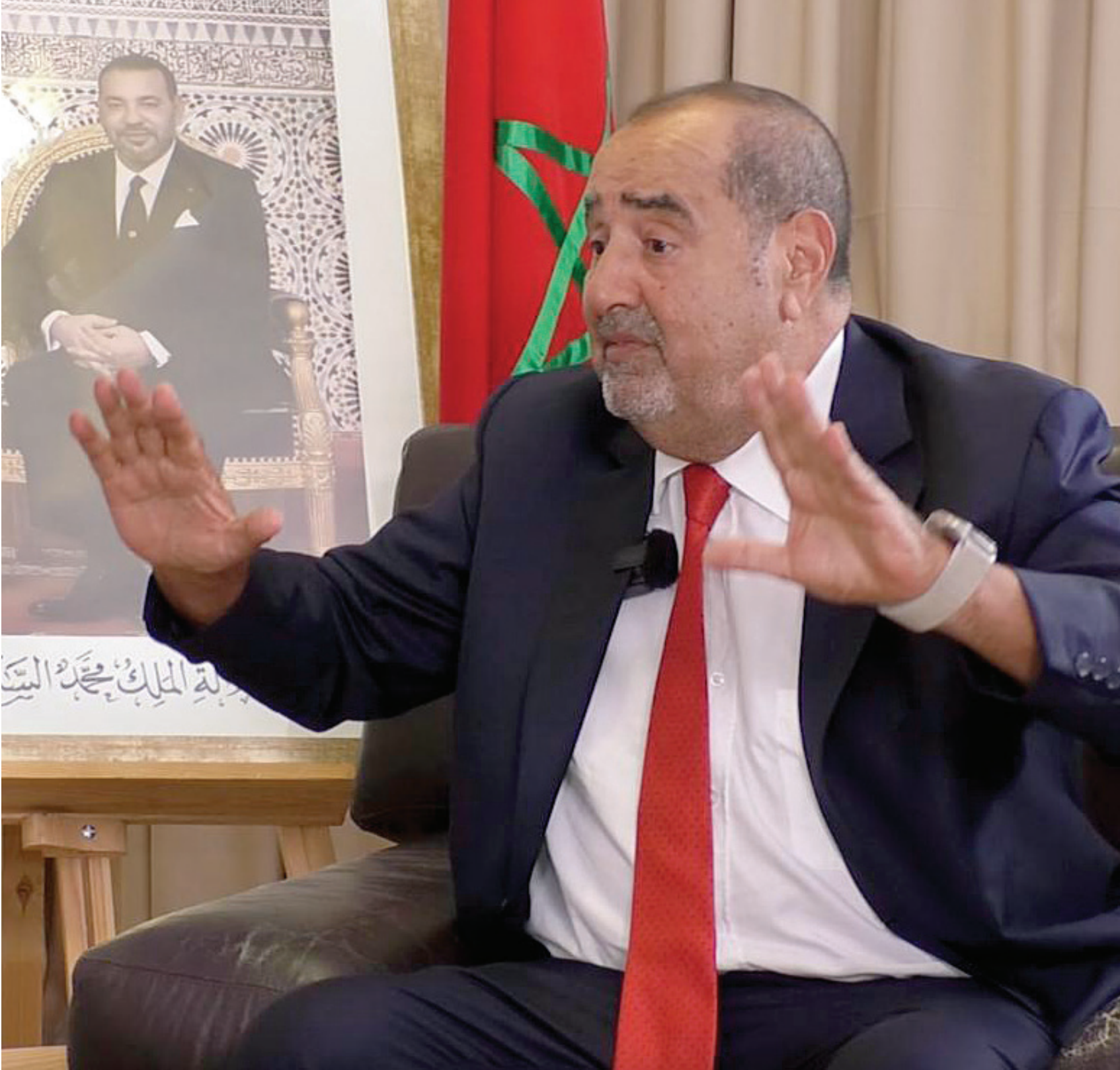
نعترف منذ البداية بأن المناسبة التي أوجت بإصدار هذا العدد، والمتمثلة في مضي ربع قرن من حكم جلالة الملك محمد السادس تفوق بكثير كل ما كتبت وما سيكتب عنها: تغيير مستمر، طموح دائم، إنجازات فاقت ما خطر على قلب المغاربة، تطلّع إلى المستقبل بقدر التجذر في التاريخ، تحديث مادي وفكري متواصل، تأهيل مدني وقطاعي بمعايير متعارف عليها دوليا في القضاء والاعلام، وجهد حضاري لم يسبق في تاريخ المغرب أن عرفته بلادنا إلا في لحظات العصور الذهبية من عمرها، توفيق إقليمي وقاري ودولي بارز، وتحسن اقتصادي واستراتيجي وسياسي وروحي، غير مسبوق، قوة في الخطاب، والحقيقة في الحديث عن الأوضاع، تجويد مؤسساتي، في قلبه دستور عائق آفاق الإصلاح كما رافع عنه المجتمع وقواه الحية، وغيره كثير.. مع ما ترتب عن ذلك من نتائج ومكتسبات مادية ومعنوية، مست تطور الذهنيات والشعور بالاعتزاز الملىء بالمستقبل...

كل هذا يجعل من ادعاء تلخيص ما حصل، ذهنيا وماديا، معنويا ومؤسساتيا، اقتصاديا واجتماعيا، نوعا من المجازفة غير المسموح بها هنيا و أدبيا واخلاقيا.

لهذا نعتبر أنه عدد خاص، للاحتفال بمناسبة خاصة، مناسبة شكلت في تاريخ المغرب المعاصر مرحلة فاصلة، وثورية جمعت بين استمرار قواعد الملكية الوطنية المناضلة والمبادرة، والقطيعة في التدبير و ترتيب الأولويات والاستراتيجيات حتى تسير عصرها وسمحت بالشروع في بناء مقومات مجتمع قوي ومتضامن، حي يستثمر في تاريخه وتعدده الثقافي كما يستثمر في المستقبل الممكن. وفي هذا الأفق تأتي مساهمات المسؤولين الاتحاديين في القيادة، وفي مقدمتهم الأخ الكاتب الأول ادريس لشكر والأخ رئيس المجلس الوطني الحبيب المالكي والأخوات والإخوة في الواجهات المجتمعية، والنقابية والنسائية والحكامة والتشريعية والمجتمعية عموما، متأسفين لكون بعض الأخوات والإخوة لم تكن محظوظين بمشاركتهن لطروف خاصة أو لاعتبارات طارئة. ولقد اخترنا «رؤية اتحادية لعهد محمد السادس» عنوانا لمساهمات الجميع لشعورنا، المتواضع والمشروع في الوقت نفسه، بأن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من المساهمين الكبار في بناء اللحظة الحالية.

يذكر التاريخ، والجيل الذي رافق العهد الجديد، كما الأجيال التي سبقته أن أول خطاب للعرش يوم 30 يوليوز 1999، ورد فيه تجديد الثقة في الفقيه الكبير عبد الرحمان اليوسفي، رمز الاتحاد وقائده في تجربة التناوب، وقد قال جلالتة: «سنظل نسدّد جهود حكومة جلالة الملك الراحل، الذي جعل منها حكومة التناوب، تطبيقا للنهج الديمقراطي في التداول على السلطة، وأناط مسؤولية وزيرها الأول بالسيد عبد الرحمان اليوسفي، الذي توسم فيه جلالتة حسن التوفيق، والذي سبّقى منا كل سند ودعم». وهو ما تم بالفعل.

ونعتبر بأن الاعتزاز بالمرحلة كلها وبما تحقق فيها، يجد مبرراته كذلك في كون القيم والقواعد السياسة والاخلاقية ومعها الإصلاح والوظيفة التاريخية في توفير شروط نجاحه ومقرطة العلاقات مع السلطة وداخل المجتمع وما بينهما، وغير ذلك من المبادئ والاهداف التي



الكاتب الأول ادريس لشكر

الدول التي لها مؤسسات قوية مثل المغرب لا خوف عليها

بمناسبة مرور ربع قرن على تولي جلالة الملك محمد السادس العرش على اسلافه المنعمين، اجرت اتحاد بريس بمؤسساتها الإعلامية جريدة «الاتحاد الاشتراكي» وجريدة «ليبيريديون» وموقع «انوار بريس» حوارا مع الكاتب الأول ادريس لشكر في شخص مدرائها على التوالي عبد الحميد جماهري ومحمد بنعربية ومحمد الرامي، هذا الحوار الذي يستعرض أبرز محطات العهد الجديد والتدبير المحكم والمنفتح لجلالة الملك محمد السادس انطلاقا من دعمه للتناوب التوافقي الذي بدأ مع المرحوم الحسن الثاني، ملف طبي صفحة الماضي وهيئة الإنصاف والمصالحة والاصلاحات القانونية والتشريعية التي شهدتها البلاد كأسس لانطلاقة تنمية واقتصادية للمملكة ثم دور الاتحاد الاشتراكي الذي كان يقود الحكومة في الدفع بكل هذه الإصلاحات السياسية والتشريعية والقانونية، بالإضافة إلى وضعية المرأة المغربية والمساواة والدولة الاجتماعية والحماية والتغطية الاجتماعية، فضلا عن التدبير المتميز بجلالة في القضايا الكبرى التي عرفها المغرب المتمثلة في زلزال الحوز وجائحة كوفيد 91، والمشاريع الكبرى المهيكله بالمملكة وقضايا أخرى كسياسة مواجهة الإجهاد المائي، والقطار الفائق السرعة وشبكة الطرق السيارة.

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كان في قلب الحدث السياسي في مرحلة الانتقال الديمقراطي ويقود حكومة التناوب التوافقي، هل يمكن أن تحدثنا حول هذه المرحلة الهامة في تاريخ المغرب؟

لا بد من التنويه بمبادرة اتحاد بريس بكل مؤسساتها الإعلامية. جريدة الاتحاد الاشتراكي وجريدة ليبراسيون ومواقعها الإلكترونية وموقع انوار بريس، هذه المبادرة التي تأتي بالشعب المغربي يستعد للاحتفال بالذكرى 25 سنة لتولي جلالة الملك محمد السادس على عرش أسلافه المنعمين. لماذا التنويه بالمبادرة؟ لأنه حان الوقت، ومن الضروري ونحن نحتفل بربع قرن على تولي جلالة الملك محمد السادس مقاليد الحكم بقيادة الشعب المغربي، أن نستحضر جهود كل السياقات الجهوية والقارية والعالمية، بالنظر إلى أن دولة كثيرة أدت بها مكوناتها الاثنية والاقليمية وما هو موروث عن الاستعمار علاوة على اوضاعها الداخلية، إلى كوارث، فشلت وصارت عاجزة عن إعادة البناء واستنهاض هممها للتوجه نحو المستقبل، لكن نحن كأمة بفضل محورية المؤسسة الملكية في قيادة هذا الشعب وصلنا إلى ما وصلنا اليه ونسير في الاتجاه الصحيح بخطى ثابتة نحو التقدم والتنمية وتعزيز الاستقرار ودولة الحق والقانون والمؤسسات.

وبالرجوع إلى سؤالك، و إلى ما وقع في أواخر التسعينات بتشكيل حكومة التناوب التوافقي بقيادة الراحل عبدالرحمان اليوسفي حين احتل حزب الاتحاد الاشتراكي المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية، لا يمكن الحديث عن هذه المرحلة السياسية في التاريخ السياسي المعاصر للبلاد، دون التأكيد على أننا أمة لها تاريخ مجيد، ولها مؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية قوية، ومؤسسات للحكمة الأمنية والدستورية صلبة وإدارة ترابية، مركزية و جهوية متمرسة، وحركية دؤوبة في المجتمع المدني والحقوقي، وكل هذه المقومات والمؤسسات السياسية والدستورية والمدنية، كانت تؤكد على أن انتقال السلطة سيكون انتقالا هادئا و سلسا، طلك أن الدول التي لها مؤسسات قوية من هذا القبيل لا خوف عليها، ولا يؤر انتقال السلطة فيها على استقرارها واستمراريتها.

شخصيا، لما وصلني خبر وفاة الملك المغفور له الحسن الثاني، لم أستسغه بل لم اصدق له حين تأكد لي ذلك عبر اتصالات و الوزراء ومسؤولين في الحكومة والراحل عبدالرحمان اليوسفي، شعرت بهول فاجعة كبيرة ألت بي ليس وحدي فقط بل بالشعب المغربي قاطبة.. وقد كان مطروحا على البلاد يوما أن تستعد بالشكل الكافي والمناسب وعلى جميع المستويات باعتبار ان تشييع ملك وتكليف ملك جديد يفترض عدد من الترتيبات التي ينص عليها

”
قد كان
مطروحا على
البلاد يومها
أن تستعد
بالشكل
الكافي
والمناسب
وعلى جميع
المستويات
باعتبار ان
تشيع ملك
وتكليف ملك
جديد يفترض
عدد من
الترتيبات التي
ينص عليها

الدستور
المغربي.

”

الدستور المغربي.
و كان من أكبر الهواجس التي تملك الإنسان المغربي في تلك اللحظة، هي أن تتوالى السكينة ويستمر الهدوء واليقظة والحذر لأن اللحظة ليس لحظة يسيرة.

أما قياس هول الحدث المؤلم وحجمه فهو ذلك الحشد الكبير من رؤساء وقادة العالم الذين حجوا إلى عاصمة المغرب الرباط من أجل تشييع جثمان الملك الراحل الحسن الثاني، حيث أصبح موكب الجنازة بشارع محمد الخامس وشارع الحسن الثاني في اتجاه صومعة حسان وضريح محمد الخامس عبارة عن تيار بشري جارف، وأنهاش بشرية من الشعب المغربي فوق قطرة الحسن الثاني على وادي أبي رقرق الرابطة بين العدوتين الرباط وسلا.

وكل ذلك مر بهدوء تام واطمئنان وتلقائية ما أكد مرة أخرى على أننا في دولة المؤسسات والقانون، وفي الأخير رجع كل واحد إلى بيته مطمئنين كل الأطمئنان.

التناوب بدأ مع الراحل الملك الحسن الثاني واستمر مع جلالة الملك محمد السادس أطل الله في عمره هل يمكن الرجوع لهذه الفترة؟

ما ميز تاريخنا السياسي المعاصر، أننا أمة ظلت فيها مطالب الإصلاح السياسي والدستوري

والاقتصادي والاجتماعي من صميم مطالب الحركة الوطنية ويتنسّق مع المؤسسة الملكية، ممثلة وقتها في المغفور له محمد الخامس، كما كانت مذكرة الحركة الوطنية تتضمن البعد الاجتماعي كالصحة والتعليم.

ومع بداية الاستقلال، عشنا كذلك مرحلة الحكم مع المغفور له الملك محمد الخامس، وبناء الدولة الجديدة، وكان من الممكن أن يتم التناوب حينها.. و لما جاء حكم الراحل الملك الحسن الثاني، عجزنا جميعاً عن إنجاز ما تتطلبه المرحلة، (وأنا اليوم لست في دور الحكم على من كان المسؤول عن ذلك). وعلى كفي وقعت فيها بعد المحاولات الانقلابية الفاشلة، وأدت، من حسن الحظ إلى إحياء المفاوضات من جديد وكان من الممكن أن يكون التناوب خلال السبعينات لكنه تعثر مرة أخرى، ولم تتمكن البلاد آنذاك من الوصول إلى التوافق على الدساتير.

وأشهد أن ما ميز حكم الملك الحسن الثاني رحمه الله، كونه حافظ على التعددية السياسية التي آمن بها وأصبحت مكسباً سياسياً بالبلاد، هذا في الوقت الذي كان كل حزب يعتقد أنه هو ممثل الشعب الوحيد - وعمل رحمه الله على بناء الدولة الحديثة والمؤسسات السياسية والدستورية.

واعتقد أن ما ميز بلادنا كذلك استمرار المطالب المتمثلة في الإصلاحات السياسية والدستورية

والاقتصادية، مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية منذ عقود، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن الدولة الاجتماعية، وما يسايرها من مطالب الحركة النقابية بدأ منذ ذلك التاريخ مع الحركة الوطنية، وهذا ما علم المغاربة الحوار المسؤول بدون أراقة أنهار من الدم، في حين قدمت شعوب أخرى تضحيات كبيرة ولم تصل إلى شيء.

ويمكن أن نشير أن الإفراط في الحوار أدى أحياناً إلى التفريط كما حصل مع دستور 1992 الذي كان أكثر تقدماً من دستور 1996، نظراً للمزايدات داخل الاتحاد الاشتراكي والحزب الوطنية والديمقراطية التي استمرت إلى حين نجحت في التنسيق داخل الكتلة الديمقراطية.. مقابل ذلك، ظلت أبواب القصر مفتوحة.

والحقيقة وللتاريخ، أشهد أن جلالة الملك الحسن الثاني كانت له الإرادة الجدية منذ 1990 لقرار التناوب، والدخول في تجربته..

إلى ذلك، أسجل أن كل التشريعات والقوانين والتعديلات التي مسّت الرقعة القانونية والتشريعية التي ورثناها عن الحماية، جاءت مع حكومة التناوب في أواخر التسعينات.

ففي هذه الفترة سم التراجع عن ما كان يطلق عليه «قانون ما من شأنه» وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، وتوفير هاته الظروف السياسية دفع الاتحاد الاشتراكي إلى أن يصحح

**”
الحقيقة
وللتاريخ، أنشهد
أن جلالة الملك
الحسن الثاني
كانت له الإرادة
الجدية منذ 1990
لاقرار التناوب،
والدخول في
تجربته...
إلى ذلك،
أسجل أن كل
التشريعات
والقوانين
والتعديلات التي
مسّت الرقعة
القانونية
والتشريعية
التي ورثناها عن
الحماية
”**

موقفه ويصوت بالإيجاب على دستور 1996. وبالرغم من النقاش السياسي الحاد، ما زلت أتذكر جيداً الجهود الكبيرة الذي بذله الراحل اليوسفي وهو مجهود لا بد أن يحسب للرجل.

من جهة أخرى، كان واضحاً من خلال خطاب البرلمان وغيرها من الخطب الملكية، أن الراحل الحسن الثاني كان يتوق إلى تناوب، وكان يحكي أطوار المفاوضات علنياً بحيث كنا نتابع حواراً مفتوحاً لم يبق سجين الأروقة ومع القيادات السياسية. لقد اختار الراحل أن يفتح الرأي العام الوطني في الموضوع ويعمله يعيش رسمياً رغبته في التناوب التي لم يستطع تحقيقها إلا في السنين الأخيرة من حياته، ووقع التوافق بضمانات كبرى منه، بعد أن حاز الاتحاد الاشتراكي على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية.. وتم تعيين الراحل عبد الرحمان اليوسفي وزيراً أولاً، من طرف جلالته، الذي كلفه بتشكيل الحكومة، من تحالف هش يضم سبعة أحزاب، وداخل هذه الأحزاب كانت هناك مشاكل كبيرة خاصة مع حليفنا التاريخي حزب الاستقلال الذي تبوأ مرتبة متأخرة جداً.

وهنا لا بد من التذكير على أن المناضل الأستاذ عبد القادر باينة، كان له دور كبير في الحفاظ على هذه الأغلبية، وقام بمجهود كبير باعتباره رئيساً للفريق الاشتراكي بمجلس النواب في بداية حكومة التناوب التوافقي وكان مطلوباً منه



جلالة الملك يستقبل الأستاذ ادريس لشكر بعد انتخابه كاتباً أول 2012



جلالة الملك يستقبل هيئة الإنصاف والمصالحة، يتقدمها الفقيه إدريس بنزكري

لحقوق الانسان، لحظة غير مسبوقه وللحقيقة، تعاملنا في البداية مع القرار يتحفظ لأننا لم نفهم معيار اختيار أعضاء هذه الهيئة ونحن حزب كما هو مثبت من خلال ضخائيا هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، جل أعضائه من الضحايا المعينين بعمل الهيئة.. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي قدم خلال مسيرته النضالية من أجل البناء الديمقراطي بالبلاد تضحيات كبيرة لازالت موشومة في الذاكرة الشعبية للمغاربة

وراسخة في التاريخي النضالي لهذا الشعب الأبي.. دعوني أبوح لكم بأننا وجدنا صعوبة في التعامل مع هذه الهيئة من الناحية القانونية. وللتاريخ كنت في الاتحاد الاشتراكي الأكثر تواصلا وعلاقة مع رموز هذه المرحلة الحقوقية وعلى رأسهم إدريس بنزكري، أحمد حرزني، إدريس اليزمي، و شوقي بنوب .. الخ، و قد تأكد لي مصداقية العمل من خلال منهجيته و من خلال المجهود الجبار الذي تقوم به الهيئة، بالرغم من وجود مقاومات وقتها وكان هناك من كان متخوفا من هذا المسار الحقوقي و هذه التجربة المتفردة لطى صفحة الماضي والانتهاء الجسيمة لحقوق الإنسان بالملكية المغربية. خصوصا وأن جلسات الاستماع شكلت لنا هزة ولم نكن نعتقد أن جدية الأمور ستصل إلى ذلك المستوى، وكان البعض يرفض ذلك ويتساءل أين سيؤدي بنا هذا، وبالرغم من كل ماسلف... نجحنا في ذلك.

ويمكن أن أتحدث هنا عن مساهمتي المتواضعة في هذا الاطار، فمن خلال العديد من الحوارات والجلسات مع هؤلاء الأخوة كنا نطرح السؤال الاشكالي: كيف يمكن أن نجعل من تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وثيقة ذات أثر وفعل مؤسسيات ومجتمعي؟ والجواب على هذا التساؤل هو المدخل الذي يسر لنا أن نكون كفريق

فريق حزب العدالة والتنمية، والذي تميز في ذلك الوقت برزائه واتزانه ومسؤوليته التي ساعدت كثيرا في تدبير بعض القضايا الخلافية وتسوية بعض المشاكل.

و كاتحاديين ، علمتنا المسؤولية كذلك أن نعطي المعارضة حقوقها الدستورية كاملة، و كنا من حرصنا على أن يتضمن القانون الداخلي لمجلس النواب، والقواعد التي تنظم الرقابة والتشريع مبدأ إسناد رئاسة اللجنة المكلفة لعضو من المعارضة، عكس ما يقع اليوم داخل القبة التشريعية من تحامل عل الحقوق المكتسبة للمعارضة . والدروس العميق هو عندما تكون لك الأغلبية فيجب أن تكون لك عدد من الفلكات وفي مقدمتها ملكة الانصات..

عرفت البلاد مرحلة سياسية جديدة مع حكومة التناوب، مطبوعة بانفراج سياسي

وطبي صفحة الماضي مع هيئة الإنصاف والمصالحة كيف عشت هذه المرحلة؟

شاهدنا مع العهد الجديد استمرارية الانتقال الديمقراطي، أن لكل ملك أسلوبه.. و، عليه ومنذ تولى جلالة الملك محمد السادس العرش بدأ أسلوبه في الحكم يتضح منذ لحظة البيعة التي اتخذت شكلا آخر أكثر عصرية، ثم تلاها خطاب العرش الذي تابعناه وبرز معه أسلوب الملك وطريقته في الحكم و قراره بالاستمرار في الانتقال الديمقراطي، م ما تلى ذلك من مفهوم جديد للسلطة وتشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة فيها بعد.

لقد كانت لحظة تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة، من أجل طي صفحة الماضي وتجاوز ما وقع في الماضي بالمغرب من انتهاكات جسيمة

الحفاظ على وتوافق وانسجام احزاب الأغلبية في ظل الصراعات والتزايدات ما بينها ، من أجل التحضير لتمرير النصوص ، بعد التوافق عليها.

لقد كنت أيضا رئيسا للفريق الاشتراكي وكانت مرحلة صعبة؟

اولا كنت رئيسا للفريق الاشتراكي في مرحلة الانتقال من ملك إلى ملك. وفي أول انتقال ديمقراطي، تحمل الاتحاد الاشتراكي وزر مسؤولية كبيرة في تلك المرحلة بالنظر أنه كان يقود الحكومة في شخص كاتبه الأول عبد الرحمان اليوسفي ورئاسة مجلس النواب في شخص عبد الواحد الراضي قيد حياته ، وعبد ربه على رأس الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، بالفعل كانت مرحلة سياسية مطبوعة بالانتقال من ثقافة المعارضة إلى ثقافة المشاركة في الحكم والتدبير، كل الأطراف بما فيه رؤساء الفريق الاشتراكي السابقون انطلاقا من عبد اللطيف بنجلون وفتح الله ولعلو ، والكفاءات الاتحادية كانت متشعبة و متمرسه بنهج وثقافة المعارضة، وكانت لنا مسؤولية صعبة داخل الفريق الاشتراكي، بحيث كانت ثقافة كل أعضاء الفريق وتكوينهم السياسي يمتحان من ثقافة المعارضة ، وكانت عملية التأقلم صعبة، بالإضافة كان علينا ان نجد الجواب على السؤال: كيف سندبر أغلبية الكثير فيها غير راض عن وضعه في البرلمان ويطمح للاكثر، و نستحضر في نفس الوقت أن البلاد مقبلة على المصالحة وبرايج كبرى....

وأذكر أنني في هذه المرحلة، تعاملت مع حزب العدالة والتنمية منذ أن كان مجموعة أفراد إلى أن تحول إلى مجموعة برلمانية ثم إلى فريق بمجلس النواب، وهنا من الضروري، في هذا الإطار الترحم على عبد الله بها الذي كان رئيس

”
تحمل الاتحاد
الاشتراكي وزر
مسؤولية كبيرة
في تلك المرحلة
بالنظر أنه كان
يقود الحكومة
في شخص
كاتبه الأول
عبد الرحمان
اليوسفي ورئاسة
مجلس النواب
في شخص عبد
الواحد الراضي
قيد حياته ،
وعبد ربه على
رأس الفريق
الاشتراكي
بمجلس النواب
”



إلى ذلك أنه لم تكن هناك ساحة في أي مدينة من المدن المغربية لا تعرف الاحتجاج. حقيقة أن الحاجات حين كنا في المسؤولية الحكومية كانت كبيرة، وعبر المغفور له الحسن الثاني عن ذلك بمحدثه في أواسط التسعينات عن السكتة القلبية، لأن الأوضاع الاجتماعية كانت صعبة للغاية بسبب توالي سنوات الجفاف. وكل الذين كانوا يلزمون الصمت في السابق و يتقبلون الوضع خرجوا للاحتجاج!

تصوّروا أن الفترة التي كنت فيها وزيرا للعلاقات مع البرلمان، اعترضتنا صعوبات في جلسات برلمانية وصلت حد تعطيل دخول الوزير المسؤول للنقاش مع النواب، ولعلنا عشنا في المغرب الحراك في جانبه الإيجابي ونحن نرى الدمار الذي خلفه في دول أخرى. الحراك ففي المغرب وجد شعبا واعيا ومؤسسات قوية وراكات، وقد وقعت تجاوزات، منها منع وزراء من دخول مقرات وزاراتهم.. كانت الأوضاع صعبة و الحراك جاء في سياق دولي أعجها، لكن كانت هناك توجيهات صارمة من جلالة الملك بالتعامل معها بكل مسؤولية وعقلانية. ولهذا أؤكد أن ما جعلنا لا نعيش ما عاشته دول أخرى من تشتت وفتن داخلية وصراعات وانهيار للدولة، هو هذا التدبير العقلاني والمفتوح والمتسامح والديمقراطي. لا يعتقد أحد أن التدبير كان تدبيرا أمنيا جيدا فقط، بل فضلا عن هذا الأخير كانت هناك ثقافة الإنصات للآخر والاستماع إليه.

و بكل مسؤولية، كان يتعين عليّ كوزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان أولا تدبير هذا الأمر، وثانيا التعامل مع المطالب السياسية الموضوعة وقتها على المحك، وخاصة منها الإصلاحات السياسية وبشكل أدق في مجال الانتخابات.. وثالثا كنت حينها أعمل مع وزراء آخرين في مواضيع لا علاقة مباشرة لي بها، مثل القانون

”

**لا تفوتني الفرصة
للإشارة إلى كون،
الفريق الاشتراكي
في سنة 2007،
كان فريقا قويا
يزخر بالخبرات
والكفاءات
السياسية، ويمكن
القول أنه كان
أقوى من ناحية
تركيبته السياسية
والبروفائيات
والشخصيات
السياسية التي
كانت وازنة
في قطاعاتها
ومهنها
وامتدادها
الجماهيرية
وقوتها الاحترافية
في تنشيط الحقل
السياسي**

”

في هذه المبادرات التشريعية، عندما تأتي بمقترحات قوانين، و نحصر فيها أن نكون قوة اقتراحية، و من حسن الحظ أن الحافظ الهام في ذلك كان هو افتتاح جلالة الملك محمد السادس، حيث كنا ننطلق من خطابات العرش أو خطاب افتتاح البرلمان التي كنا نجد فيها المقدمة والمبرر لوضع هذه المقترحات للقوانين. لاحظوا معي أننا كنا في ذلك الوقت نقود الحكومة و، نحن من جاء بمقترحات الإصلاح كما هو حال الورقة الفريدة للتصويت في الانتخابات الجماعية والتشريعية، كنا نسق العمل داخل المشهد السياسي ونأتي باقتراحات سياسية إيجابية من أجل الدفع بال مسار الديمقراطي والتنمية للبلاد دون حسابات حزبية ضيقة.

ولا تفوتني الفرصة للإشارة إلى كون، الفريق الاشتراكي في سنة 2007، كان فريقا قويا يزخر بالخبرات والكفاءات السياسية، ويمكن القول أنه كان أقوى من ناحية تركيبته السياسية والبروفائيات والشخصيات السياسية التي كانت وازنة في قطاعاتها ومهنها وامتدادها الجماهيرية وقوتها الاحترافية في تنشيط الحقل السياسي.

**كيف كان تعاملكم مع الحركات
الاحتجاجية عندما كنتم تتحملون
المسؤولية الحكومية؟**

ما يجب التذكّر، ونحن نستحضر تحملي لوزارة العلاقات مع البرلمان هو أن المناخ العام مع حكومة التناوب التوافقي والعهد الجديد وإطلاق الحريات العامة كانت له آثار مهمة، منها مثلا، أن شارع محمد الخامس كانت تملأ الخيام التي نصبها المحتجون. والأدهى في الأمر أن خصومنا السياسيين حاولوا استغلال هذا الوضع، للتأجيج فكان الحزب الليبرالي بقيادة زيان مثلا يوزع القفف والمعونة للمحتجين. أضف

اشتراكي من عمل على إدخال تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة إلى البرلمان.

و كان أن الاتحاد الاشتراكي، من خلال فريقه هو من ابدع الصيغة المناسبة لمناقشة تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة بالبرلمان بحكم غياب صيغة دستورية لمناقشة تقرير هيئة، وفي هذا المضمار، عملنا كفريق اشتراكي على استقبال هيئة الإنصاف والمصالحة من طرف رئيس مجلس النواب اخينا عبد الواحد الراضي، ونحن كفريق اشتراكي من نظمتنا يوما دراسيا بمجلس النواب لمناقشة تقرير الهيئة في نقاش مفتوح استدعينا له الفعاليات السياسية والحقوقية، وبهذا يكون الاتحاد الاشتراكي هو من ابدع طريقة عرض ومناقشة تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة بقبة البرلمان. لان الحكومة لم يكن بإمكانها أن تتخذ أي إجراء، والبرلمان لا حق دستوري له، وكانت هذه هي الصيغة من خلال الفريق الاشتراكي بمجلس النواب.

ومن آثار هذا النقاش المفتوح للتقرير أن تحولت توصيات الهيئة إلى وسيلة رقابة في مجالات العدالة أو الحكامة الامنية... أما تشريعا فقد حولنا كل الأفكار إلى مقترحات قوانين في مجال الحريات والحقوق، مجال محاربة التعذيب، حقوق المرأة والمساواة....

وللذكير أيضا كانت هناك مجموعة من الطابوهات في ذلك الوقت، عمل الفريق الاشتراكي على رفعها وطرح عددا من القضايا التي كانت تصنف من هذا القبيل، كما هو حال المحكمة الجنائية، والقانون الدولي الانساني، الحكامة الامنية... هذه المواضيع التي فتحتها الفريق الاشتراكي لأول مرة للنقاش داخل البرلمان، و اليوم الكل يرى التقدم والتطور الذي وصلت إليه البلاد في هذه المجالات، خاصة الحكامة الامنية.

وأقول بكل مسؤولية أننا أحيانا كنا نجد صعوبة

المناسب. ويمكن أن أقول بكل مسؤولية أن الحركة الوطنية كلها سارت في هذا المنحى العقلاني المتدرج وهي من خبرت الأدوار التي لعبتها المرأة كما تتذكرون! ونحن كحزب واصلنا هذا النضال، على مرحلتين : ، أولاها مرحلة النضال السليبي (المحكومة بمنطق إما نحن وإما الحاكمون) وهي لم تؤد إلى نتائج على المستويين التشريعي والقانوني، ولكن ثانيتهما وهي مرحلة دخولنا في التوافق وتزليل استراتيجية النضال الديمقراطي وخلالها بدأت تظهر بعض الآثار.

وخلال فترة التناوب التوافقي بقيادة سي عبد الرحمان اليوسفي تم وضع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، وقد كانت مشروعا طموحا وقوبا .. ولا بد في هذا الإطار أن نذكر الدور الكبير الذي لعبه أخ عزيز علينا وهو الوزير السابق محمد سعيد السعدي الذي أدى ثمن مواقفه، وقد وجد في حزبا سندا قويا، لأننا كنا نعتبر تلك الخطة التي جاء بها هي خطتنا جميعا، خاصة وأنها كانت مرفقة بمجموعة من القرارات فما يتعلق بمقاربة النوع وبمراسيم وقوانين ، على رأسها تعديل بعض فصول مدونة الأحوال الشخصية كما كانت تسمى آنذاك. وأنا أتذكر الصعوبات التي واجهناها في البرلمان، و باعتباري منسق الأغلبية وجذثني في ظروف صعبة للغاية من جهة، كان من بين النخب من يعتبر السقف الذي نعمل من أجله و حوربنا من أجله ، سقفا منخفضا. ومن جهة ثانية حوربنا من طرف المحافظين. فقد هوجبنا من أولاء ومن هؤلاء! وكان من الضروري تدبير المرحلة بكل مسؤولية، وأنا شخصيا حضرت نقاشات وحوارات طويلة وحادة بهذا الخصوص.

في الحكومات المتعاقبة بعدها كنا مسؤولين في سلوكنا، حيث لم نكن في موقع المسؤولية الحكومية و نمارس المعارضة في نفس الوقت . كنا نتحمل مسؤولية كاملة. لا بد أن أذكر ، في هذا السياق، أننا نحن الاشتراكيون درنا ملف الخصخصة لأن المسؤولية فرضت ذلك، ونحن الاشتراكيون من أنتجنا من التشريعات الليبرالية، لأن بنك المغرب كان بحاجة إلى قانون لذلك ، كما هو حال البورصة وشركات المساهمة وغيرها وأعتبر أن التدخلات الملكية كانت الفاصل ، تسهل مهمة كل من يسعى إلى تطوير وتحديث هذا المجتمع، ذلك لأن شخص الملك اجتمعت فيه رئاسة الدولة وإمارة المؤمنين وما تحيل عليه من تنظيم للحقل الديني، وهو أمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في كل مناحي الحياة (خاصة في مواجهة الإرهاب، لأن من أساليب الوقاية الحقيقية، إلى جانب الوسطية والتسامح في ثقافة الشعب المغربي هو تنظيم الحقل الديني). وأعود لأقول أننا قطعنا خطوات جيدة ، وأملنا كبير في نتائج الإصلاح المنشود لمدونة الأسرة. ولن نستبق الأمور ولن أقول أي شيء بشأنه، بل يجب أن تنتظر رأي المجلس العلمي الأعلى ثم إرادة جلالة الملك في هذا الموضوع التي ستكون بلا شك إضافة جديدة لما حققته المرأة في بلادنا.

توجه عام للمرحلة الجديدة خلال 25 سنة؟

أنا أومن بالتراكم والإنصاف. تاريخيا ، أول واحد لعب دورا فما يتعلق بالمرأة وحقوقها في بلادنا، هو بطل التحرر المغفور له محمد الخامس.. تذكروا مغرب الثلاثينات والأربعينات والخمسينات لما خرجت الأميرات سافرات ولما ذهبت الأميرات كريمات محمد الخامس إلى المدارس، ولنا أن نسأل : أين كانت المرأة المغربية حينها؟

عندما حصلت على البكالوريا في سنة 1972 كنا حينها 7000 في المغرب بأكمله وفي مختلف الشعب. وأما الطالبات فقد كن قليلات. ويجب أن نقدر أن الأسرة الملكية كانت نموذجا للأسرة العصرية والحداثيّة والمتوجهة نحو المستقبل والمؤمنة بحق المرأة في التعليم مثلها مثل الرجل وحقها في الصحة وحقها في الشغل ولا بد أن نتذكر أن الأميرة للاعاشة كانت سفيرة للمغرب في زمن لم تصل فيه المرأة بعد إلى تحمل المسؤوليات الكبرى.

هذا بالنسبة للأسرة الملكية. أما بالنسبة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فإنه تأسس ضد الظلم والاستبداد ومن أجل الإنصاف، وكانت المرأة، على رأس من يجب أن ينصفوا ، لذلك فإن القضية النسائية كانت ولا تزال قضية مركزية بالنسبة للاتحاد الاشتراكي. وحتى العلماء الذين كانوا ينتمون للحزب كانوا علماء منفتحين. وبالتالي، التقت الإرادة الملكية وقناعاتنا فما يتعلق بحقوق النساء وهذا بطبيعة الحال ، في مجتمع ومحيط لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار. وربما يجدر بنا أن نشير إلى أن تدبير هذه المسألة من حيث الزمن يكون مطلوبا فيها إنصاف الجواب ، فأحيانا يكون لديك مطلب ولكن ظروف الاستجابة إليه لم تتضج ، كما يحدث أن يتخلف المسؤولون في التجاوب معه في الوقت

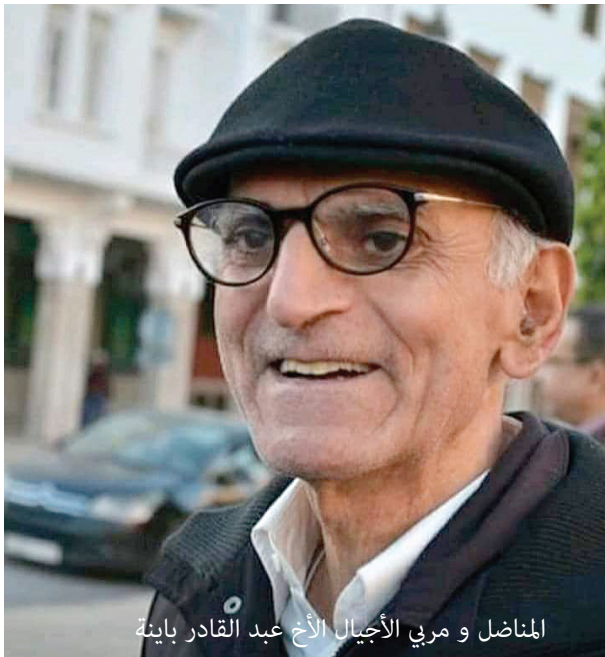
العقاري وقانون التحفيظ والحقوق العينية وغيرها ، لتجاوز الصعوبات التي كانت للوزراء من أجل تمرر هذه القوانين، وقد تكفلت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان بطلب قوي من المعنيين، بتمررها، ذلك أن البلاد كانت بحاجة إلى مثل هذه القوانين - كقانون العقار - المتعلقة بمشاريع استثمارية كبرى. ولذلك كان لابد من المصادقة على هذه القوانين.

وفما يتعلق بالانتخابات، كان يتعين علينا أن نخرجها في آجال محددة رغم أن الظروف لم تكن سياسيا مواتية لنا، ولم تكن من مصلحة أطراف أخرى أن تجري الانتخابات في موعدها! نحن نحن كاتحاديين قدنا حكومة التناوب وشاركنا في الحكومات المتعاقبة بعدها و كنا مسؤولين في سلوكنا ، حيث لم نكن في موقع المسؤولية الحكومية و نمارس المعارضة في نفس الوقت . كنا نتحمل مسؤولية كاملة. لا بد أن أذكر ، في هذا السياق، أننا نحن الاشتراكيون درنا ملف الخصخصة لأن المسؤولية فرضت ذلك، ونحن الاشتراكيون من أنتجنا من التشريعات الليبرالية، لأن بنك المغرب كان بحاجة إلى قانون لذلك ، كما هو حال البورصة وشركات المساهمة وغيرها

وكان لهذا ثمن دفعتموه كحزب سياسي بسبب تحملكم لمسؤولية حكومة التناوب التوافقي...

نحن المسؤولية يجب أن يتحملها أي ديمقراطي. لا توجد تجربة في العالم قضت فيها هيئة ما ولايتين متاليتين ولم تتأثر شعبيتها. وضريبة المسؤولية هو أن تصبح أقلية. ونحن فهمنا هذا الأمر وتقهرناه، ولكن ما حدث في المغرب، هو أن البعض مارس المسؤولية وظل يعتقد أنه سيظل يحتفظ بالإجماع وأنه سيستمر إلى الأبد ولم يفهم أن تحمل المسؤولية تعني الحاسبة والتي تعني في آخر المطاف دفع الضريبة. والدولة مقتنعة كامل الاقتناع أن الاتحاد أدى ضريبة المسؤولية وأنا أعتبر أن هذا يؤكد نزاهة من تحمل المسؤولية من إخواننا ونزاهة حزبا. هناك عوامل موضوعية أدت إلى إضعاف حزبا وعلى رأس هذه العوامل تحملنا لمسؤولية حكومة التناوب في ظروف صعبة جدا وبإمكانيات محدودة...

تراجع الاتحاد الاشتراكي في الانتخابات، لكن الاتحاد لم يفقد القوة الإصلاحية الكامنة فيه وظل دائما مصدر مقترحات إصلاحية، ومنها قضية المرأة، وباعتباركم رئيس حزب اشتراكي ديمقراطي وباعتبار حزبكم ينتمي إلى اليسار الوطني يعتبر هذه القضية قضية مركزية، نريد أن نعرف ما قدمه الاتحاد الاشتراكي في المجال ضمن



المناضل و مربي الأجيال الأخ عبد القادر باينة

مرت بلادنا من عدة أزمات («كوفيد 19 مفاجئة الزلزال»...) ، ما هي الدروس المستفادة من تدبير العهد الجديد لهذه الأزمات؟

أولا، لا بد من التأكيد على أن قوة الدولة لا تظهر في الأوقات العادية والسلسة، بل في الأزمات والصعاب التي تواجهها، فالتعدد من الدول المتقدمة لم تستطع تدبير أزماتها بالنجاعة المطلوبة وعلى سبيل المثال أزمة كوفيد 19 التي ضربت العالم.

والمغرب عاش أوقاتا صعبة خلال الجائحة ، حيث تعامل معها الرأي العام في البداية باستخفاف. لكن جلالة الملك محمد السادس، كان سباقا للتعاطي مع الأزمة الصحية، واتخذ العديد من الإجراءات والقرارات والتدابير لحماية الحق في الحياة، إلى جانب المخاطر السلطات العمومية والأحزاب السياسية والمواطنين والمجتمع المدني المعنيين لمواجهة الجائحة.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك من كان يتحدث عن جائحة كوفيد 19 بنوع من الترف ، خاصة من طرف بعض النخب، التي تحدثت في حينها عن الإصلاحات السياسية وماذا كانت فترة الوباء والحجر الصحي ستؤسس لمرحلة جديدة، والحال، كان المطلب الأساسي في تلك المرحلة الصعبة، هو الحفاظ على حياة الناس.

لا بد من التذكير بأن الهم الوحيد للمغرب بقيادة جلالة الملك خلال هذه الفترة كان هو سلامة المواطنين وحماية حقهم في الحياة وضمان الاستفادة من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.

والهم الأكبر كان هو إيصال الإعانات للمتضررين من تبعات الجائحة و تمكينهم من الدعم ومن الكمامات وتوفير اللقاحات وفق استراتيجية محكمة وتبدير زمني ولوجستيكي رفيع، لدرجة أننا أصبحنا مرجعا في حسن تدبير الأزمة.

فبلادنا بتوجيهات ملكية سامية عملت على صرف الدعم للمواطنين وضمان قوتهم اليومي وتزويد الأسواق بالسلع والتموين، وإقامة المستشفيات الميدانية...

وهكذا نجح المغرب في تدبير الأزمة الصحية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس. علاوة على ماسبق، أبانت مرحلة الجائحة عن اختلافات واشكالات على كافة المستويات خاصة الاجتماعية والاقتصادية والصحية فكانت منطلقا، أبان المغرب من خلاله الدخول في أوراش إصلاحية كبرى مثل «الحماية الاجتماعية، التغطية الصحية، الدعم الاجتماعي»... .

هنا لا بد من التوقف قليلا للحديث عن عنصر مهم يعود الى مرحلة ما قبل مرحلة كوفيد 19 ، فقد كان هناك خطاب تحدث فيه جلالة الملك عن التغطية الصحية والتعويضات العائلية في إطار توجهات عامة.

ولا بد من التذكير كذلك أنه كانت هناك منطلقات في هذا المسار منذ سنة 2002 مع حكومة الفقيه عبد الرحمان اليوسفي، الذي

وضع الاطار القانوني والأسس التي تحدد الضمان الاجتماعي وتوسيع الاستفادة من نظام المساعدة الطبية، AMO... هذه المنطلقات أعيد تحيينها في سنة 2019 إبان مرحلة كوفيد مع الإعلان عن مشروع الدولة الاجتماعية، بطموحات كبيرة تشمل الصحة والشغل والتقاعد والتعويض عن المرض والدعم المباشر.

وفي السياق ذاته ، وعندما طرح جلالة الملك مشروع الدولة الاجتماعية، أعطى توجيهاته للحكومة والاجتهاد والعمل على تنزيل المشروع وتحقيق الأثر المباشر له.

اليوم لدينا كمعارضة ملاحظات كبرى تهم عملية تنزيل الحكومة لهذا الورش الكبير، خاصة ما يرتبط باستدامة البرامج الاجتماعية وضمان تمويلها، ملاحظات منها كذلك التأكيد على أننا نخشى على تقاعد المواطنين وعلى استمرار التغطية الصحية للمغاربة.

والمطلوب هو أن يكون السيناريو دقيقا فيما يتعلق بتمويل البرامج الاجتماعية حتى تضمن استمراريته بعيدا عن المزايدات.

فهذا الورش الكبير يتطلب الحرص الكافي من الحكومة لتنزيله نقاديا لأي هزات في السنوات القادمة تعيق تحقيقه على كافة المستويات.

ومن جهة أخرى أسجل أن بلادنا قدمت إلى جانب تدبير أزمة كوفيد 19 ، نموذج آخر يتمثل في التدبير الأمثل لزلزال الحوز الذي ضرب بلادنا في شتبر الماضي.

وهنا أيضا لا بد من الإشارة إلى محورية المؤسسة الملكية منذ اللحظات الأولى في التعاطي مع الكارثة الطبيعية، حيث تم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير والقرارات بالسرعة اللازمة وأعطيت التوجيهات الملكية لمباشرة كل عمليات الإنقاذ والإجراءات لدعم المتضررين وحمايتهم، وتجند الجميع ضمن التعبئة المجتمعية الشاملة: من مواطنين ومؤسسات ومقاولات عمومية ومساهمتها في هذه الكارثة الطبيعية من خلال اكتتاب مؤسساتي حقيقي . فبلادنا قدمت نموذجا في مواجهة الأزمات، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك وبالتضامن الشعبي للمغاربة الذي أهر العالم.

وماذا عن المشروع التنموي الذي قدمتموه هل يتقاطع مع هذه المبادرات؟

أولا نحن في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وضعنا عنوانا كبيرا لمشروعنا التنموي هو: «دولة قوية عادلة ومجتمع حدائي متضامن»، فالدولة القوية هي القوية بمؤسساتها ولا تؤثر فيها مثل هذه الازمات واللحظات الصعبة فهي تتوفر على المناعة اللازمة لمواجهة كل التحديات. ونعزز في الاتحاد بأن أفكارنا ومرجعيتنا تتناغم كليا مع ما يرد في كل الخطاب الملكية ، وبأن دفاعنا عن انبعث المشروع الاشتراكي الديمقراطي تختزله الدولة الاجتماعية.

في هذا السياق لا بد من توضيح ما يحتاج إلى ذلك: ففي الوقت الذي كنا نتحدث عن هذا المشروع وتدافع عنه، كان هناك من يقول للمغاربة وهو من موقع المسؤولية الوزارية «يلا بغيتي ولادك يقرأوا خاصك تدر يدك ف جيبيك... يلا بغيتي الصحة خاصك تخلص عليها»..

لنا أن نعزز اليوم بأن مرجعيتنا وبرنامجنا وانبعاث المشروع الاشتراكي الديمقراطي الجديد كما طرحناه، يتم تنزيله على أرض الواقع بفضل المبادرات الملكية وطرحه للدولة الاجتماعية كما ناضل من أجلها الشعب المغربي بكل أطيافه.

ظهر بشكل قوي خلال هذه الأزمات مفهوم السيادة الوطنية، ما دلالات ذلك؟

فهي تتوفر على المناعة اللازمة لمواجهة كل التحديات. ونعزز في الاتحاد بأن أفكارنا ومرجعيتنا تتناغم كليا مع ما يرد في كل الخطاب الملكية ، وبأن دفاعنا عن انبعث المشروع الاشتراكي الديمقراطي تختزله الدولة الاجتماعية.

في هذا السياق لا بد من توضيح ما يحتاج إلى ذلك: ففي الوقت الذي كنا نتحدث عن هذا المشروع وتدافع عنه، كان هناك من يقول للمغاربة وهو من موقع المسؤولية الوزارية «يلا بغيتي ولادك يقرأوا خاصك تدر يدك ف جيبيك... يلا بغيتي الصحة خاصك تخلص عليها»..

لنا أن نعزز اليوم بأن مرجعيتنا وبرنامجنا وانبعاث المشروع الاشتراكي الديمقراطي الجديد كما طرحناه، يتم تنزيله على أرض الواقع بفضل المبادرات الملكية وطرحه للدولة الاجتماعية كما ناضل من أجلها الشعب المغربي بكل أطيافه.

أود الإشارة إلى أن مفهوم السيادة الوطنية هو إرث ورثه الملك الراحل الحسن الثاني وبعده جلالة الملك محمد السادس، فالمغرب دائما يتوافق مع قناعاته ومبادئه ولا يقبل أي مزايدات من أي كان، فلوكلنا يتميزون بالألفة والهيبة والحفاظ على سيادة هذه الأمة عبر التاريخ.

ويمكن استحضار ما حدث خلال زلزال الحوز، حين عرض «البعض» تقديم المساعدة للمغرب بتلك الطريقة الكاريكاتورية، وكانت بلادنا حاسمة في هذا الشأن، لأن بلادنا بتاريخها تتوفر على ما يكفي لمواجهة هذه الأزمة وإذا احتاجت للمساعدة في شيء ما، هي من تختاره لذلك. نفس الموقف في التعامل مع القضية الوطنية..

بالتأكيد فالمغفور له الملك الراحل الحسن الثاني والشعب المغربي عانيا الأمرين فما يتعلق بقضية وحدتنا الوطنية، حيث وجدنا صعوبة في تفهم المجتمع الدولي لقضيتنا الترابية، و مرحلة حكم جلالة الملك محمد السادس، تميزت بالتدبير الحكيم والصارم للعديد من الملفات والقضايا وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية وسيادة المغرب على كامل صحرائه.

فجلالته في العديد من خطبه السامية كان صارما فما يتعلق بالمواطنة في الصحراء المغربية والدفاع

”
نعتز في
الاتحاد بأن
أفكارنا
ومرجعيتنا
تتناغم
كليا مع
ما يرد في
كل الخطاب
الملكية
”



أثناء تقديم مقترحات الاتحاد للجنة النموذج التنموي الجديد



الاتحاد يقدم مقترحاته للجنة المكلفة بتعديل المدونة



صورة من أجواء الحوار الذي أجرته «اتحاد بريس» مع الكاتب الأول..

عن الحدود والحذر واليقظة في مواجهة كل المؤامرات ومناورات الأعداء والخصوم، ومجمل القول إن المغرب تعامل ببراعة وطنية ونديّة غير مسبقة في هذا الملف.

هنا أضيف أن بلادنا قامت بسلسلة من الإصلاحات على كافة المجالات، وشهدت نهضة حقيقية في التنمية على كافة المستويات، وهو ما لم يترك الفرصة لمن يسائلنا غدا عن الحريات العامة وحقوق الإنسان...

بلادنا بقيادة جلالة الملك باتت تحتل موقعا ومركزا هاما وقويا داخل المجتمع الدولي بفضل الإصلاحات التي تم إنجازها والتقدم الحاصل على كافة المستويات، وهو ما يسر لنا في الاتحاد الاشتراكي استغلال علاقتنا الخارجية، ففي كل المنتديات التي نتواجد فيها على المستوى الإقليمي والدولي، لم نعد نجد تلك المقاومة التي كنا نجدها في السابق.

فالمغرب بقيادة جلالة يحظى باحترام المنتظم الدولي وبثقلته وأكثر إقناعا له.

أؤكد هنا أن بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك تدبر ملف وحدتنا الترابية بكل حكمة، وأحيانا تفاجئنا قرارات استراتيجية، حيث تم إطلاق مبادرات ومشاريع كبرى ستفتح آفاق واسعة على قارتنا الإفريقية ومثال ذلك «ميناء الداخلة الأطلسي» الذي سيقوي وزن المغرب داخل العلاقات الدولية.

لا بد من أن نسجل كذلك أن المغرب يحتل مكانة متميزة اقتصاديا بامتلاكه موقعا استراتيجيا «ميناء طنجة المتوسط» الذي يشكل قاطرة عبور تربط المغرب بالواجهة المتوسطية، بالإضافة إلى مصانع السيارات بمدينة طنجة التي تنتج حوالي مليون سيارة سنويا.

في الختام ما هي الصورة التي تمثل في ذهن إدريس لشكر المواطن المغربي، 25 سنة من حكم جلالة الملك؟

لازلت أتذكر، أنه في سنوات سابقة، لم يكن بإمكانني المرور من أمام مخفر الشرطة بالرباط، خوفا من أن نكون عرضة للاعتقال في أي لحظة، ولا أن أجد جريدة المحرر لكون الرقيب قرر منعها، وأن الأوضاع الاجتماعية كانت جد صعبة... لكن بلادنا اليوم تطورت وتغيرت الأمور بشكل واضح، مع العهد الملكي الجديد.

وأقول، هناك صور عديدة لمنجزات كبرى سيكون لها أثر في المستقبل وعلينا اليوم الاستمرار في تقوية المؤسسات «حكومة قوية قادرة على اتخاذ القرارات، برلمان قوي، قضاء قوي...» وإطارات كان لا بد من شعار للمرحلة اليوم فليكن هو «سيادة القانون على الجميع».

الحبيب المالكي

رئيس المجلس الوطني للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

عضو المكتب السياسي

رئيس المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

الطموح والتبث والعزم

سيراً على خطى والده المنعم، ركز صاحب الجلالة الملك محمد السادس، منذ توليه العرش، كل جهوده على توطيد دعائم الدولة الحديثة، وذلك من خلال برنامج شامل من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تعزيز الإطار المؤسساتي والحكمة العمومية وإرساء أسس تنمية اقتصادية منسجمة ومستدامة وشاملة تساهم في تطوير الهياكل الاقتصادية وفتح آفاق جديدة للتقدم الاجتماعي

المغرب من خلال إدخال إصلاحات مهمة تهدف إلى تحديث المؤسسات السياسية ودعم الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان والحريات الفردية. كما عززت هذه المراجعة مبدأ الفصل بين السلطات من خلال ضمان استقلالية القضاء وتعزيز صلاحيات رئيس الحكومة مع منح السلطة التشريعية صلاحيات أوسع والتنصيب على حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإرساء قواعد الشفافية والحكمة الجيدة في تدبير الشأن العام. وقد أدى الاعتدال التدريجي للتدابير التشريعية والتنظيمية التي تنمى مع هذا الإصلاح الكبير إلى تحرير المبادرات وإعطاء زخم جديد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

كما مهد الإصلاح الدستوري الذي تم اعتماده في عام 2011 الطريق لإصلاح آخر لا يقل أهمية، وهو الجهوية المتقدمة. فبينما أرسى النص الدستوري أسس الجهوية المتقدمة من خلال الاعتراف بالدور المركزي للجهات في إدارة البلاد، جاء الإطار القانوني بمختلف مكوناته الذي يحكم عملية الجهوية المتقدمة فيما بعد ليحدد صلاحيات وتنظيم وعمل المجالس الجهوية، ما شكل خطوة حاسمة على طريق اللامركزية. وقد شكل هذا الإصلاح الكبير خطوة أساسية بالنسبة للمغرب في سعيه لتحديث الإدارة العامة وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيه. كما إن النجاح في تنزيله يتطلب جهوداً متواصلة وتعاوناً وثيقاً بين جميع الفرقاء- الإدارة والسلطات المحلية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني

الاستراتيجية الاقتصادية البنية التحتية والتنويع الإنتاجي والصنيع

وفي ما يخص مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان على العهد الجديد، الذي ورث هيكلاً اقتصادياً استنفد قوته تحت وطأة بيئة اقتصادية غير محفزة مع اعتماد كبير على العالم الخارجي و قدرات تفاعلية ضعيفة، أن يعتمد مخططاً طويل الأمد يسعى إلى التحول والتنويع في الهياكل الإنتاجية لإعادة وضع النظام الاقتصادي في موقع أكثر تنافسية على الصعيدين الداخلي والدولي. وقد بدأت هذه العملية في بداية الألفية مع إدخال سلسلة من الخطط الإنمائية التي تغطي قطاعات النشاط الرئيسية، بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويع الأنشطة وتعزيز الإنتاجية في بيئة تتزايد فيها المنافسة

هذه الإصلاحات، التي كانت تهدف إلى تدارك الفرص الضائعة في هذا المجال، تحديث نظام الحكامة العمومية من خلال تعزيز الديمقراطية وتقوية حقوق المواطنين وحرياتهم والدفاع عن مبادئ الإنصاف والمساواة وحقوق الإنسان

وسيدكر التاريخ مبادرتين رئيسيتين تم اتخاذهما في هذا السياق: أولاً، إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة التي كانت مهمتها الرئيسية إحداث قطيعة نهائية مع مآرست انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت سائدة في السياق الخاص بمرحلة ما بعد الاستقلال، والدخول في عهد جديد من الحريات والحقوق؛ ثانياً، إصلاح المدونة الخاصة بالأسرة، تلك المبادرة التي مثلت ثورة حقيقية تطلبت إجماع جميع القوى السياسية على دعمها، وكان الهدف منها تحديث التشريعات في هذا المجال بإدخال أحكام جديدة أكثر ملاءمة لحقوق المرأة واستقرار مؤسسة الأسرة، واستمراراً في هذا المسعى لراهنيتها، يجري حالياً استئناف النقاش حول إمكانية إدراج أحكام جديدة تمنح المرأة مزيداً من الحقوق لضمان شروط أفضل للتوازن والتساك داخل الأسرة في سياق اقتصادي واجتماعي سريع التغير

وقد تعززت هذه المبادرات بإصلاحات أخرى ذات طابع سياسي وإداري واجتماعي. وتشمل على وجه الخصوص، إصلاح النظام القضائي، الذي يهدف إلى تحديث النظام القضائي لضمان استقلاليته وفعاليته والإصلاح الانتخابي الذي أدخل شفافية أكبر في المقتضيات التي تحكم النظام الانتخابي. وعلى الصعيد الاجتماعي، تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أهم التدابير التي ميزت بداية عهد جلالة الملك محمد السادس في هذا المجال والتي تهدف بشكل رئيسي إلى إعطاء دفعة جديدة للتضامن من خلال مشاريع مجتمعية تساهم في الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية والإقصاء

مراجعة الدستور تعزيز الخيار الديمقراطي ترسيخ سيادة القانون وتعزيز الحريات

واستمراراً للنهج الإصلاحية تمت مراجعة الوثيقة الدستورية سنة 2011، تلك المراجعة التي تعتبر أهم إصلاح مؤسسي في العهد الجديد. فقد عززت هذه المراجعة، التي أرادها جلالة الملك، سيادة القانون في

قد مكن هذا البرنامج الواسع، الذي شكل مخطط عمل متكامل على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية في جميع المجالات وشمل جميع الفاعلين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من قطع أشواط كبيرة نحو التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ما كان له الأثر المباشر على الظروف المعيشية بشكل عام، حيث إن هذه الظروف عرفت تحسناً ملحوظاً بالنسبة لمختلف الفئات الاجتماعية. وقد ساعدت هذه التطورات الإيجابية المغرب على البروز على الساحة السياسية كقوة مؤثرة في جواره الإقليمي كما ساهمت في تعزيز مكانته الجيوستراتيجية على الساحة الدولية. حيث أنه في جميع القضايا المتعلقة بالسلام والاستقرار والأمن والهجرة والتنمية البشرية في المنطقة وخارجها، أصبح صوت المغرب، المعروف باعتداله وتوازنه، مسموعاً وغالباً ما يستأنس به لبناء التوافق اللازم لتوفير شروط الاستقرار والأمن وتعزيز فرص النهاء على نطاق أوسع

إن هذه التطورات الإيجابية تعد تنويهاً لمسيرة طويلة أنجزت بثبات وعزم، ويجهد متواصل لم يتوان في أية فترة من الفترات منذ بداية الألفية وحتى في أوقات الشدة، حيث أن آثارها الإيجابية بدأت تظهر الآن بشكل جلي في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتتيح مناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتولي جلالة الملك محمد السادس مقاليد الحكم فرصة لإلقاء نظرة على هذا المسار الاستثنائي وذلك من أجل تسليط الضوء على التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي حكمت اختيار السياسات المنتهجة خلال الخمس والعشرين سنة الماضية من جهة، ومن جهة أخرى، قياس أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، وعلى التقارب المتزايد لمستوى هذه التنمية مع معايير الدول الصاعدة حديثاً

قيادة التغيير من خلال التحديث المؤسساتي

يتذكر الجميع أنه، منذ البداية، وأمام الصعوبات المختلفة التي تعيق مسيرة المغرب نحو التقدم وتعرق كل الجهود المبذولة منذ استقلال البلاد وعلى مدى ما يقرب من أربعة عقود طويلة، تم استشعار الضرورة الملحة للقيام بإصلاحات مؤسساتية كبرى من أجل تحرير إمكانيات التنمية في الاقتصاد والمجتمع. وقد شملت

الحاصل في هذا المجال، على وجه الخصوص، في تعميم التعليم المدرسي، وتحسن أداء نظام التعليم والتدريب، وتطوير الهياكل الصحية والتوسع التدريجي في الحصول على الرعاية الصحية ناهيك عن التحسن الكبير في ظروف المعيشة والسكن والخدمات الاجتماعية، لا سيما في المناطق الأكثر هشاشة

وقد توجت هذه التطورات مؤخرًا بإطلاق مشروع الحماية الاجتماعية الذي يهدف إلى ضمان تغطية شاملة لجميع فئات السكان، بما في ذلك العاملين في القطاع غيرالمهيكل. ويهدف هذا المشروع، الذي يعتبر أحد المشاريع الكبرى في العقد الحالي، إلى تعميم التغطية الطبية، وتحديث أنظمة المعاشات وإنشاء نظام تأميني لجميع فئات العاملين. وتكمن التحديات التي يطرحها هذا المشروع الكبير في طرق التمويل، التي يجب أن تتكيف مع القدرات الفعلية للمستفيدين، وكذلك في طريقة تدبير النظام بأكمله ومنظومة الحكامة المرتبطة به

التعاون الدولي المغرب، دولة محورية في المنطقة

على الصعيد الدبلوماسي، يعي المغرب أهمية التعاون الدولي في عالم يزداد ترابطًا، وقد بذل المغرب باستمرار كل جهد ممكن لتوطيد علاقاته مع شركائه التقليديين في المنطقة، في البحر الأبيض المتوسط وأوروبا وإفريقيا، وفي الوقت نفسه، سعى إلى توسيع وتنويع مشاريع التعاون للاستفادة من الدينامية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية في مناطق أخرى من العالم، وخاصة في آسيا وأمريكا.

وقد قادت هذه الاستراتيجية المغرب، تحت قيادة جلالة الملك، إلى الاصطلاح بدور فاعل في المنظمات الدولية والمحافل المتعددة الأطراف لتعزيز السلام والأمن والتعاون العالمي. وقد مكنته من ترسيخ مكانته في محفل الأمم كدولة محورية في المنطقة، ومن لعب دور رئيسي في تعزيز التعاون الدولي، مع الاستفادة من مؤهلاته الجغرافية والثقافية والاقتصادية لخدمة مصالحه والدفاع عن وحدته الترابية وتعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة

وتندرج مبادرة إنشاء تكتل للبلدان الأفريقية على ساحل المحيط الأطلسي في هذا المنظور تمامًا، وهي جزء من رؤية استراتيجية ذات طموحات كبيرة للمنطقة. وتكتسب هذه المبادرة أهمية خاصة اليوم من حيث أنها يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق أجندة 2063 للآخرة، والتي تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق التكامل بين دول القارة لجعلها منطقة انفتاح واستقرار وازدهار وتضامن.

ويوفر تحالف الدول الأفريقية المطلة على الساحل الأطلسي عددًا من المزايا الاقتصادية والجيوسياسية لتكامل المنطقة وجيرانها من دول الساحل والقارة ككل. وفي سياق يتسم بتساعد الصراعات الجيوسياسية، سيضمن هذا التحالف دول المنطقة من تأكيد حضورها على الساحة الدولية بشكل أفضل وتعزيز نفوذها الجماعي للدفاع عن المصالح المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لبلدان ساحل المحيط الأطلسي، التي تعمل ككتلة إقليمية متأسكة، أن تقيم شراكات استراتيجية مع مناطق أخرى ومنظمات دولية تعود بالنفع على المنطقة ككل. ومن خلال العمل في إطار أجندة 2063، يجب أن يجعل هذا التحالف من أولوياته تعزيز تكامل جميع المناطق الأفريقية وإدماجها في ديناميكية التنمية، لا سيما المناطق الأكثر احتياجًا



هذه القطاعات من خلال إطار تحفيزي مقترن ببرامج تنمية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات السوق. ومن الملاحظ اليوم أن هذه التوجهات قد أعطت ثمارها كاملة في القطاعات التي أصبحت اليوم من القطاعات الرئيسية للأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير، كما يتضح ذلك من التطور الكبير الذي تعرفه حالياً قطاعات السيارات والإلكترونيات والكهرباء والطيران، والتي تساهم مجتمعة حالياً في ما يقرب من 44% من القيمة الاجمالية للصادرات

وعلاوة على ذلك، واستباقاً للتوجهات الصناعية التي تتجه بشكل متزايد نحو التقنيات التي تساهم في الحفاظ على البيئة، أخذ المغرب زمام المبادرة في إطلاق مشاريع مهيكلية كبرى في قطاع الطاقات المتجددة من خلال استغلال إمكاناته الطبيعية في مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الهيدروكهربائية. ويعد المغرب حالياً من بين الدول الرائدة إقليمياً في مجال الطاقات المتجددة مع وجود مشاريع ضخمة مثل مجمع نور للطاقة الشمسية في ورزازات الذي يُصنف كأحد أكبر المشاريع في العالم. ونظراً لعدم توفره على موارد طاقة تقليدية بكيات كافية، يتحتم على المغرب الاسراع في برامج الانتقال الطاقى لتلبية احتياجاته المتزايدة باستمرار. كما أن الاجهاد المائي شبه الدائم الذي يعاني منه المغرب يجعل من الضروري توفير طاقة كافية منخفضة التكلفة لتطوير البنى التحتية لتحلية مياه البحر

توطيد النمو تحسين مستويات المعيشة والتقدم الاجتماعي

أسفرت الجهود الاقتصادية التي بُذلت منذ بداية الالفية عن نتائج مقنعة من حيث النمو وتحسين مستويات المعيشة والاندماج الاجتماعي. فالناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتجاوز 394 مليار درهم في سنة 2000 تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، مسجلاً نمواً اسمياً بنسبة 6 % سنوياً تقريباً، وهو ما يقابل نمواً حقيقياً بنسبة 3.8%. كما تضاعف مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة، ما أدى إلى الحد من نسب الفقر وعدم المساواة والهشاشة، على الرغم من التقلبات القوية المرتبطة بتغيرات المناخ وعدم استقرار البيئة الدولية

وكان للتقدم الكبير المحرز في المجال الاقتصادي أثره أيضاً على التنمية الاجتماعية. ويمكن ملاحظة التقدم الكبير

وقد أدى حجم العجز المتراكم في المرافق والتجهيزات العامة إلى تركيز البرامج القطاعية الأولى على تطوير البنى التحتية الأساسية في مجالات النقل وشبكة الكهرباء وشبكات المياه و الموانئ ومرافق المناطق الصناعية وخدمات الاتصالات. وقد قام المغرب باستثمارات ضخمة في هذا المجال، ما جعله ضمن البلدان التي تمتلك بنية تحتية اقتصادية جاذبة للاستثمار في المنطقة. ومن الأمثلة الدالة على ذلك النجاح الباهر الذي حققه ميناء طنجة-المستوط بمصنعه اللوجستية وخط السكك الحديدية الرابط بين طنجة والدار البيضاء.

وإلى جانب الاستثمار الذي تم القيام به لتحسين البنية التحتية الأساسية، ركزت الخطط القطاعية على تطوير فرص جديدة لتحويل النظام الإنتاجي بطريقة تسمح له بالتحديث والتنويع، مع ضمان توطيد القطاعات التقليدية التي تشكل أساس ثروة المغرب. وتتسق الخطط المتعاقبة التي تم تنفيذها لتطوير القطاع الزراعي، من مخطط المغرب الأخضر إلى الجيل الأخضر، مع هذا النهج. وقد أدى الاستثمار الكبير في هذا القطاع على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية إلى مضاعفة القيمة المضافة للأنشطة الزراعية ثلاث مرات، حيث بلغ متوسط النمو السنوي في هذا القطاع 5.4% خلال هذه الفترة، على الرغم من التأثير السلبي المتزايد للعوامل المناخية. وبالإضافة إلى توسيع نطاق إنتاج القطاع وتنويعه، ساهم هذا التطور بشكل كبير في تأمين إمدادات المنتجات الزراعية للسوق المحلية، وفي الإمدادات القابلة للتصدير من هذه المنتجات كما في توفير فرص العمل

ويتعلق البعد الهام الآخر للاستراتيجيات القطاعية بالجهود المبذولة في مجال التنمية الصناعية والتحول في مجال الطاقة. وقد سعت الاستراتيجية الصناعية التي اعتمدت على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية إلى تطوير قطاع صناعي عالي الأداء، بما يتماشى مع التقسيم الدولي الجديد لسلاسل الانتاج، ومن خلال دمج الاتجاهات الرئيسية في السياق الدولي من حيث التقدم التكنولوجي واتجاهات السوق على حد سواء. وقد تم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال خطط صناعية متعاقبة، بدءاً من الميثاق الوطني للنهوض بالصناعة وصولاً إلى خطة التسريع الصناعي، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية في الإنشاء التدريجي لمنصة صناعية عالية الأداء وجذابة وعالية الجودة. وتعطي المبادئ التوجيهية المعتمدة في إطار هذه الاستراتيجية الأولوية للقطاعات الصناعية التي يتمتع فيها المغرب بمزايا تنافسية حقيقية حيث يتم دعم

حنان رحاب

■ رئيسة المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي

■ عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للصحافة المغربية

أصبحت الوصفة المغربية على مستوى حقوق النساء مرجعية إقليمية

بحلول نهاية يوليو الحالي، يكون قد مر ربع قرن على اعتلاء الملك محمد السادس عرش البلاد، باعتباره كاتباً وطنية لمنظمة النساء الاتحاديات، ما تقيّمك العام لهذه المرحلة في علاقة بحقوق النساء؟

أعتقد أن أغلب المراقبين سواء من داخل المغرب أو خارجه، يقرّون بما تحقّق في المغرب خلال هذه المرحلة على المستوى الحقوقي، إذ أصبحت الوصفة المغربية على هذا المستوى مرجعية إقليمية في التوفيق بين الثوابت الوطنية وبين الالتزامات الدولية المؤطرة بالمواثيق الكونية لحقوق الإنسان، ولذلك من الطبيعي أن تحقّق الحركة النسائية العديد من المكتسبات خلال هذه الحقبة، وهي مكتسبات تمت دستورها، ما يعطها قيمة معيارية، ويسائل كل المؤسسات بخصوص التزاماتها على مستوى رفع كافة أشكال التمييز ضد النساء، ولذلك لا نبالغ إذا قلنا إن الضمانات الملكية بخصوص التمكين للنساء على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت بمثابة الرافعة الأساس لكل ما أنجز على مستوى احترام حقوق النساء.

لكن، هناك كتابات عديدة، خصوصا في الميديا الغربية، تعتبر أن الأنظمة الملكية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تميل عادة للمحافظة، وأن هذا الميل يمثل عقبة على تطوير أوضاع النساء بالمنطقة، ما تعقيبك؟

أعتبر مثل هذا القول هو نوع من التعالي الاستشراقي، وإلا كيف يستقيم أن دولا أوروبية رائدة في الحداثة والمساواة الفعلية بين النساء والرجال، واحترام الحريات الخاصة إلى أبعد حدود هي دول نظاما ملكي، بل إن الأنظمة الملكية الأوروبية على هذا المستوى هي أكثر تطورا من غيرها، من مثل الأنظمة الملكية في البلدان الاسكندنافية، وفي بريطانيا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا؟ وفي المغرب أستطيع أن أجزم أن المؤسسة الملكية أكثر تقدما من باقي البنيات سواء المجتمعية أو السياسية، وقد استثمرت خصوصياتها في تدعيم مجال الحقوق والحريات، بدليل أن صفة الملك أميرا للمؤمنين قد تم توظيفها إيجابيا لدعم حقوق النساء في مستوياتها المختلفة، المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك من طريق توجيه المؤسسات الرسمية الدينية إلى إنتاج اجتهادات قائمة على روح مقاصد الشريعة عدلا وإنصافا وحرية، باستحضار التحولات الاجتماعية والثقافية والقيمية، على قاعدة «تغيير الأحكام بتغيير الأعراف والظروف والسياسات»، وبالتالي فإن التدنّس المغربي الذي ترعاه مؤسسة إمارة المؤمنين بإشراف مباشر من الملك كانت عاملا مساعدا على تهيئة مجموعة من

الآن نفسه مؤتمنة على صيانة الحقوق والحريات، كما هي مؤتمنة على الثوابت الهوياتية للبلاد، وعلى رأسها الإسلام بطبيعة الحال.

لكن بالعودة لسباق طرح الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، فإن الاتجاهات المحافظة لم يعد التمييز قائما بين المعتدل منها والمتطرف، بحيث تكثرت كلها اليوسفي، وكانت خطاباتها مغالية في التكفير الذي يحمل احتمالات تحولها نحو العنف المادي.

اليوم، بعد مرور سنوات على تلك الأحداث، فنحن نمتلك المسافة الكافية بأن نمتحنا رؤية أكثر موضوعية، وفيما يربط السياق بمقدماته ومآلاته، ولذلك فإني أقدر أن المستهدف لم يكن الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية تحديدا، باعتبار أن النقط الخلافية حولها كانت ضئيلة، فعظم مواد الخطة لم تكن لها علاقة بمدونة الأحوال الشخصية السابقة، بل كانت معظم المواد لها علاقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، من أجل تمكينهن من الاندماج الإيجابي في برامج التنمية البشرية، موازاة مع برامج عالمية كانت مدعومة من قبل منظمة الأمم المتحدة.

ولذلك فإني أعتقد أن المستهدف كان هو المشروع المجتمعي الذي أعلن عنه الملك، وهو المشروع الحدائي الديمقراطي، والتي أرادت القوى المحافظة بدعم وتحالف من القوى الأصولية والمتطرفة كبجعه، أو على الأقل وضع سقف له، دون الوصول للاصطدام المباشر مع المؤسسة الملكية، لعلمهم بقوتها المتأينة من المشروعات المختلفة التي تحوزها: دينية وتاريخية ودستورية وشعبية. والمستهدف الثاني كان هو حكومة التناوب التوافقي برئاسة الأستاذ المرحوم عبد الرحمان اليوسفي، والتي كان برنامجها يتوافق مع هذا المشروع المجتمعي الذي دعا الملك لإرساله، ولذلك كنا صادقين حين كنا نقول بأنه يتم توظيف الدين لأغراض سياسية.

وتخصيصا، أعتبر أن افتعال تلك المعركة، وتحجيش الأتباع فيها، وتحالف قوى تتافرت بعدها وتفرقت شعبا، كان محاولة فاشلة لدفع المؤسسة الملكية للتراجع عن التزاماتها التحديثية، وخصوصا أن الملك كان في بدايات حكمه، كان الأمر أشبه بطعنة في الظهر. لكن في الوقت نفسه كان بمثابة النعمة التي في طيها نعمة، بفضل حكمة المؤسسة الملكية ونباهة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي.

كيف ذلك؟

بمعنى، أنه يجب أن ننظر للمآلات والنتائج، فمن جهة تمت إجراء كل البرامج المتضمنة في الخطة، والتي لا علاقة لها مباشرة بالقوانين المرتبطة الأسرة، بحيث تم إدماجها في مخططات قطاعية مختلفة (الصحة، التعليم، التشغيل، الاقتصاد التضامني)، فيما تم لأول مرة في تاريخ المغرب إحداث اختراق كبير في القوانين المنظمة للأسرة عبر مدونة تحققت من خلالها مكتسبات غير مسبوقة وتحديثية في الآن نفسه.

كان بإمكان جلالة الملك أن يكتفي بتجديد الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، وبالتالي نزع فتيل التوترات التي كانت قائمة، والتي بدأت تأخذ منحنيات تقاطعية، لكن حتمه رأت أن السياق مناسب لتحديث مدونة الأحوال الشخصية، بما ينصف أساسا النساء، وبما يجعل المصلحة الفضلى للأبناء هي المعيار الأول والمحدد الأساس لما يجب أن تكون عليه الأطر المعيارية المنظمة للعلاقات الأسرية. ولم يكتف الملك بتعيين لجنة للتفرغ لهذه المهمة، بل أحاطها بتوجيهاته الرامية للإصاف وإلى جعل اللبنة الأسرية تلعب دورا في تحديث باقي بنيات المجتمع، لقد كانت توجيهات بيداغوجية بأفق استشرافي، وكانت المهجبة التشاركية وسيلة فعالة، لنقل الاختلافات والصراعات من الشارع إلى البنيات المؤسسية، حيث يكون صوت العقل والعقلنة أقوى من قوة الضجيج والتشديد. ثم كانت المرحلة النهائية، بحيث لم يكتف الملك بالتصديق

الحقوق الواردة في الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان.

ألا يعني ذلك أن المؤسسة الملكية هي جدار في مواجهة القوى الأصولية والمحافظة التي تتبنى نظرة تحقيرية للمرأة وأدوارها؟ وهذا ما نؤكد في خطاباتها أثناء معركة ما سمي الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية.

شخصيا، أعتبر أن بلادنا تحظى بنعمة التعددية، وأن من واجبنا جميعا أن نحافظ عليها، ولذلك لا يمكن إلا أن نقر بحق أي اتجاه أيديولوجي في التعبير عن موقفه، في احترام لباقي الفرقاء، وفي احترام للقوانين الجاري بها العمل، وفي احترام كذلك لمجموعة من الأعراف والتقاليد المرعية التي تشكل خصوصية الدولة المغربية، وبالتالي فإن أي تغيير لا يمتح نحو العنف والكرهية والتكفير يجب أن يكفل له حقه في التعبير والتنظيم.

ومن هذا المنطلق المبدي فإني لا أعتبر المؤسسة الملكية جدارا أو حائط صد ضد أي تيار مجتمعي، كيفما كان، ومهما بلغت درجة اختلافنا معه، ما لم يخرج عن الثوابت الوطنية المنصوص عليها دستوريا، ومن هذه الزاوية فإن الملك يظل هو الحكم الأسمى الذي نلجأ له عند احتدام الاختلافات التي تتطلب الحسم.

وبالتالي فإن المؤسسة الملكية هي ضمانة وسند في مواجهة التطرف والإرهاب والتكفير، وفي الآن نفسه فهي حكم بين كل الفرقاء، سواء الحزبيين أو الإيديولوجيين، ومن هنا قوة المؤسسة الملكية، وكذلك الحاجة إليها، باعتبارها في

أعتبر أن بلادنا تحظى بنعمة التعددية، وأن من واجبنا جميعا أن نحافظ عليها، ولذلك لا يمكن إلا أن نقر بحق أي اتجاه أيديولوجي في التعبير عن موقفه، في احترام لباقي الفرقاء، وفي احترام للقوانين الجاري بها العمل

بمعنى، أنه يجب أن ننظر للمآلات والنتائج، فمن جهة تمت إجراء كل البرامج المتضمنة في الخطة، والتي لا علاقة لها مباشرة بالقوانين المرتبطة الأسرة، بحيث تم إدماجها في مخططات قطاعية مختلفة (الصحة، التعليم، التشغيل، الاقتصاد التضامني)، فيما تم لأول مرة في تاريخ المغرب إحداث اختراق كبير في القوانين المنظمة للأسرة عبر مدونة تحققت من خلالها مكتسبات غير مسبوقة وتحديثية في الآن نفسه.

كان بإمكان جلالة الملك أن يكتفي بتجديد الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، وبالتالي نزع فتيل التوترات التي كانت قائمة، والتي بدأت تأخذ منحنيات تقاطعية، لكن حتمه رأت أن السياق مناسب لتحديث مدونة الأحوال الشخصية، بما ينصف أساسا النساء، وبما يجعل المصلحة الفضلى للأبناء هي المعيار الأول والمحدد الأساس لما يجب أن تكون عليه الأطر المعيارية المنظمة للعلاقات الأسرية.

والكرامة والمساواة التي دعت لها كل الأديان التوحيدية، وفي مقدمتها الإسلام الحنيف.

صحيح، أن المغرب صادق على الاتفاقية سنة 1993، ولكن بتحفظات كثيرة، ودون نشرها في الجريدة الرسمية، أي أن المصادقة كانت شكلية، وغير ملزمة، وفي السنة الثالثة لحكم الملك محمد السادس، وفي حكومة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي سيم نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية، مع الاحتفاظ بالتحفظات السابقة، وهو على أي حال اختراق مهم، إذ أصبحت المواد غير المحفوظ عليها، وهي كثيرة جزء من القانون الوطني، حتى قبل دستور 2011، وهي السنة التي سيتخذ فيها جلالة الملك موقفا متجاعا على الصعيد الإقليمي، منتصرا فيه لحقوق النساء، حين سيوجه رسالة للوزير الأول السابق عباس اليوسفي برفع كافة أشكال التحفظ على اتفاقية سيداو، بما في ذلك المادة 16 التي تعيد بالمساواة التامة والفعلية بين النساء والرجال.

وفي سنة 2015 سيدعو الملك ثانيا رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران إلى المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية، والذي يعني الموافقة على اختصاص اللجنة الأممية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في تلقي البلاغات والشكايات، سواء من طرف المنظمات غير الحكومية أو من طرف الأشخاص الذاتيين، أو من طرف الضحايا.

وإذا كانت مجموعة من الدول العربية والإسلامية صادقت لاحقا على الاتفاقية، فإن المغرب يظل الوحيد الذي رفع تحفظاته عن كل المواد، بينما احتفظت باقي الدول بتحفظاتها، خصوصا على المادة 16 المتعلقة بالمساواة الشاملة، والمادة الثانية الخاصة بحظر التمييز في الدساتير الوطنية، والمادة السابعة المتعلقة بالحياة السياسية العامة، والمادة التاسعة المرتبطة بقوانين الجنسية، والمادة 15 التي تنص على المساواة أمام القانون، وهي كلها مواد رفع عنها المغرب التحفظ منذ 13 سنة.

هل كان لرفع التحفظات عن مواد من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، والمصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية تأثيرا على القوانين الوطنية والسياسات العمومية؟

إلى حد بعيد، ويمكن التذلل على ذلك بالقرار الملكي بحق المرأة المغربية المتزوجة من أجنبي في منح الجنسية المغربية لأولادها، والقرار الملكي بتمكين النساء من الاشتغال في مهنة العدول، وهو أمر لم يكن أحد يتوقعه قبل ذلك، وكذلك التوجيه نحو اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في المناهج والمضامين الدراسية.

لكن للأسف، ما نسجل بأسى عميق هو البون المتعاظم بين القرارات الملكية على هذا المستوى وبين السياسات العمومية المنبثقة من المؤسسات المنتخبة، إذ عبرنا مرارا عن قلقنا من التأخر الحاصل على مستوى إقرار المبدأ الدستوري المتعلقة بالمناصفة في الكثير من القطاعات والسياسات، بما في ذلك التعيين في المناصب العليا. كما أن هناك تباينا حول استتار هذه المكتسبات الحقوقية بين المجالين الحضري والقرى، وهو أمر تتحمل فيه المسؤولية أساسا الحكومات المتعاقبة، والتي لا نجد لها عدرا، باعتبار أن المنظومة التشريعية تتضمن الكثير من العناصر التي من شأنها التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، ولكنها غير فعلة التفعيل الأمثل.

لا يعني هذا أننا راضون كل الرضى عن المنظومة التشريعية، فكا نسجل التقدم الحاصل فيها، نسجل كذلك نقاط قصور نطالب بتجاوزها، وهنا يجب على الفاعل السياسي أن يتحمل مسؤولياته، ولا يستمر في انتظاره، فالملك أعطى ما يكفي من الإشارات على اتجاهه الصريح والمعلن لحقوق النساء، وخصوصا اللواتي يعشن أوضاع الهشاشة والفقر والإقصاء، ولم يكتف بالإشارات الرمزية، بل ترجمها أكثر من مرة على المستويين المعنوي والمادي، على مستويات كثيرة. ويجب أن تتحمل الحكومات والأحزاب والمجالس المنتخبة مسؤولياتها.

وبالتالي أعتقد أن مخرجات عمل اللجنة، التي ستكمل برأي المجلس العلمي الأعلى بعد الإحالة الملكية، فيما يخص بعض المواد التي لها تماس حصريا مع بعض الأحكام الدينية المستندة على نصوص قطعية الثبوت والدلالة، ستكون مثمرة وسترضي أغلب الذين رفعوا مذكراتهم أمام اللجنة.

علاقة بالإحالة الملكية وفق الرسالة التي وجهها الملك لرئيس المجلس العلمي الأعلى، ألم تثر هذه الإحالة مخاوف لديكم، خصوصا وأنكم منظمة بنفوس حدائق ديموقراطية؟

بالعكس تماما، وقد عبرنا عن ذلك في البيان الذي نشرناه مباشرة بعد الرسالة الملكية، بل كنا أول منظمة تعطي موقفا من الإحالة الملكية.

لنا قراءتنا الخاصة، والمبنية على معطيات وعلى استقراء لكيفيات تعامل المؤسسة الملكية مع القضايا التي هي مثار اختلافات بين المنظمات السياسية والجمعية والحقوقية، أو لنقل الاختلافات بين التيارات الحديثة والأخرى المحافظة.

وهذه القراءة قادتنا إلى استنتاج أن حصر جلالة الملك للمواد موضوع الإحالة على تلك التي لها تماس مباشر مع النصوص الدينية قطعية الثبوت وقطعية الدلالة، وهي على كل حال قليلة جدا، يعني أن الجزء الأكبر من التعديلات سيتم إخضاعه إلى اعتبار المصلحة الفضلى للأسرة، وإلى أعمال المرجعيتين الدستورية والحقوقية، كما أن تلك المواد موضوع الإحالة، كانت هناك توجيهات واضحة بالذهاب في الاجتهاد إلى حدوده القصوى.

وبالعودة إلى مذكرة منظمة النساء الاتحاديات ستجد أننا لم نلغ المرجعية الإسلامية، بل فقط طالبا بعمال آلية المقاصد، ليقينا أن الإشكال ليس في المرجعية الإسلامية، لا حاضرا ولا ماضيا ولا مستقبلا، بقدر ما هو في التأويلات التي أعطيت لبعض النصوص، وهي التأويلات غير المنسجمة مع روح الإسلام نفسه، المتمم لمكارم الأخلاق والحاض على فضائل العدل والإنصاف والمساواة، وطعا فإن هذا المنظور هو نفسه الذي ما فنى عنه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مقاربه موضوع المرجعية الإسلامية، والتي هي واحدة من مصادر التشريع حسب الدستور المغربي.

والخلاصة أننا نعتبر مؤسسة إمارات المؤمنين ضانا لتسييد التأويل الوسطي المعتدل للنصوص المرجعية الكبرى في الإسلام.

وأكثر من ذلك فإننا نعتبر الإحالة الملكية على المجلس العلمي الأعلى بمثابة إغلاق لقوس توظيف الدين سلبي من طرف بعض الاتجاهات في تصفية حسابات أيديولوجية مع مختلفين معهم، مع استغلال النقاش العمومي حول المدونة لبث مخاوف داخل المجتمع من إمكانية استئصال نموذج غربي للأسرة وفرضه بسلطة القانون، وبالتالي بالإحالة الملكية تتضمن كذلك تطمينا لمجتمع على هذا المستوى.

إذا استثنينا المدونة التي اعتبرتموها ثورة هادئة، ما أبرز المكتسبات المحققة على صعيد حقوق النساء خلال 25 سنة من حكم الملك محمد السادس؟

هي مكتسبات عديدة، ولكني أعتقد أن المصادقة على اتفاقية منع كافة أشكال التمييز ضد النساء، المعروفة اختصارا بسيداو، تظل أبرز هذه المكتسبات، لماذا؟ لأن هذه الاتفاقية تمت مناهضتها بشكل غثيف من طرف القوى الأصولية، ليس في المغرب فقط، بل في عموم المنطقة العربية والإسلامية، وقد كان هناك تنسيق عار للعدل من أجل ثني حكومات المنطقة عن المصادقة عليها، وهو تنسيق جمع حكومات ومنظمات ومؤسسات وهيئات وتخصيات، وكانت النتيجة هي شيطنة الاتفاقية، واعتبارها شكلا من أشكال محاربة الإسلام، ما جعل مصادقة أي حكومة عليها محفوفا بالمغامرة، رغم أن هذه الاتفاقية لا تتضمن في عمومها ما يتنافى مع قيم العدل

على مخرجات عمل اللجنة، وكان الدستور القائم آنذاك يسمح له بذلك، وبأن تخرج المدونة على شكل ظهير ملكي دون المرور على المؤسسات التنفيذية والتشريعية، لكن نظره السيد اقتضى عرض المدونة على البرلمان، وكانت تلك واحدة من المؤشرات الدالة على أن المؤسسة الملكية كانت تمتلك تصورا للتعديلات الدستورية قبل 2011.

هل كنتم راضون آنذاك عن مخرجات عمل اللجنة المكلفة بإخراج مدونة الأسرة، وخصوصا لكم سنوات بعد ذلك شرعتم في المطالبة بإصلاحها؟

لقد عبرنا بوضوح آنذاك عن ارتياحنا للمخرجات العامة التي أفضت إلى إقرار مدونة الأسرة الحالية، وهذا طبعاً لم يمننا من إبداء ملاحظات على بعض المواد، والذي ثبت لاحقا أن ملاحظتنا كانت وجهية.

فبعثت الارتياح، كان متأثرا من الروح العامة التي حكمت التعديلات آنذاك، والتي استندت إلى محاولة التوفيق بين الاجتهادات الدينية التنويرية، وبين المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما ينسجم مع المشروع المجتمعي الحضائي بصيغته المغربية، والذي لا يعني القطعية النهائية مع عناصر الهوية التاريخية للمغرب، بقدر ما يعني الانتقال القيمي الهادئ والمتدرج، والذي يجب أن يرافق التحولات المجتمعية، لأنه قد ثبت أن كل المشاريع التحديثية في محيطنا الإقليمي التي كانت مشاريع قسرية مفروضة من الفوق لم ترق نغمارها، وأفرزت مابعا مجتمعية.

ومبعث الارتياح الثاني، هو النهج التشاركي الديموقراطي الذي حكم كل مراحل إنتاجها، بدء من تعيين اللجنة الخاصة إلى المصادقة البرلمانية، مروراً بالموافقة الملكية، وبالتالي فهي ثمرة إشراف ملكي، وقرار سياسي، ومراقبة مجتمعية، وهذا يعني أنه بإمكاننا أن نحول اللحظات الصعبة والمتوترة إلى لحظات للبناء عبر نزع مولدات التوتر، وتعوينها بآليات الإنصات والمشاركة والمرافقة.

أما الملاحظات التي أبديناها آنذاك، فكانت في بعض التفاصيل، من مثل المساحة البرلمانية التي منحت لتأويل القضاة في بعض القضايا المرتبطة بالتعدد وتزويج القاصرات والنفقة، وكنا متخوفات من جنوب التأويلات نحو المحافظة، ما يمكن أن يفرغ المدونة من أهم عنصر من عناصر قوتها، وهو نفسها التحديثي، أو أن تقود هذه التأويلات ضعيفة التمييز إلى إعادة إنتاج أحكام لا تختلف عن تلك التي كانت تنطبق مدونة الأحوال الشخصية السابقة.

هل تعتبرين أن الدعوة الملكية الأخيرة إلى تعديل المدونة هي نتاج مطالباتكم وملاحظاتكم؟

لا يمكننا ادعاء ذلك، بل نحن في منظمة النساء الاتحاديات واعيات، من المؤسسة الملكية لها من الآليات ما يمكنها من رصد الآثار المترتبة عن تطبيق القوانين والسياسات العمومية، وأنها مؤسسة مفتوحة على الجميع، وتنصت للجميع، وخصوصا للفئات التي لا تمتلك قنوات للتعبير عن مطالبها.

ولذلك نحن سعيدات من هذه الناحية، أي من أن ملاحظتنا ومطالبنا توافقت مع الخلاصات التي توصلت لها المؤسسة الملكية، من أن الممارسة أثبتت أن بعض مواد المدونة إما أصبحت متجاوزة، أو أنها أنتجت أحكاما لا تتوافق مع روحها ومقصدتها العامة.

لكن يجب أن ننبه، أن الملك لم يحدد المواد التي تتطلب المراجعة، وبالتالي سيكون من باب الادعاء أن يزعم أحد بأن ما يطالب به هو عينه ما يسي له الملك، فالملك يظل مخلصا لمنهجية التشاركية ولحسه الديموقراطي.

وبالتالي فإن المكسب الكبير المتحقق في هذه المرحلة، أننا سائرنا على طريق إصلاح المدونة بنهج هادئ، ودون توترات في الشارع كما حدث في 2004، واعتقد جازمة بأن منهجية 2004 هي التي مكنتنا اليوم من هذا العبور السليم، صحيح أن هناك تنوءات وانزياحات في بعض الخطابات، ولكننا لم نتحول إلى توترات في الشارع، وبالتالي ظل النقاش العمومي في مجمله في حدود مقبولة، بينا النقاش داخل المؤسسات تم بعيدا عن أي تأثيرات خارجية،

”

بالعكس
تماما،
وقد عبرنا
عن ذلك
في البيان
الذي
نشرناه
مباشرة
بعد
الرسالة
الملكية،
بل كنا أول
منظمة
تعطي
موقفها
من الإحالة
الملكية.

”

يوسف ايدي

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين
■ الكاتب العام للفدرالية الديمقراطية للشغل...

تبني جلالة الملك لمشروع الدولة الاجتماعية منع كل محاولات استغلال شقاء الناس

الانتخابات آنذاك إلا أن الاتحاد عرف كيف يحول فريقه بالبرلمان إلى صوت حقيقي للترافع عن القضايا والتطلعات الاجتماعية العادلة للشعب المغربي. لقد كان هذا المسار شاقا لكنه كان مهم في خلق القناعة الجماعية بمجدى الدولة الاجتماعية وأهمية خلق مناخها المساعد سياسيا واقتصاديا هذه القناعة الجماعية تم تكريسها من طرف جلالة الملك في خطوات متتالية للإصلاح السياسي والدستوري وإقرار المفهوم الجديد للسلطة وفي برامج مجتمعية مهمة انطلقت بإطلاق التغطية الصحية والحوار الاجتماعي مع حكومة التناوب وتكرست عبر الحكومات المتعاقبة من خلال توسيع قاعدة التغطية الصحية وبرنامج راميد لتصل اليوم إلى إعلان جلالته عن المشروع الملكي الضخم للحماية الاجتماعية والدعم المباشر، والذي نواكبه بكل اليقظة والحرص الضروريين لإنجاحه باعتباره مشروعا وطنيا بهذا زاهن عليه في خلق مجتمع التضامن والمساواة.

تقتضي الدولة الاجتماعية العمل بالتغطية الاجتماعية وفي صلبها المنظومة الصحية، كيف تعامل الاتحاد والنقابة مع هذا البند الهام في حاضر ومستقبل المغرب؟

كما أشرت سابقا فإن التغطية الصحية الإجبارية بالنسبة للأجراء لم تعرف طريقها إلى الإقرار إلا مع حكومة التناوب وهذا أمر لم يكن غريبا إذا ما تم ربطه بالبرنامج السياسي والاجتماعي الذي رفعه الاتحاد في انتخابات 1997 والتي بوأته صدارة المشهد الانتخابي بعدما تسبب صدارة المشهد السياسي لعقود، هذا الالتزام وهذه الرؤية كان لابد من التدرج في أجزائها أولا لشح الإمكانات المادية المتاحة والمغرب آنذاك مهدد بالسكتة القلبية ثانيا لمحدودية الموارد البشرية المؤهلة لإقرار خطوة أكبر في هذا الشأن لا على مستوى الأطباء ولا على مستوى المرضى والأطر التقنية والإدارية المتخصصة ولذلك كان هاجس تكوين الأطر الوطنية حاضرا وأخذ نصيبه من الاهتمام وفي هذا الشق المهني كان دور النقابة حاسما من خلال انخراطها البناء في إنجاح الحوار الاجتماعي وضمان السلم الاجتماعي الكفيل بتحسين أجواء الإصلاح. اليوم ومع الشروط العالمية التي أفرزتها أزمة كوفيد 19 زاد الضغط على ضرورة توسيع قاعدة التغطية الصحية وتأهيل الأطر واستقطاب النخب المتخصصة



”

قد تشكل تبني جلالة الملك لمشروع الدولة الاجتماعية وانخراطه في تتبع تفاصيل تنفيذه وسبل انجازه قطعاً لكل محاولات استغلال شقاء الناس وفقاً لتعبير الكاتب الأول.

”

وقد شكل تبني جلالة الملك لمشروع الدولة الاجتماعية وانخراطه في تتبع تفاصيل تنفيذه وسبل انجازه قطعاً لكل محاولات استغلال شقاء الناس وفقاً لتعبير الكاتب الأول.

أنت مسؤول نقابي وسياسي وبرلماني، كيف ترى مساهمة الاتحاد وامتداداته النقابية في الدفاع عن الأفق أولا ثم في تنزيله مؤسساتيا وميدانيا ثانيا

أولا وللإنصاف لابد وأن يقر الجميع أن المطالب الاجتماعية بمختلف مستوياتها وتجلياتها في سياق البحث عن ما نسميه اليوم الدولة الاجتماعية في المغرب ما بعد الاستقلال كانت انتاجا صرفا لمدرسة الاتحاد ولمناضلات ومناضلي الاتحاد وعمد الحزب منذ السنوات الأولى للتأسيس على توفير البنات التنظيمية الحاضنة لهذه المطالب كتنظيمات موازية للحزب حملت هذا المشروع المجتمعي ودرت آليات تأطير المطالب المرتبطة به وخاضت معارك نضالية بطولية في سبيل الدفاع عن تلك المطالب، وحشدت له الأطر الحزبية والنقابية الحاملة لهذه الرسالة والمعبهة لاعتناقها من لدن أوسع الفئات المجتمعية المعنية بهذا التوجه الإصلاحي، الواجبة البرلمانية في كانت مستوى ثاني مهم سيعرف تطورا ملحوظا بعد رغم التضييقات وأسايب التلاعب بالإرادة الشعبية التي عرفتها

تأكدت تحليلات الاتحاد خصوصا واليسار الوطني عموما من كون الحل الجذري للوضعية التنموية في المغرب يمر عبر الدولة الاجتماعية، نريد منك أن تحدثنا عن ملامح هذه الدولة في برنامج الاتحاد منذ ربع قرن على الأقل؟

صحيح لقد تأكدت تحليلات الاتحاد ليس فقط في كون الحل الجذري للوضعية التنموية في المغرب يمر عبر الدولة الاجتماعية، بل أساسا في ربط قيام هذه الدولة بالخيار الديمقراطي وتوسيع مجال المشاركة الشعبية الحرة والذرية في اختيار من يدير الشأن العام مع ما يستتبع ذلك من إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وخلق الانفراج الحقوقي الضروري ضمن مناخ بناء الدولة الاجتماعية المتضامنة

لقد شكل هاجس بناء الدولة الاجتماعية أحد أهم عناوين البرنامج السياسي للاتحاد منذ تأسيسه واستمر هذا الهاجس مع خيار النضال الديمقراطي وهو ما يفسر أن القاعدة الواسعة من مناضلات ومناضلي الاتحاد والعاطفين كانت دائما ولا تزال من الطبقات المتوسطة والمسحوقة والتي بقيت لعقود على هامش كل برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتي لم يرتفع مؤشر الاهتمام بها بشكل ملحوظ إلا مع حكومة التناوب بقيادة أخينا المجاهد عبد الرحمان اليوسفي رحمه الله وزاد هذا التوجه الاجتماعي للدولة قوة ووضوحا في المسار بتولي جلالة الملك محمد السادس مقاليد الحكم.

وعموما يمكن القول أن هاجس بناء الدولة العادلة المتضامنة بعمق اجتماعي بقي في طليعة البرنامج المجتمعي والسياسي للاتحاد منذ زرعيله المؤسس الذي أكد أحد قاداته التاريخيين الفقيه عبد الرحيم بوعبيد في رسائله الموجهة إلى الشباب « أن النظم الاشتراكية هي الكفيلة وحدها بتلبية رغائب الجماهير الكادحة في الخروج من التخلف وبناء مجتمع انساني عادل وحر» وصولا إلى القيادة الحالية برعاية الأستاذ إدريس لشكر الذي أكد في أرضية ترشحه لقيادة الاتحاد على « أن أخطر ما يتعرض له المغرب اليوم هو سوء تقدير درجة الحرمان ورديفه المتمثل في التطلع للأفضل لذلك يتعين علينا كحزب اشتراكي ديمقراطي أن نضطلع بمهمة صياغة وأجراء منظومة فكرية وإيديولوجية وسياسية تتكون من بدائل مدققة تقطع الطريق على مستغلي شقاء الناس»



القطاع الغير مهيكّل والذي الى يومنا هذا ليست هناك رؤية حقيقة وناجعة لضمان انخراط هذه الفئة وتقدير مساهماتها

تزامنا مع هاته التوجهات الاستراتيجية تحضر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كيف تقدر عملها ونتائجها وأفاقها المستقبلية؟

حقيقة شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مبادرة رائدة لمحاربة الفقر والهشاشة وتحفيز العنصر البشري على الانخراط في مشاريع مدرة للدخل وسواء عبر مراحلها المتعددة أو محاورها المتنوعة ساهمت المبادرة الوطنية الى حد كبير في خلق فرص حقيقية لفئات واسعة من الشعب المغربي ممن لم يستفيدوا من مختلف مشاريع الاستهداف الاجتماعي للفئات المعرضة للفقر والبطالة والهشاشة خاصة في العالم القروي اليوم وبعد حوالي عشرين سنة على إطلاق هذه المبادرة الرائدة والتي شكلت أحد العناوين البارزة لعهد الملك محمد السادس مازالت لها راهنتها وأهميتها في الدعم والمواكبة وتحسين شروط عيش الأفراد والجماعات، تطويرها رهين بتقييم شامل وعلمي دقيق لنتائجها ورصد حاجيات المجتمع وتحديد نقط التدخل أخذنا بعين الاعتبار تطور هذه الحاجيات وتطور المجتمع في حد ذاته.

اليوم وبعد حوالي عشرين سنة على إطلاق المبادرة الرائدة والتي شكلت أحد العناوين البارزة لعهد الملك محمد السادس مازالت لها راهنتها وأهميتها في الدعم والمواكبة وتحسين شروط عيش الأفراد والجماعات

سعى الى جعله مشروعا مجتمعيّا من الجميع والى الجميع ولا مجال فيه للمزيدات السياسية ونسبه لهذا الحزب أو ذاك

ثانياً تهديد الخيار الديمقراطي عبر تكريس تقوى مؤسسائي يقضي الأصوات المعارضة حتى من حق ابداء الرأي ذلك من تعزيز الخيار الديمقراطي ببلدنا وتطور المشهد السياسي والنقابي وتشجيع مشاركة السياسية في مجتمع ذي بنية شابة يبقى رهانا مضمونا لضمان انخراط أجيال الغد في إنجاح أوراش اليوم

ثالثاً التقلبات السياسية ونعتبر أن الأوراش الاجتماعية الكبرى المرتبطة بإرادة ملكية واضحة وصريحة ودعم مجتمعي قوي لا ينبغي أن تخضع للتقلبات التي قد يعرفها المشهد السياسي وأخص بالذكر هنا قطاعي الصحة والتعليم الذي لا بد فيه من نظرة استراتيجية تقطع مع منطق التدبير المتردد الذي طبع مسار مختلف مشاريع الإصلاح التي انتهت الى فشل ذريع يؤدي ثمّنه الشعب المغربي جهلاً وأمية وبطالة وهشاشة

رابعا فيما يخص الشق المرتبط بالتغطية الصحية والدعم المباشر للأسر هناك تخوف مشروع حول استدامة التمويل وهذه النقطة لطالما إقترناها كحزب عبر مختلف مؤسساته أو كمنظمة، اليوم هناك تخوف مشروع حول استدامة تمويل التغطية الصحية والدعم المباشر خاصة مع البطء الذي تعرفه وتيرة الانخراط وتسوية الاشتراكات من طرف مختلف الشرائح الاجتماعية المعنية وهي نقطة لا بد من معالجتها أولاً بالتوعية والتواصل الجدي بعيداً عن مظاهر الهرجة والشو الإعلامي ثالثاً ضمان انخراط

هناك حرب حقيقية في هذا المجال والمغرب كان في صلب هذه المعركة التي انطلقت ابان أزمة كوفيد 19 بمتابعة صارمة لجلالة الملك عبر توسيع العرض الصحي من خلال فتح باب استئجار رؤوس الأموال في المجال الصحي والرفع من الطاقة الاستيعابية للأطر الطبية والشبه طبية وأطر التمريض والتقنيين في القطاعين العام والخاص فضلاً على إعطاء جلالة الملك لتعليماته باستقطاب الأطر الطبية الأجنبية وهو الأمر الذي يفرض جعل الوظيفة الصحية في المغرب اليوم أكثر جاذبية وتحفيز على المستوى المادي

تقديرنا لهذه المرحلة وشروط نجاحها هي التي تجعلنا اليوم في صلب دعم المطالب العادلة لشغيلة القطاع الصحي ومتابعها يقضاً وأحياناً بحدة لأزمة كليات الطب بالمغرب ليس باعتبارها ملفات فئوية عادلة ومشروعة نحسب، بل لكونها مدخلا مهماً من مداخل تطوير العرض الصحي في بلدنا.

ماهي في تقديرك المخاطر التي تتهدد الوصول الى الدولة الاجتماعية كما تتوافق عليها القوى الحية مع الملكية في مغرب المستقبل؟

هناك أخطار عدة تهدد هذا الحلم الوطني الكبير وأولها التوظيف السياسي الضيق لمشروع وطني كبير لا سبيل لإنجاحه إلا بانخراط الجميع وبمحصر الجميع على أن يذهب الى مداه ولذلك فإننا نعتبر أن جلالة الملك كان حكماً عندما بادر الى إقرار هذا المشروع

عبد الرحيم شهيد

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ رئيس الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس النواب

أدركنا أن بلدا آخر بدأ يتشكل بأفق حالم بالديمقراطية وحقوق الإنسان

العالمي.

ما هي في نظركم عناصر تفرد هاته التجربة التي خاضها المغرب في الدعاية الاجتماعية. وكيف ترونها من على بعد عشرين سنة؟

من نافلة القول أن تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب غير مسبوقة من وجهة نظر خبراء متخصصين في المجال واللوائي والذين كان لبلادنا شرف استضافتهم. ولعل من أبرز معالم التفرد التي يمكن إبرازها بعجالة تتمثل، على سبيل المثال وليس حصريا، في:

- من عناصر التفرد أسباب التأسيس لكونها داخلية محضنة وليس بإيعاز أجنبي كحطة تلاحق تاريخية بين إرادة الدولة والمجتمع بدءا من المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي انخرط فيها مجمل الطيف الحقوقي والسياسي والنقابي الوطني وما عقبها من التجاوب الخلاق للملك محمد السادس مع توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشأن إنشاء هيئة للمصالحة بالملكية رغم معارضة أطراف سياسية عن الأمر؛

- حين اشتغالها كانت أول آلية للعدالة الانتقالية من قامت بتغطية أطول فترة تاريخية من الانتهاكات من الاستقلال إلى حدود نهاية التسعينيات؛
- تركيبتها تتكون من أكبر عدد من ضحايا الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان بما فيه رئيسها، فضلا عن أكاديميين وقانونيين من طراز رفيع؛
- الانفتاح غير المسبوق على المجتمع الأكاديمي- العلمي من خلال تعبئة مئات الباحثين والباحثات في مختلف مراحل أشغالها؛
- اعتبارها للبعد الثقافي كأولوية في توصياتها عبر إيلاء أهمية خاصة للأرشيف والتاريخ الراهن؛
- فلسفتها في جبر الضرر الجماعي كبناء مجتمعي للمصالحة مساهم في تقوية الانتقال إلى المواطنة المسؤولة والجميل في الأمر أن ورشة الانطلاق كانت بجوار قلعة الاعتقال بأكدز؛
- مباشرة بعد الموافقة الملكية على التقرير النهائي والإذن بنشره تمت مباشرة تنفيذ التوصيات وخاصة المتعلقة بجبر الضرر والتعويض الفردي للضحايا في كل الجهات وبالقرب منهن ومنهم؛
- ويعد أبرز تفرد بعدي الهيئة هو تضمين توصياتها ذات الصلة بضمانات عدم التكرار في دستور المملكة الجديد المعتمد في 2011.

ما هي الأدوار التي لعبها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في هذه الفترة وكيف تقيمون أهميتها ومدى تأثيرها في المسار الحقوقي العام؟



عبد الرحيم شهيد

هناك من يرى أن تجربة الإنصاف والمصالحة محطة مهمة وفريدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ وهناك من يعتبرها تجربة عادية في المسار الحقوقي للبلاد. ما تعليقكم على ذلك؟

إن عناصر تفرد التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية هو أنها جرت في ظل نفس النظام السياسي أو انقلاب أو حرب، إلى غير ذلك، هذا هو العنصر الأول. العنصر الثاني أنها كانت أول تجربة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تلتها سنوات عديدة بعد تجربة تونس. العنصر الثالث أن التجربة المغربية أعطت الأولوية لشق جبر الضرر الفردي وأبدعت جبر الضرر الجماعي. بالنسبة للرعاية الاجتماعية فقد حصل الضحايا وأقربائهم على تعويضات عن مدى الأضرار الجسدية والمعنوية التي لحقت بهم وكان في هذا الشق عمل مهم، أولا لهيئة التحكيم المستقلة للتعويض ثم هيئة الإنصاف والمصالحة واللجنة التي تكلفت بتتبع تنفيذ التوصيات، حيث أرست معايير دقيقة وشفافة في هذا المجال، وأيضا كان هناك شق الإدماج الاجتماعي بما فيه إرجاع الذين طردوا من عملهم أو الذين لم يكن لهم أي عمل. كما كان هناك شق التغطية الصحية والتكفل بعلاجهم أو ما يعانون منه جراء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وهذا معترف به دوليا لأن التجربة المغربية أولت الكثير من الأهمية للجانب الاجتماعي. اليوم بعد 20 سنة نرى أن التجربة المغربية أصبحت تجربة يستلهم منها في العديد من الدول سواء منها الإفريقية أو غيرها أو على الصعيد نحو المستقبل بثقة.

”

لقد كانت سنوات غنية بالورشات الفكرية التشاركية مع المجتمع المدني ومع الخبراء وأيضا مع جمعيات الضحايا، كما تم إلتئام تنسيقيات جبر الضرر الجماعي في هذه الفترة التي كانت عبارة عن تنبكات من الجمعيات في المناطق المتضررة

”

شاركتم في تجربة الإنصاف والمصالحة، ما هو تقييمكم لهذه الفترة المهمة من تاريخ المغرب؟

تخصيا لم أعش تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في بدايتها، لكنني كنت مساهما في مجال تفعيل التوصيات الخاصة بجبر الضرر الجماعي، واشتغلت في هذا الصدد بوصفي فاعلا جمعويا في البداية، ثم التحقت بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حيث كنت مكلفا بمتابعة هذه التوصيات المتعلقة بحفظ الذاكرة وجبر الضرر الجماعي في المناطق 11 التي عانت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقد حظيت بشرف الاشتغال على تنفيذها بمعية ثلاثة رؤساء للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المرحومين إدريس بنزكري وأحمد خزني والأستاذ إدريس الزبيري وزميلات وزملاء بالمجلس، ولكن يجب اعتبار أيضا حجم الانخراط الجمعي والفكري في المناطق المشمولة بهذا البرنامج بالريف والأطلس المتوسط والجنوب الشرقي والأقاليم الجنوبية، وهي المناطق التي عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وصفتها توصيات الهيئة بأنها ذات طبيعة جماعية تفرض تعاملًا خاصًا في المعالجة وهو ما أعطى برنامج جبر الجماعي وحفظ الذاكرة وهو جزء مهم من تفرد التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية. لقد كانت سنوات غنية بالورشات الفكرية التشاركية مع المجتمع المدني ومع الخبراء وأيضا مع جمعيات الضحايا، كما تم إنشاء تنسيقيات جبر الضرر الجماعي في هذه الفترة التي كانت عبارة عن شبكات من الجمعيات في المناطق المتضررة. وقنا بتنفيذ مشاريع بالتنسيق مع هذه الجمعيات في هذه المناطق، وتم تنفيذ العديد من المشاريع في هذا المجال. لقد كانت حقا فترة غنية بالإنتاج الفكري والعمل الميداني والمقاربة التشاركية وبناء الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، ولكن أيضا مع شركاء دوليين وخبراء دوليين ووطنيين.

وقد علق في ذهني من هذه التجربة نوع من التفرد كفلسفة وتغيير للنظرة إلى معنى الضحية والمواطنة، بعيدا عن المركز في المغرب العميق تشاهد الجلسات العمومية على قنوات التلفزة المغربية يحكي مختلف أجيال الضحايا عن تجربتهم المرة مع الاختطاف أو التعذيب أو الاعتقال وغيرها من ضروب المعاملة القاسية ... بعد عدة جلسات ومن مدن مختلفة وبعد التأثر ومختلف الأحاسيس التي تتناوب، تدرك أن بلدا آخر بدأ يتشكل بأفق حالم بالديمقراطية وحقوق الإنسان. أمر عالق بالذاكرة وذو دلالة عميقة خالصة حين يتم تقديم التقرير النهائي لجلالة الملك بالقصر الملكي بحضور أعضاء الهيئة ومختلف مكونات الجسم السياسي والنقابي والحقوق والمدني ورمزية مغربية للمصالحة بحضور عائلات الضحايا. إنها إرادة حقيقية لبناء وطن لا مجال فيها للتراجع، وتؤمن أن مكانك في هذا القطار الذي يسير نحو المستقبل بثقة.

وتبادل للمعلومات فيما يخص ما تنجزه بلادنا وما يتعين إنجازها، لكن تظل الآلية المتخصصة في مجال التقييم الدقيق حول مدى تقدم المغرب في المجال الحقوقي هي الآليات الأهمية التابعة لمجلس حقوق الإنسان بمخني، حيث أن المغرب يقدم تقاريره بشكل دوري عن مدى تنفيذ التزاماته الدولية، كما يتفاعل مع الإجراءات الخاصة وأيضاً مع توصياتها ويخضع كباقي الدول لآلية الاستعراض الدوري الشامل، وهناك العديد من التوصيات حيث تسمح هذه الآليات لكل الدول برفض بعض التوصيات، والمغرب يكاد لا يرفض إلا التوصيات التي تمس بالوحدة الترابية، لكن المملكة تتفاعل بشكل إيجابي مع التوصيات التي لها ارتباط مباشر بحقوق الإنسان وليست موضوع مزايدات حقوقية تمس بوحدة الترابية. في بعض الأحيان يتم تسييس بعض الآليات التابعة لبعض المؤسسات، وقد قدمنا أجوبتنا في الوقت المناسب أمام هذه الآليات فأرسلنا إليها جوابنا لأنها ليست مؤهلة لتقديم تقييم شامل مدى تقدم حقوق الإنسان في المغرب وليست لديها الآليات المناسبة لتقييم ما تنجزه المملكة ولا لإصدار التوصيات المناسبة. المغرب بلد منفتح على الآليات الأهمية ويتقبل توصياتها ويعمل على تنفيذها، ويقدم التقارير المناسبة بالتزاماته في إطار الاتفاقيات وأيضاً في إطار الإجراءات الخاصة، كما يشتغل مع وكالات الأمم المتحدة على مشاريع متعددة تهدف إلى ترسيخ حقوق الإنسان.

يتولى المغرب العديد من المسؤوليات الدولية في علاقة بحقوق الإنسان لعل أهمها المجلس التابع للأمم المتحدة، كيف تقرأون هذا التكريس أو التأكيد الدولي للمغرب، وما هو تقديركم لمن يتكلم عن «ردة» حقوقية في البلاد؟

الأمر فعلاً تكريم، لكنه أيضاً ترسيخ وتكريس للعطاءات النضالية لخير من انتدبهم الوطن من مدافعين ومندفعين عن حقوق الإنسان داخل المؤسسات الرسمية أو خارجها. إنه تكليف مشرف للمملكة لو اعتبرنا كم الخبراء المغاربة الذين حظوا بعضويتها كأشخاص مستقلين؛ وإن كان الأمر يتعلق برئاسة مجلس حقوق الإنسان الأممي فما هو سوى تكريس للتطور الحقوقي السابق ذكر التساؤل عنه سالفاً لأن بلدنا قامت في بداية إنشاء هذه المؤسسة وبعد انتخابها في عضويتها بتنسيق أشغال إعداد مسطرة الاستعراض الدوري الشامل الذي يحظى اليوم بإشادة من قبل المجتمع الدولي.

أما من يدعي «الردة الحقوقية»، فأنا نصادق على المواقف الدولية وأن توفر على ترسانة حقوقية قوية منها دستور يضمن حقوق الإنسان وأيضاً نصوص تشريعية قوية، لا يعني أنه سنصبح مغرباً بدون خروقات لحقوق الإنسان، ونظام حقوق الإنسان تم إيجاده للتصدي لأي خرق من الخروقات، وأيضاً لمعالجة مرتكبها، فجميع الدول مطالبة بتوفير ترسانة للحماية أيضاً للوقاية، فمثلاً صادقتنا على الاتفاقية الدولية لمنع التعذيب، ولكن أيضاً صادقتنا على البروتوكول الاختياري الذي ينص على آلية للوقاية من التعذيب، بمعنى أنه إذا قضينا على ظاهرة التعذيب، يجب أن نوفر أيضاً الوسائل الكفيلة للوقاية منه، ووسائل الاستباقية، وأيضاً وسائل التظلم، ولا يمكن أن نقول إن هناك ردة حقوقية، فغرب الأمم ليس مغرب اليوم، لكننا علينا أن نبقى يقظين وحذرين وإيجاد ضمانات عدم التكرار كما جاء في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ومنها أساساً الترسانة التشريعية التي تضمن الحماية والوقاية ومعالجة المرتكبين.

والجرائم ضد الإنسانية إلى غير ذلك من المواد المهمة المرتبطة بحقوق الإنسان، وأيضاً استقلال القضاء وفصل السلط، وهذا مسار جد مهم حيث تم اعتماد الدستور جديد نحن لا زلنا الآن في صدد تنفيذه. هذا دون أن ننسى مراجعة مدونة الأسرة في نسختها الأولى، والمبادرة الملكية الأخيرة لإعادة النظر في المدونة لتطوير مقتضياتها وتعزيز حقوق النساء. وأيضاً الحقوق اللغوية والثقافية التي ترجعها خطاب أجدير في ما يتعلق بالأمازيغية وتقوية التماسك اللغوي والثقافي الوطني.

المسار الحقوقي ليس مساراً مكتملاً وهو مبني على التراكم مجال الحقوق والحريات سواء منها الحقوق السياسية والمدنية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، هو مسار تراكمي. يمكن أن نقول اليوم بكل فخر أننا قطعنا نهائياً مع جريمة الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، ولزلنا نواجه بعض التحديات في مجال ضمانات المحاكمة العادلة وحرية التعبير، وهو ما يتطلب القيام بالمزيد من الجهود من أجل ضمان الحقوق والحريات، كما لا زلنا نتعثر في مجال تعديل القانون الجنائي والمساواة بين الجنسين، ومدونة الأسرة إلى غير ذلك من المسارات ولا زالت تواجهنا العديد من التحديات منها أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ماذا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؟ وما هي المكاسب التي حققتها المغرب؟ والإكراهات التي لازالت موجودة على هذا المستوى؟

حقوق الإنسان هي كل لا يتجزأ، سواء منها الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، ولا يجب أن نقول إننا انتهينا من العمل على الحقوق السياسية والمدنية، وبقي لنا الشق الاقتصادي والاجتماعي، بل على العكس حتى في الشق المدني والسياسي هناك تطور عالمي يطرح حقوقاً جديدة ومنها مثلاً اليوم الحق في المعطيات الشخصية الذي يطرح العديد من الخروقات، بسبب الوسائل التكنولوجية، ومن هنا يجب تطوير الوسائل والنصوص المؤطرة لهذه الحقوق والتي تضمن حماية كافية، والمنظومة الحقوقية بشكل مطرد وسريع، وعلينا أن نكون جاهزين لمتابعة هذه التطورات وضمان حماية الحقوق الجديدة وضمان آليات التظلم الخاصة بها طبعاً.

طبعاً هناك تحديات كبيرة فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأيضاً الثقافية. وقد أجاز المغرب خطوات مهمة في مجال الحقوق الثقافية، لكن تواجهنا اليوم ظرفية دولية تفرض علينا تحديات في المجال البيئي لمواجهة تأثيرات التغيرات المناخية. كما أن هناك أزمة ندرة المياه في بلادنا، ويتعين اليوم التطرق لهذه الحقوق بإيجاد مخططات حكومية وأيضاً سياسات عمومية تضمن الحماية الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والحقوق الثقافية والبيئية. العديد من المناطق اليوم تواجه جفافاً قوياً وحرائق في الغابات وأيضاً حرائق في الواحات، وعلينا أن نكون مستعدين لمواجهة التغيرات المناخية وما تطرحه من تحديات على مستوى الحقوق.

كيف ترون الحضور المغربي على المستوى الدولي في ما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بأوضاعها؟

فما يخص القضايا الحقوقية في ارتباطها بالمؤسسات الدولية، هناك تفاعل مع هذه المؤسسات سواء من الجانب الحكومي أو من جانب البرلمان، وهناك تفاعل

يجب التذكير أولاً أن أكثر من سبعين بالمائة من الضحايا الذين تمت معالجة ملفاتهم كانوا ينتمون إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من أزمته وأجيال مختلفة وكان من بين القوى السياسية المساندة لهذا المسلسل. فقد ساند حركة الضحايا المتمثلة في منتدى المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، سواء أثناء التأسيس أو في المناظرة الأولى للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي انعقدت سنة 2001. كما أن الاتحاد الاشتراكي كان له دور مهم في الدعم السياسي سواء من خلال البرلمان أو الحكومة أو من خلال مناصليه وزعمائه السياسيين لدعم هذه التجربة سواء من خلال المفاوضات من أجل إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة وأثناء اشتغالها، أو من خلال الضحايا الذين كانوا ينتمون إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والذين ساهموا من داخل المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف في بلورة المقترحات ومواكبة أشغال الهيئة كقوة اقترابية لإيجاد الحلول للضحايا من خلال المذكرات والتراكم، وأيضاً من خلال دعم هذا مسلسل المصالحة في المغرب والتجاوز انتهاكات الماضي وبناء المستقبل على أسس ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وإرساء ضمانات عدم التكرار.

وبعد خروج توصيات الهيئة، بحسب الفريق الاشتراكي بمجلس النواب الذي كان رأسه الأستاذ ادريس لشكر أنه من نظم يوماً دراسياً بعض أعضاء الهيئة لتقديم هذه التوصيات داخل المؤسسة التشريعية. وبشكل عام، كانت مشاركة الاتحاد الاشتراكي في حكومة التناوب التوافق، بعد انتخابات 1997، والتي ترأسها المرحوم الرحمن اليوسفي، كوزير أول، جزءاً من الانتقال الديمقراطي الذي مهد الطريق لتبني سياسات إصلاحية كبرى، ولعب الحزب دوراً مهماً في عملية العدالة الانتقالية في المغرب، خاصة خلال فترة التسعينيات وما بعدها. كما لعب الاتحاد الاشتراكي دوراً في دعم الإصلاحات الدستورية والقانونية التي هدفت إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات المدنية، زمن الإصلاحات الدستورية لسنة 2011 والتي منحت المزيد من الصلاحيات لرئيس الحكومة والبرلمان.

ما هي وجهة نظركم في الوضع الحقوقي منذ بداية العهد الجديد، وما هي التطلعات التي ما زالت قائمة؟

إجمالاً يمكن القول أن المسار الحقوقي، في العهد الجديد، تميز أولاً بتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة كآلية للعدالة الضحايا وأيضاً بناء ضمانات عدم التكرار. وقد كانت توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من أقوى الوثائق من الناحية الحقوقية والسياسية، حيث جاءت بالعديد من التفاصيل التي تهم البناء الديمقراطي، بما فيها ضمان الحقوق والحريات واستقلال القضاء وفصل السلط والضمانات الدستورية، وهذا ما كرسه خطاب 9 مارس الذي أوصى بدسترة التوصيات الوجيهة لهيئة الإنصاف والمصالحة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، عرفت المملكة استكمال المصادقة على العديد من الآليات الدولية من المعاهدات والبروتوكولات الإضافية المرتبطة بها وأيضاً إصدار العديد من القوانين المرتبطة بالحقوق والحريات. ثم عرفت هذه الفترة بعد حركة 20 فبراير اعتماد دستور 2011 الذي جاء بمثابة صك للحقوق والحريات، حيث تميز بالمقاربة التشاركية، حيث قدمت العديد من المنظمات الحقوقية والسياسية جميعاً مذكراتها ومقترحاتها للجنة صياغة الدستور، وجاء دستور 2011 بحمل العديد من الضمانات الحقوقية منها ما يقرب من 60 مادة تتحدث عن الحقوق والحريات، ثم تجريم الاختفاء القسري والاعتقاد التعسفي

فادي العسراوي

■ كاتب عام للشبيبة الاتحادية ■ أستاذ جامعي

الشباب المغربي والسياسات الوطنية لربع قرن من الزمن

ضمن مشاركتهم الحقيقية في النسيج الاجتماعي والاقتصادي. يظل الشباب بعيداً عن مرمى القرارات الاستراتيجية الوطنية التي تهدف إلى خلق فرص العمل وتسهيل الولوج إلى التعليم والتكوين وتوفير الرعاية الصحية الجيدة. ورغم المحاولات لتحسين وضعية التشغيل، إلا أن معظم البرامج تفتقر إلى فعالية التنفيذ والمتابعة، حيث يعاني الشباب من بطالة مرتفعة، خاصة بين حاملي الشهادات الجامعية.

إضافة إلى ذلك، يبقى الوصول إلى التعليم العالي والتكوين المهني محدوداً بسبب التكاليف المرتفعة والمناهج التي لا تتماشى مع متطلبات سوق العمل. التعليم الجيد والتكوين المهني أساسيان لضمان فرص عمل مستدامة، لكن صعوبة الوصول إليهما تشكل عائقاً كبيراً أمام الشباب المغربي. على صعيد آخر، يواجه الشباب صعوبات في الوصول إلى خدمات صحية جيدة، ما يؤثر سلباً على صحتهم النفسية والجسدية وقدرتهم على المشاركة الفعالة في المجتمع.

دور الدولة والأحزاب في تأطير وصقل مواهب الشباب

تلعب الدولة والأحزاب دوراً مهماً في تأطير الشباب وتوفير الدعم اللازم لهم. فمن خلال السياسات والبرامج الموجهة، يمكن تحسين فرص التعليم والتوظيف وتعزيز الاندماج الاجتماعي، إلا أن الأمر يظل رهيناً بتعزيز الجهود وتوجيه الاستثمارات نحو تحسين جودة التعليم وتوفير فرص العمل، إضافة إلى تطوير برامج دعم الشباب وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة.

تضطلع الدولة بدور محوري في تأطير الشباب المغربي من خلال وضع سياسات وتشريعات تعزز دورهم في المجتمع، وتشمل هذه السياسات مجالات التعليم، التوظيف، الصحة، والثقافة. كما تعمل على إنشاء برامج ومبادرات تشجع الشباب على المشاركة الفعالة في الحياة العامة.

كما تطلق الدولة العديد من البرامج والمبادرات التي تستهدف الشباب، مثل برامج التدريب المهني، تحسين فرصهم في سوق العمل وتشجيعهم على الابتكار والإبداع.

توفر الدولة التمويل والدعم اللازمين للمنظمات الشبابية والمبادرات التي يقودها الشباب، ما يشمل منحاً مالية، تسهيلات ضريبية، وتقديم موارد لوجستية وبنية تحتية لدعم هذه المبادرات.

ونص دستور 2011 كذلك على إنشاء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي كهيئة



”

يبقى الوصول إلى التعليم العالي والتكوين المهني محدوداً بسبب التكاليف المرتفعة والمناهج التي لا تتماشى مع متطلبات سوق العمل. التعليم الجيد والتكوين المهني أساسيان لضمان فرص عمل مستدامة، لكن صعوبة الوصول إليهما تشكل عائقاً كبيراً أمام الشباب المغربي

”

والاقتصادية، ما يؤثر على تطورهم وتقديمهم ويحد من إمكانية تحقيق إمكاناتهم بشكل كامل. على ضوء التحديات المرتبطة بالشباب، يمكن وضع أربعة مبادئ رئيسية في مجال سياسات الشباب. أولاً، لا يمكن الحديث عن سياسة للنهوض بالشباب إن لم يتم توفير الموارد المالية الضرورية، ويعتبر توفير هذه الموارد ترجمة لوجود إرادة سياسية في هذا المجال. ثانياً، لا يمكن وضع سياسات تخص الشباب دون إشراكهم عبر إجراء مشاورات داخل إطار مثل مجالس الشباب واللجان الاستشارية وجعيات الشباب. ثالثاً، ينبغي جعل الاستدامة والاستمرارية حاضرين في صياغة ووضع الإجراءات والتدابير التي تهم مجال الشباب. رابعاً، يجب الحرص على وضوح السياسات في مجال الشباب، حيث من المفروض تحديد الفئات المستهدفة بدقة.

انطلاقاً من هذه المبادئ، كيف يمكننا مقارنة قضايا الشباب في بلد كالمغرب. أولاً ينبغي التذكير بأن 30 في المائة من سكان المغرب يتراوح سنهم بين 15 و29 سنة، ما يؤثر على أنهم يمثلون قوة مؤثرة إن تم فسح المجال أمامهم للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وليس من قبيل الصدفة أن دستور 2011 أشار إلى أنه يرجع إلى السلطات الحكومية لاتخاذ كافة التدابير المناسبة من أجل تعميم مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية للبلد. رغم الجهود المبذولة لدعم الشباب المغربي، يكشف التشخيص الواقعي لوضعيتهم عن العديد من الإكراهات التي تعيق اندماجهم في التنمية

للمتابع لشؤون الشباب، تتجلى أهمية التوجيهات الملكية السامية الموجهة للحكومات والبرلمان خلال ربع قرن من الزمن. ويدرك المهتمون بقضايا التنمية والنمو أهمية تنفيذ السياسات الواردة في الخطاب الملكي التي تتماشى مع مقتضيات الدستورية التي تضع الشباب في قلب العملية التنموية. ويتطلب تحقيق تطلعات الشباب الطموحة تنفيذاً عملياً لهذه التوجيهات، لأن من شأن ذلك أن يتيح لهم المساهمة الفعلية في خدمة البلاد وبناء مستقبل أفضل.

في هذا الخصوص، يجب التذكير بأن التوجيهات الملكية تؤكد على ضرورة وضع قضايا الشباب في صميم البرامج الحكومية، ومن بين أولويات النموذج التنموي الجديد. ولعل خطاب جلالة الملك محمد السادس، بمناسبة الذكرى الـ 65 لثورة الملك والشعب، كاف للدلالة على محورية قضايا الشباب في اهتمامات جلالتهم، فقد أكد في هذه المناسبة على أهمية إعداد استراتيجية متكاملة لدعم الشباب وتحسين وضعهم، مشيداً بالجدية والتفاني الذي يبديه الشباب المغرب ومؤكداً على طرق دمجهم في النموذج التنموي، وتمكينهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، لدعم مشاريع التنمية في المغرب والمشاركة في الدينامية الديمقراطية والتنمية المستدامة، خاصة بعد تطبيق دستور 2011.

كما أشاد جلالتهم في الخطاب الأخير بمناسبة الذكرى الـ 24 لعهد العرش المجيد بالجدية والتفاني الذي يبديه الشباب المغربي، مشجعاً إياهم على تحقيق إنجازات رائدة.

التحديات التي يواجهها الشباب المغربي

من أبرز التحديات التي يواجهها الشباب المغربي نقص فرص العمل الملائمة التي تتناسب مع مهاراتهم وتطلعاتهم، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بينهم. هذا النقص في الفرص يتسبب في إحباط لدى العديد من الشباب ويعوق تحقيق طموحاتهم المهنية.

يعاني الشباب أيضاً من عدم توفر الشروط الموضوعية التي تكفل تحقيق المساواة في الفرص بين كل شرائح المجتمع، وخصوصاً الفئة الشابة منهم. هذه الظروف تحد من إمكانية تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم بشكل كامل، وتعيق قدراتهم على اتخاذ القرارات المناسبة في مختلف جوانب حياتهم المهنية والشخصية.

كما يمثل الإقصاء الاجتماعي تحدياً كبيراً، حيث يتعرض العديد من الشباب للإقصاء وعدم المساواة في الفرص بسبب ظروفهم الاجتماعية

يجب كذلك إعطاء الأهمية للظروف التي تحد من إمكانية تحقيق الشباب لأهدافهم وتطلعاتهم بشكل كامل، وتعيق قدراتهم على اتخاذ القرارات المناسبة في مختلف جوانب حياتهم المهنية والشخصية.

الشبيبة الاتحادية: تأطير الشباب وبناء قادة المستقبل

تعد الشبيبة الاتحادية من أبرز المنظمات الشبابية في المغرب، وتنتمي إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. تأسست هذه المنظمة في فترة السبعينات، مع بداية بروز الوعي السياسي لدى الشباب المغربي، وكانت هذه الفترة حافلة بالتحويلات السياسية والاجتماعية في المغرب، حيث كان الشباب يبحث عن منبر يعبر من خلاله عن تطلعاته وآماله.

تسعى الشبيبة الاتحادية إلى تحقيق عدة أهداف من خلال أنشطتها وبرامجها، من بينها تأطير الشباب من خلال تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية تهدف إلى تطوير مهاراتهم في القيادة والإدارة. كما تهدف إلى زيادة الوعي السياسي لدى الشباب، وتشجيعهم على المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانخراط في الأحزاب والمشاركة في الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، تسعى المنظمة إلى تعزيز الثقافة الوطنية والقيم الاجتماعية من خلال تنظيم فعاليات ثقافية ومهرجانات وأنشطة اجتماعية.

تنظم الشبيبة الاتحادية مؤتمرات وندوات لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية الراهنة، بمشاركة شباب من مختلف المناطق، وتهدف هذه الفعاليات إلى توعية الشباب وتبادل الأفكار والآراء حول مختلف المواضيع التي تهمهم. كما تتبنى الشبيبة الاتحادية مشاريع اجتماعية تهدف إلى دعم الفئات الهشة والمساهمة في التنمية المحلية، من خلال هذه المشاريع تسعى المنظمة إلى تحسين ظروف العيش وتعزيز التضامن الاجتماعي بين الشباب والمجتمع.

الشبيبة الاتحادية والدبلوماسية الموازية تلعب الشبيبة الاتحادية دوراً مهماً في الدبلوماسية الموازية والدفاع عن القضايا الوطنية للمغرب، خاصة القضية الوطنية المتعلقة بالصحراء المغربية. هذا الدور يتمثل في عدة أنشطة واستراتيجيات، منها العمل على بناء علاقات مع المنظمات الشبابية والأحزاب السياسية في مختلف البلدان الصديقة من خلال هذه العلاقات، يتم نقل وجهة نظر ومواقف المغرب حول القضية الوطنية وتعزيز الدعم الدولي لموقف المغرب. كما تشارك الشبيبة الاتحادية في المؤتمرات الدولية والمنتديات الشبابية العالمية، حيث يتم التحدث عن قضية الصحراء المغربية وتوضيح الحقائق والمواقف الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تنظم الشبيبة ندوات وورش عمل دولية لزيادة الوعي بالقضية الوطنية.

وتعمل الشبيبة الاتحادية مع المنظمات غير الحكومية الدولية لتعزيز فهمها للقضية الوطنية ولدعم الموقف المغربي. يتم تنظيم حملات إعلامية وبرامج توعية لتوضيح الحقائق والتصدي للعدالة المغرضة. تستغل الشبيبة الاتحادية وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية لنشر المعلومات الصحيحة حول القضية الوطنية والدفاع عن موقف المغرب. لهذا الغرض، تنظم حملات إعلامية على الصعيدين الوطني والدولي لزيادة الوعي بالقضية الوطنية وتعزيز الدعم لها.

كما تهتم الشبيبة الاتحادية بتدريب وتأهيل أعضائها



بتعزيز دور الشباب وتوفير الفرص اللازمة لهم لتحقيق إمكاناتهم، ما من شأنه، إن تم تنزيلها وأجرائها بالشكل المناسب من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع قوي ومتناسك والأحزاب السياسية بدورها مطالبة بالاضطلاع بأدوار ريادية في هذا الجانب. ويبدو بديها أن أول ما ينبغي علماً القيام به في هذا الصدد تطوير خطاب فكري قادر على استقطاب الشباب وإقناعهم بأن العمل الحزبي ليس مشينا وليس الغرض منه تحقيق بعض الطموحات الشخصية وبناء شبكة مصالح. ويستوجب تحقيق مثل هذا الأمر إجراء بعض المراجعات فيما يخص أساليب عمل الأحزاب من قبيل تطوير قدراتها على الانفتاح بشكل أكبر على محيطها، وإعمال الديمقراطية في انتخابات أجريتها المسيرة وإفراد مكانة متميزة للشباب في العلاقات التي تربط الأجهزة التفرعية بالمناضلين وبالرأي العام.

واعتباراً لمحورية دور الشباب في المجتمع، لا يختلف اثنان على أنه ينبغي تركيز الجهود على توفير بيئة ملائمة تساعد الشباب على تطوير مهاراتهم وتحقيق إمكاناتهم. ويشمل ذلك تحسين النظام التعليمي، توفير فرص عمل ملائمة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي. الدولة والأحزاب ومكونات المجتمع المدني بحاجة إلى التعاون معاً لتحقيق هذه الأهداف وضمان مستقبل أفضل للشباب المغربي، ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالمجتمع بشكل عام.

من هذا المنطلق، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لتوفير فرص عمل تتناسب مع مهارات وتطلعات الشباب، ما سيعزز من مشاركتهم في الحياة الاقتصادية ويحد من معدلات البطالة بينهم. ويتطلب مثل هذا الأمر توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي توفر فرص عمل ملائمة، ودعم المبادرات الريادية والمشاريع الصغيرة التي يقودها الشباب.

كما ينبغي تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية من خلال إشراكهم في وضع السياسات والبرامج التي تخصهم، وتوفير الدعم اللازم لهم لتحقيق إمكاناتهم، فمن شأن ذلك أن يعزز من دور الشباب في المجتمع ويساهم في بناء جيل قادر على تحمل المسؤولية والمشاركة بفعالية في بناء المجتمع.

استشارية دستورية، تُعنى بإبداء الرأي في الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالشباب، واقتراح آليات حمايتهم وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على المشاركة في الحياة العام

وإجمالاً، يمكن القول أن الدستور المغربي يتضمن العديد من المقتضيات تعكس اهتمام الدولة بالشباب وحرصها على تعزيز دورهم في الحياة العامة وتؤكد على أهميتهم كمحرك للتنمية والتغيير. ففي الفصل 31، ينص الدستور على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على توفير التعليم العصري الجيد، والتكوين المهني، والشغل، ودعم التشغيل الذاتي، والولوج إلى الوظائف العمومية حسب الاستحقاق، وتوفير الماء والعيش في بيئة سليمة.

وفي الفصل 33 يشدد على أهمية الشباب ودورهم في الحياة العامة، حيث ينبغي على السلطات العمومية اتخاذ تدابير لتوسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعية، وتشجيعهم على الأعمال التطوعية، وتيسير ولوجهم للثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والترفيه.

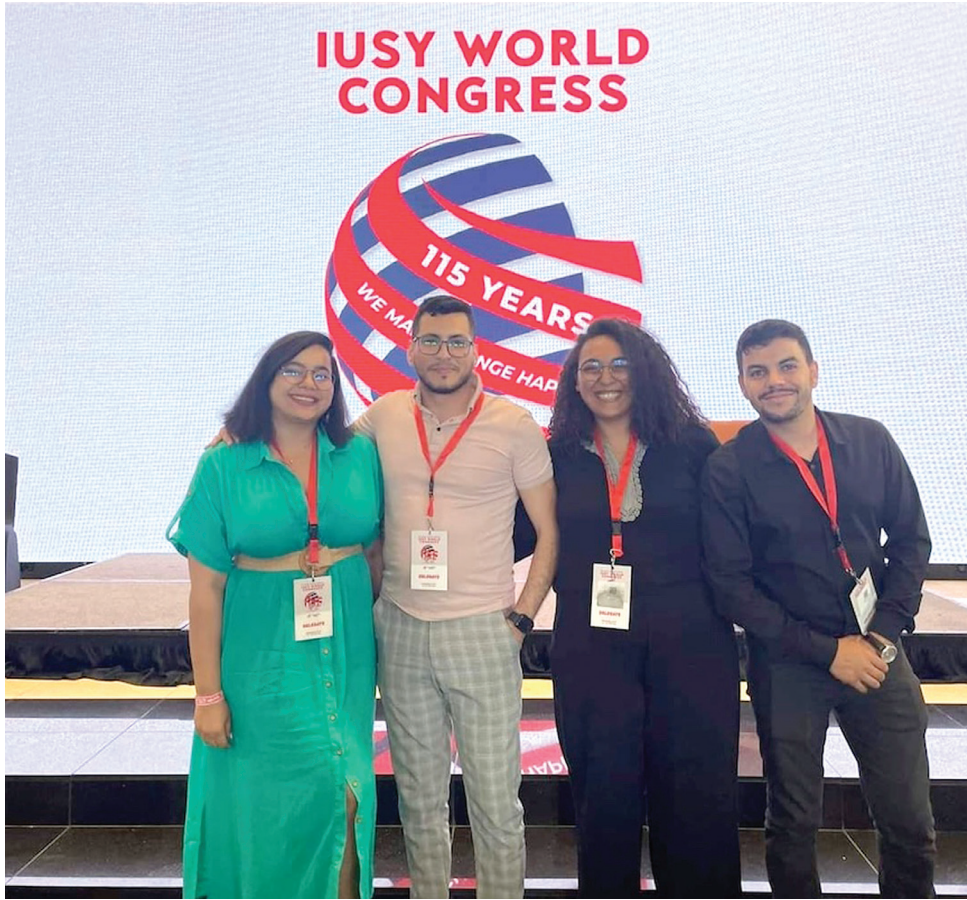
تؤكد هذه المقتضيات الدستورية على حق الشباب في التعليم والتكوين والشغل والعيش في بيئة سليمة، ما يعزز الفرص المتاحة لهم ويضمن حقوقهم. كما تشجع على توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية، ما يساهم في تفعيل دورهم في المجتمع ويعزز الديمقراطية التشاركية. كذلك، تشدد على ضرورة دعم الشباب ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعية، ما يساهم في تكوين جيل قادر على تحمل المسؤولية والمشاركة بفعالية في بناء المجتمع.

ولتفعيل هذه المقتضيات، تعمل الدولة على ترجمتها إلى سياسات وبرامج عملية تستهدف الشباب، مثل توفير التعليم العصري وتعزيز فرص التكوين المهني ودعم التشغيل الذاتي. كما تعزز دور المؤسسات الوطنية مثل وزارة الشباب والرياضة، وتعمل على تعزيز التعاون مع الجمعيات والمنظمات الشبابية من خلال توفير الدعم المالي والتقني لها.

تعد المقتضيات الدستورية المتعلقة بالشباب في المغرب إطاراً قانونياً هاماً يعكس التزام الدولة

” نص دستور 2011 كذلك على إنشاء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي كهيئة استشارية دستورية، تُعنى بإبداء الرأي في الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالشباب، واقتراح آليات حمايتهم وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على المشاركة في الحياة العام

”



على فنون الدبلوماسية والاتصال الدولي، ما يمكنهم من تمثيل المغرب بشكل فعال في المحافل الدولية والدفاع عن القضايا الوطنية بكفاءة. وتسعى للحصول على مقاعد في الهيئات الشبابية الدولية، ما يسمح لها بالتأثير على القرارات والمواقف الدولية المتعلقة بالقضية الوطنية.

من خلال هذه الأنشطة والاستراتيجيات، تساهم الشبيبة الاتحادية بشكل فعال في الدبلوماسية الموازية والدفاع عن القضايا الوطنية للمغرب، وخاصة قضية الصحراء المغربية، ما يعزز من مكانة المغرب على الصعيد الدولي ويدعم مواقفه في مختلف المحافل الدولية.

الشبيبة الاتحادية هي عضو نشيط في المنظمة الدولية الاشتراكية للشباب (IUSY)، وهي جزء من التحالف الأكبر المعروف بـ «الاشتراكية الدولية» (Internationale Socialiste).

وهي منظمة عالمية تضم الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية والاجتماعية والعمالية من مختلف أنحاء العالم. كونها جزءاً من الاشتراكية الدولية، كما تعمل الشبيبة الاتحادية على بناء علاقات قوية مع المنظمات الشبابية الاشتراكية الأخرى حول العالم. هذا التعاون يتيح تبادل الأفكار والخبرات ويسهم في تعزيز الأهداف المشتركة. من خلال منصتها في الاشتراكية الدولية، تطرح الشبيبة الاتحادية القضايا الوطنية، بما في ذلك قضية الصحراء المغربية، وتعمل على كسب الدعم الدولي لمواقف المغرب. وتشارك الشبيبة الاتحادية بانتظام في المؤتمرات والمنتديات التي تنظمها الاشتراكية الدولية ومنظمة الشباب الاشتراكي الدولية. هذه المشاركات تتيح لها فرصة طرح قضايا الشباب المغربي على الساحة الدولية والمساهمة في النقاشات العالمية حول قضايا العدالة الاجتماعية والتنمية.

تسعى الشبيبة الاتحادية لتعزيز التبادل الثقافي والسياسي مع المنظمات الشبابية الاشتراكية الأخرى، ما يعزز من فهمها للقضايا العالمية و يتيح لها الفرصة لتقديم وجهات نظر الشباب المغربي حول التحديات السياسية والاجتماعية. وتلتزم الشبيبة الاتحادية بالقيم الاشتراكية مثل العدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية. من خلال نشاطها في الاشتراكية الدولية، تساهم في نشر هذه القيم وتعزيزها على المستوى الدولي.

من خلال العمل مع هذه المنظمة الدولية، تسعى الشبيبة الاتحادية للتأثير على السياسات الدولية بطرق تدعم التنمية والسلام والعدالة الاجتماعية. ويتم ذلك من خلال تقديم اقتراحات ومشاريع قرارات ودعم المبادرات التي تتماشى مع قيمها وأهدافها. بفضل هذا الارتباط مع الاممية الاشتراكية، تستفيد الشبيبة الاتحادية من منصة دولية قوية تمكنها من الدفاع عن القضايا الوطنية المغربية، وتقديم رؤى الشباب المغربي، وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق أهدافها المشتركة مع المنظمات الشبابية الاشتراكية الأخرى.

الشبيبة الاتحادية هي أيضا جزء من شبكة «مينا لاتينا»، التي تمثل تحالفاً بين الشباب من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وأمريكا اللاتينية. تهدف هذه الشبكة إلى تعزيز التفاهم والتعاون بين الشباب من هاتين المنطقتين على أساس القيم المشتركة والأهداف الاستراتيجية. تعمل الشبيبة الاتحادية على تعزيز التعاون بين

أفضل لمجتمعاتهم. برامجها التوعوية، استطاعت الشبيبة الاتحادية أن تلعب دوراً بارزاً في تأطير الشباب المغربي على مدار العقود الماضية، وساهمت في تكوين جيل من القادة الشباب الذين شاركوا بنشاط في الحياة السياسية والاجتماعية في المغرب. ومن المتوقع أن تستمر الشبيبة الاتحادية في أداء دورها الرائد في تعزيز المشاركة الشبابية في مختلف المجالات، والمساهمة في بناء مغرب قوي ومزدهر.

تظل الشبيبة الاتحادية واحدة من القوى الحية في المغرب بفضل التزامها بتطوير قدرات الشباب وإعدادهم ليكونوا قادة المستقبل، والعمل على تحقيق تطلعاتهم وأحلامهم في مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

وختاماً، يمكن القول أن على كل من الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتنظيمات الشبيبية القيام بأدوار في تأطير الشباب المغربي، حيث تعمل الدولة على توفير البنية التحتية والدعم المالي والمؤسسي، بينما تسهم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في توعية الشباب وتجهيزهم وتقديم التوجيه اللازم لهم. يجب أن يكون هناك تنسيق وتعاون بين الجانبين لضمان تحقيق أفضل النتائج في تأطير الشباب وتمكينهم من المشاركة الفعالة في بناء المجتمع.

يعتبر تأطير الشباب المغربي مهمة متعددة الأبعاد تتطلب تعاوناً وثيقاً بين الدولة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. فمن خلال سياسات حكومية فعالة ومؤسسات قوية وبرامج متنوعة، ومن خلال دور توعوي وتأطيري للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، يمكن تحقيق بيئة تدعم تطلعات الشباب وتساهم في تطوير قدراتهم وإعدادهم لقيادة المستقبل.

إن التحديث السياسي متلائم مع التحديث الاقتصادي، فمشاركة الشباب الفاعلة في الحياة السياسية وإقبالهم على الانضمام للأحزاب السياسية يعني أن تصبح لدينا أحزاب قوية لديها برامج تتعلق بمجالات الحياة كافة

جمال الصباني

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

■ الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي

■ الكاتب العام لفيدرالية الدولية للعاملين العلميين

عشنا خلال الربع قرن العاشر ورشا جامعيًا كبيرًا

ما هي في تقديركم العراقيل التي تقف أمام وصول الجامعة التي مساهمة حاسمة في مسار البحث العلمي وتكوين الاطر ومسايرة الإرادة السياسية في قيام المغرب كقوة إقليمية ذات نفوذ علمي حاسم؟

يمثل المغرب مفارقة حقيقية عندما يتعلق الأمر بالتعليم العالي. المفارقة الأولى هي كيف لبلاد كانت فاطمة الفهرية السبابة إلى تأسيس أول جامعة في العالم، جامعة القرويين سنة 859، أن تتراجع إلى ما كنا عليه في القرن الماضي؟ المفارقة الثانية تكمن في أنه رغم النجاح الكمي والكيفي ما زلنا بعيدين عن تحقيق طموحاتنا. المفارقة الثالثة هي بعد ربع قرن من ورش الإصلاح لم نخرج بعد من هذه الدوامة. نحن أمام لغز كبير في هذا الصدد، وفي نظري المتواضع هناك سببان تاريخيان.

بالنسبة للسبب الأول دفعنا مباشرة إلى البحث عما وقع في العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه، وهنا لابد من الحديث عن قضية سادت وترسخت في مجتمعاتنا، وتمثلت في المحاربة الشرسية التي جوبه بها رجال العلم، ورجال الفكر والفلسفة في القرن الحادي عشر والقرن الثاني عشر. فعلى امتداد هذه الحقبة، لاحظنا كيف تمت مواجهة الفلاسفة والمفكرين، وكثالث على ذلك ما وقع مع ابن رشد من خلال الإقدام على حرق كتبه ومؤلفاته.

أما السبب الثاني فهو النموذج الفرنسي. انطلاقاً من عدم الثقة في الجامعة، أنشأت الثورة الفرنسية «المدارس الكبرى» لتكوين الإطارات العسكرية والتقنية الرئيسية للدولة (مدرسة الفنون في عام 1747، ومدرسة المناجم في عام 1783، ومدرسة البوليتكنيك والمدرسة العليا للعلوم التطبيقية في عام 1794). فرنسا أغلقت الجامعات خلال الفترة الراديكالية للثورة الفرنسية (قانون 15 سبتمبر 1793) ولم تظهر الجامعات مرة أخرى إلا بعد قرن من الزمن (قانون 10 يوليو 1896)، وهي اللحظة بالذات التي فكرت فيها في إحداث مدارس ومعاهد. وكانت مبررات فرنسا لما قامت به، هي الحاجة إلى مواكبة التطورات الصناعية وخاصة في الهندسة، في حين الجامعة آنذاك كانت مرتبطة بتكوينات تقليدية، لكن خلفيات هذا الإجراء لم تكن بيداغوجية أو علمية، بل الخلفية كانت سياسة محض، بحيث كان الهم الوحيد للحكام الفرنسيين هو القطع مع التكوينات التقليدية والمرتبطة بالارستقراطية والكنيسة، بذلك اعتمدت فرنسا نظاماً جديداً.



اليوم، الذي يجعل فرنسا ومستعمراتها السابقة تحتل بشكل عام أسفل جداول الترتيب الدولي

ما هي أهم التطورات القانونية والبيداغوجية والأكاديمية التي طرأت على الجامعة المغربية في فترة العهد الجديد؟

بالإضافة إلى قانوني عام 2000 و2019، كان هناك عدد كبير من المراسيم والإصلاحات، خاصة في المجال البيداغوجي. ومن الإنصاف القول أننا عشنا الربع قرن الماضي ورشاً كبيراً في هذا المجال.

وما هي مساهمة الاتحادات والاتحاديين في تطور الجامعة ومقاربة أوضاعها؟

الاتحادات والاتحاديون لعبوا ولعبون كطلة دوراً أساسياً في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للطلبة والمخراطين في النضال من أجل تقدم البلاد وديمقراطية مؤسساتها وبناء المجتمع المدني الذي تسود فيه العدالة الاجتماعية.

كما أن قطاع التعليم العالي يلعب دوراً أساسياً في النقابة الوطنية للتعليم العالي، التي اشتغلت كمنظمة ديمقراطية، تقدمية، وحدائية تدافع عن المصالح المادية والمعنوية للأساتذة الباحثين، كما ظلت تناضل من أجل إصلاح حقيقي لمنظومة التعليم العالي حتى تلعب دورها الطبيعي في التنمية الشاملة للبلاد.

لا شك أن فترة ربع قرن كافية لوضع توصيف للجامعة المغربية والتحصيل الجامعي في علاقتهما بأكبر الإشكالات التي تعرفها البلاد، أي حصة ترونها باعتباركم كاتباً عاماً للنقابة الوطنية للتعليم العالي؟

الملاحظة الأولى التي يمكن للمغرب أن يفخر بها هي عدد الطلبة، حيث تطور العدد إلى ما يقارب 1.300.000 هذه السنة، أي أكثر من ثلث الفئة العمرية ما بين 18 و23 سنة. وعلى الرغم من أن هذا الرقم قد يبدو متواضعاً نسبياً للوهلة الأولى، إلا أنه يصبح مهماً للغاية عند مقارنته بالأرقام السابقة، مثل تلك الخاصة بسنة 2000، عندما كان عدد الطلاب بالكاد في بلدنا 250 ألف طالب، أي أقل من 10% من الفئة العمرية المشار إليها أعلاه، أو تلك الخاصة بسنة 1956، عندما كان لدينا 353 طالباً فقط!

إذا نظرنا إلى نتائج الجامعات الأجنبية والمدارس الكبرى الفرنسية، يمكننا أن نرى عدد الفائزين بالمجائز في كل مكان وفي جميع التخصصات، وهو دليل لا جدال فيه على أن النجاح المغربي ليس كميًا فقط، بل هو نوعي أيضاً.

من ناحية أخرى، تميزت هذه الفترة بمسلسل من الإصلاحات، بدءاً من الميثاق الوطني سنة 1999، والقانون 01.00 المنظم للتعليم العالي سنة 2000، والرؤية الاستراتيجية سنة 2015، والقانون الإطار في عام 2019، وعدد كبير من المراسيم والقرارات الخاصة بالأساتذة الباحثين وحكام المنظومة.

عرفت الجامعة تحولات عميقة، من حيث روادها ومن حيث مناهجها وكذا التحصيل الجامعي الدولي، أين وصلت جامعاتنا في المشهد الدولي؟

فيما يتعلق بتصنيف الجامعات، فما زلنا بعيدين كل البعد عن التصنيفات الجامعية، والسبب الرئيسي هو النموذج الفرنسي. في فرنسا، أسست «سلسلة من الاختبارات المتتالية، سياسية أكثر منها تربوية»، ثنائية في نهاية القرن الثامن عشر. يجمع جميع المتخصصين، وخاصة الفرنسيين منهم، على أن «ازدواجية» التعليم العالي الفرنسي إلى قطاعين متوازيين، قطاع الجامعات وقطاع المدارس الكبرى، هي «الخطيئة الأصلية». وهي السبب الرئيسي في ضعفه حتى يومنا هذا. وهي السبب الرئيسي

بالإضافة إلى قانوني عام 2000 و2019، كان هناك عدد كبير من المراسيم والإصلاحات، خاصة في المجال البيداغوجي. ومن الإنصاف القول أننا عشنا الربع قرن الماضي ورشاً كبيراً في هذا المجال.

يونس مجاهد

- عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
- رئيس المجلس الوطني للصحافة
- رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية سابقا
- رئيس الفدرالية الدولية للصحافيين سابقا

التحول الأساسي يكمن في فلسفة التعامل مع الصحافة والإعلام

القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به.

يجرنا هذا المحور الي مساهمة الاتحاد، من خلال المجتمع السياسي أو من خلال المجتمع المدني والنقابات والمنظمات الاجتماعية وهنا نطرح عليكم سؤال جرد بمساهمات الاتحاد من خلال أطره أو من خلال مقترحات قوانينه؟

لقد كان موضوع الصحافة والإعلام من بين أولويات الاتحاد، لأنه يربط في أديباته ومواقفه، دائما، بين إصلاح المشهد السياسي وإصلاح هذا القطاع، وتقدم في هذا الصدد بعدة اقتراحات ومشاريع. وهنا ينبغي التذكير بأنه بمجرد تنصيب حكومة المجاهد عبد الرحمن اليوسفي، اعتبر بأن ملف إصلاح قانون الصحافة والنشر، يستحق أن يوضع في مقدمة الإصلاحات، وشكل لجنة من الوزارة الأولى ووزارات العدل وحقوق الإنسان والداخلية والإتصال، للاشتغال على هذه الإصلاحات، غير أنه للأسف، لم تفتح وزارة الإتصال آنذاك على المهنيين في القطاع، بل اعتبرت أنهم يدافعون عن مواقف «فقوية». وقد تمت المصادقة في سنة 2002، على قانون جديد، تبين أنه لا يحظى بقبول المنظمات المهنية في القطاع، لذلك سرعان ما بدأ التفكير في تعديله. وهو ما تم في ملتقى الصحفيات سنة 2005، بإشراف الوزير الأول آنذاك، السيد إدريس جطو، حيث تم الاتفاق على مراجعة هذا القانون، والتداول مع المهنيين على مدونة شاملة للصحافة والنشر.

يعرف الاعلام كذلك لحظات توتر كبرى بينه وبين السلطات بكل أنواعها، كيف يتم تجاوز سوء الفهم وكيف يجب تأطيره؟

هذه التوترات تحدث باستمرار، وقد كنا حريصين في النقابة الوطنية للصحافة المغربية، على أن نظل متشبثين بالدفاع عن حرية الصحافة، من جهة، لكننا من جهة أخرى، كنا نبحت عن حلول لمعالجة مختلف هذه التوترات. وهو ما نجحنا فيه، في العديد من الحالات، حيث كان التجاوب



الجسر، في نظركم ما هو الخط الناظم بين كل هاته التحولات؟

كانت خطوة تحرير القطاع السمعي البصري في عهد حكومة التناوب التوافقي، هامة ومؤشر على توجه جديد، و كانا لخط الناظم هو تكريس دور المؤسسات الوطنية والمهنيات المهنية لتسيير وتدبير قطاعات الصحافة والإعلام، بشكل ديمقراطي، والسعي إلى أن تتوفر بلادنا على صحافة احترافية وإعلام جيد، ذلك ما نجده في الخطاب والرسائل الملكية من إشارات وتوجيهات واضحة إلى هذا التوجه.

وقد انعكس هذا في دستور 2011، حيث نص الفصل 25، على أن «حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها. وحرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي والتقني مضمونة».

كما خول الفصل 27، الحق في الحصول على المعلومات العمومية، أما الفصل 28 فقد كرس المبادئ الأساسية المتعلقة بحرية الصحافة، لاسيما ما يتعلق بحق الجميع في التعبير ونشر الأخبار والأفكار والآراء بكل حرية، وكذا تشجيع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع

مر ربع قرن على العهد الجديد، والذي كان فيه الاعلام مادة حارقة، ما هي اهم التحولات الكبرى، التي عرفها القطاع طوال هاته المدة؟

التحول الأساسي في نظري هو الفلسفة التي تعامل بها العهد الجديد مع الصحافة والإعلام، وهي مختلفة جذريا عن السابق، حيث كان الهاجس هو أن يتوفر المغرب على مؤسسات وتشريعات مشابهة لما يحصل في البلدان الديمقراطية، وفي هذا الإطار جاء تحرير القطاع السمعي البصري، وقد رافق كل هذا عدة خطب ورسائل ملكية. على سبيل المثال، في رسالة جلالة الملك لأسرة الصحافة والاعلام، بمناسبة اليوم الوطني للإعلام سنة 2002، أكد فيها على الإستعداد لتحديات الألفية الجديدة التي تفرضها العولمة والاستفادة من مؤهلات مجتمع المعرفة والاتصال. كما دعا الحكومة لأن تنكب في أقرب الأجل، ويتشاور مع المنظمات المهنية للقطاع، على دراسة الإجراءات التي من شأنها الارتقاء بالصحافة إلى مستوى من التقدم والاحترافية.

وفي خطاب العرش سنة 2004، اعتبر أن إصلاح الفضاء السياسي سيظل ناقصا بدون استكمال الإصلاح الشامل للمشهد الإعلامي، لترابطهما العضوي في ديمقراطية الدولة والمجتمع. وأكدت الرسالة الملكية إلى المشاركين في الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام، سنة 2009، حرص جلالة على مواصلة ورش الإصلاح الطموح، الذي أتاح إعادة هيكلة القطب الإعلامي العمومي. وأشار أيضا إلى توجيهاته السامية للحكومة، للعمل على توفير الشروط الكفيلة بإقامة مؤسسات إعلامية احترافية حرة ومسؤولة، وانبثاق صناعة إعلامية تنموية، عبر إعادة النظر في منظومة الدعم العمومي للصحافة المكتوبة، وتطوير منظومتها القانونية، وتمكينها من هيئة تسهر على تنظيم المهنة وتأطيرها قانونيا وأخلاقيا.

بدأ العهد الجديد بتحرير السمعي البصري، (حكومة اليوسفي) وانتهى بتقنين ذاتي للصحافة المكتوبة، وما بينهما جرت مياه كثيرة تحت

”

قد انعكس هذا في دستور 2011، حيث نص الفصل 25، على أن «حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها. وحرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي والتقني مضمونة».

”



صورة لجلالة الملك يتوسط الصحفيين ببيت الصحافة بطنجة

الوصول الى هدف مثل هذا؟

الأمر ليس هينا، لأن التنافس الدولي والإقليمي، في هذا المجال، على أشده، والحرب ضارية على الصعيد العالمي، للسيطرة على الفضاء الرقمي والدكاء الاصطناعي وعلى المعطيات والعقول والسلوكيات والأسواق.. لا بديل للمغرب إذا أراد الانخراط القوي في هذه الثورة العالمية المتواصلة، إلا بلورة منظور شامل ومنمذج في التواصل والصحافة والإعلام. يتطلب هذا مؤسسات قوية، ومراجعة شاملة للبيئة التواصلية، على مختلف الأصعدة، التجارية والصناعية والمهنية، وخاصة إعداد الموارد البشرية القادرة على مواكبة التطورات. لذلك ينبغي للمغرب أن يتوفر على سياسة عمومية واضحة في هذا المجال. لا يمكن أن يترك الأمر، فقط لاقتصاد السوق، إذ من الضروري تدخل الدولة، باستراتيجية مدروسة، فنحن أمام قطاع من أخطر القطاعات، وكل المؤشرات تؤكد أنه سيقود التحولات التي تجري على الصعيدين الدولي والإقليمي.

يونس مجاهد نقابي مغربي
ترأس النقابة الوطنية ثم ترأس
المجلس الوطني، كان على
رأس الفدرالية الدولية، من هذا
المنطلق ما هي أهم اللحظات
في نظرك التي طبعت العهد
الجديد؟

بالنسبة لي أنا شخصيا، هناك محطة إنسانية معبرة، عن شخص جلالة الملك، هي تشييده لبيت الصحافة بمدينة طنجة، حيث كان جلالته حريصا على إعطاء انطلاقة هذه المعلمة، بنفسه، التقى فيها بالصحافيات والصحافيين، وتجول في مرافق المجلس، وطرح أسئلة وملاحظات، في أجواء من الانشراح والطيبوبة، والاهتمام البالغ بمستقبل بيت الصحافة وأدواره. وقد أكدت هذه المناسبة الرائعة، مرة أخرى، العطف الذي يوليه جلالة الملك للمشغلين في القطاع، ومنظوره الراقى للطريقة التي ينبغي أن يدار ويسير بها.

”

بالنسبة
لمدونة
الصحافة
والنشر
(قانون
الصحافة،
القانون
الأساسي
للصحافيين
المهنيين،
المجلس
الوطني
للصحافة)،
فقد عرفت
إصلاحات،
لكنها
منقوصة.

”

والاختلالات المسجلة في الصحافة والاعلام، لم تعالج بالشكل المطلوب، كما هو الحال بالنسبة لمعالجة مشاكل عدة قطاعات ومجالات أخرى. ويعود هذا في نظري إلى ضعف الأداء الحكومي، الذي طبع المغرب، في فترات معينة.

ففي سنة 2005، تم تنظيم ملتقى الصحيريات، الذي اتفق فيه على جملة من المشاريع، أهمها تعميم منح الدعم للصحافة، والتوقيع على اتفاقية جماعية بين النقابة الوطنية للصحافة المغربية وفيدرالية الناشئين، وإحداث جمعية للأعمال الاجتماعية للصحافيين، ومراجعة مدونة الصحافة والنشر... كانت هذه الخطوات إيجابية آنذاك. غير أن مسلسل الإصلاح توقف بسبب الخلاف على قانون الصحافة، ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة مصرة على بقاء أربعة مواد سالبة للحرية، رفض ممثلو المهنيين ذلك.

كما أن الإصلاح في القطاع السمعي البصري، ظل مقيدا ببعض الاحترازا، الأمر الذي لم ينتج عنه التطور المنشود في هذا القطاع. وفي الوقت الذي تمت فيه مراجعة دفتر التعميمات السمعي البصري، من طرف حكومة بنكيران، حصل تكوص، بسبب تضمين هذا النص مواقف إيديولوجية أصولية، بينما كان من الممكن التقدم في تحقيق مكتسبات جيدة، لتكريس المرفق العام والتعددية والجودة... وحتى بالنسبة لمدونة الصحافة والنشر (قانون الصحافة، القانون الأساسي للصحافيين المهنيين، المجلس الوطني للصحافة)، فقد عرفت إصلاحات، لكنها منقوصة.

بعد هذه الفترة حصل جمود، لكننا نعيش الآن فرصة الخروج منه. ويمكن للمغرب أن يتقدم في هذا القطاع، خاصة وأن هناك مؤشرات إيجابية، تدل على إمكانية حصول هذا التطور.

عيش العالم ثورة هائلة، رقمية
وتكنولوجية وذهنية تطرح
تحديات كبرى على المغرب،
لكي يكون قوة هائلة وذات
تأثير اعلامي دولي، كيف يمكن

يحصل باستمرار. وهنا أود تقديم أفضل نموذج لمثل هذه الأوضاع. ففي سنة 2009، حصل توتر كبير بين السلطة والصحافة، وساد الغضب في الأوساط الرسمية على بعض الممارسات الصحافية، بصفة عامة، حيث تمت متابعة بعض الصحافيين، وإغلاق جريدة يومية...

وقد بذلنا محاولات متعددة لينفجر هذا الوضع، وكللت جهودنا بالنجاح. غير أن أهم حدث هنا، ما حصل من تطورات، خلال هذه الفترة، وهو انطلاق الحوار الوطني «الإعلام والمجتمع»، في يناير 2010، بمجلس النواب، الذي كان ثمرة نقاش مستمر حول كيفية الخروج من وضعية التوتر، بطريقة جذرية وهيكلية، ومعالجة مختلف الإشكالات المطروحة في قطاعات الصحافة والاعلام.

وأتذكر هنا الدور الهام الذي لعبه السيد فؤاد عالي الهمة، الذي كان آنذاك نائبا في البرلمان، حيث كان من الفاعلين الأساسيين في هذا المسار الإيجابي. وقد توج هذا الحوار ببرنامج عمل شامل وخارطة طريق طموحة، لتطور القطاع وإصلاحه، على كل المستويات القانونية والمهنية والأخلاقية والتجارية، وفي مجال التكوين والتكوين المستمر، وغيره من مفاصل الصناعة الاعلامية...

غير أن ما سيأتي من تطورات لاحقة أجهض هذا المسار، حيث نظمت انتخابات مبكرة، بعد الدستور الجديد في سنة 2011، أدت إلى تشكيل حكومة عبد الإله بنكيران، فتم طي هذه الصفحة، تقريبا، ولم تبلغ الإصلاحات مداها المنشود، وهو ما نعيش تبعاته، لحد الآن.

يرى البعض بأن العهد الجديد
لم يزل بعد الاعلام الذي يليق
بمنجزاته سواء في السمععي
البصري أو في الكتابيوفي
مستويات أخرى الي أي حد تعد
المعاينة صحيحة؟

هذا صحيح، لأنه إذا عدنا أولا، إلى الخطب والرسائل الملكية في هذا القطاع، سنجد أنها متقدمة في نظرتها، وثانيا، إن الصعوبات

فتيحة سداس

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ قيادة نسائية وفاعلة مجتمعية

انتقال مدونة الأسرة من لجنة للعلماء إلى التصويت عليها في البرلمان، ثورة هادئة

العهد الجديد :

خلال العهد الجديد شهدت قضية المرأة تطورات إيجابية، مع إصلاحات قانونية وسياسية مهمة. لكن التقييم الدقيق يعتمد على المقارنة بين الانتظارات والإنجازات الفعلية. لقد خضنا كحركة نسائية، في شقها السياسي والمدني، نضالات عديدة من أجل تحقيق العديد من المكتسبات على المستوى القانوني والسياسي، لا أخفيكم سرا أننا كنا نحلم في أواخر السبعينات إلى بداية التسعينات أن تتغير المقاربة في معركة النساء، أي لا نبقي في جانب المطالب فقط من طرفنا كحركة سياسية ومدنية، ولكن أن يكون رد فعل، خصوصا في قضية حساسة مثل قضيتنا وفي تلك الفترة بالذات، من طرف أعلى سلطة في الدولة، فكان استقبال الملك الراحل الحسن الثاني للحركة النسائية وتسلم منها مطالبات لتعديل مدونة الأحوال الشخصية التي كانت بمثابة نص مقدس حبيس لجنة يعينها الملك. مع العهد الجديد وفي أول خطاب للملك محمد السادس، لاحظنا تغيرا جوهريا في الخطاب الموجه إلى الشعب المغربي وطبعا كانت الفرصة مواتية لطرح ملف القضية النسائية بتعديلاته المجتمعية على ملك شاب أحسنا من خلال خطاباته بالتوجه الحدائي التقدمي، وكنا في تلك المرحلة نناقش مسألة مهمة وهي كيفية الرفع من مستوى تمثيلية النساء على مستوى المجالس المنتخبة وخصوصا البرلمان بغرفتيه، كما شهد العهد الجديد مسألة مهمة وهي التحول الهام الذي عرفته تغييرات مدونة الأسرة من لجنة للعلماء إلى التصويت عليها في البرلمان، وهذه هي الثورة الهادئة

القضية النسائية:

شهدت المرحلة الجديدة تقدما ملحوظا في مجال حقوق المرأة، مثل إصلاح مدونة الأسرة وقانون الجنسية، وتمثيلية النساء على المستوى السياسي، ونسبيا تكافؤ الفرص على مستوى المناصب الإدارية. لكن الأهداف التي سطرتها كحركة نسائية مغربية للحضور الوازن للنساء في مناصب المسؤولية، سياسية كانت أو إدارية، شابتها عدة اختلالات، منها المتعلقة باختيار المرشحات، تغيير نمط الاقتراع، حرمان النساء المنتخبات على مستوى البرلمان من تحقيق تراكم في الولايات، تقلد المسؤولية السياسية من طرف نساء لم يكن لهن وجود في الأحزاب السياسية.. كما أنه لا تزال هناك تحديات في مجالات أخرى كالعنف ضد المرأة والمساواة القانونية والثقافية والاقتصادية.

مواقع المرأة في الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني:

لكن صرحاء لولا الكوطا لما وجدت امرأة في مواقع

الجديد»، أثرت بشكل كبير على مكانة المرأة المغربية وحقوقها وفرصها في مختلف مجالات الحياة. أولا، على المستوى القانوني، شهدت هذه الفترة إصلاحات مهمة، أبرزها تعديل مدونة الأسرة في عام 2004، والذي منح المرأة حقوقا أوسع في مجال الزواج والطلاق وحضانة الأطفال. كما تم تعديل الدستور في 2011 ليؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات. كل هذا لا يزال ينقصه تفعيل الحقيقي والكامل

في المجال السياسي، ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المحلية بشكل ملحوظ. أصبحنا نرى نساء في مناصب وزارية مهمة وفي مواقع صنع القرار، ما يعكس تغيرا في الصورة النمطية للقيادة السياسية. اقتصاديا، دخلت المرأة المغربية مجالات عمل جديدة وتبوأت مناصب قيادية في شركات كبرى. ازداد عدد رائدات الأعمال، وأصبحت المرأة المغربية تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية للبلاد.

في مجال التعليم، ارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس والمجمعات بشكل كبير. نرى اليوم نساء مغربيات يتفوقن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والطب، ما يغير الصورة التقليدية عن قدرات المرأة وطموحاتها.

على الصعيد الاجتماعي، أصبحت المرأة المغربية أكثر حضورا في الفضاء العام. زارها تحتقرق مجالات كانت إلى وقت قريب محتكرة من طرف الذكور، تشارك في الأنشطة الرياضية، وتعبير عن رأيها بحرية أكبر في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

في المجال الثقافي والفني، برزت نساء مغربيات كبعدات ومفكرات وفنانات، ما ساهم في تغيير الصورة النمطية عن المرأة وقدراتها الإبداعية.

رغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات تواجه المرأة المغربية. فالهوة بين الجنسين في بعض المجالات لا تزال قائمة، خاصة في المناطق الريفية. كما أن قضايا مثل العنف ضد المرأة والتي تكلف الدولة مليارات من الدراهم والتحرش لا تزال تتطلب المزيد من الجهود لمعالجتها.

يمكن القول إن صورة المرأة المغربية في العهد الجديد قد تطورت بشكل كبير. فهي اليوم صورة امرأة أكثر تمكينا وحضورا في مختلف مجالات الحياة، تجمع بين الحفاظ على هويتها الثقافية والانفتاح على تحديات العصر. ومع ذلك، فإن مسيرة تحقيق المساواة الكاملة والتمكين الشامل للمرأة لا تزال مستمرة، وتتطلب جهودا متواصلة من جميع أطراف المجتمع المغربي. يجب أن نبقي معبات للحفاظ على المكتسبات وتحقيق المزيد منها



المسؤولية في الهيات المذكورة في السؤال، مع الأسف نحن كحركة نسائية مغربية لما ناضلنا من أجل إقرار الكوطا وتوفرت الإرادة السياسية من طرف أعلى سلطة في البلاد ومن طرف حكومة التناوب التوافقي، اعتبرنا أنها فقط مرحلة حتى تتمكن النساء من التمتع في الفضاء الساسي بشكل عادي، لكن الأمر اختلف لأسباب متعددة

هذا لا يمنع من الإقرار أن هناك زيادة في تمثيل المرأة في هذه المجالات، لكن التقدم متفاوت. قد يكون هناك حاجة لمزيد من الجهود لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في مواقع صنع القرار بشكل عام.

حصيلة المبادرات الاجتماعية:

المبادرات مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد أثرت إيجابيا على النساء، خاصة في المناطق الريفية. لكن تقييم الأثر الدقيق يتطلب دراسات ميدانية.

تألق المرأة المغربية:

شهدت السنوات الأخيرة بروز نساء مغربيات في مجالات متنوعة كالرياضة والأعمال والعلوم والسياسة. هذا يعكس تحسنا ملحوظا في الفرص المتاحة للمرأة مقارنة بالفترة السابقة.

الصورة المعبرة عن العهد الجديد:

شهدت القضية النسائية خلال الربع قرن الماضي تحولات جوهريّة في صورة المرأة ودورها في المجتمع. هذه التغيرات، التي تزامنت مع ما يُعرف بـ«العهد

” المبادرات مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد أثرت إيجابيا على النساء، خاصة في المناطق الريفية. لكن تقييم الأثر الدقيق يتطلب دراسات ميدانية. ”

لطيفة الشريف

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

■ فاعلة جموعية وسيدة اعمال

منذ الدستور الجديد، ظهرت ديناميكية جديدة، خاصة مع «المبادرة الوطنية»

لا يزال في مجال الهندسة الدستورية، هناك تأخير واضح في إنشاء «المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي». ألا ترى، أن هناك تباطؤاً في توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد؟

كانت الفكرة الأولية لهذا المجلس، هي توسيع وتعميم مشاركة الشباب في تنمية بلدنا على جميع مستويات العمل.. إن تواجد هذا المجلس مرغوب فيه على أرض الواقع، غير أنه يتطلب إرادة سياسية قوية وجادة حتى ينبعث من رماده في رأي.

يجب أن يشع نوره في كل مكان، وأن يشمل خاصة جهازين حيويين لهذا الوطن وهما: «الشباب» و «العمل الجماعي»، ولكن قبل ذلك، يجب أن تكون مبادرة تسليط الضوء عليهما «متوازنة» و«ديمقراطية» حتى لا يتم تحويلها لأداة تخدم فقط المصالح الحزبية.



” إن تواجد «المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي» يتطلب إرادة سياسية قوية وجادة حتى ينبعث من رماده ”

منذ طول العهد الجديد بالمغرب، شهد الفعل المجتمعي المدني انتشاراً غير مسبوق. في رأيك ما هي حوافز ذلك؟

منذ الدستور الجديد لعام 2011، ظهرت ديناميكية جديدة، خاصة مع وصول «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، حيث جلب هذا المشروع الملكي العظيم معه العديد من مبادرات إنشاء شراكات جديدة.

ما هي التغيرات والمفاهيم الرئيسية لفك رموز حالتنا؟

عندما تم إطلاق «لجنة الحوار الوطني حول المجتمع المدني» في عام 2013، تم طرح خلاصاتها للعموم. منذ ذلك الحين، أصبحت الزيادة في عدد الجمعيات واضحة: كان «المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي» أشبه بمقياس الحرارة للبيانات الإحصائية.

من الآن فصاعداً، وبموجب الدستور، أصبح المجتمع المدني شريكاً أساسياً من حيث السياسات العامة والحوكمة. ما رأيك في ذلك؟

بموجب المادة 12، يحدد الدستور بوضوح الجهات الفاعلة الجموعية. وللأسف، لم يتم الوفاء بالشروط الحقيقية للشراكة بين الدولة والجمعيات.

يعتبر الدستور المغربي لعام 2011 «المجتمع المدني فاعلاً رئيسياً في تعزيز العملية الديمقراطية». ماذا عن حقيقة وضع هذا الاعتبار؟

طالما أن حالة الاعتراف بالمنفعة الاجتماعية غير مقبولة تماماً، وطالما أن العديد من الجمعيات (خاصة غير السياسية) لا تستفيد من المساعدات من المؤسسات المحلية أو الإقليمية أو حتى الوطنية، فلن تتمكن من التحدث عن الديمقراطية.



الديمقراطية

محمد ملال

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ■ برلماني

تحديث العلاقة بين المنتخبين والسلطات العمومية أحدثت تحولا في المفهوم الجديد للسلطة

الجهات في إعداد المخططات الجهوية لإعداد التراب، ما سمح للمسؤولين المركزيين بالدفع بأن الجهات ليست جاهزة للانتقال إلى الأخذ بزمام الأمور على مستوى التخطيط والبرمجة والتنفيذ، فرغم صدور ميثاق اللاتمرکز الإداري منذ الولاية السابقة، لم تتمكن من تحقيق الحکامة الجيدة في ظل ما يشهده هذا الورش من تأخر في التنزيل الصحيح والسليم تماشيا مع الخطاب الملكية السامية ومع الدستور ومع تقرير النموذج التنموي الجديد.

كانت لمفهوم السلطة الجديد علاقة بالدفاع عن الجهوية ومن بعدها الحكم الذاتي، ما هي القيمة المضافة لهذا المفهوم في تطوير الأداء الدبلوماسية؟

بداية لابد من الإشادة بالدبلوماسية الوطنية التي يقودها جلالة الملك نصره الله والتي حققت مكاسب هامة خاصة في ملف وحدتنا الترابية حيث توالى الاعترافات بالصحراء المغربية وفتح قنوات دبلوماسية جديدة وشقيقة في أقاليمنا الجنوبية، ولعب المفهوم الجديد للسلطة دورا مهما في جعل ملف الصحراء المغربية ملف جميع المغاربة وليس منوط فقط بالسلطات الحكومية بل ملف يتم التعامل معه في تعاون تام بين المنتخبين وجميعات المجتمع المدني والسلطات العمومية في تناسق وانسجام تامين عبر تملك الجميع لملف الوحدة الترابية والعمل كل من جانبه قصد إبراز كل الجوانب المتعلقة به من تنمية وإشراك للمواطنين والمواطنات في تدبير شؤونهم عبر الآليات الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات المحلية، الجهوية والوطنية.

ولعل ما تشهده المناطق الجنوبية خير مثال على نجاح ورش الجهوية المتقدمة وحكمة جلالة الملك نصره الله في تطوير هذا الورش وجعل المناطق الجنوبية للمغرب تنعم بحقها في التنمية الشاملة.

إلى أي حد ساهم المفهوم الجديد للسلطة في تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة وفي تحديد مسؤوليات كل أطراف العملية التدييرية، من منتخبين وسلطات وصية كمثال؟

يعد مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة أحد المبادئ الأساسية لتحقيق الحکامة الجيدة وجعل المبررين العموميين في مواجهة القانون عند تجاوزهم للقانون، وقد حصل تقدم في هذا الجانب لكن لازال الطريق طويلا من أجل تحقيق هذا المبدأ لاعتبارات موضوعية خاصة في مجال تحديد الإدارة ورفقتها وتبسيط المساطر وإضفاء الشفافية والوصول للمعلومة بشكل أسرع وأوضح، ولا يمكن إلا أن يكون المفهوم الجديد للسلطة عامل مساعد على الوصول للأهداف المتوخاة في هذا الجانب.



اللامركزية واللاتمرکز أحد المقومات الأساسية لتفعيل ورش الجهوية المتقدمة، وهذين المفهومين في ارتباط وثيق مع ما سبق أن ذكرناه خاصة في مجال العلاقة بين المركز والجهات والأقاليم حيث يحون اللاتمرکز واللاتمركزية لا يمكن أن تحقق الجهوية الأهداف المتوخاة منها والتي ذكرناها آنفا

في مجاله الترابي باختصاصات محددة وأدوار منظمة بالقانون، ومع الدستور الجديد 2011 ترسخ هذا التوجه الملكي السامي عبر مراجعة الترسنة القانونية وإحداث مؤسسات منتخبة فاعلة في مجاله الترابي حيث خصص باب خاص بالجماعات الترابية، وبترابية محكمة واختصاصات ذاتية، مشتركة ومنقولة تراعي الحاجيات ومتطلبات العصر خاصة في مجال السرعة لتلبية كل الحاجيات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية. وستبقى هذه العلاقة في حاجة إلى تطوير مستمر حسب تطور المجتمع والمؤسسات المنتخبة.

أين وصلت عناصر هذا المفهوم الجديد، اللامركزية، واللاتمرکز، الجهوية المتقدمة في التطبيق الميداني؟

اللامركزية واللاتمرکز أحد المقومات الأساسية لتفعيل ورش الجهوية المتقدمة، وهذين المفهومين في ارتباط وثيق مع ما سبق أن ذكرناه خاصة في مجال العلاقة بين المركز والجهات والأقاليم حيث يدون اللاتمرکز واللاتمركزية لا يمكن أن تحقق الجهوية الأهداف المتوخاة منها والتي ذكرناها آنفا، مع الأسف شهد تنزيل وتعجيل هاذين المفهومين نوع من البطء إن لم نقل نوع من عدم الفهم، أو تلوؤ بعض المسؤولين الحكوميين خاصة في تفعيل الصحيح وجعل المستويات الإقليمية والجهوية على الأقل في مجال برمجة المشاريع والتوجهات الخاصة بالمجال الترابي، لأن الفاعل الجهوي والإقليمي هو الذي يعرف الخصائص والمشاريع التي تتماشى والخصوصية المحلية والجهوية. كما تجدر الإشارة إلى الأثر السلبي لتأخر مجموعة من

ما هي في نظرك أهم التحولات التي لمست تدبير التراب الوطني خلال ربع قرن من حكم جلالة الملك محمد السادس من زاوية التنمية الجهوية، جهة الحوز مراكش نموذجا؟

ما فتئ جلالة الملك منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين يؤكد على ضرورة خلق التنمية الشاملة المتوازنة والتي تعتمد الاستهداف الاجتماعي والجغرافي، وتعد الجهوية المتقدمة أحد الآليات والمفاتيح لبلوغ الأهداف التي سطرها عاهل البلاد، فقد أكد جلالة الملك في خطابات متعددة منها خطاب المسيرة الخضراء سنة 2008 وكذا في خطاب العرش 2009 على ترسيخ جهوية متقدمة ومتدرجة تشمل كل مناطق المملكة من طنجة إلى الكورة ومن المحيط إلى الحدود الشرقية، إلى أن وصلنا في 2011 إلى دسترة واضحة لهذا الورش الاستراتيجي حيث أكد الدستور في فصوله «الفقرة الأخيرة من المدخل الأول وفي الباب التاسع خاصة الفصول 136 140 145» على استراتيجية ورش الجهوية المتقدمة كرافعة للتنمية ولتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وترسيخ الديمقراطية بأبعادها الأفقية والعمودية بالشكل الذي يصبح فيه التنوع الثقافي معطي بنوي مدعم ومؤطر للسيادة الوطنية الموحدة.

فالجهوية آلية للمرور من الحقوق السياسية إلى الحقوق الاقتصادية والثقافية والبيئية، فبعض الجهوية الحقيقية يمكن تحقيق توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية والخدمات العمومية بشكل متساوي وعادل بين جهات المملكة إلا من خلال جهوية ترابية محكمة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الجهوية والوطنية في تناسق مع المخططات والأهداف الوطنية الكبرى «والجهوية بمفهومها الحديث تعني توجه اقتصادي، اجتماعي، ثقافي وبيئي»

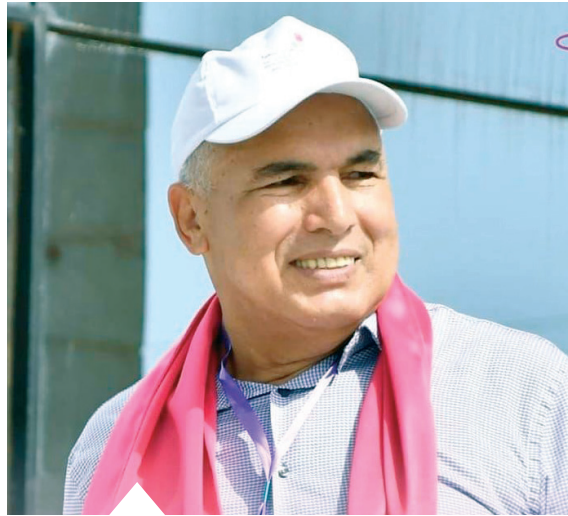
وتعد جهة مراكش آسني من الجهات التي تمكنت في العهد الجديد من تحقيق مستويات لا بأس بها في مجال التنمية البشرية وتطوير البنيات التحتية والخدمات العمومية وخلق الثروة من خلال تشجيع الأنشطة الاقتصادية خاصة في المجال الفلاحي والسياحي والثقافي.

أطلق ملك البلاد في بداية عهده، المفهوم الجديد للسلطة والذي أطر المرحلة بكاملها، أي آثار كانت لهذا التوجه الجديد في السلطة وعلاقتها بالمنتخبين؟

لا شك أن التوجهات الملكية السامية المتعلقة بتحديث العلاقة بين المنتخبين والسلطات العمومية أحدثت تحولا في المفهوم ما أدى إلى نوع من التكامل في الأدوار والمهام خدمة للمصالح العليا لبلادنا، فبعد مراجعة القوانين وفي مناسبات متعددة أصبح المنتخب هو الفاعل الأول

عمر أعنان

عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ■ برلماني العنوان الكبير للمرحلة هو تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية للمغرب



دشن المغرب انتقالات عميقة في مجال تدبير سيادته المتعددة، الطاقة منها والغذائية والدوائية، في نظركم ما هو العنوان الكبير، من خلال متابعتكم لقرارات وخطابات الملك لهذا التدبير؟

العنوان الكبير الذي يمكن استخلاصه من خلال متابعة قرارات وخطابات جلالة الملك محمد السادس في تدبير السيادة المتعددة، سواء كانت طاقة، غذائية، أو دوائية، هو «تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية للمغرب».

في السنوات الأخيرة، ركزت خطابات الملك على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الإنتاج الوطني في المجالات الحيوية لضمان سيادة المغرب واستقلاليته في مواجهة التحديات العالمية والمحلية، وذلك من خلال:

- دفع مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والريحية، بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد وتطوير بنية تحتية وطنية قوية للطاقة المتجددة.
- تشجيع تطوير القطاع الزراعي، تحسين الإنتاجية، واستدامة الموارد المائية لضمان الأمن الغذائي.
- تعزيز صناعة الأدوية المحلية لتوفير الاحتياجات الصحية الوطنية والحد من الاعتماد على الاستيراد.

لنبدأ من الانتقال الطاقوي المطروح الآن، كيف تراه من زاوية اتحادية؟

نحن فيحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نتبنى وجهة نظر خاصة تجاه الانتقال الطاقوي في المغرب، حيث يركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يمكن تلخيص رؤيتنا في النقاط التالية:

- التوزيع العادل للموارد الطاقوية: نيشدد على أهمية التوزيع العادل للفوائد الناتجة عن مشاريع الطاقة المتجددة، لضمان استفادة كافة شرائح المجتمع، وخاصة الفئات الهشة والمناطق النائية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية: نسعى إلى ضمان أن تكون سياسات الانتقال الطاقوي متوافقة مع مبادئ العدالة الاجتماعية، بحيث تساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين مستوى العيش لجميع المواطنين.
- التوظيف المحلي وتطوير المهارات: ندعو إلى الاستثمار في التعليم والتدريب لتطوير المهارات اللازمة في قطاع الطاقة المتجددة، ما يساهم في خلق فرص عمل محلية وتقليل البطالة.
- الحفاظ على البيئة: نشدد على ضرورة أن تكون مشاريع الطاقة المتجددة متوافقة مع معايير حماية البيئة، والحد من التلوث وتحقيق التنمية المستدامة.
- التمويل والاستثمارات: نطالب بتشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة من خلال توفير التمويل المناسب، سواء من القطاعين العام أو الخاص، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.
- الرقابة والمساءلة: نؤكد على أهمية الرقابة والمساءلة في تنفيذ

عاش المغرب منذ 2020 أشكالاً للغذاء بطريقة غير مسبقة وهو ما فتح النقاش وأوسعاً بخصوص الأمن الغذائي والسيادة الغذائية وارتباطها بالمشاريع الفلاحية المغربية، كمناضل ومسؤول في حزب يؤمن بالديموقراطية الاشتراكية، كيف ترون أفق هاته القضية، وايضا ما تم ترصيده؟

الاشكالات الغذائية التي واجهها المغرب منذ عام 2020، والتي كانت غير مسبقة، سلطت الضوء على ضرورة إعادة النظر في السياسات الزراعية والغذائية. كمناضل ومسؤول في حزب يؤمن بالديموقراطية الاشتراكية، أرى أن هناك عدة جوانب يمكن النظر إليها لتحديد أفق هذه القضية:

- تعزيز السيادة الغذائية: يجب أن يكون التركيز على تعزيز السيادة الغذائية من خلال دعم الإنتاج المحلي وتخفيف الاعتماد على الاستيراد. هذا يتطلب وضع سياسات تشجع المزارعين المحليين وتحمهم من التحديات الاقتصادية والمناخية.

• استدامة المشاريع الفلاحية: يجب التأكيد على أن المشاريع الفلاحية تتبنى نهجاً مستداماً يشمل الاستخدام الفعال للمياه والموارد الطبيعية، وذلك لتجنب التدهور البيئي الذي يمكن أن يؤثر على الإنتاجية على المدى الطويل.

• التعلم والبحث: الاستثمار في التعليم الزراعي والبحث العلمي يمكن أن يساهم في تطوير تقنيات زراعية جديدة وأكثر كفاءة، مما يزيد من الإنتاجية ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية.

• الدعم الحكومي والتشريعات: يجب أن يكون هناك دعم حكومي قوي للقطاع الزراعي من خلال تقديم الإعانات المالية والتسهيلات الضريبية. إضافة إلى ذلك، يجب العمل على سن قوانين تحمي الأراضي الزراعية من التحول إلى استخدامات أخرى.

• مشاركة المجتمعات المحلية: إشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات الزراعية والمائية هو أمر بالغ الأهمية. يجب أن نسمع أصوات المزارعين وأفراد المجتمع في عمليات التخطيط والتنفيذ.

بالنسبة لما تم ترصيده حتى الآن، فقد شهدنا بعض الإجراءات الحكومية لتعزيز الأمن الغذائي، مثل برامج الاستثمار في البنية التحتية الزراعية والمائية، والمبادرات لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الزراعية. لكن هذه الجهود تحتاج إلى تكثيف وتوجيه أفضل لتحقيق نتائج مستدامة على المدى الطويل.

نحن في الحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ندفع من أجل تطبيق سياسات تدعم العدالة الاجتماعية والاستدامة في القطاع الزراعي، لضمان أمن غذائي حقيقي وسيادة غذائية مستدامة للمغرب.



بوجه عام، يسعى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى تحقيق انتقال طاقوي يوازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنمية من جهة، والحفاظ على العدالة الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى.



مشاريع الطاقة المتجددة، لضمان الشفافية ومحاربة الفساد. بوجه عام، يسعى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى تحقيق انتقال طاقوي يوازن بين تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنمية من جهة، والحفاظ على العدالة الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى.

عاشت واحة فجيح إياما قاسية بخصوص الماء وهو ما يدفعنا لطرح هاته المعضلة وكيف تعالج من زاوية الاستراتيجية الوطنية التي يسهر عليها الملك وطرق تنفيذها عبر الشركات الجهوية متعددة الخدمات؟

تعتبر ندرة المياه جزءاً من التحديات الكبرى في المغرب، تتم معالجتها من خلال استراتيجية وطنية شاملة يديرها جلالة الملك محمد السادس. هذه الاستراتيجية تهدف إلى ضمان الأمن المائي، وتمثل في عدة محاور رئيسية منها:

- تنمية وتعبئة الموارد المائية من خلال بناء السدود الصغيرة والمتوسطة وحماية المياه وإعادة تدوير المياه المعالجة؛
- ترشيد استخدام الموارد المائية عبر تطبيق أنظمة الري بالتنقيط ولريالذكي وتنظيم حملات توعية لتعزيز ممارسات الاستخدام المستدام للمياه؛
- حماية الموارد المائية برفض قوانين صارمة لمعايير التلوث والصناعات والزراعية وحماية الأحواض المائية من التدهور والتلوث.

مشكلة ندرة المياه هي قضية حساسة ومعقدة، م عالجتها تتطلب استراتيجية شاملة تضمن التنمية المستدامة للمياه هو ترشيد استخدامها، مع التركيز على نشر آليات كالمحليين ونشغافية وفعالية التدخلات خصوصاً في ما يتعلق بمسألة تقوية تدبير الماء الشروب والمشاركة الجهوية متعددة الخدمات. يجعلى السلطات المحلية أن تعمل على كسب ثقة السكان من خلال الشفافية والمشاركة الفعالة، ما يساهم في تحقيق الأمن المائي والحد من الاحتقان المحلي.

بديعة الراضي

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ رئيسة رابطة كاتبات المغرب وأفريقيا

ثقافة العهد الجديد الحداثية واجهت مقاومة شرسة من ثقافة تقليدية

الديمقراطي، وفعلا نجح العهد الجديد في طي سنوات الاحتقان السياسي والتوجه إلى إطلاق مشاريع الإصلاح بعنوان التنمية في كافة المجالات ومنها التنمية الثقافية. ولا يمكن أن ننفي أن العهد الجديد بثقافته المختلفة والمعبرة على روح العصر والمنسجمة مع موقع المغرب الاستراتيجي، وجد مقاومة من ثقافات تقليدية ترسخ في الأذهان أفرادا وجماعات ومؤسسات، وهناك من رواسب التقليدية المنغلقة على ذاتها والرافضة لأي تغيير أو تطور، وهي الثقافة التي وقفت سدا منيعا ضد التحول، الشيء الذي تعامل معه المغرب الجديد وما زال بحكمة وتبصر، كي تصل سفينة التغيير إلى المرفأ دون أعطاب في مخرمها، وهذا ما يميز بالفعل العهد الجديد في عملية خلق التوازنات في مشاهد التغيير الصعبة والمعقدة.

انطلاقاً من السؤال الثقافي الذي نطرح به هذا الحوار، أي مغرب ثقافي أراده العهد الجديد؟

أنا اعتبر هذا السؤال جوهرية وأساسية وهاما في قراءة المسألة الثقافية في العهد الجديد. لقد ورث هذا العهد ثقافة معقدة وصعب تفكيكها لمرور إلى الإصلاحات الجوهرية المجتمعية والسياسية العمومية، وهو الإرث الذي تعامل معه العهد الجديد بكثير من الذكاء السياسي والحجوة في تفكيك خيوط التقليدية نفسها دون الإرتقاء المجاني في أحضان الثقافات المغايرة المشتغلة في جو ثقافي خاص بها.

لقد عمل العهد الجديد على الانفتاح على مطالب الأنسنة ضمن المشترك بين كافة الثقافات، و توجه العهد الجديد في هذا الصدد إلى خلق آلياته في التدبير، فمثلا طوي ملف سنوات الرصاص، أبدع العهد الجديد آلية الإنصاف والمصالحة، بثقافة جديدة تآثر على تقاليد النظام، من خلال الجهر ونفض الغبار عن الإنتهاكات الجسيمة. وذلك عبر «إنشاء» هيئة الإنصاف والمصالحة» في يناير (كانون الثاني) 2004، بناء على قرار ملكي بالموافقة على توصية صادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والإعلان عن مفهوم جديد للسلطة الذي



مع العهد الجديد بالنظر في ضرورة تغيير النص الدستوري والعمل على تفعيله بقوانين تنظيمية ملزمة للمؤسسات والأفراد والجماعات من أجل خلق مجتمع منسجم مع ذاكرته وتطلعاته، في الهوية الثقافية ومنسجما مع انخراطه في حوار الثقافات والحضارات، صفا إلى جانب الدول التي تعتمد الإنتاجية إنطلاقا من ترسيخ الثقافة القابلة للنمو والتطور والتغيير وفق السياقات الزمنية والمكانية للنهوض بالمجتمع بثقافة مغايرة وفاعلة ومنسجمة مع تطلعات المستقبل.

أنت ترى أن فلسفة العهد الجديد، هي المحفز لتصور ثقافي مختلف، يؤمن بأن الثقافة تعمل على تقدم المجتمع بتوفير بيئة ملائمة؟

إن مفهوم العهد الجديد يحمل في حد ذاته تطلعات التحول والتغيير لدى المجتمع المغربي الذي عبرت عنه نخب سياسية مناضلة في عقود الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات من أجل أفق ديمقراطي ودستوري مغاير وأصل هذه النخب لحد التصادم مع النظام. لكن العهد الجديد جاء بثقافة مختلفة عنوانها الإنصات والحوار من أجل انتقال سلس نحو توفير البيئة الملائمة لشرط ممارسة التدبير

تقديم عقدين ونصف من التجربة المغربية في مجالات تنمية اقتصادية وسياسية ومجتمعية لا يستقيم دون استحضار الدور الثقافي ومجالات اشتغاله والآليات التي عززت من فاعلية هذا الدور في الفترة الزمنية المشار إليها. كيف تقرئين من موقعك كمثقفة وفاعلة سياسية وجمعوية مسار هذه المرحلة ضمن خيوطها التنموية بصفة عامة وضمن العامل الثقافي بصفة خاصة؟

أعتبر السؤال مركبا، لكنه سؤال عميق في طرح المسألة الثقافية والنظر إليها من موقع مغاير للفهم الذي كان سائدا في فترات دقيقة من الزمن الثقافي المغربي.

فالتحول الذي انطلق مع العهد الجديد في النظر إلى المسألة الثقافية ووضعها في قلب المعركة التنموية يعد في حد ذاته بداية دالة واستراتيجية في مفهوم التغيير، بإخراج الثقافة من أرض لإنجاز الفعل إلى عامل قوي لإنجاز الفعل، مع ربط العامل الثقافي بالإنتاجية في المجتمع، من خلال الرهان على الفكر والمعرفة والعلم في بناء المجتمعات وتغييرها، باعتبار الثقافة عاملا حيويا في تنمية المجتمع لأنها تعتمد العقل المجتمعي المتشبع بالفكر والثقافة بالتوجه إلى الالتئام للتراب الوطني كمشارك بين كافة الأفراد لتطوره وحمايته والترافع حول قضائاه ومصلحه، ويصبح الالتئام هو القاطرة الصلبة للقاء الأفراد والجماعات حول الدفاع عن الفكرة من مواقع مختلفة.

ومن موقع التعدد الثقافي والفكري في المجتمع المغربي، فإن رهان التدبير كان حاضرا في السياسة العمومية لبلدنا، لكن أجراً هذا التدبير ضمن خرائط أكثر فاعلية ووضوحا ومعبر عنه في السياسة العمومية بدأ مع العهد الجديد الذي فتحت فيه ملفات كبرى أبانت عن حمولة ثقافية مختلفة وجريئة تعتبر الثقافة هي عوامل مكتسبة عبر العلم والمعرفة والوعي في علاقات الأفراد والجماعات وفي العلاقة بينهما وبين المؤسسات ثم العلاقة بين المؤسسات نفسها، ما يتضح جليا في ارتفاع منسوب المطالبة



حدد من خلاله تصوره للكيفية التي سيحكم بها البلاد، وهي إشارة هامة تكشف عن رغبة ملك البلاد في إدخال ثقافة جديدة على النظام السياسي المغربي بعدالة انتقالية، ستبنيها عدالة أخرى مجالية وإنسانية وتديرية حددت في دستور 2011.

جاء في الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى أعضاء أكاديمية المملكة المغربية بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للأكاديمية في إطار هيكلتها الجديدة أن «تقدم المجتمعات لن يتم من غير نهضة فكرية وثقافية متجددة، ولن يتحقق إلا بتوفر بيئة ملائمة لإنتاج المعرفة، وأن تطور تلك البيئة رهين بمدى إسهامها في تنمية العطاء الحضاري؟

أعتبر هذه الإشارة في الرسالة الملكية والتي هي امتداد لكافة الخطابات الملكية حول المسألة الثقافية واللغوية في بلادنا منذ اعتلاء جلالته العرش. هي في قلب معركتنا الثقافية، التي نتوخى منها أن تصبح عاملا للإنتاجية، من خلال تغيير العقول الكفيلة بجعل التراث المعرفي والعلمي والعماري والفني ينجز الفعل الذي أشرت إليه، في التنمية الاقتصادية والثقافية والمجتمعية وأن تصبح الثقافة هي الفضاء الذي يقود إلى النمو في مجالات مختلفة من العطاء الحضاري والفكري وخلق بنيات تشغل على الانفتاح على الثقافات الأخرى من موقع هوياتي قوي وراسخ، وملتقى لكافة الثقافات والحضارات بمنهجية متطورة ومنفتحة ومؤثرة تسوق تاريخها وذاكرتها بالتجديد والتعدد عبر القارات والمجالات بالشعر والرواية والمسرح والتشكيل والسبنا والرقص والفنون وعروض الأزياء والتصوير الفوتوغرافي والتراث الفكري والعماري وبكل المظاهر الأخرى في اللباس والطبخ وطرق العيش المختلفة في كافة جهات المملكة والتي تزخر بأنماط ينبغي تطويرها وتسويقها في قالب جمالي وفي مدرّس وهادف.

هناك محطات بارزة ميزت العهد الجديد، في المسألة الثقافية واللغوية، هل إطلاق هذه المحطات وجد أنسابه في المجتمع الثقافي أم أن العوائق التي أشرت إليها تجعل هذه المحطات في غرفة الانتظار دون خلق سياسة عمومية لتديرها؟

لقد حرص العهد الجديد على إطلاق مشاريع إصلاح هامة واستراتيجية سواء تعلق الأمر بالمسألة الثقافية أو اللغوية، من منطلق تطوير المشترك الثقافي وصيانة التنوع في الهوية المغربية والحفاظ على التراث الثقافي الأمازيغي وتأهيله، كما أطلقت مشاريع هامة في مجال النشر ودعم الكتاب والمسرح، لكننا مازلنا لم نرتق إلى مستوى تطلعاتنا في السياسة العمومية إزاء التعامل مع الثقافة كجبال

دلت عدة بوادر عن هذا الانفتاح الديمقراطي، منها الافراج عن المعتقلين السياسيين وإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وتوسيع نطاق الحريات العامة.

- سمي هذا الزمن بالتناوب التوافقي لأنه تناوب غير مكتمل النصاب التشريعي بسبب:

افتقار الكتلة إلى الديمقراطية إلى الاغلبية النيابية في تشريعات 2002_ وحاجته إلى نوع من التوافق في حكومة يقودها اليسار، بتوافق بين الكتلة والملكية والذي أملت ظروف سياسية داخلية وخارجية انتهت بميثاق ثقة شكلت القسم الهام في لعبة هذا التوافق التاريخي.

- انتهت تجربة التناوب بحصيلة كانت مثيرة للجدل، كل راها من موقعه الخاص، فاعتبرها البعض أن المستفيد هو الانتقال السهل من العهد السابق إلى مرحلة العهد الجديد، باعتبارها مرحلة أحدثت تحولا في عدة مرافق:

ففي المجال الحقوقي، تنصيب هيئة مستقلة لتعويض ضحايا الاعتقال والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي و التسوية المالية للمطرودين والموقوفين لأسباب سياسية أو ثقافية، مع توسيع فضاء الحريات العامة، منها تغيير قانون الصحافة وقانون الجمعيات والتجمعات، مع ضمان نزاهة الانتخابات والتمكين السياسي للمرأة..

هذه التحولات في الفكر السياسي كانت رافعة ثقافية هامة في المغرب الجديد، وبهذه المؤهلات النوعية أفرزت وعيا ديمقراطيا مهما، على كافة المستويات، منها الوعي في إحداث تغيير مجتمعي هادف إلى الرقي بحمولة ثقافية جديدة، يشكل فيها الفاعل الثقافي دورا هاما في وضع خرائط ومشاريع مجتمعية بمنحى يجعل من الثقافة بندا أساسيا في عوامل التغيير والتقدم والتطور والنهضة.

وأصبحت الثقافة شرطا ملحا في هذه المنظومة الجديدة.

خصب وفضاء مهم للإشتغال على الجانب التنموي، فالسياسة العمومية الثقافية ليست فقط بنيات من الأجور والإسمنت إنها اشتغال على الموارد البشرية الكفيلة بحمل مشعل التغيير واشتغال على البيئة الحاضنة للرؤى المستقبلية لهذا المنحى في العهد الجديد الجريء والمتطور في التعامل مع الفعل والفاعل الثقافي.

فالثقافة المغربية غنية بعريبتها وأمازيغيتها وتأثيراتها التاريخية في مجالاتها الإفريقية والمتوسطية، وهذه التأثيرات كفيلة بخلق مجالات للتطور والنمو والتقدم ومن شأن الأوراش _ التي دشنها العهد الجديد على التوالي والتي عززها دستور 2011، الذي نص على أن «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشعبة بوحدتها الوطنية والترايبية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية»، وعدد روافد «الشخصية المغربية» التي وُجدها انصهار «كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية»، وأغنيتها «روافدها الإفريقية، والأندلسية، والعبرية، والمتوسطية» _ أن تدعو إلى ضرورة وضع سياسة عمومية تعمل على تفعيلها بشكل بخراطة مدروسة من خلال ممارسة ثقافة القرب لخلق النمو في كافة التراب الوطني.

لا يمكن الحديث عن التحولات في مفهوم المسألة الثقافية في مغرب العهد الجديد دون استحضار حكومة التناوب، ما هو تقييمك للورش الثقافي في هذا الزمن من تاريخ الحكومات المغربية؟

عموما يمكن اعتبار زمن التسعينيات زمنا ساخنا بين المعارضة والدولة أسندت فيه الحكومة لشخصية، تعد خصما تاريخيا للدولة هنا نتحدث عن عبدالرحمان اليوسفي..

**”
فالثقافة المغربية غنية بعريبتها وأمازيغيتها وتأثيراتها التاريخية في مجالاتها الإفريقية والمتوسطية، وهذه التأثيرات كفيلة بخلق مجالات للتطور والنمو والتقدم**

”

أحمد قويطع

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

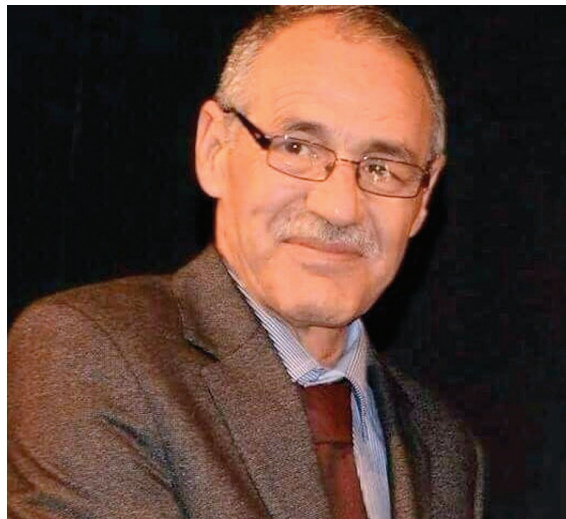
■ الكاتب العام لوزارة الثقافة سابقا

■ مدير برنامج التنمية البشرية ومكافحة الفقر الأممي بالمغرب

بلادنا ربحت خلال العقدين الأخيرين عدة أورايش وإصلاحات ومشاريع كبرى

احتلت قضية التنمية المستدامة مكانة مركزية في خطاب وسياسات العهد الجديد. ما هي في تقديرك أهم المحطات الفارقة في العهد الجديد ذات الصلة بالموضوع؟

لقد تجسد الحرص الشديد لصاحب الجلالة على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة من المواطنين في إطلاق مشروع تنموي خاص بها، ألا وهو مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وتذكر الخطاب الملكي بتاريخ 18 ماي 2005 الذي أعلن جلالته بموجبه الانطلاق الرسمي لهذا المشروع والرائد الرامي إجمالا الى العمل على استئصال آفة الفقر والبؤس التي تعاني منها فئات ومناطق لم تشملها الآثار الإيجابية للاستثمارات من حيث تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن لمن يستوعب رهانات وتحديات المشروع الملكي إلا أن يتوقف عند عمق معاني ودقة استشراف مقومات نجاح المشروع الملكي في الفقرة التالية من الخطاب السالف الذكر « إن سبيلنا ليظل المغرب أمة ناهضة، وبلدا متحركا إلى الأمام، لمحو التعاسة من أجل تحقيق هذا المشروع النبيل، الذي ندعو الجميع للانخراط في مساره، في نكران ذات، وسمو عن كل الحسابات الضيقة. وتشبعا منا بثقافة التقويم والمحاسبة لكل الفاعلين، في قيامهم بمسؤولياتهم، التي نحرص على ترسيخها في تدبير الشأن العام، فإننا نحدد مدة السنوات الثلاث المقبلة، كموعِد لتقييم نتائج هذه المبادرة الجديدة، وما ستفرزه من تغيير إيجابي ملموس، في حياة المواطنين. وإنه لعهد وثيق يجب أن نأخذه جميعا على أنفسنا لتكريس كل الجهود، من أجل انتشار الفئات والجهات المحرومة من برائث الفقر والإقصاء والتخلف، وتمكينها من الأخذ بناصية التقدم، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، باعتبارها المعركة الأساسية لمغرب اليوم والغد». وهكذا استهدف المشروع محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وتحور في مرحلته الأولى



(2005-2010) حول أربعة برامج، وهي برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي، وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، وبرنامج محاربة الهشاشة، إضافة إلى برنامج مهم جميع الجماعات القروية والحضرية غير المستهدفة. واستهدفت المرحلة الثانية (2011-2015) مئات من الجماعات القروية والأحياء الحضرية الفقيرة، إضافة إلى استهداف مليون مستفيد قاطن ب 3300 دوار، ينتمي إلى 22 إقليم معزول أو جبلي. أما المرحلة الثالثة (2019-2023)، فقد ارتكزت على تحسين المكتسبات المحققة سابقا وإنجاز أربعة برامج مهم:

- تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، من أجل فك العزلة وتحسين الظروف السوسيو - اقتصادية للفئات المعوزة؛
- مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، من حيث التكفل وإعادة الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة؛
- تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، باعتبار مقارنة ترابية مبنية على مواكبة القرب وتمكين المؤهلات والثروات المحلية؛
- دعم التنمية البشرية للأجيال الصاعدة، من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري.

وقد أعطيت انطلاقة هذه المرحلة بعد تقييم دقيق وشامل للمرحلتين الأولى والثانية مستهدفة تعزيز المكاسب، وإعادة توجيه البرامج. وعلى هذا الصعيد أكد صاحب الجلالة في الخطاب الموجه إلى المشاركين في الدورة الأولى للمناظرة الوطنية للتنمية البشرية يوم الخميس 19 سبتمبر 2019 مؤكدا على الفرد كحور مركزي في مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث قال جلالته «وقد اعتمدنا في ذلك هندسة جديدة، تروم النهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، عبر التصدي المباشر، وبطريقة استباقية، للمعيقات الأساسية التي تواجه التنمية البشرية للفرد، طيلة مراحل نموه، وكذا دعم الفئات في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد من المبادرات المحدثه لفرض الشغل، وتطوير الأنشطة المدرة للدخل».

وقد تميزت هذه المرحلة بتصور جديد يصبو إلى جعل الاستثمار في الجوانب اللامادية للرسائل البشري أولوية الأوليات، الشيء الذي أكد عليه صاحب الجلالة في خطاب 19 سبتمبر 2019 السابق الذكر، حيث قال جلالته «إمانا منا بأهمية التصور الجديد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الذي يجعل من الاستثمار في الجوانب اللامادية للرأسمال البشري أولوية الأوليات، باعتبارها منطلق الإصلاح، وقاعدة بناء المستقبل، فإنه ينبغي تعميم هذا التوجه في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية الاجتماعية، من أجل إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الحقيقية للسكان، من خلال اختيار أفضل المقاربات، وابتداع أنجع السبل الكفيلة بتجاوز معيقات التنمية البشرية الشاملة».

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كشروع ملكي يحيطه صاحب الجلالة بكامل رعايته، آثار إيجابية على الفئات الاجتماعية والمجالات الترابية المستهدفة. وهي مكاسب يترتب تمييزها وتطويرها وتنميتها، وفي هذه الإطار يترتب تعزيز مقومات ووسائل تدبير واستغلال كافة المنشآت المحدثه لغايات التنمية البشرية، خصوصا وأنها استثمارات عمومية يترتب أن تصنف ضمن الملك العمومي وألا يظل بعضها تحت تصرف جمعيات أو فعاليات مجتمعية دون إغفال الدور التشاركي الهام الذي تضطلع به هذه الأخيرة. فعلى الدولة والقطاعات المشرفة عليها أن توفر ما يكفي من الموارد البشرية

استهدف مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي

أو مؤسسة خاصة الخ. وأن مضامين أركانها قد تنسج وتتعد وتكون لها آثار ذات أبعاد نافعة أو مضرة قياسا بالاستراتيجية المرسومة وأهداف ما تنيطه بالسياسات والمخططات والبرامج والمشاريع المتفرعة عن هذه الاستراتيجية. وإذا ما استثنينا الاستراتيجية المرسومة من طرف جلالة الملك والمتجسدة في مشاريع هيكلية عظمى تنجز بنجاح تحت رعايته السامية، فإن ما تتولاه الحكومة ومراقبها والقطاعات والمؤسسات العمومية لا يرقى إلى حكمة مكتملة الأركان.

إنه من الأكيد بأن بلادنا ربحت خلال العقدين الأخيرين انطلاق عدة أورش وإصلاحات ومشاريع كبرى من أهمها:

- دستور 2011؛
- نظام حقوق الإنسان والحريات؛
- ورش الجبوية المتقدمة؛
- مواصلة استكمال ورش تعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية الوطنية؛
- تسريع مسار قطاع الطاقات المتجددة. وتزويل مشروع "عرض المغرب" في مجال الهيدروجين الأخضر.
- أورش إعداد احتضان نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2030 بصفة مشتركة مع إسبانيا والبرتغال؛
- ورش النهوض بوضعية المرأة؛
- إصدار مدونة الأسرة ومتابعة إغناء حقوق الأسرة والمرأة، وتحسين الآليات والتشريعات الوطنية، للنهوض بوضعيتهما؛
- التعميم التدريجي للتعويضات العائلية الخ.
- إنها أورش وإصلاحات ومشاريع لن يتحقق الأثر المأموس المنتظر منها إلا بتزويلها تحريكاً وتعبئة القدرات البشرية المؤهلة لضمان تنفيذها والحرص الدائم على إلتئامها الفوائد المجتمعية التي أقيمت من أجلها.

• **سأهم الاتحاد في برامج عديدة منذ حكومة التناوب ودافع دوما عن حكومة ذات مشروع وطني في التنمية والحكمة وتجويد مردودية الموارد البشرية ما هي ملامح المشروع الاتحادي في هذا الباب؟**

أشكركم على هذا السؤال المركزي بالنسبة لنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وهو سؤال يحيلني شخصيا على تجربة حكومة التناوب التي قادها أخونا العزيز، المرحوم عبد الرحمان يوسف. إنها تجربة حكومية تجلّى فيها النموذج الاتحادي أخلاقا وسلوكا وعلاقة وتفاعل في خدمة الوطن والصالح العام، بنكران الذات والعفة والتضحية في سبيل مجتمع ديمقراطي حدائي متطور، تتوفر فيه شروط العيش الكريم والمساواة والارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي دون قيود. إنه النموذج الاتحادي الأصيل، وسواه ليس اتحاديا صافيا.

وإذا كان لي الشرف، وأنا إطار بوزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، أن أشرف على الصياغة النهائية لوثيقة « حصيلة حكومة التناوب 1998-2002»، فإني أدرك بأن مضامينها تمكن من الإجابة

أن أتواجد، كممثل لوزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط مسؤول بقسم تخطيط الموارد البشرية بمديرية التخطيط، في اجتماع حضره الممثل المقيم للأمم المتحدة بالرباط السيد فوز فوق العادة، وهم هذا الاجتماع أهمية التفكير في استراتيجية للتنمية الاجتماعية المندمجة. وقد استحسن تدخلني في الموضوع وعرض علي أن أزوره في مكتبته لتتابع النقاش في الموضوع. وكذلك كان. حينها، أخبرني بأنه رغب في وضع تقرير أولي حول مظاهر الفقر بالمغرب وأسبابه وإمكانات وضع استراتيجية للحد منه، لكنه لم يرق إلى ما كان ينتظره. فطلب مني إن كان بإمكانني أن أعد مثل هذا التقرير ليكون أرضية لاقتراح برنامج تعاوني بين المغرب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووافقت على الفور دون تردد. وكذلك كان. وبناء على ما جاء في التقرير اقترح على وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط (كتابة الدولة المكلفة بالسكان آنذاك) التي كنت أعمل بها، اتفاق تعاون لتنفيذ برنامج للتنمية البشرية ومحاربة الفقر بالمغرب. فتمت الموافقة على ذلك وعينت مدبرا وطنيا لهذا البرنامج.

وإجمالا، إن البرامج التعاونية مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالمغرب تندرج ضمن استراتيجية الدعم لتنمية مجالات معينة أو التغلب على إشكالات تنموية أو لإنجاح توجه إنمائي اختبرت نجاحته في حالات أخرى الخ. وإذا تضمنت هذه البرامج مساهمات تمويلية وأطورية، فإنها تستجلب خبرات متمرسة في المجالات التي تعالجها والتي تساعد، عند التفاعل الإيجابي معها، على استخراج نتائج مشجعة ومنهجيات ملائمة ومتأسكة يمكن العمل بها في المجال موضوع التعاون أو ما يماثله. وهذه بدون شك أهم المكاسب التي تتحقق من منجزات برامج التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وكثيرا ما يميل استنثار الخبرات الوطنية المكتسبة من تجارب التعاون هذه، سواء على مستوى الأطر التي اكتسبت مثل هذه الخبرات أو على مستوى برجة مشاريع جديدة تمول ذاتيا وتدار بالخبرة المكتسبة.

• **تطرح قضية الحكامة محورا مهما في تدبير السياسات العمومية وتحقيق المخططات الوطنية في تقديركم ماذا ربحنا في العقدين ونصف الحاليين؟**

ما لا شك فيه أن مفهوم الحكامة يستعمل بشكل شاسع، وأن بعض استعمالاته تبتذله. وأنا أميل إلى حصره فيما يفيد بأن الحكامة تعني البنيات والمنظومات والممارسات التي تمكن الهيئة أو الكيان المعني بها من:

- إسناده السلطات التقريرية ووضع نسق اتخاذ القرارات مع تحديد توجهه الاستراتيجي؛
 - إشرافه على وضع سياساته ومخططاته وبرايمه ومشاريعه مع التتبع والحد من مخاطرته الأساسية؛
 - وضع تقرير الأداء حول بلوغ النتائج المستهدفة واستنثار المعلومات الموفرة للتحسين المستمر وإدخال التدابير التقييمية.
- وهذا يعني بأن الحكامة تكتمل باستيفاء هذه الأركان الثلاثة. وأنها قد تمارس على مستوى فاعلين من أحجام مختلفة كالدولة أو مؤسسة عمومية

المكونة والمؤهلة لإدارتها والسهر على قيامها بصفة مثلى بالوظائف التي أنشئت من أجلها. وتتعلق هذه المنشآت بدور الأمومة ودور الطالب والطالبة ودور الشباب ومراكز التكفل بالمسنين والنساء في وضعية صعبة، والفئات التي توجد في أوضاع سيئة، الخ. وفي ظل الظروف المناخية المتسمة بالجفاف وآثاره السيئة على الوسط القروي، فإنه يجدر تكثيف الاهتمام بالسكان القروية وخصوصا بالمناطق المفتقرة للموارد المائية والتي قد تتراجع بها الأنشطة الاقتصادية الفلاحية وتتضاءل فرص الشغل البديل.

وفي كل الحالات، فإن ورش الإدماج الاقتصادي للشباب يظل ورشا يترتب التقييم المستمر لنتائج لرفع كل الاختلالات والمعوقات التي تحول دون إحداث كثيف لمقاولات الشباب والمشاريع التضامنية والتعاونية.

ويجدر الانتباه إلى ضرورة إعادة النظر في تشكيلة أعضاء اللجان المحلية والإقليمية للتنمية البشرية بترجيح مكثسي المؤهلات والخبرة والمعرفة الميدانية. هذا بالإضافة إلى تعزيز أقسام العمل الاجتماعي في مختلف العمالات والأطر الكفأة والكافية للاضطلاع بمختلف المهام الملقاة على عاتقها مع تمكينها من وسائل العمل الكافية والناجعة وتحفيز مستديم.

ترتبط المغرب بالأمم المتحدة، أهداف حول التنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر، وحماية البيئة والمناخ، وضمان تمتع السكان في كل مكان بالسلام والازدهار... الخ، ماذا تحقق في نظركم وما هي ملامح القصور؟

بالفعل، تحظى بلادنا بتعاون مستديم مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالمغرب، وذلك من خلال إطار التعاون التي تتم صياغتها بالتعاون بين الحكومة المغربية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالمغرب. وتمثل هذه الإطار مرجعيات لتخطيط وتتبع تنفيذ وتقييم أنشطة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد تم التوقيع على إطار التعاون الأول بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية والحكومة المغربية للفترة 1997-2001 شاملا محورين: دعم صياغة السياسات والاستراتيجيات في المجالات ذات الأولوية للتنمية، من جهة، وإجراء اختبارات ميدانية لنهج جديد للتنمية، من خلال مشاريع رائدة، من جهة أخرى. وتم وضع إطار جديد للتعاون بين المغرب ومنظومة الأمم المتحدة للفترة 2006-2002. وتبعه الاتفاق الثالث الممتد من 2007 إلى 2011 والذي ارتكز على محاور: مكافحة الفقر، الأمن الغذائي، حماية وتجديد البيئة، النهوض بالمرأة، التعليم، الحكامة الرشيدة، ومكافحة الإيدز. وهم الاتفاق المألوي فترة 2016-2012. الخ

وحاليا يتم التعاون على أساس إطار التعاون الجديد من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027 الذي يعد الخامس من نوعه بين المغرب والأمم المتحدة. لقد شأئت الظروف، في منتصف التسعينات،

”
تحظى بلادنا بتعاون مستديم مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالمغرب، وذلك من خلال إطار التعاون التي تتم صياغتها بالتعاون بين الحكومة المغربية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالمغرب

”



• ضمان الحق في الصحة بتعميم التغطية الصحية الأساسية في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق؛

• توطيد الصرح الإعلامي وضمان الحق في الإعلام والمعرفة وتوسيع حرية التعبير؛

• توسيع الحقل الديمقراطي بإعادة تكييف الميثاق الجماعي وإعطاء الجهات صاحبات تساعد على الانخراط الفعلي للجماعات المحلية في المجهود الشمولي للتنمية الوطنية عبر توسيع اللامركزية وتوطيد الاتمرار؛

• خلق تعبئة وطنية حول برنامج إصلاح وتحليل النظام القضائي، ليستجيب لمستلزمات دولة القانون ومتطلبات الدينامية الاقتصادية لبلادنا.

كما يتضح، تندرج هذه الأوراش في نسق شمولي يتأسس على مبدأ تحديد أولويات التدخل وتعبئة الموارد والإمكانيات الضرورية لمباشرة إنجازها. ولقد كان من المعلوم أن جل هذه الأوراش سيأتي أكله على المدى القريب والمتوسط، لكنها تؤسس لمرحلة ممتدة في الزمن، وأنها ستفضي لا محالة إلى إصلاحات أخرى مرتبطة بها أو مستقلة عنها لكنها تنصب في نفس الاتجاه، اتجاه تقوية النسيج المادي والأخلاقي للأمة. وهذا ما حصل وبحصل إذ كثير من تلك الأوراش لا زال جاريا وتحت التوسع والتجديد.

مفهوم تنزيل مشروع الإصلاح أو البرنامج يختزل كل هذه المراحل ويحجب حملتها من حيث حجم ونوع المهام والخبرات الضرورية للإيفاء بشروط انجاز المشروع بصفة مرضية حسب مكوناته وتكلفتها ومدة إخراجها للوجود وجودة الإنجاز.

البدائل المثلى؛
• تدبير الشأن العام وفق أساليب سليمة ونزيهة الخ.

إن هذه الركائز الثابتة والمتجددة عبر المراحل الزمنية، تحدد المشروع الديناميكي الإنمائي الاتحادي. وتوضح، إلى حد كبير، وثيقة « حصيلة حكومة التناوب 1998-2002 »، توجه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في بلورة ركائز هذا المشروع من خلال طبيعة وتجم الأوراش التي فتحتها وتعاظت معها حكومة التناوب. وهي أوراش تهم:

• اعتماد التخطيط منهجية شمولية لتشخيص دقيق للواقع الوطني وتحولاته ولوضع سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة تستهدف تنمية حقيقية؛
• إنعاش نمو قوي ومستديم للاقتصاد الوطني؛
• سن سياسة تغيير تجعل من تنمية العالم القروي مجالا استراتيجيا لتحقيق التأهيل الاقتصادي والانسجام الاجتماعي؛
• إصلاح المنظومة التربوية وإحياء ونتمين التراث الثقافي؛

• إصلاح الهياكل الإدارية والمؤسسات العمومية وتحليل الحياة العامة وإقامة علاقة جديدة سليمة بين الإدارة والمواطنين؛
• تعزيز فرص وسبل إدماج المرأة المغربية في البناء المجتمعي وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

المستفيضة على ما يحمله السؤال من انشغالات وتساؤلات. واختصارا، يبنني المشروع الاتحادي على الركائز الهامة التالية:

• اكتساب إرادة بناء المغرب الموحد الديمقراطي المتأسس، المستقر والقادر على ربح رهانات التنمية والعدالة الاجتماعية والمحالية؛
• اكتساب إرادة قوية في التغيير وفي خدمة المصلحة العليا للبلاد؛

• تحرير الديمقراطية من كل أسباب ومظاهر الإعاقة لتصبح ديمقراطية تحترم فيها المؤسسات وتتنافس في إطارها المشاريع والتيارات، وتسودها ثقافة سياسية جديدة قوامها المصادقية والتشاور والتوافق؛

• رفع الغبن والظلم واللامساواة والحيث الذي يلاقيه الناس جراء المعاملات السيئة ومظاهر سوء وفساد تسيير الشأن العام؛

• الإنصات لانتظارات الناس والإجابة عليها بصدق ومسؤولية ودون أية ديمagogية؛

• إصلاح الأسس التي يبنني عليها الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية للمواطنين؛

• تحقيق نسبة نمو منتظمة ومرتفعة؛
• تعبئة الموارد والوسائل الاستثنائية التضامنية كلما حصلت ظروف وأحداث استثنائية مضرة جزئيا أو كليا بالمواطنين؛

• تعزيز المكاسب وتقويم الانحرافات، واقتراح

محمد إنفي

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ أستاذ و كاتب

أفريقيا والرؤية الملكية الجيو-استراتيجية



مهد جلالة الملك محمد السادس للعودة إلى الاتحاد الأفريقي زيارة عدة دول أعضاء في هذا الاتحاد، مصحوباً برجال أعمال ومستثمرين مغاربة قصد الاستفادة والاستفادة من الفرص التي تمنحها أفريقيا. وقد توجت الزيارات الملكية بعدة اتفاقيات شراكة وتعاون ثنائي، تراعي المصلحة الفضلى للطرفين عملاً بمبدأ رايخ/ رايخ. وقد همت تلك الاتفاقيات البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية والاقتصاد والتجارة وتبادل الخبرات وغير ذلك من المجالات.

ولما عاد المغرب إلى الاتحاد الأفريقي، لم يكن هدفه ينحصر في استرجاع مقعده بالمؤسسة الإفريقية التي انسحب منها سنة 1984 احتجاجاً على قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الهمجية في منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست سنة 1963 (وقد أصبحت، منذ سنة 2002، تحمل اسم الاتحاد الأفريقي)؛ بل عاد برؤية استراتيجية ومشاريع وأعدة، شعارها «من أجل إفريقيا مزدهرة». غير أن الازدهار لا يحتاج فقط إلى وجود المال (الجزائر، مثلاً، غنية لكن شعبها يعيش الفقر في أجلي صوره)؛ بل يحتاج إلى رؤية متبصرة ونظرة ثاقبة ترى قبا لمشاكل التي تتخطى فيها القارة فرصاً للهوض إذا ما اعتمدت الأفارقة على أنفسهم وتعاونوا فيما بينهم على استغلال ما تتوفر عليه بلدانهم من ثروات طبيعية وطاقات بشرية كفيلة بوضع حد للتبعية للأجنبي؛ خصوصاً وأن في إفريقيا فرصاً حقيقية للاستثمار. ويكفي النظر إلى تهاوت الدول الكبرى عليها وتنافسها على الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية فيها.

وبما أن الدولة المغربية، بقيادة الملك محمد السادس، لا تلقي الكلام على عواهنه ولا تقدم وعداً غير قابلة للتنفيذ كما يفعل البعض، فإنها لا تقترح مشاريع وهمية ولا تشرع في تنفيذ أي مشروع إلا بعد دراسة الجدوى وتحديد التكلفة والتفكير في مصادر التمويل. فالدولة المغربية لا تغامر بصورتها ووزنها وهيبته؛ بل تعمل على صيانتها وحمايتها ليس بالكلام الفضفاض والشعارات الفارغة، وإنما بالمواقف الثابتة والصداقة التي تضمن لها ثقة الشركاء. فالثقة ليست مجرد كلمة تقال؛ بل هي قيمة إنسانية وأخلاقية تقاس بمدى احترام الالتزامات وتنفيذ التعهدات.

وبفضل الثقة التي يتمتع بها المغرب قارياً، فقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية المغربية تنتشر في الدول الإفريقية وتساهم في بناء اقتصادها وتساعد على التحرر من قبضة الدول الاستعمارية السابقة التي ظلت تستنزف خيراتها. وبما أن الدولة المغربية لا تفكر فقط في تنمية المغرب، بل تفكر أيضاً في تنمية إفريقيا، فهي تعمل على تقديم مشاريع ذات بعد تنموي واقتصادي، يستفيد منها عدد من الدول الإفريقية. ويندرج في هذا الإطار مشروع أنبوب الغاز نيجيريا-

الجنوبية ويعض المدن في الوسط، وجه العاهل المغربي منظاره نحو القارة الإفريقية، حيث استرد مقعده في هيكلها المؤسساتية، كما أسلفنا، قبل أن يعلن عن مشاريع استثمارية مهيكلتهم القارة. وقد أوردنا أعلاه مشروعين استراتيجيين: أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب والمشروع الخاص بالدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي مع إدماج دول الساحل.

وتجعل الرؤية الملكية من الداخلة نقطة ارتكاز ونقطة انطلاق نحو أفريقيا الأطلسية. ومن أجل ذلك، تم الشروع في بناء ميناء ضخم (ميناء الداخلة الأطلسي)، ضخم بشكل قابل للتطور والتوسعة. ويُنتظر أن تنقسم هذه المنشأة إلى ثلاثة موانئ: ميناء تجاري بإمكانه استقطاب قطاع النقل البحري على المستوى الدولي، ميناء للصيد الساحلي وفي أعالي البحار وميناء لصناعة السفن. وما لا شك فيه أن هذا الميناء، باعتبار موقعه وأهميته، سيكون ليس نقطة عبور فقط؛ بل نقطة اللقاء بين الدول الأطلسية من مختلف القارات. ومن شأن ميناء الداخلة الأطلسي أن يكون واجهة للتكامل الاقتصادي والإشعاع القاري والدولي.

خلاصة القول، يبدو أن أغلب القادة الأفارقة قد أدركوا قصد المغرب وفهموا بأنه لا يسعى إلى استغلال مؤهلات إفريقيا لصالحه؛ بل يهدف إلى مرافقتها في مشاريع تنموية تستفيد منها كل الأطراف. وإلى جانب المشاريع الاستراتيجية في القارة، فإن الدول الإفريقية التي تشكو خصوصاً في الملاعب الرياضية المؤهلة، تجد في المغرب كل المساعدة لإجراء مقابلاتها الرسمية في الملاعب المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن الوضع الاعتباري الذي يحظى به المغرب إقليمياً وجوياً ودولياً، جعله يراكم الانتصارات الدبلوماسية، حيث نجحت الديبلوماسية المغربية في إبطال مفعول ديبلوماسية الشبكات والهبات التي تهجها الجزائر للنيل من الوحدة الترابية للمغرب. وما الوضع المأساوي الذي تعيشه الجزائر حالياً مع ندرة المواد الغذائية الأساسية وندرة مياه الشرب إلا دليل على العتة والسفه في التدبير والتسيير. وكأثر لحال الجزائريين غير المُبْذَعين الذين يرون أن المغرب الذي لا يملك لا بترو ولا غاز، تهاوت عليه الدول الكبرى، ليس فقط باعتباره بوابة إفريقيا وجسراً نحو أوروبا؛ بل لكونه أيضاً شريكاً موثقاً ورائداً إقليمياً. وهذا الوضع يعلم يكتسبه بالكلام والمزايدات وادعاء القوة؛ بل بالعمل الدؤوب والصدق في القول والفعل.

و

تهدف الرؤية الملكية إلى جعل الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية بوابة نحو الدول الإفريقية مع إدماج دول الساحل (النيجر، مالي، بوركينا فاسو) التي ليس لها منفذ على المحيط. وفي هذا الإطار

المغرب الذي سيساهم في تنمية أزيد من عشر دول سيمر منها أنبوب الغاز المذكور. وإلى جانب هذا المشروع الواعد، اقترح العاهل المغربي مشروعاً عملاقاً آخر يهيكّل من عشرين دولة إفريقية تقع على الواجهة الأطلسية. وقد اجتمعت، في الرباط استجابة للرؤية الملكية، 23 دولة إفريقية من أجل رسم المسار الكفيل بتحقيق أقصى استفادة من المحيط الأطلسي لصالح القارة.

وتهدف الرؤية الملكية إلى جعل الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية بوابة نحو الدول الإفريقية الأطلسية مع إدماج دول الساحل (النيجر، مالي، بوركينا فاسو) والشاد التي ليس لها منفذ على المحيط. وفي هذا الإطار، التأم بمدينة مراكش اجتماع تنسيقي بين وزراء الخارجية لدول الساحل ووزير الخارجية المغربي، السيد ناصر بوريطة، لدراسة سبل تفعيلها ورد في شأن دول الساحل الخاطي الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء. وقد كان هذا اللقاء التنسيقي بمثابة رصاصة في قلب الجزائر وفرنسا، والتي وضعت حداً للأطماع في دول الساحل، حيث عبر وزراء خارجية هذه الدول، خلال لقاءهم مع الصحافة، عن تهمينهم للمبادرة الملكية الكريمة وأعلنوا عن انحيازهم فيها بكل عزم وثقة.

ويمكن للملاحظ الموضوعي أن يسجل بكل يقين، اعتماداً على مؤشرات ومعطيات دقيقة، بأن قطار التنمية في المغرب قد انطلق بثبات في كل الاتجاهات، ومحطاته تتعدد وتنوع. فبعد أن كرس المغرب بقيادة الملك محمد السادس أكثر من عقد من الزمن للبنى التحتية وتنمية الأقاليم المطلة على البحر الأبيض المتوسط وكذا تنمية الأقاليم

خدوج سلاسي

عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ■ نائبة برلمانية

التحولات المجتمعية بين أزمة القيم و منطق الصيرورة

المغربية وانتقالها التدريجي من الأسرة الواسعة الممتدة القائمة في عمقها على قيم الجماعة والقبيلة إلى ما يسمى بالأسرة النووية الناشئة وفق قيم فردانية جديدة، بل ظهر في المجتمع المغربي ما يسمى بـ«الأسر أحادية الوالدية» «mono parental»، وخصوصا أسر تقودها وتعوّلها بشكل حصري نساء وذلك نتيجة إكراهات اجتماعية جديدة ودخول المرأة إلى الدورة الاقتصادية الحديثة من بوابة القطاعين المهيكل وغير المهيكل بشكل خاص.

من بين التداخات الملحوظة للتحولات المجتمعية الكبرى أيضا، ارتفاع معدل سن الزواج (27 سنة تقريبا بالنسبة للفتيات) وانخفاض معدلات الخصوبة بشكل تدريجي منذ أواسط السبعينيات لينتقل من 7,25 إلى قرابة 2,1 حاليا قبيل الإحصاء الوطني لـ 2024، وكذا ارتفاع الأمل في الحياة نتيجة تطورات المنظومة الصحية، ونظم العيش (74,8) في العشرية الثلاث الأخيرة.

وتبعية التحولات في بنية الأسرة تنامي الاستقرار المادي والعاطفي تدريجيا في الأطفال، فانتشار الاحتفال بأعياد ميلاد الأطفال ليس في تقديري صدف ولا تقليدا لتقاليد غربية حديثة دخيلة، فلقد تم الانتقال من مركزية الأبوين في الأسرة النووية ذاتها إلى مركزية الطفل، وأصبح الاستقرار المادي في دراسة الأطفال ومستقبلهم المهني على رأس أولويات الأبوين، خصوصا في الطبقات المتوسطة، الأمر الذي له آثار متوسطة وبعيدة المدى على مستوى صناعة النخب المستقبلية، فتكون مفهوم الفرد على حساب مفهوم الجماعة ليظهر تدريجيا مفهوم الفردانية كقيمة جديدة لم تعتدها المنظومة القيمية القديمة.

- ومع تقلص ملحوظ في أدوار المؤسسات التقليدية للتنشئة الاجتماعية -الأسرة أساسا- انخرط الشباب في معارك لتأكيد الفردانية والاستقلالية وأخذ المسافة من البنيات الفكرية والقيمية العتيقة، وأصبحنا أمام ظاهرة التعدد والتشظي القيمي والمعياري، وأمام ازدواجية جديدة تحاول الإمساك بطرفي القديم والجديد. فعلى الرغم من الثبات في المعايير العقنيدية والفكرية المشتركة، فتح المجال أمام التنوع والاختلاف، وأمام شرعية جديدة، شرعية التعايش بين المعتقدات المتنوعة إلى أزمنة متباينة (على مستوى الأفكار والقيم والدوق وأنماط الأكل والبلاش والأثاث والسكن ... إلخ).

- لقد أدت التحولات المجتمعية المركبة والمتداخلة إلى تغيرات مست المكتسب الثقافي الجيلي أو ما يسمى بالرسائل الثقافي لكل من الأب (أو الأم أحيانا) والابن، ففي العقود الثلاثة الأخيرة -وبقدر واد من المجازفة- حدث تقارب نسبي بين الرسائل الثقافي لكل منهما، بل أصبح أحيانا المكتسب الثقافي الجيلي لابن



تراجع النمو الديموغرافي إلى عوامل متداخلة، أهمها الانخفاض الملحوظ في معدلات الخصوبة، حيث تم الانتقال من 7,2 في حدود السبعينيات إلى 2,1 حسب إحصاء 2014. واليوم يشهد المغرب تحولا تدريجيا من شكل الهرم إلى المنطاد، من اتساع القاعدة إلى اتساع الوسط.

- مؤشر الإقلاق الثقافي الناتج أساسا عن تعميم التعليم، وانخفاض درجات الأمية والأدوار التي لعبتها المدرسة العمومية الوطنية في إنتاج الكفاءات والنخب، وكذا تنامي إصدارات الكتب المغربية... إلخ.

- ارتفاع مؤشر التمدين، أي تراجع كتلة الساكنة القروية لصالح الإقامة في المدن، وهو مؤشر في تقديري يستحق أن تكون له مقارنة منفردة، فهو لم يحظ بعد بالدراسة والتحليل المطلوبين خصوصا على المستويات السوسولوجية المحلية في أفق الجواب على إشكال أساسي: هل انتقلنا فعلا في العشرية الأخيرة إلى المدن الدامجة المستوعبة لحركات الهجرة؟ هل وفرنا من خلال رؤية استراتيجية لسياسات عمومية متوالية عوامل الاستقرار الضامنة لحياة متوازنة ومتكاملة في الأوساط القروية على مستوى توطين الاستثمارات الملائمة لمحيطها، وتمتع الساكنة القروية بمختلف مرافق الخدمة العمومية؟ فهل يتعلق الأمر نتيجة هذه التحولات بتمدين القرى أم بقرينة المدن؟

ثم إن الانتقال الديموغرافي، ليس مجرد تغير في الأرقام تكشف عنه عمليات الإحصاء الوطنية، إذ له تداعيات اجتماعية واقتصادية وتأثير على المنظومات الثقافية والقيمية.

- لا يمكن اليوم أن نتجاهل التغيرات القوية في بنية الأسرة

يعيش مغربنا اليوم مجموعة من التحولات المتفاوتة العمق والمتباينة في الأثر على المستويات السياسية والحقوقية والاجتماعية والقيمية، لدرجة أصبحت معها هذه التحولات واقعا وضعيا موضوعيا قابلا للمقاربة والقياس لو توفرت معه وله الشروط العلمية والمعرفية والمقتضيات الرصدية والإجرائية التي يشي بها التقدم الحاصل اليوم في مجال العلوم الإنسانية عموما وفي مجال السوسولوجيا والأنثروبولوجيا تحديدا.

ولعل المواقب لهذه التحولات بكل تجلياتها في المغرب الحديث على الأقل منذ التسعينيات يقف على تسارع وتأثر التغير والتطور التي حدثت في مجتمعاتنا، سواء على المستوى الديمقراطي والحقوقية والبناء المؤسساتي، أو على المستوى الاقتصادي والتنموي وما رافق ذلك من تطورات في البنيات التحتية، أو على مستوى التحولات المجتمعية الثقافية والقيمية.

وقد يلح عليه سؤال الدهشة والاندهاش حيننا، وقد يتملكه الميل إلى الرفض والمقاومة حيننا آخر. ويعود هذا الموقف المرتبك المزدوج في تقديري إلى طبيعة التحولات الاجتماعية ذاتها.

فالتحولات الاجتماعية والقيمية تغيرات مركبة، متداخلة، لا ذاتية ولا شخصية، تتوارى فيها الذات المفردة الفاعلة والواعية، وهو الأمر الذي يحيل على تحديد الظاهرة الاجتماعية في بعدها التشبيهي والموضوعي عند «دوركاهم» عندما كان يصدد القطع مع التفسيرات الغيبية وإرساء دعائم المدرسة العلمية الوضعية في مجال السوسولوجيا.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن العناصر المركبة المتداخلة في التحولات المجتمعية تشغل بوتائر متفاوتة، فوترية التحول الاقتصادي تعمل وفق متوالية هندسية (...، 1,2,4,16) أي بسرعة أكبر من وتيرة التحول الثقافي والقيمي المعياري الذي يسير طبق متوالية حسابية (...، 1,2,3,4)، ولعل هذا ما يفسر عدم التساوق بين التغيرات الاقتصادية ذات الطابع الكمي والتغيرات الثقافية والقيمية ذات الطابع الرمزي على الرغم من العلاقة القائمة بينهما في تناول مارس لمفهوم البينيتين الفوقية والنتحية.

إن أبرز التحولات المؤسسة لمجتمعنا اليوم، وذات التأثير الفعلي في التغيرات الاجتماعية الخارجة عن الإرادات الواعية والقصدية، تعود عند المهتمين برصد مسارات التحول والتطور المجتمعيين إلى ثلاث مؤشرات أساسية، منذ السبعينيات، ظهرت آثارها جلية في العقود الثلاثة الأخيرة :

- الانتقال الديموغرافي، حيث انتقل المغرب من قرابة خمسة ملايين في بداية القرن العشرين، إلى 20 مليون في نهاية القرن، وبعد تجاوز الذروة ظل بلدنا في تصاعد مستمر ومستقر، ليعرف تراجعا نسبيا في العقود الثلاثة الماضية، وترجع المندوبية السامية للتخطيط

”
فالتحولات
الاجتماعية
والقيمية
تغيرات
مركبة،
متداخلة،
لا ذاتية ولا
شخصية،
تتوارى فيها
الذات المفردة
الفاعلة
والواعية
“



فهل نحن فعلا أمام أزمة القيم، أم أزمة معرفة ناتجة عن سوء فهم للتحويلات المجتمعية وتداعياتها الثقافية والقيمية؟

بفعل التحويلات المجتمعية، وبالبطء المعهود في التغيرات الثقافية والمجتمعية، يحدث نوع من التدافع داخل منظومة القيم، كمنظومة غير ثابتة وغير مغلقة بشكل مطلق، تستقر فيها قيم، وتخرج منها قيم، وتدخلها قيم جديدة في إطار دينامية جدلية بطيئة ومتطورة. فقد بينت وقائع وأحداث عرفها المجتمع المغربي كحادثة الطفل ريان، وأحداث الحوز الأليمة مثلاً استقرار قيمة التضامن المجتمعي والجماعي، كما ظهرت اليوم قيم جديدة في سياق التحويلات السياسية والحقوقية والاقتصادية والثقافية، كقيم العدالة والحرية والتسامح والاختلاف والمساواة وقيمة العمل، إنها عناصر جديدة لمنظومة قيم تتشكل تساقا مع السياقات الجديدة ويفترض أن تبدد جزءا مهما من «هلع الانهيار الأخلاقي والقيمي».

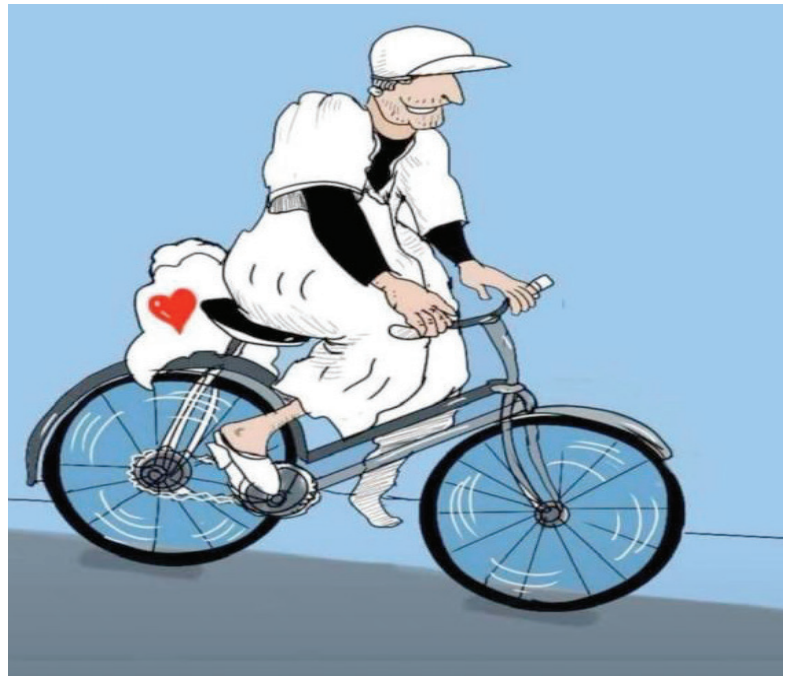
إن المتابع للتحويلات المجتمعية لا يمكن أن يحزم في تقديري بمحذات قطائع سوسيولوجية، قياسا على تلك التي حدثت في تاريخ العلم، وذلك لأن التحويلات ذات الطابع الإنساني المركب في مجالات الديمغرافيا والسياسة والديمقراطية والثقافة... إلخ، تقوم على منطق التراكم لأحداث التغيرات الكيفية، التي قد يصعب فهمها واستيعابها وتملكها. لذا قد نجد اليوم أنفسنا تحت وطأة رجة التحول، لوجودنا في موقع حرج وشائك ناتج عن حنين للقديم الذي لا زال بيننا، والذي يشكل جزءا من منظومة أحكامنا أو لا وعينا العام، وكذا ناتج عن «سوء تكيفنا المؤقت» مع الجديد الذي لم نستوعبه ولم نتملكه بعد بشكل كاف وجماعي.

- إنها في تقديري فرضيات مفسرة بشكل أولي لبعض المفارقات التي نعيشها اليوم في المجتمع المغربي نتيجة التحويلات الكبرى الاجتماعية والثقافية والقيمية في بلادنا.

”
يلاحظ المهتم
السوسيولوجي
أن تعدد وتجدد
الوسائط
الثقافية
واضطرابية
التعامل مع
مراجع مختلفة،
عوامل لعبت
دورا أساسيا على
مستوى التفرد
والتنخصن
نظرا لاختيارات
الذات المفردة
التي لم تعد
بالضرورة تنتج
سلوكياتها
وتمثلاتها
وانشكال
تفكيرها
وعينيتها من
النمط العام
والمشترك
“

(الانتقال الديمقراطي، الانتقال الديمغرافي، الانتقال الرقمي، الانتقال الطاقوي... إلخ).
إنه سياق مجتمعي يعاد فيه اليوم طرح سؤال المنظومة القيمية: ففي ظل أهم التحويلات المذكورة قد تصور نوع من الخلخلة في منظومة القيم، التي يراد لها في تصور «ستاتيكي» متجاوز، أن تكون ثابتة ومطلقة باعتبارها منظومة لا تاريخية ضدا عن كل عوامل التحول والتغير، الشيء الذي أدى إلى الانسحاق نحو التفكير التبسيعي القاصي بانهايار القيم وانحلال المجتمع، فتنامى الملح المجتمعي رافعا عنوان انهيار القيم، هلع شبيه بما رافق انهيار اليقين في الرياضيات في القرن التاسع عشر إثر ظهور هندسة جديدة.

(أو الابنة) أكثر ارتفاعا مع تملكه الأفضل لوسائل التكنولوجيا الحديثة، بكل ما يرافق ذلك من إحساس بالنديّة وصراع على المرجعيات الثقافية. وفي هذا السياق يلاحظ المهتم السوسيولوجي أن تعدد وتجدد الوسائط الثقافية واضطرابية التعامل مع مراجع مختلفة، عوامل لعبت دورا أساسيا على مستوى التفرد والتنخصن نظرا لاختيارات الذات المفردة التي لم تعد بالضرورة تنتج سلوكياتها وتمثلاتها وأشكال تفكيرها وعيشها من النمط العام والمشارك. لذا نجدنا اليوم وبعد تحولات مجتمعية هامة تحت طائلة صراع الأجيال لأننا لم نفلح بعد في تحقيق الانتقال الجيلي المطلوب على غرار باقي الانتقالات



المهدي مزواري

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ لكايب الجهوي للحزب بجهة الدار البيضاء سطات
■ عضو مجلس الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء

دسترة الرياضة من بين التحولات الكبرى

مرتبطاً بالتطور الاقتصادي والمؤسسي الذي شهدته البلاد، خاصة في مجال البنيات التحتية. كذلك جاء هذا التطور كنتيجة حتمية للسياسات الاقتصادية والتنمية التي أطلقها جلالة الملك، فثلاً تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى ضمان وجود بنى تحتية رياضية في القرى والمدن. فتم تخصيص موارد مالية كبيرة لإنشاء هذه البنى التحتية، خاصة في مجال كرة القدم. وهكذا، فإن التطور الذي شهده المغرب جلب معه تطوراً في البنى التحتية الرياضية، وهو ما نراه اليوم خاصة في البنية التحتية المخصصة لكرة القدم، إذ أصبح لدينا بنى تحتية وملعب وتجهيزات تستجيب للمعايير الدولية، بل وتضاهي كبريات المنشآت الرياضية في أوروبا وأمريكا. بينما في عدد من الرياضات الأخرى ما زلنا نواجه فارقاً في المستوى «un décalage».

ماهي العوامل التي جعلت الرياضة تعرف تطوراً في السنوات الأخيرة؟

لا يجب أن ننسى أن الرياضة المغربية استفادت من الديبلوماسية الملكية التي عملت على أن يتسديد المغرب القرار في إفريقيا، وذلك بناء على النفوذ الكبير الذي أصبح لديه في القارة، وذلك من خلال الزيارات التي قام بها الملك لعدد كبير من الدول الإفريقية لمدة قاربت السنة أو السنتين. فأصبح المغرب يحتل بقوة كبيرة في القرار الإفريقي عكس ما كان عليه الأمر لسنوات وسنوات. وكنتيجة لذلك أصبحتنا نحمل المسؤولية ولدينا تمثيلية محترمة جداً داخل أجهزة الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، ومن بعده أصبح لنا قدم داخل المنتظم الدولي الكروي الفيفا.

إضافة إلى ما سبق، ففي عهد الملك محمد السادس تم سن وتشريع مجموعة من القوانين الأساسية المتعلقة بالرياضة، أولها القانون 09-30 المتعلق بالترقية البدنية والرياضة، ثم القانون المتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، ثم القانون المتعلق بالعنف في الملاعب، بعد ذلك اتجهنا إلى ضبط وتقنين موضوع الاحتراف في كرة القدم. مع كل هذا أصبحت لدينا ترسانة قانونية مهمة وبناء مؤسسي مواكب لكل هذه التحولات الكبرى التي شهدتها الرياضة بالمغرب.

وماذا عن البنيات التحتية؟

بالنسبة للبنات التحتية فقد تم الاهتمام وإعطاء الأولوية لبناء المنشآت والملاعب وتوفير التجهيزات الضرورية. فكان هناك تحديث لصورة المغرب



”

الرسالة التي قدمت للمناظرة الوطنية للرياضة كانت مهمة وقوية واعتبرت أنذاك خريطة طريق لكي نبني عليها الأفق، نبنى عليها ليس فقط بالخطابة والبلاغة بل بالإجراءات والسياسات العمومية

”

جلالة الملك كان يقول إن المغرب، لم يعد يحقق أرقاماً ولا تنويعات، فلم يعد رياضيون يصعدون «البوديوم» ويتصدرون سبورات الترتيب في جميع المنافسات والرياضات الدولية. ثم إن الرسالة الملكية كذلك اعتبرت أن الرياضة حق أساسي من حقوق الإنسان، الشيء الذي ترسخ ثلاث سنوات بعد ذلك. فلأول مرة في تاريخ المغرب تم في عهد الملك محمد السادس دسترة الرياضة في دستور 2011، فتم التنصيص على هذا الحق الدستوري في الفصول 26 و31 و33. وبطبيعة الحال، فهذا يعتبر من بين التحولات الكبرى التي عرفها المجال الرياضي. بالإضافة إلى ذلك اعتبر أننا أضعنا فرصة كبيرة لاستثمار مخرجات المناظرة الوطنية للرياضة، لأن السياسات العمومية المنهجية من قبل المسؤولين لم تواكب ما كان يطمح له جلالته الملك، بل الأدهى والأمر من ذلك تم الاستغناء عن قطاع الرياضة في مجموعة من الحكومات وتم الاكتفاء بكتابة الدولة الخاصة بالشباب.

هل معنى هذا أن الرياضة ليست أولوية؟

خلال فترة من الزمن، ومع الفراغ المؤسسي الذي عاشناه، كنا نتحدث عن إنشاء المجلس الأعلى للرياضة للإشراف على الرياضة في البلاد بشكل عام. لكن للأسف، أضعنا عدداً من السنوات حتى صدور دستور 2011 الذي نص على دسترة الرياضة. والملاحظ أن تطور الرياضة بشكل عام كان

ماهي الانجازات التي شهدتها الرياضة منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش؟ وماهي أهم البصمات التي تم تركها في المجال الرياضي مدة 25 سنة؟

في البدايات الأولى لاعتلاء الملك محمد السادس للعرش حدثت مجموعة من القطاعات التي يمكن تصنيفها إلى أنواع. فالقطاعات الكبرى كانت على مستوى النخب المسيرة للشأن الرياضي في المغرب آنذاك.

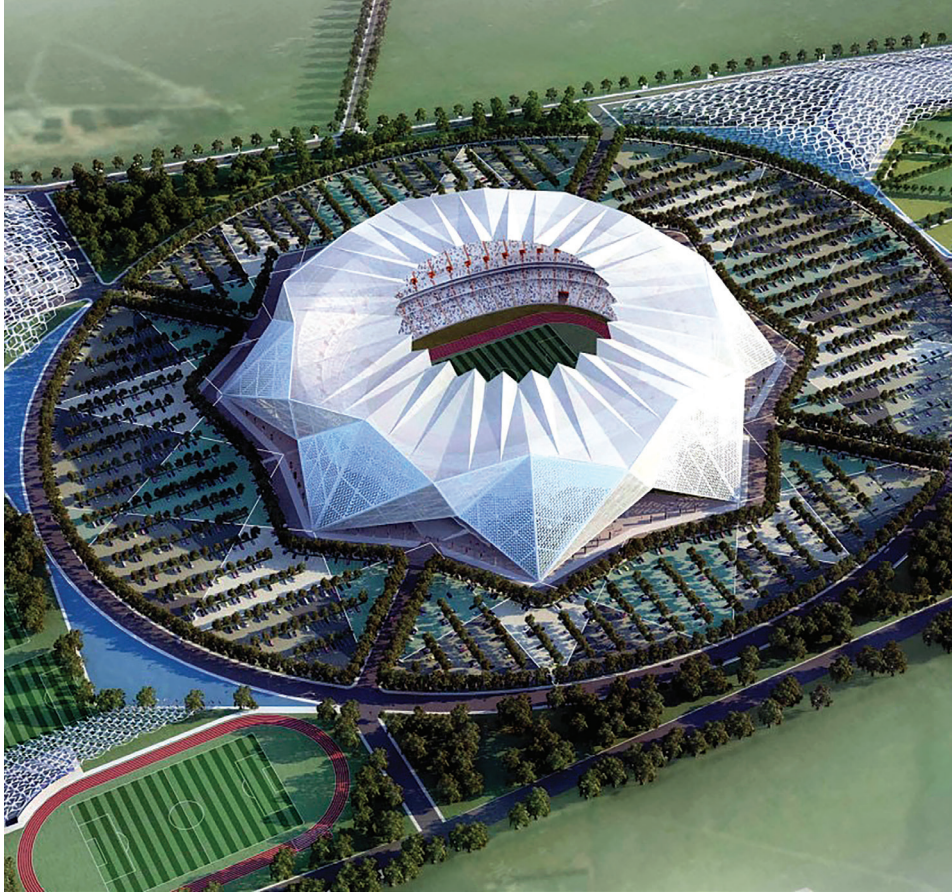
فكانت النخب المتحركة أو التي تشرف على الشأن الرياضي هي نخب غالباً ما تنتمي إلى الدولة، عسكرية أو مدنية، وكانت الفرق الرياضية تابعة تاريخياً، خصوصاً في زمن المرحوم الحسن الثاني، لشخصيات كبرى في الدولة، وزراء أو شخصيات داخل الدولة.

هذا فيما يخص القطاعات الأولى التي حدثت. بعد ذلك مررنا إلى نوع آخر من النخب التي تشرف على الشأن الرياضي، وقد شهدنا هذا تقريباً في كل الجامعات الرياضية فحدث تغيير جذري في النخب التي تسير جامعة كرة القدم، ثم فيما بعد جامعة ألعاب القوى، ثم جامعات أخرى..

أما بالنسبة للقطعة الثانية، أعتقد أن الملك محمد السادس بعد مدة من اعتلائه العرش أراد أن يحسم مع عدد من الممارسات التي تركزت داخل الرياضة الوطنية، خصوصاً مع ما جاء في الرسالة الملكية للمناظرة الوطنية للرياضة التي انعقدت بالصخيرات سنة 2008، والتي اعتبرت رسالة قوية. فجاءت أولاً بمثابة نقد جماعي للشأن الرياضي بصفة عامة، وجرس إنذار بأن المجال الرياضي لم يعد يحقق النتائج التي تشرف البلاد، وثانياً لم تكن هناك عصنة للمجال الرياضي بصفة عامة. وثالثاً بأن الرياضة في البلاد أصبحت مجالاً خصباً للاستنزاف.

هل نقول إن هناك نظرة أخرى مغايرة لما كان سائداً من قبل حول المجال الرياضي وإعطاء نفس جديد؟

الرسالة الملكية التي قدمت للمناظرة الوطنية للرياضة كانت مهمة وقوية واعتبرت أنذاك خريطة طريق لكي نبني عليها الأفق، نبنى عليها ليس فقط بالخطابة والبلاغة، بل بالإجراءات الملموسة على أرض الواقع وبتنزيل السياسات العمومية الناجمة في المجال الرياضي. لكن وبشديد الأسف، أعتقد أن المغرب أضاع فرصة ثمينة لتنزيل الرسالة الملكية والاشتغال على مضامينها وتطويرها في الميدان، خصوصاً أن



في المجال الرياضي وفق المنهجية التي فرضها الملك محمد السادس، خصوصا حين قرر خلق أكاديمية محمد السادس التي يتخرج منها اليوم نجوم ولاعبون من طراز عالمي. ثم بعد ذلك تم إنشاء وتجهيز مركز المعمورة الذي يعتبر من أحسن المراكز الرياضية في العالم وبشهادة الجميع.

من جهة أخرى وقبل أن يحقق المنتخب المغربي نتائج باهرة غير مسبقة مؤخرا، ففي فترة حكم الملك محمد السادس رأينا الفرق الكروية المغربية دائمة الصعود إلى «بوديوم» المنافسات الإفريقية، كالرجاء، الوداد، نهضة بركان. ثم شاهدنا مشاركة مجموعة من الأندية المغربية في كأس العالم للأندية أربع أو خمس مرات، كفريق المغرب التطواني، الرجاء ثم الوداد.

كل هذا الزخم الرياضي والفوز بالبطولات القارية واحتلال المراتب المتقدمة بشكل دائم، جعل المغرب يسترجع مكانته وصورته الإفريقية أولا في كرة القدم، وبدأ في معالجة النواقص والمشاكل التي كانت سابقا، وبالتالي فهذه النتائج التي حققتها المغرب على مستوى كرة القدم جاءت نتيجة للجهد الكبير المبذول على مستوى توفير التجهيزات الضرورية، إنشاء الملاعب والمراكز الرياضية المتطورة والحديثة، ففي كل مدينة هناك ملعب جديد. إذن يمكن القول إن هناك تنوع بنيوي جيد على مستوى كرة القدم.

وصل المنتخب المغربي لكرة القدم لدور النصف نهائي كأس العالم بقطر، وأصبح المغرب وجهة عالمية للسياح وأصبح مطلوبا في العديد من الواجهات...

المنتخب الوطني أعطى نتائج وصورة جديدة في كأس العالم للمغرب، وساهم مجددا في التعريف ببلادنا التي كان الكثير من الناس حول العالم لا يعرفونها، هذه الصورة المشرفة هي التي منحتنا تنظيم كأس العالم سنة 2030 بشكل مشترك مع إسبانيا والبرتغال وتنظيم كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم للسيدات.

فالرياضة تقود التنمية وتحفز السياحة بطرق مغايرة، كما أنها في خدمة الاقتصاد، وهذا لا ينفي بطبيعة الحال، جميع الأنشطة الرياضية الأخرى، فقد كان المغرب مشهورا بأبطال في ألعاب القوى، مثل نوال المتوكل، سعيد عويطة، هشام الكروج، زهرة بدوان، بولامي وآخرهم سفيان البقالي، إلا أنه وللأسف الشديد شهدت هذه الرياضة تراجعاً كبيراً، وأصبحت الغائب الأكبر عن منصات التتويج وعن المراكز الأولى بسبب الترتيب وعن تحطيم الأرقام القياسية، فأخر رقم قياسي في سباق الألف وخمس مائة متر لا زال مسجلاً باسم البطل المغربي هشام الكروج. فالمغرب كان في فترة من الفترات وبدون إمكانيات وتجهيزات كالتي هي متوفرة اليوم، يعتلي منصات التتويج مع هؤلاء الأبطال، إلا أننا اليوم ليس لنا إلا بطل واحد ووحيد هو سفيان البقالي، وهذا غير كاف لأن المغرب اليوم يتوفر على تجهيزات وبنيات تحتية هائلة من الطراز العالمي وتتوفر فيها المعايير لتطوير قدرات الرياضيين والرياضيات.

أما بخصوص كرة القدم داخل القاعة فقد أصبح المغرب وجهة عالمية تضاهي باقي الواجهات العالمية، فقد فاز بكأس إفريقيا ثلاث مرات متتالية أعوام 2016 و2020 و2024 ثم بطولة كأس القارات 2022 وبطولة كأس العرب 2021 و2022 و2023. المغرب

الشرق وجهة العيون تم غيابهم عن مجموعة من التظاهرات الرياضية؟

تعرف المناطق الجنوبية بعض التظاهرات الرمزية، وتقام بها مباريات استعراضية بحضور نجوم كبار من العالم، بل أكثر من ذلك، بدأ تنظيم مباريات رسمية دولية داخل الأراضي الجنوبية المغربية، فالمغرب حسم مع العديد من القضايا سياسياً وبالرياضة كذلك.

بالحديث عن الأعطاب التي تعاني منها الرياضة ببلادنا نجد أن العطب الأساسي هو قضية عدم التوازن في التوزيع المجالي للمنشآت والمراكز الرياضية، وهو معطى يرسخ عددا من الإشكاليات الرياضية خصوصا في البنيات التحتية، مثلا وجدة كعاصمة لجهة الشرق، لا تحظى بشرف تنظيم مباريات مهمة سواء كانت وطنية أو دولية، فقد احتضنت مرة واحدة نهائي كأس العرش لموسم 2018 - 2019 الذي فاز به فريق الاتحاد البيضاوي (الطاس) على حساب حسنية أكادير بالملعب الشرقي بمدينة وجدة، وكان الحدث بمثابة تكريم لتلك المدينة، غير أنه يجب أن تتوفر على ملعب كبير مثل الملاعب الكبرى بفاس، مراكش، الرباط، الدار البيضاء وطنجة.

إذن هناك كبير اختلال في التوزيع المجالي للبنات والمنشآت الرياضية، والشرق لا يعرف نقصا في البنية التحتية الخاصة بكرة القدم فقط بل على مستوى جميع الرياضات، فالبنية التحتية الموجودة حاليا بنية متواضعة جدا تعيد ترسيخ منطق المغرب النافع والمغرب غير النافع.

” أصبح وجهة عالمية تضاهي وجهات العالمية الكبرى في مجال البنيات التحتية والتنظيم كذلك. بشكل عام، الحصلة خلال 25 سنة كانت جيدة جدا، لكن مع اختلاف في نوعية الرياضة التي تم إعطاؤها الاهتمام. المغرب أصبح وجهة عالمية في مجال البنيات التحتية، ولكن لا يفوتنا نسجل كذلك بعض الظواهر السلبية والسيئة في عدد من القطاعات وهناك رياضات لم نستطع أن نصل بها إلى درجات من الرقي بالرغم من توفرنا على إمكانيات مهمة. ومرد ذلك إلى عوائق في أنظمة الحكامة المختلة على مستوى العديد من الجمعيات، وهناك نخب داخل الجامعات تحتاج إلى تغيير وهناك بعض الرياضات تحتاج إلى الاهتمام بها من خلال توفير إمكانيات مادية لها. كما نسجل العديد من المشاكل داخل الأندية الرياضية، وفكرة الاحتراف لم يتم استيعابها من طرف المسيرين، حيث إنه لم تحصل القناة الكاملة بعد مؤسساتيا عند النخب. كل هذا يطرح علينا مسألة الحكامة الرياضية بصفة عامة، مما ينعكس سلبا على مجموعة من الرياضات ويؤدي إلى عدم وصولنا إلى عدد من المحطات الرياضية العالمية وتحقيق نتائج جيدة كالألعاب الأولمبية وبطولات العالم في مختلف الرياضات، وتبقى بعض الرياضات التي نحقق فيها بعض النتائج استثناء فقط.

” هناك غياب بعض المناطق الجهوية في التظاهرات الرياضية، ولم تعطى لبعض المدن الأولوية مثلا جهة

هناك غياب بعض المناطق الجهوية في التظاهرات الرياضية، ولم تعطى لبعض المدن الأولوية مثلا جهة

السالك الموساوي

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ برلماني

استثمارات إنجاز مشاريع كبرى فاقت الـ 10 ملايين دولار، ومعدل الإنجاز المشاريع يتجاوز الـ 80 %

تطورات قضية الوحدة الترابية وانعكاساتها على تنمية الأقاليم الجنوبية

دعني أؤكد لكم بأن الأقاليم الجنوبية للمملكة تعرف ازدهارا وتصارعا للتنمية بها بفضل الاستثمارات الضخمة التي أطلقتها المملكة، منذ سبعينيات القرن الماضي.

مع التأكيد على أن دينامية الإصلاح والاستثمار، تسارعت مع إطلاق صاحب الجلالة الملك محمد السادس للنموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية، سنة 2015.

إن هذا النموذج يشكل آلية لتطبيق وتسريع ورش الجهوية الموسعة، التي تروم ضمان الحكامة الديمقراطية والتنمية البشرية المستدامة المندمجة، بما يتلاءم مع خصوصيات منطقة الصحراء، وفي امتثال تام لأهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

ودعني أشير هنا إلى أن هذا النموذج يشكل آلية لتطبيق وتسريع ورش الجهوية الموسعة، التي تروم ضمان الحكامة الديمقراطية والتنمية البشرية المستدامة المندمجة، بما يتلاءم مع خصوصيات منطقة الصحراء، وفي امتثال تام لأهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

هي ليست شعارات، بل برامج تنمية حقيقية، في إطار استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والمندمجة، تروم الارتقاء بظروف عيش الساكنة المحلية وإنجاز المشاريع الكبرى للبنيات التحتية، بغية تمكين المنطقة من إقلاع حقيقي.

وبفضل هذه الرؤية الملكية الرشيدة والمتبصرة، فاقت استثمارات إنجاز مشاريع كبرى الـ 10 ملايين دولار، لاسيما في مجالات البنيات التحتية والصحة والتعليم والتكوين والصناعة والفلحة والطاقت المتجددة والصيد، كما أن معدل إنجاز المشاريع يتجاوز الـ 80 بالمائة، ومنها من دخل مجال الخدمة من أسابيع كشروع الطريق السريع ترينيت - الداخلة.

منجزات الحكم الذاتي ومدى مساهمة المنتخبين المحليين في دعمه ونشر إشعاعه دوليا

نحن، كممثلين منتخبين للصحراويين في البرلمان المغربي، نؤيد ونثمن مقترح الحكم الذاتي الذي قدمته المملكة المغربية كحل عادل ودائم للنزاع حول الصحراء.

مع مبادئ القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة.

وهو التطور الذي تعزز في السنوات الأخيرة عبر حصول مقترحنا للحكم الذاتي على دعم أزيد من 107 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وافتتاح حوالي 30 دولة ومنظمة إقليمية فضليات عامة لها في مدينتي العيون والداخلة، ما يكرس السيادة المغربية على أقاليمها الجنوبية بشكل نهائي.

ونحن كممثلين للساكنة وكفاعلين سياسيين وطنيين، ندعم الجهود التي تبذلها المملكة المغربية لنشر وترسيخ مبادرة الحكم الذاتي على الصعيد الدولي، ونعمل كمنتخبين على دعم هذه الجهود من خلال:

• المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية: نشارك بانتظام في مختلف الفعاليات الدولية المتعلقة بقضية الصحراء، ونعرض وجهة نظرنا كغاربة من أصول صحراوية، ونشرح مزايا مقترح الحكم الذاتي كحل سلمي، منصف، عادل وقابل للتطبيق لإنهاء هذا النزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية. • التواصل مع البرلمانيين وصناع القرار الدوليين: نتواصل مع نظرائنا من البرلمانيين وصناع القرار في مختلف الدول، ونشرح لهم موقفنا من قضية الصحراء، ونشجعهم على دعم مقترح الحكم الذاتي وتأكيد وحدة المغرب الترابية. • التوعية بأهمية الحكم الذاتي: ننظم حملات وأنشطة داخل المغرب وخارجه، لشرح مضامين مقترح الحكم الذاتي ومزاياه، وتعزيز الدعم الشعبي لهذا الحل السلمي.

منهج الصحراويين الودحيين في التعاطي مع ادعاءات الانفصاليين تمثيل ساكنة الصحراء المغربية :

لطالما كانت تمثيلية الصحراويين من طرف جهة الانفصاليين إحدى القضايا المثارة من قبل خصوم المغرب. فغاربة منحدرين من الأقاليم الجنوبية للمملكة، زد على هذه الدعاوى من خلال التأكيد على الشرعية الديمقراطية التي تمثلها كممثلين منتخبين من الساكنة المحلية في المؤسسات التمثيلية الوطنية والجهوية والمحلية. نحن نعيش في هذه الأقاليم ونعرف تطلعات سكانها، ونعمل



ونرى في هذا المقترح خطوة هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وتعزيز التنمية والازدهار للساكنة المحلية ولعموم الشعب المغربي. ونؤكد على أن هذه المبادرة جاءت استجابة لتداعيات مجلس الأمن والمجتمع الدولي، بهدف إيجاد حل واقعي وعملي ومستدام وقائم على التوافق لقضية الصحراء ووضع حد لمعاناة الساكنة المحتجزة بمخيمات تندوف.

إن مقترح الحكم الذاتي هو السبيل الوحيد أمام ساكنة المنطقة لتدبير شؤونها بشكل ديمقراطي، من خلال الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي يقترحها، كما أن مخطط الحكم الذاتي يتميز باحترام المجتمع الديمقراطي الحديث ودولة القانون، والهويات الثقافية والاجتماعية والحريات الفردية والجماعية، والتنمية السوسيو-اقتصادية.

ومازلنا نؤكد كممثلين لمواطنات ومواطني أقاليمنا الجنوبية، أن مقترح الحكم الذاتي قام وتأسس على مبدأي التشاور والتوافق وفي إطار عملية تشاركية من خلال مشاورات وطنية واسعة النطاق قامت بإشراك الساكنة المحلية في منطقة الصحراء والأحزاب السياسية، فضلا عن مشاورات على المستويين الإقليمي والدولي. وهو ما جعل مجلس الأمن الدولي يصفها منذ العام 2007 إلى اليوم بـ«الجادة وذات المصدقية»، لانسجامها التام

الأقاليم الصحراوية كقاعدة إفرو-أطلسية:

يسعى المغرب إلى ربط نفسه بالعمق الأفريقي عبر البوابة الأطلسية، ونرى أن الأقاليم الجنوبية تلعب دوراً محورياً في هذا الاتجاه. بفضل موقعها الجغرافي وتطور بنيتها التحتية، يمكن أن تصبح هذه الأقاليم قاعدة لوجستية وتجارية رئيسية تخدم القارة الأفريقية وترتبطها بالأسواق العالمية. ونذكر في هذا السياق بالخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الـ 48 للمسيرة الخضراء نونبر الماضي، والذي أكد فيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس على ضرورة تعزيز الواجهة الأطلسية باعتبارها فضاء للتواصل الإنساني والتكامل الاقتصادي، بما يخدم مصالح كافة دول المنطقة وخارجها، في إطار مقاربة رابح-رابح.

وأشار جلالتهم إلى أن هذا الهدف يتجسد من خلال المبادرات الملكية الثلاث، وتشمل خط أنبوب الغاز المغرب-نيجيريا، والمبادرة الأطلسية الإفريقية، والمبادرة الرامية إلى تعزيز ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي، مبرزا أن الصحراء المغربية ستضطلع، بفضل ديناميتهما وازدهارها، بدور رئيسي باعتبارها فضاء للأمن والاستقرار والتنمية المشتركة في إفريقيا وفي الفضاء الأطلسي وخارجه، وبصفتها منصة محورية وبوابة أوروبا والأمريكيتين نحو إفريقيا.

نحن كنخبة صحراوية ندع هذه الاستراتيجية من خلال تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية وتشجيع الاستثمارات المشتركة.

خصوصية علاقة جلالة الملك محمد السادس مع الأقاليم الصحراوية:

تجسد علاقة الملك محمد السادس مع الصحراء المغربية نموذجاً فريداً للارتباط الوثيق بين القائد وشعبه. فجلالة الملك، منذ توليه الحكم، يولي اهتماماً خاصاً للصحراء المغربية، ويسعى جاهداً لتحقيق التنمية الشاملة للمنطقة وتحسين مستوى معيشة ساكنتها. وتتميز هذه العلاقة ب:

- الاهتمام بالتنمية: يولي جلالة الملك اهتماماً بالغاً للتنمية في الصحراء المغربية، وقد أطلق العديد من المشاريع الكبرى في مختلف المجالات، مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والاقتصاد. • العناية بالهوية: يولي جلالة الملك اهتماماً خاصاً بالحفاظ على الهوية الثقافية والتراثية للصحراء المغربية، ويدعم العديد من التظاهرات والفعاليات الثقافية، وساهم في حماية وتأمين المواقع الأثرية والأرسل الامادي للمنطقة. • التواصل المباشر: يحرص جلالة الملك على التواصل المباشر مع ساكنة الصحراء المغربية، ويستمع إلى انشغالاتهم واحتياجاتهم، ويتفاعل معهم بشكل دائم.

وكل هذه العوامل تجسد عبق العلاقة بين الملك محمد السادس والصحراء المغربية، وتؤكد على التزام جلالتهم بأمنها وازدهارها.

ختاماً: نحن، كمغاربة من أصول صحراوية، نؤمن إيماناً راسخاً بوحدة المغرب وسيادته على كامل ترابه، ونؤمن الجهود الكبيرة التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس لتحقيق التنمية الشاملة للصحراء المغربية وتحسين مستوى معيشة ساكنتها. ونعمل كمنتخبين على دعم هذه الجهود، وتعزيز التلاحم الوطني، ونشر رسالة السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة تحت قيادة ورؤية جلالة الملك محمد السادس.



الوطني: نعمل على تعزيز التلاحم الوطني بين جميع مكونات الشعب المغربي، ونظهر للعالم أن الصحراويين هم مغاربة أصلاء، وأنهم يعتززون بانتمائهم لوطنهم المغرب.

الصحراء المغربية كعنصر ربط بين القارتين الأوروبية والإفريقية ومدى تعاظم هذا الطرح مع إنشاء ميناء الداخلة:

تمثل الصحراء المغربية، بفضل موقعها الجغرافي المتميز على ملتقى الطرق بين القارة الإفريقية والقارة الأوروبية، بوابة هامة للتبادل التجاري والاقتصادي بين القارتين. وتساهم مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تم إنجازها في الصحراء، وإنشاء ميناء الداخلة يعزز من هذا الدور الاستراتيجي. حيث ستصبح المنطقة مركز لوجستي هام، سيساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة.

إن ميناء الداخلة سيضع الأقاليم الجنوبية في محور شبكة الطرق البحرية الدولية، من خلال توفيره على منطقة صناعية لوجستية، ومنطقة مخصصة للتجارة وقسم مخصص لتطوير صناعة الصيد البحري، كما سيجعل من الأقاليم الجنوبية منصة محورية إقليمية للاستثمار والخدمات اللوجستية والتجارة الدولية، لا سيما مع القارة الإفريقية. ونحن كممثلين لساكنة الأقاليم الجنوبية للمملكة، نرى أن مستقبل هذا الدور سيكون أكثر إشراقاً، خاصة مع التركيز على العناصر الآتية: • تطوير الممر التجاري: يعمل المغرب على تطوير الممر التجاري بين إفريقيا وأوروبا عبر الصحراء المغربية، من خلال تحسين البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتشجيع الاستثمار في مجال النقل واللوجستيات. • تعزيز التعاون الإقليمي: يسعى المغرب إلى تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية والأوروبية، من أجل تطوير مشاريع مشتركة في مختلف المجالات، مثل التجارة، والصناعة، والسياحة، والثقافة. • استثمار أمثل للموارد الطبيعية: يعمل المغرب على استثمار الموارد الطبيعية الغنية للصحراء المغربية، بشكل مستدام وصديق للبيئة، لخلق فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية للمنطقة.

جاهدين لتحقيق مصالحهم وتحسين ظروفهم المعيشية، وبالتالي نفرض أن يزايد علينا أحد هذا الخصوص. إن الساكنة تتوفر على نخب سياسية على مستوى المؤسسات الوطنية والمجالس الجهوية والمجالس الإقليمية، وأشهر هنا إلى أن جميع الرؤساء المنتخبين وأعضاء المجالس الجهوية والمحلية في الصحراء المغربية ينحدرون من المنطقة، ما يكرس تدبير الساكنة لشؤونها المحلية.

ودعني أؤكد لكم وبكل ثقة، أننا نحن الممثلون الوحيدون لساكنة الصحراء المغربية الذين يتمتعون بالشرعية الديمقراطية والتمثيلية، على عكس شردمة تدعي بكل وقاحة، ودون سند قانوني أو شرعي، أنها ممثلة لهذه الساكنة.

إن المشاركة الواسعة والمكثفة لساكنة الأقاليم الصحراوية في كل الاستحقاقات الانتخابية، دليل قاطع على أنها قررت مصيرها بشكل نهائي واختارت بكل حرية التثبث بوحدة وطنها وتزاهي والمشاركة في رقيه ونمائه. وأسرد في هذا السياق مؤشر نسبة المشاركة في الانتخابات العامة ليوم 8 شتبر، 2021 حيث سجلت 66.94 بالمائة بالنسبة لجهة العيون-الساقية الحمراء و 58.30 بالمائة في جهة الداخلة-وادي الذهب، وهي الأعلى على الصعيد الوطني، وهي الانتخابات التي جرت في أجواء شفافة وطبعت بالتنافس الديمقراطي الشريف، وتابعها، بشكل مستقل ومحيد، 5020 مراقباً وطنياً ودولياً.

بالإضافة إلى ذلك، نحرص على التواصل المباشر مع المجتمع الدولي لشرح واقع الوضع في الأقاليم الجنوبية والتقدم الحاصل على الأرض. ونؤكد على أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة، وأن جبهة البوليساريو لا تمثل سوى مصالحها من يقف وراءها، ولا تعبر عن تطلعات الساكنة في الصحراء المغربية.

زد على هذه الادعاءات من خلال: • المشاركة الفعالة في الحياة السياسية: نشارك بفعالية في الحياة السياسية المغربية، وننتخب من قبل الساكنة لتمثيلهم في مختلف المؤسسات الدستورية كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقاً. • التواصل مع المجتمع المدني الصحراوي: نتواصل بانتظام مع مختلف فعاليات المجتمع المدني الصحراوي، ونستمع إلى انشغالاتهم واحتياجاتهم، ونعمل على ترجمتها إلى برامج ومشاريع ملموسة على أرض الواقع. • تعزيز التلاحم

سعدية بنسھلي

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ مسؤولة نقابية وفاعلة نسائية..

العهد الجديد عرف رجة إصلاحية مهمة همت قطاع التربية والتكوين

الحالية والمستقبلية و ترهن التنمية والتطور المجتمعي ما يتطلب وضع قوانين مؤطرة للعملية الإصلاحية لضمان تفعيلها دون ربطها بمن سياسي محدد للحكومات المتعاقبة، وهذا ما يعزز مصداقية أي إصلاح تربوي ورسخ ثقة الأسر والمجتمع في مضامينه وإبعاده والزاماته؛

استأثرت قضية التعليم باهتمام بالغ في العهد الجديد طوال ربع قرن، ما هي في تقديرك المراحل الأساسية لطرح القضية التعليمية ومكتسباتها؟

يمكن القول ان العهد الجديد تميز خلال تريع صاحب الجلالة على العرش منذ يوليوز 1999 ، بانطلاق اوراش إصلاحية كبرى شهدت بلادنا على مستويات متعددة شملت المجال الدستوري ، المؤسساتي ، التشريعي، الحقوقي ، الديمقراطي، الاقتصادي ، الاجتماعي في افق إرساء نموذج جديد و كان من بين اهم المكتسبات المتقدمة هي دستور 2011 الذي يعد محطة مفصلية داعمة لدولة الحق والقانون ولإنضاج العملية الديمقراطية وتطوير الترسنة الحقوقية لضمان الحريات والعدالة الاجتماعية ببلادنا، و على هذا الأساس اعتبر الاتحاد الاشتراكي ان مضامين الدستور شكلت نقلة نوعية على مستوى الحقوق والمكتسبات التي ناضل من اجلها و من ثم فان المسؤولية الملقاة على عاتق الفاعلين السياسيين و الساهرين على تدبير الشأن العام هي التفاعل مع تطلعات المجتمع في تفعيل مضامينه بما يمكن جميع المواطنين والمواطنات من التمتع بكافة بالحقوق والحريات الأساسية، لانها تمثل اركاناً أساسية للبناء الديمقراطي والتنموي وللتنافس على المستوى الخارجي في مجالات متعددة.

ولا يفوتني في هذا الاطار بأن اذكر بأن العهد الجديد في مرحلته الأولى عرف حكومة التناوب التوافقي بقيادة المجاهد عبد الرحمان اليوسفي و التي دشنت لمحلة سياسية جديدة عنوانها مباشرة الإصلاحات في شتى المجالات وفتح بوابة المصالحة في جهات سياسية واجتماعية بغاية التجاوب مع انتظارات المواطنين والمواطنات في الكرامة والعيش الكريم و الحقوق و الحريات ما ساهم فعلا في تقويم العديد



الارتقاء بأوضاعهم المادية والاجتماعية و الفاعلين الاجتماعيين و السياسيين و الاقتصاديين و الأسر والأولياء؛

• و في اطار الوفاء الحزبي لمبادئه و اختياراته الاشتراكية الديمقراطية ، فقد جعل طيلة مساره النضالي من معركة اصلاح التعليم واجبة أساسية سواء على مستوى النقاش العمومي و المناظرات الوطنية او على مستوى المؤسسات الدستورية و المؤسسات الاجتماعية والنقابية سواء من موقع الممارسة الحكومية او المعارضة، كما ساهم في هذا الاطار في اثراء النقاش العمومي بمذكرات إصلاحية جسدت تصورات الاستشرافية لمشروع التعليم لبلادنا و القائم على الحق الدستوري في التعليم ومجانيته لجميع أبناء وبنات المغاربة ب ضمانات تقوم على الحكامة الجيدة في التدبير والتسيير وطنيا وجويا، وعلى توفير الموارد المالية الضرورية وتأهيل الموارد البشرية وجعل مبدأ الانصاف وتكافؤ الفرص على المستوى الفردي والمجالي قاعدة لتعليم عصري حديث متفتح ومتطور على المستجدات العلمية والمعرفية و على النماذج التربوية الناجحة في العالم المتقدم.

• حرص الحزب الدائم على تجاوز منطق الإصلاحات الترقيعية والانتقائية و ذات النفعه الأيديولوجية الضيقة للمنظومة التعليمية، اعتبارا لكون قضية التعليم قضية مجتمعية تهم الأجيال

تشكل المسألة التعليمية محور التفكير الاشتراكي الديموقراطي لما للمدرسة من أدوار في بناء الدولة الوطنية، ما هي اهم عناصر المشروع الاتحادي في القضية التعليمية؟

تعتبر قضية التربية و التعليم من بين القضايا المجتمعية الحاسمة في التطور و التقدم الحضاري بوجه عام على مستوى بلدان المعمور. ذلك أن رهانات الاستقرار في الانسان فكريا و معرفيا من أجل اعداد الناشئة و الأجيال للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة أصبح مؤشرا حاسما لقياس مدى تقدم هذه البلدان او تخلفها.

و انطلاقا من الوعي بهذه العلاقة الجدلية بين التعلم و التنمية في جميع ابعادها ، فإن الاتحاد الاشتراكي منذ نشأته، و تحديدا منذ المؤتمر الاستثنائي 1975، جعل من قضية التعليم قضية محورية منصهرة في مشروعه المجتمعي الحدائي بمرجعية اشتراكية ديمقراطية تقوم على:

• ربط تحرر الانسان فكريا وواقعا بضرورة تمكينه من الحق في التربية و التعليم بوصفه حق انساني يضمن مساهمته في معركة ديمقراطية الدولة والمجتمع القائمة على الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية و تتمعه بالمواطنة الكاملة؛

• إرساء مدرسة وطنية عمومية تهض بأدوارها ومهامها ووظائفها في التنشئة الاجتماعية والتربية على القيم الإنسانية والوطنية، مدرسة منفتحة و متجددة قادرة على أداء الرسالة التربوية و اعداد الناشئة و استدامة التعليمات على قاعدة المجانية والجودة وتكافؤ الفرص لجميع أبناء وبنات المغاربة في ربوع الوطن؛

• ربط الحزب لرهانات ديمقراطية الدولة والمجتمع بمشروع تربوي يساهم في تحرر الانسان المغربي و اكسابه المعارف الضرورية و اشراكه في معركة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية؛

• اعتبار ان تحقيق التنمية و التطور المجتمعي لا يستقيم من دون مواكبة المنظومة التعليمية بإصلاحات شمولية ذات نفس استراتيجي قادر على تجاوز مختلف الاختلالات البنوية و الوظيفية التي تعترض المدرسة المغربية منذ الاستقلال وذلك من منطلق الاشراك الحقيقي للفاعلين التربويين و



و القروي، ضعف التحصيل المعرفي واللغوي لدى التلاميذ وغيرها من الاختلالات التي عنوانها ضعف المردودية الداخلية والخارجية للمدرسة العمومية المغربية.

ومن موقعنا كحزب سياسي يجعل من اصلاح المنظومة التربوية أولوية تربوية واجتماعية حاسمة ومصيرية للأجيال ومستقبل البلاد واستجابة لرهانات استراتيجية داخلية وخارجية تتعلق بتأهيل المنظومة التربوية وجعلها دعامة للنموذج التنموي جديد معني للطاقات والكفاءات المغربية ويستثمر في المعرفة والاقتصاد، ساهم الحزب من خلال اطره المختصة تربويا وثقافيا وسياسيا في المشاركة الفاعلة في مشاورات المجلس الأعلى لبلورة رؤية استراتيجية 2015/2023، اعتبرت محطة هامة لضمان استدامة اصلاح حقيقي تطوره إرادة سياسية عليا. وقد أكد الحزب من خلال مرافقاته على ضرورة إرساء حكمة جديدة لتفعيل الإصلاح وتمكين المدرسة المغربية من لعب أدوارها في اعداد الناشئة والأجيال والقضاء على الهدر المدرسي والاحتفاظ وربط المسؤولية بالمحاسبة وتمكين الفاعلين التربويين الذين ينهضون بالرسالة التربوية من ظروف وشروط ملائمة ماديا ومعنويا، ومن التكوين الجيد بما يعزز تكافؤ الفرص والقضاء على كل أشكال التمييز بين الجنسين في مارسة حق التمدريس، وبين المجالات التربوية وذلك بجعل المدرسة قاطرة للارتقاء الاجتماعي ومؤسسة مفتوحة على محيطها وملائمة تكويناتها مع سوق الشغل. وحتى يتسنى تعزيز المكتسبات التي تحققت على مستوى تعميم التمدريس ودعمه فإن الإصلاح الحقيقي من منظور حزبي يستوجب سن تعاقداً جديداً بين المنظومة التربوية والمجتمع تعاقداً يترجمه قانون إطار يحدد التوجهات والاستراتيجيات على المدى القريب والمتوسط والبعيد لتأطير السياسات العمومية المنتهجة من قبل الحكومات

**” من موقعنا
كحزب سياسي
يجعل من اصلاح
المنظومة التربوية
أولوية تربوية واجتماعية حاسمة
مصيرية للأجيال
ومستقبل البلاد و
استجابة لرهانات
استراتيجية داخلية
وخارجية تتعلق
بتأهيل المنظومة
التربوية وجعلها
دعامة للنموذج
تنموي جديد
معني للطاقات و
الكفاءات المغربية
ويستثمر في
المعرفة والاقتصاد**

”

داعية الساهرين على السياسات العمومية والمعنيين بالشأن التربوي وكذا الاسر الى ضرورة تجاوز منطق الإصلاح الضيق وتمكين المدرسة من استعادة أدوارها في التربية والتكوين، انطلاقا من الوقوف على تشخيص اعطائها على مستوى الحكامة او المناهج والبرامج او اللغات المدرسة و الأجنبية او على مستوى الهدر المدرسي وضعف البنيات التحتية او عدم ملائمة البرامج والمناهج التعليمية لمتطلبات سوق الشغل مع تأكيد هذه الخطب في مجملها على ارتهاك الحكومات في دوامة إصلاح الإصلاح.

ولأيفوتني ان اذكر بالمكسب الدستوري في تنصيبه على حق التعليم بوصفه حقاً كونياً مكفولاً لكل مواطن ومواطنة، وعلى الزامية الدولة بتوفير شروط وضمانات تحقيقه الفعلي، وعلى أهمية هذه المرجعيات التي طبعت العهد الجديد في الاستجابة لانتظارات المجتمع المشروعة والتي عبرت عن نفسها في سلسلة من النضالات التي خاضها نساء ورجال التعليم مدعومة بالأحزاب التقدمية من اجل اصلاح حقيقي للتعليم بمقومات الجودة و تكافؤ الفرص والمساواة للجميع. فان من ابرز التحديات التي فرضت نفسها في معركة الإصلاح التربوي هو تحدي القطع مع الإصلاحات الترقيعية التي عرفتھا المنظومة ماقبل الميثاق، والفشل الذي اعتري تطبيق مقتضياته رغم انه وضع اسسا جديدة للإصلاح لم تجد طريقها للتفعيل وظلت أهدافه المسطرة محدودة الأثر الا من بعض المكتسبات كتعميم التعليم وإرساء الاكاديميات و كان ذلك موضوع تقييم من قبل المجلس الأعلى للتربية والتكوين في عشرينته 2000/2013، هذا التقييم الذي وقف على الاختلالات الكبرى التي تعرفھا المنظومة من حيث المناهج والبرامج التعميم الكمي وليس الكيفي الاحتفاظ وظاهرة الهدر المدرسي تعميق الفوارق في التمدريس بين المجال الحضري

من الاختلالات الموروثة والقائمة وقد تعزز هذا التوجه بالإرادة الملكية في إعطاء هذا العهد الجديد مسارا نوعيا لتحقيق المطالب المشروعة لكافة فئات الشعب المغربي في التنمية الشاملة.

وارتباطا بموضوع التعليم يمكن الإقرار بان العهد الجديد عرف رجة إصلاحية مهمة همت قطاع التربية والتكوين بمناسبة انطلاق اللجنة الوطنية لاصلاح التعليم في مهامها التشاورية بغاية التوافق حول بلورة ميثاق وطني للتربية والتكوين 1999 والذي جسد من خلال مقتضياته ودعائمه حول اصلاح المنظومة التربوية اطارا توافقيا لتجاوز اختلالات المنظومة التعليمية عموديا وافقيا وقد شكلت هذه المحطة حدثا مهما آنذاك بالنظر لأهمية اللحظة السياسية التي كانت تجل بانتظارات كبرى في إرساء اصلاح شامل من قبل الاسر والفاعلين التربويين والسياسيين والاجتماعيين غير أن عملية تفعيل الميثاق اعترضتها العديد من الصعوبات على مستوى التفعيل في غياب حكمة جيدة و قانون تنظيمي يلزم كافة المؤسسات المعنية بتطبيق مضامينه ما شكل تحديا كبيرا امام تحقيق الجودة و تكافؤ الفرص على مستوى المدرسة المغربية و ضعف مردوديتها. و لم يسعف البرنامج الاستعجالي الذي تم وضعه بعد تقييم عشرية الإصلاح في وضع المنظومة التعليمية على سكة الإصلاح والذي رصدت له ميزانية ضخمة من أموال دافعي الضرائب. و السؤال الذي ظل يطرح في الوسط التعليمي هو ما مال الإصلاح ولماذا الفشل في تطبيقه؟ وما هي الأسباب والآفاق؟

و اذا كانت الخطابات الملكية بمناسبة أعياد العرش وذكرى ثورة الملك والشعب منذ 1999 الى اليوم، قد شكلت مرجعية أساسية مؤطرة لقراءة الواقع التعليمي ورصد اختلالاته واثارة منهجية الإصلاح المتبعة، فإن هذه الخطابات قد جعلت من قضية التعليم قضية أولوية في التوجهات الملكية

المتعاقبة والزامها بالتطبيق ضمانا لاستعادة ثقة الاسر والمجتمع في المدرسة والإصلاح. و هنا لابد ان نشير أن الرؤية الاستراتيجية 2015/2023 التي تضمنت 23 رافعة، جسدت مطلباً أساسياً تم تضمينه في مذكرة الحزب ويتعلق بترجمة رافعات الرؤية الاستراتيجية الى قانون اطار ملزم وبالفعل تم تبني قانون اطار رقم 51.17 يتعلق بإصلاح المنظومة و الذي عرف نقاشاً صاخباً في الولاية التشريعية السابقة 2016/2021. و تم أحداث لجنة وزارية لدى رئيس الحكومة للسهر على توفير ضمانات تنزيل هذا القانون المادية والبشرية. غير ان السؤال المطروح ما هو مصير هذه اللجنة؟ و اين وصل مسار تنزيل القانون اطار في عهد الحكومة الحالية؟ و هل تمثل خارطة الطريق 2022/2026 خطة إصلاحية تجسد النموذج البيداغوجي لقانون اطار 51.17؟

تأبعت منذ العهد الجديد الوضع التعليمي من مواقع عديدة : نقابية، مؤسساتية و برلمانية ، ماهي في نظرك مساهمة الحزب في خلق شروط اقلع تربوي حقيقي؟

سؤال ذو أهمية كبيرة لانه يتعلق بتجربة شخصية في سياق سياسي ممتد لما يزيد عن 40 سنة ، وهي تجربة تقاطعت فيها مهام متعددة يصعب حصرها في إجابات محددة ومركزة ، وتشكل بالنسبة لي في الوقت الراهن موضوعاً جديراً بتوثيقه واستنطاق محطاته كفاعلة في مجالات مترابطة فيما بينها لكنها متعددة على مستوى الموقع والمهام ونوعية الأداء. على هذا الأساس فإن ما تفضلت بالاجابة عنه في التساؤلات السابقة حول مواقف الحزب واختياراته وتوجهاته بخصوص قضية التعليم وتحديات الإصلاح وعلاقة ذلك بانتظارات المجتمع وتنميته وتطوره وبالسباقات السياسية السابقة الراهنة والمستقبلية وما عرفته من سجالات ونقاشات داخل الأوساط التربوية والنقابية والحزبية والمجتمع المدني و داخل الاسر كل ذلك طبع مساري الشخصي والمهني سواء كأستاذة لمادة الفلسفة خريجة شعبة سوسيوولوجيا التربية او كسؤولة نقابية قيادية وطنية ومركزية (النقابة الوطنية للتعليم و الفدرالية الديمقراطية للشغل) او كإطار باحث في المجلس الأعلى للتربية والتكوين (2007/2016) او كناشطة برلمانية للولاية التشريعية 2016/2021، إن هذه المواقع بتعدد أدوارها ومهامها في الفعل التربوي والسياسي والنقابي والجمعوي والفكري والمؤسسي ساهمت انطلاقاً من تبني مرجعية حزبية تنهل من الفكر الاشتراكي الديمقراطي ومن الممارسة الميدانية في الفعل النضالي السياسي والنقابي والمدني ومن العطاء الفكري والمؤسسي في المجالات المذكورة وفي الندوات والمؤتمرات الدولية والوطنية في تنمية رأسال لامادي يعد موردا هاما يجسد إرادة حقيقية للترافع والدفاع عن القضايا الوطنية في جميع جهات النضال وخاصة ما تعلق منها بقضية التعليم التي اعتبرها ام القضايا نظراً

لدورها الحاسم في الارتقاء بالإنسان المغربي افراداً و جماعات . و من شأن تطبيق اصلاح حقيقي ان يعيد الاعتبار للمدرسة العمومية ولوظائفها المعرفية واللغوية والتربوية والاجتماعية والثقافية بوصفها قاطرة للتنمية والتقدم و ان يعزز الثقة في أدوارها و في ترسيخ قيم المواطنة والتسامح والتضامن، و ان يعيد الاعتبار لمكانة و أدوار المدرسات و المدرسين على أساس الاستحقاق المهني والكرامة في مجتمع يتطلع الى رفع تحدي التنمية الشاملة واستدامة التعلم والتكوين بمواصفات الجودة وتكافؤ الفرص، في ظل تحولات متسارعة وثورة رقمية تقوم على اقتصاد المعرفة والعلوم والابتكار ومن وجهة نظري فان تبني هذا التوجه العقلاني الحدائي «النابع من المرجعية الحزبية و من تراكم التجربة و غنى الفكر»، في التعاطي مع قضية مجتمعية يطبعها التراكم والتعقيدات والترابطات وتتطلع الاسر المغربية من خلال تضحيات جسام لتعليم ابناءها و بناتها تعليماً جيداً يضمن الارتقاء الاجتماعي والادماج الاقتصادي هو الكفيل بتوفير ضمانات اصلاح يجنب المجتمع تكلفة باهضة على مستوى هدر الكفاءات وعدم استثمارها بما يجب وتوسيع رقعة الامية ومنسوب الاحتياط من بطالة الشباب والمشاركة الاجتماعية لان من شأن ذلك اتساع حدة الفوارق المحلية وعدم مواكبة التطورات الهائلة التي تجري في العالم في العديد من البلدان التي أعطت الأولوية لمنظومتها التربوية. لذلك فإن تطلعات العهد الجديد لارساء نموذج تنموي من بين دعائمه الأساسية هو استئناس مهمات اجراء جدرية لتحقيق الإصلاح التربوي الشامل.

ما زالت الساحة التعليمية ساحة للصراع والتوتر ما الذي يستلزم القيام به من اجل ان ترتقي المعالجة الى طموحات العهد الجديد من صميم مشروع الحداثة؟

بالفعل عرفت الساحة التعليمية نضالات متتالية خاضها الأساتذة نساء ورجال وهي ليست جديدة بل جاءت في خضم مطالب مشروعة ظلت معلقة لسنوات و قد ساهم ذلك في خلق أجواء من التوتر و انعدام الثقة في المسؤولين عن القطاع ما نتج عنه هدر الزمن المدرسي وتواتر الاحتجاجات التي خلقت نقاشاً حاداً وواسعاً داخل الوسط التعليمي والنقابي والحزبي وكذلك الاسر والوسائل الإعلامية. و استقطبت اهتمام المجتمع بكل فئاته معبرة عن منسوب الوعي بضرورة رد الاعتبار لهيئة التدريس التي تعد ركيزة أساسية لأي إصلاح تربوي يروم تحقيق الجودة والانصاف وتكافؤ الفرص. وقد شكل النظام الأساسي نقطة محورية في جدول الحوار الاجتماعي مع النقابات الأكثر تمثيلية و اخص بالذكر النقابة الوطنية للتعليم التي اعتر بالانتماء اليها كرافد ديمقراطي جماهري له بصماته في تاريخ الكفاح النقابي منذ 1965 الى اليوم

” وقد تشكل النظام الأساسي نقطة محورية في جدول الحوار الاجتماعي مع النقابات الأكثر تمثيلية و اخص بالذكر النقابة الوطنية للتعليم التي اعتر بالانتماء اليها كرافد ديمقراطي جماهري له بصماته في تاريخ الكفاح النقابي منذ 1965 الى اليوم

”

في قدرتهم على انتزاع العديد من المكاسب لصالح الارتقاء بالمدرسة والتلميذ وتهيئة التدريس. و انطلاقاً مما سبق ذكره، يمكن التأكيد على أن حكامه اصلاح المنظومة التربوية اذا كانت تشكل عنصراً مركزياً في مطالب التنزيل الفعلي للإصلاح فإن تبني قانون اطار 51.17 وتفعيل مقتضيات الرؤية الاستراتيجية، يبقى احد المطالب الأساسية المطروحة في اجندة النضالات ، ذلك ان توفر الإرادة السياسية للرفع من نجاعة المنظومة وجودتها لا يكفي من دون تهيئة الحكومة والوزارة الوصية للضمانات والشروط المادية والموارد البشرية والمؤسسية للتنزيل بما يضمن توفير التمويل اللازم للإصلاح وتعبئة الاسر وكافة الفاعلين في المجالات التربوية وكذا الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين لانجاح مهمات الإصلاح وتحديد خرائطه واستراتيجياته على المدى المتوسط والبعيد، لأن قضية التعليم لا يجب ان تشكل مجالاً لتكتيك سياسي ضيق أو مقارنة انتقائية محدودة لا تأخذ بعين الاعتبار الأولويات والرهانات والحاجات والمتطلبات الضرورية لإقلاق تربوي حقيقي. إن الامر يتعلق حصراً بقطاع وازن استراتيجي مصيري حيوي ومنتج يؤثر في التوازنات المالية والقطاعية و في معادلات التجاذبات السياسية والفكرية والثقافية والتنموية ، كما يشغل رأسالاً بشرياً ومؤسسياً مهم من اطر تربوية وإدارية و متعلمين و متعاملات و اسر و مؤسسات إدارية و تربوية. وبذلك يجب الحرص واليقظة في تدبير اليات الإصلاح وكسب ضمانات انجاحه بكل الوسائل المتاحة والضرورية.

ويمكن في هذا الباب العمل على تبني تقييم موضوعي لخطة العمل التي تنهجها الحكومة بخصوص تفعيل مقتضيات الإصلاح المعتمد او ما يسمى بخارطة الطريق 2022/2026 التي تنهجها الوزارة والسؤال الذي يمكن طرحه هنا هو الى أي حد تستوفي هذه الخارطة الأهداف العامة والخاصة التي تضمنها قانون اطار و هل تترجم بالفعل الإرادة الملكية في تبني اصلاح شامل بنفس استراتيجي يجب عن اهم الإشكاليات التي ظلت عالقة في الخطط الإصلاحية السابقة ونذكر على الخصوص: إشكالية المدرس / إشكالية المناهج والبرامج والمضامين / إشكالية النموذج البيداغوجي / إشكالية التوجيه والامتحانات / إشكالية ملائمة التكوينات للمهن المستقبلية / إشكالية اللغات وغيرها. استناداً الى ما سبق يمكن القول، ان العهد الجديد من خلال تراكم اوراشه الكبرى والإرادة العليا المؤطرة لإنجاح هذه الاوراش واحداث التحولات الرصينة والمهذبة في مختلف الجهات والبنيات من اجل استكمال البناء الديمقراطي والمؤسسي ، فإن الرهان على التعليم واصلاحه سيظل ورشاً مفتوحاً على التدبير الجيد والحكمة الناجعة جهوا وإقليمياً ومحلياً وفق رؤية استباقية واستشرافية تؤسس لمشروع مجتمعي حداثي يجعل من الاستثمار في الرأسال البشري للإنسان المغربي منذ التعليم الأولي الى التعليم العالي عنواناً لإرساء دعائم مجتمع ينعم بالتنمية والتطور.

كما سبق و ان تطرقت لذلك فالمغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة يسعى الى ان يلعب دور قاطرة التنمية داخل الفضاء الافريقي من خلال أولا نموذج الاقتصاد المتفرد قاريا و من خلال علاقات الشراكة و الثقة التي تجمعها مع غالبية الدول الافريقية، فالمغرب ينطلق من مقاربة رابع رابع في اطار شراكة جنوب جنوب ، وهو ما يحتم عليه ان يكون متفوقا و رائدا في شتى المجالات الاقتصادية داخل القارة و خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية و اللوجستية ، لهذا فسعى المغرب نحو التنمية المتواصلة لأقاليمه الجنوبية، صحيح انه يتناسب مع طموحاته التنموية الوطنية لكنه في العمق يهدف الى ان تشكل هذه الأقاليم الامتداد الحقيقي للعمق الافريقي ، من خلال توفير البنية التحتية الضرورية التي تمكنه من لعب ادواره اتجاه الدول الافريقية ، فالمغرب اليوم يعتبر ان المدخل الحقيقي لمختلف مشاكل افريقيا لا يمكنه ان يكون الا مداخل تنموية ، و في هذا الصدد فان ميناء الداخلة يسعى الى ان يتحول الى منصة افريقية قادرة على ضمان افتتاح ليس المغرب فقط و لكن كافة الدول الافريقية على كافة الواجهات العالمية وخاصة الامريكية ، مما سيمكن من توسيع الحركة التجارية و الصناعية للمنطقة ككل و سيمكن كذلك من تعزيز سبل التنمية داخلها ، فالمغرب يعتبر ان تنمية افريقيا هي تنميته ، لهذا فان ما يقدمه المغرب اليوم لأفريقيا هو ما يجعله يحظى باحترام و تقدير معظم دولها التي ترى فيه الصديق القادر على جر القارة نحو تجاوز معيقات التنمية و ضمان الاستقرار و التقدم و الازدهار، و هو بلا شك ما سينعكس بشكل إيجابي على الاجماع الحاصل داخل القارة على عدالة ملف وحدته التراثية.

وفي السياق نفسه، أي مساهمة للموطنيء ولا سيما في الصحراء في انجاح المبادرة الافرو اطلسية، وكذا مبادرة ربط دول الساحل بالواجهة الاطلسية؟

كما سبق وان اشرت الى ذلك فان 90 في المئة من حجم المبادلات التجارية والصناعية والاقتصادية بشكل عام عبر العالم تتم عبر الطرق البحرية، لهذا فان نجاح أي مبادرة اقتصادية داخل هذه الواجهة الأطلسية هو رهين بوجود موانئ قادرة على استيعاب هذه الحركة الاقتصادية القوية التي يريد للمغرب ان يخلقها داخل هذه المنطقة، التي تضم ازيد من 40 في المئة من سائكة افريقيا وتضم ازيد من 56 في المئة من الناتج الداخلي الخام لأفريقيا، لهذا فسعى المغرب الى تطوير بنيته المينائية بنم على وعي كبير واستشراف متميز لمتطلبات الاستراتيجية لإنجاح هذه المبادرة .

كما ان المغرب اليوم من خلال بنيته المينائية ومختلف بنياته التحتية واللوجستية يريد ان يساهم في تعزيز سبل اعتماد القارة على امكانياتها الذاتية لخلق التطور والتقدم الاقتصادي، وشارك مختلف الدول و خاصة دول الساحل المعزولة بحريا ، فتمكن هذه الدول من المنفذ الأطلسي سيعطها الامكانية لتنويع شركائها التجاريين عبر العالم و سيمكنها من طرق جديدة لتنمين بضائعها ومنتجاتها و صادراتها ووز يعطيه قدرة اكبر على التحكم في استقلالية قرارها الاقتصادي و هو ما سنعكس إيجابيا على وضعية التنمية داخلها.

لهذا فالمغرب اليوم مطالب بالاستثمار بشكل اكبر في بنيته المينائية خدمة للتطور و التنمية داخل افريقيا أولا و واجب الالتفات للقارة و الانشغال بهومها و تطلعاتها و ثانيا لتحقيق طموحاته الاقتصادية و التنموية

سلوى الدمناتي عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية برلمانية

ما يحققه ميناء طنجة المتوسط معجزة اقتصادية بكل المقاييس



عرفت الاونة الاخيرة دعوة ملكية صريحة الى بناء اسطول مغربي بحري يسير التطورات الاقتصادية والاستراتيجية العليا، ما شروط نجاحها في تقديركم؟

دعوة جلالة الملك لبناء اسطول سفن قادر على مسابقة التطورات الاقتصادية والاستراتيجية العليا، تتمشى أولا مع مبادرة جلالة الأطلسية التي يسعى من خلالها الى جعل الدول المطلة على المحيط الأطلسي بالإضافة الى دول الساحل فضاء حقيقي للاندماج والتعاون والشراكة الاقتصادية القارية ، وهو ما يتطلع المغرب من خلاله الى لعب دور القاطرة الحقيقية للتنمية داخل هذا الفضاء من خلال الاعتماد على إمكانياته الاقتصادية و مشاريعه المتميزة و قدرته على مواكبة الدول الافريقية في مساراتها التنموية المختلفة ، و هو ما يحتاج بكل تأكيد الى بنية تحتية ولوجيستية كبيرة جدا تكون قادرة على تنمية التعاون الاقتصادي ما بين هذه الدول و تعزيز سبل الاندماج و التكامل فيما بينها ، ومن هنا تنبع أهمية التوفر على اسطول بحري مغربي قادر على ضمان الربط ما بين هذه الدول في سبيل تقوية جسور التجارة و التبادل و تمكينها كذلك من اليات النقل و الشحن و تعزيز علاقاتها التجارية و انفتاحها على مختلف الأسواق العالمية و خاصة أمريكا الشمالية ، وهو ما سيمكن المغرب في نفس الوقت من ضمان لعب أدوارها الطلائعية في المنطقة و من تعزيز تواجده الاقتصادي في القارة الافريقية ككل .

الدعوة الملكية لبناء اسطول وطني تتماشى كذلك مع الأهداف التنموية الاستراتيجية التي يعمل المغرب على تنزيلها الى ارض الواقع ، فالمغرب يريد ان يتحول الى بلد صاعد في افق سنة 2035 ، و هو ما يحتاج الى جهود حثيثة في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية لإحداث النقلة النوعية في مساره التنموي ، من خلال تعزيز انفتاحه الاقتصادي و التجاري على مختلف الواجهات العالمية ، و ضمان سيادته فيما يتعلق بالوسائل الضرورية لتطور هذه العلاقات الاقتصادية و في مقدمتها النقل و خاصة البحري باعتبار ان اكثر من 90 في المئة من المبادلات التجارية عبر العالم تمر عبر الممرات البحرية و المائية ، و هو ما يحتم على المغرب ضرورة التوفر على اسطول بحري وطني قادر على كسب هذا الرهان .

باعتبارك نائبة برلمانية عن طنجة نود أن نعرف منكم المكتسبات التي جلبتها المنطقة ومن خلالها المغرب كله من تجربة ميناء طنجة

الذي اعتبرته بعض الدراسات معجزة اقتصادية؟

اكيد ان ما يحققه ميناء طنجة المتوسط اليوم هو معجزة اقتصادية بكل المقاييس ، و هذا الامر تثبته الأرقام و المعطيات الاقتصادية الكبيرة التي تم تحقيقها من خلال هذا الميناء الضخم ، الذي اصبح فضاء جذب للاستثمارات سواء الوطنية و الأجنبية و استطاع ان يخلق دينامية صناعية و تجارية كبرى كانت لها انعكاسات قوية سواء على الاقتصاد الوطني او الاقتصاد المحلي لمدينة طنجة و محيطها الجهوي، فاليضاء تمكن في سنة 2023 من استقبال ازيد من 8 ملايين حاوية مع تصنيف كسادس ميناء عالميا من ناحية الكفاءة في معالجة و استقبال هذه الحاويات كما تمكن من مناولة ازيد من 578 ألف سيارة موجبة للتصدير و معالجة ازيد من مليون طن من البضائع كما استقبل ازيد من 2.7 مليون مسافر ، وهو ما اصبح يضعه في المرتبة 19 عالميا و المرتبة الأولى على صعيد البحر الأبيض المتوسط، كل هذه المعطيات تثبت القيمة الاقتصادية الكبرى و الدور الاستراتيجي التي بات يلعبها هذا المركب المينائي بالنسبة للاقتصاد الوطني فهو تحول الى شريان حقيقي للاقتصاد المغربي و المحلي .

في اسياقي ذاته، توجه المغرب نحو افريقيا وقد وضع لذلك مشروعا بحريا ثانيا يمتثل في ميناء الداخلة، كيف يخدم هذا الميناء القضية الوطنية ثم التنمية في الجنوب اضافة الي العمق الافريقي؟

إن المغرب اليوم من خلال بنيته المينائية ومختلف بنياته التحتية واللوجستية يريد ان يساهم في تعزيز سبل اعتماد القارة على امكانياتها الذاتية لخلق التطور والتقدم الاقتصادي، وشارك مختلف الدول و خاصة دول الساحل المعزولة بحريا

مليلة زخيني

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

■ برلمانية

■ أستاذة جامعية وكاتبة

العهد الجديد كان عهد التمكين للنساء

مَرَّ رُبَّعُ قرن على العهد الجديد، نريد من أختك تقييما أوليا لهذا العهد انطلاقاً من انتظارات جيلك ونظائره في مجالات المرأة والأسرة؟

إذا كان لي أن أصف هذا العهد، الموصوف جديداً وهو كذلك، فسأربطه بالانفراج السياسي في المغرب الذي تمّ تدشينه في السنوات الأخيرة من حكم العاهل الراحل الحسن الثاني رحمه الله؛ الملك العظيم بلغة عبد الله العروي، ضمن تحوكة من ملوك المغرب العظام، كما ورد في كتابه، المغرب والحسن الثاني. وعندما أركز على الانفراج السياسي فلأنه كان شرطاً وإطاراً في الآن ذاته لانطلاق دينامية جديدة في البلاد وعلى كافة المستويات، توجت بحكومة التناوب والتوافقي وما نتج عنها من فتوحات بعد اعتلاء محمد السادس لعرش أسلافه، وضعت أسس ما أصبح يُعرف بالعهد الجديد. ولنا أن نفخر كغاربة اليوم، أن بدايات هذا العهد استطاعت أن تُرمّم الذات الجماعية للمغاربة، وأن تعطي انطلاقة عقد اجتماعي جديد في المغرب ضمن استمرارية هذه الذات وانطلاقها، ودون قطائع «معيقة»، ضمن تحولها الطبيعي والسلس والمستوعب لمختلف التوليدات التي تشكل عنصر غناها وتنوعها. انطلق مسلسل المصالحة الوطنية من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة، كان، بالنسبة لجيلي على الأقل، مناسبة لقراءة جديدة لتاريخ المغرب وشمخ المغاربة، وعراقة النظام السياسي المغربي وحيوية الحياة السياسية المغربية، بل وصخبها وتوَجُّها، وقدرة المغربي والمغربية، من أي موقع، على تصحيح المسار، والاعتراف بالخطأ المتبادل، وجبر الضرر، وطَي الصفحة، بعد قراءتها، والانطلاق نحو المستقبل الجماعي الواعد.

وفي هذا الإطار، تبقى الأسرة إحدى المؤسسات المعنية بهذا المناخ الذي وسم هذا العهد، وجعله جديداً، والتي أعتبرها شخصياً النواة الصلبة لأي تغيير يطمح له أي شعب، عبر السياسات الموجهة للأسرة والقوانين المؤطرة لها والمفهمة لصنع المجتمع الذي نريده ونناضل من أجله. لذلك لا يمكن بحال من الأحوال أن نعتبر تناول المنظومة القانونية المؤطرة للأسرة قفراً، والسياسات العمومية الموجهة للأسرة هامشياً. ففي قلب توازنات الأسرة موقع المرأة، يمكن أن نعتبر، في هذا السياق، أن العهد الجديد كان عهد التمكين للنساء، لأن عاهل البلاد أعطى، بالنسبة للمرأة، ما يكفي من المؤشرات التي تؤكد بالفعل أننا كنا أمام بداية عهد جديد، فأعطى المثال من خلال حياته الخاصة، والخاصة جداً، مقارنة مع جاري الأمور في العصور السابقة، كما أعطى المثال من خلال موقفه التاريخي في إخراج مدونة الأسرة إلى الوجود، في رعايته لمختلف مبادرات إدماج المرأة في التنمية وفي الإنتاج؛ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

في المؤسسة الأسرية راعية وعائلة... هذا واقع مغربي لا يمكن أن ينكره أحد، أو يقفز عليه، لكن أيضاً الواقع الموازي يفترض الاعتراف بهذه الذات الفاعلة، والتمكين لها، بالنظر إلى العائق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي المترص بها، وبفعاليتها. وهو ما كان وراء ميلاد الحركة النسائية المغربية، الذي كنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أهم جضن لها، وأكبر مُدعم لنضالاتها. وبذلك نتحدث عن «القضية النسائية» في ارتباطها بالمساواة بين الجنسين، بالإنصاف، وبالإعتراف، في أفق إعادة التوازن للمجتمع، من خلال إعادة التوازن للأسرة، رجالاً وامراً وأطفالاً.

ومن تحصيل الحاصل القول، إن القضية النسائية هي قضية إنسانية، مطروحة على جميع المجتمعات وعلى سائر الأمم، ومن المسلم به أنها تندرج في إطار أكبر وأوسع يتعلق بمنظومة حقوق الإنسان، والتي لا يمكن فصلها عن المسألة الديمقراطية، وما يلزمها. وبالتالي ففوقة هذه القضية، وحجم المكتسبات التي يمكن تحقيقها بشأنها مرتبط بشكل كبير بمجموعة من البارامترات الدولية منها والإقليمية والوطنية. وبالتالي فبداية القرن الحادي والعشرين، بكل ما رافقه من متغيرات على هذا المستويات الثلاث، أعطى دفعة كبيرة للقضية النسائية في بلادنا، يمكن رصدتها على مستوى الترسنة القانونية مثلاً مع التحول من مدونة الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة، بكل ما لذلك من دلالات عميقة، بمستجدات قانون الجنسية والاعتراف للآل من أم مغربية بمغربيته، وبمستجدات القوانين الانتخابية ودعم تواجد النساء في المؤسسات المنتخبة عبر اعتماد الكوتا تجاوزاً للعنصرية الثقافية المُمانع، وغيرها من النصوص الضامنة لتواجد النساء في الفضاء العام، بل ضمان التواجد الآمن لهن في هذا الفضاء نفسه؛ هل يمكن القول، بناء على ما تمّ تحقيقه في هذا المضمار، بأننا بلغنا الحالة المثلى اليوم؟

بتصفحننا لوسائل التواصل الاجتماعي اليوم والتي أصبحت بديلاً عن استطلاعات الرأي التقليدية، ويتبعنا للحوار الذي كان بصدد مشروع مراجعة مقتضيات مدونة الأسرة، وما تبعه من صخب وتشويش و«مزادات» ورهانات، وبالنظر لتقارير عدد من المؤسسات الدستورية، والتقارير الدولية، يمكن القول إن المسار ما يزال طويلاً، والطريق نحو المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة ما يزال معقداً، لأننا نعيش اليوم نوعاً من «الزردة» إزاء مسألة المساواة بين الجنسين، ردة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء، الأسقف الزجاجية فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وهذا كما أسلفنا، لا ينفصل عن السياق العام الذي نعيشه في بلادنا، ولا ينفصل على كون القضية النسائية مرتبطة عضوياً بالبناء الديمقراطي في بلادنا، ورسوخ الثقافة «الذكورية» وهيمنتها في



” لا تنك أن المرأة المغربية كانت دائماً حاضرة سواء في مسار الظروف العادية للبلاد، أو في ظروفها الاستثنائية. نجد حضور المرأة قويا ومميزاً، أو في النضال من أجل الديمقراطية، أو في مختلف المحطات الوطنية المفصلية في تاريخ المغرب ويكفي في هذا الصدد

وما حملته من أفق لمجموعة من النساء، في توجهاته المتواترة لإيلاء المرأة ما تستحقه، ويجدر بها. فضلاً عن مبادراته الواعدة لتاكسر الصورة «الذكورية» للتواجد في المجال السياسي، خاصة في المؤسسات المنتخبة عبر آلية التمييز الإيجابي، وغير ذلك ما نعتبره بالفعل مؤشرات على أن المغرب ما قبل 1999، لم يشكل قطيعة كبيرة عن مغرب ما بعد 1999، إن لم يشكل قطيعة استمرار للمزيد من التمكين للمرأة منذ عهد المغفور له محمد الخامس إلى عهد حفيده محمد السادس.

لا بد أن نطرح معك القضية النسائية، باعتبار ما حظيت به من اهتمام عندكم كمسؤولية اتحادية وفاعلة في المجتمع المدني وبرلمانية، ومثقفة، ونود رأيك في ما حققته هاته القضية في المرحلة الجديدة وما ينتظر النضال الحقوقي فيها من أفاق؟

لا شك أن المرأة المغربية كانت دائماً حاضرة سواء في مسار الظروف العادية للبلاد، أو في ظروفها الاستثنائية. نجد حضور المرأة قويا ومميزاً، سواء في مكافحة الاستعمار، أو في النضال من أجل الديمقراطية، أو في مختلف المحطات الوطنية المفصلية في تاريخ المغرب ويكفي في هذا الصدد، أن نذكر من تنفعه الذكرى، بمشاركة المرأة المغربية في المسيرة الخضراء لاسترجاع أراضيها المغتصبة، أو بمشاركتها الفعالة في مختلف الحركات الاحتجاجية، منها حركة 20 فبراير ضد الفساد والاستبداد، وفي التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية والأمنية وغيرها، وطبعاً، مع مرابضها الدائمة والثابتة

ابتدأ العهد الجديد بإصلاح المدونة ويتواصل مجهوده في هذا الباب أي أثر على الواقع المعيش، وأي أثر على تفعيل الاجتهاد؟

نتظر اليوم ما ستؤول إليه الأمور بعد محطة المجلس العلمي الأعلى في موضوع (مشروع) مدونة الأسرة. صحيح أن صدور هذه المدونة سنة 2004، ودخولها لأول مرة للبرلمان في مسطرة تشريعية كان من معالم العهد الجديد. ومن المؤكد أن هذا النص القانوني قد أعاد ترتيب العلاقات في الأسرة المغربية، لا من المنظور الضيق للواجبات والحقوق، ولكن من المنظور الأشمل للثقة والاطمئنان الذين يفترض أن يسودا الأسرة المغربية.

وبالمناسبة، من القضايا «الزائفة» و«المضللة» التي يتم اليوم إلصاقها بالمدونة وترويجها، ارتفاع نسب الطلاق، وبالضبط التطلق، الذي كان شبه مستحيل قبل اعتماد المدونة. وإذا كنا نتنصر في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للأسرة المستقرة والمتوازنة، فإننا نعتبر الأمر طبيعياً، بالنظر لحجم الخلافات المعلقة التي كانت تسود واقعياً في الأسر المغربية والتي كانت تحيل على حالات «طلاق» فعلي لا تتيح الإمكانات القانونية آنذاك تأطيره. بمعنى أن مدونة 2004، فقط حاولت تسهيل عملية الانتصاف في حال الضرر القائم بمناسبة العلاقات الأسرية، وإذا كان عدد طالبي وطالبات الانتصاف في ارتفاع، فإن الأمر يحيل على مجموع الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية ولكن بالأساس الثقافية التي توطر حياة الأسرة المغربية وتحكمها. ودعوة جلالة الملك لإعادة النظر في مقتضيات مدونة الأسرة في سياق الأوراش الكبرى التي فتحتها المملكة وعلى رأسها ورش الحماية الاجتماعية، هو تكريس لموقع ملك راع لتوازن أسري هو مهام أمان الذات المغربية المانعة لكل اختراق سواء من الغرب أو من الشرق. وهي الذات المغربية القائمة على التضامن والتآزر، والكرامة والأفنة، والتي لا يمكنها التسامح مع أي إهانة لا لرجلها، ولا نسائها، ولا أطفالها، ولا أي استيلاء لمقوماتها الثقافية التي تجعلها قابلة لاستيعاب المنجز الإنساني في كونيته، وصدد كل دخيل مهما تغلف بالقداسة.

سؤال شخصي: ما هي الصورة التي تعبر، في نظرك عن البصمة الخاصة للعهد السادس من زاوية اهتماماتك؟

على صعوبة الأسئلة الشخصية وخرجها، وجواباً على سؤالك «تخضرنى مجموعة «صور» أو لحظات، أعتبرها ذات دلالات عميقة واستشرافية، تحيل على قراءات متعددة للعهد الجديد وتؤثر عليها، سأوجزها في خمس مراعاة للسياق والمقام، وهي للتأمل: صورة الملك/رمزاً للاستمرار، حاملاً نغش والده في جنازة مهيبة، ونظرة حزن عميق على الفقد، وأمل في البناء والسير نحو الأمام... صورة الملك/الزوج فوق العقارية في اقتسام لحظات فرح وتكوين أسرة صغيرة، على غرار الأسرة المغربية في أصالتها وافتتاحها... صورة الملك/الأب والأم، وهو يستقبل أمهات لأعبي المنتخب الوطني بعد فتوحاته في كأس العالم بقطر الشقيقة... صورة الملك/ الوطني، وهو يعود المرحوم سي عبد الرحمن اليوسفي ويقبل رأسه... صورة الملك/ الزعيم، أثناء الالتحاق بالاتحاد الإفريقي بعد طول غياب وقطعية... ملك جديد لعهد جديد....



من المشاريع المعروضة (المبادرة الوطنية، الدعم المباشر، الخالصة..).

لا يمكن بحال، في سياق الإجابة عن هذا السؤال الإشكالي، التغاضي على أن العامل الاقتصادي هو أحد الأسس التي قام عليها تاريخياً التمييز ضد النساء، على اعتبار منطق القوامية الذي يستند على النفقة، أي تملك الثروة، وبالتالي فالولوج لأسباب اكتساب الثروة، أو ما نضطر عليه اليوم التمكين الاقتصادي للنساء يشكل إحدى البوابات الأساسية لضمان تمتعهن بحقوقهن، وبالتالي النظر لهن كـ «إنسان» «كامل الإنسانية». ولعل المقاومة التي عرفتها خطة إدماج المرأة في التنمية زمن المجاهد عبد الرحمان اليوسفي، في نظري، إنما كانت بعلّة الدفاع على منطق القوامية واستدامته في مقابل منطق المشاركة الذي لم تستغفه بعض القوى المحافظة التي استغلت منطق الكم والحشد وآلية التهيج والتكثير في مسيرة الدار البيضاء. ومن هذه الزاوية، اعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من منجزات العهد الجديد التي أسست للتطبيع مع ولوج النساء للكسب، في أفق الولوج للثروة، وما يؤسس له من مساواة وإنصاف. ويكفي في هذا الصدد، التذكير بالجائحة (جائحة كورونا 19)، وإكراهاتها، وواقع المجتمع وسيرورته. فكانت شهادة مفارقة صارخة، إذ إن أغلب النساء اليوم في المغرب من يعلنن أنهن منهنمنوفر لقمة العيش، في تعايش مع منظومة القوامية التقليدية والتي سترجها الدعم المقدم خلال هذه الفترة لـ «رب الأسرة» (دون ربة الأسرة أو ربّ الأسرة. أو أمّا الأسرة وعائلتها معا). فالدعم المباشر اليوم يعرف حلة من الاختلالات التي رافقت وتراقت تنزيلة. فمن مهمات الدعم المباشر هو إدانة استقرار الأسر لا زعزعة استقرارها، وترسيخ عامل الثقة في المؤسسات، وأن يكرس دور الدولة في حماية المواطنين الأقل حظاً في المنظومة، فتأهيلهم للخروج من دائرة الخصاص إلى دائرة الإنتاج، وتقليص الفوارق بين الطبقات التي تشكل اليوم تهديداً كبيراً لمجتمعنا. هذا ما يحيلنا على مشروع الدولة القوية العادلة والمجتمع الحدائي المتضامن الذي يشكل صلب رؤيتنا كاتحاد اشتراكي لمغرب نحلم به ونناضل من أجله، ومن مواقع مختلفة، برلمانية ودبلوماسية ومدينة ونقابية وثقافية...

تختلف مؤسسات الدولة والمجتمع، وهذا يحتاج لمزيد من اليقظة والتعبئة والنضال والتفكير للتمكين للمرأة...

يهيمن في السياق ذاته أن تثير معك مواقع المرأة في الحقول التي نالت اهتمامك، ولا سيما الميدان التعليمي، والأكاديمي خصوصاً، وفي المجال الديبلوماسي؟

...لنبدأ بمؤشر أولي راهنودال في سياق سؤالك؛ يتعلق الأمر بنتائج البكالوريا لهذا الموسم في دورته الأولى، إن نجد أغلب الناجحين أو الناجحات، وأعلى المعدلات كان مؤنثاً، وهو ما يؤشر على «ثورة نسوية آتية بهدوء ووثوق». فالنساء قادمون/ات، إحالة على الفيلم المصري الشهير. وفي هذا الأفق، فالمرأة المغربية اليوم متواجدة بقوة لدرجة تأثيت بعض القطاعات خاصة الاجتماعية، مثل التعليم والصحة. وفي التعليم العالي، أصبحت المرأة أكثر تواجداً وحضوراً وفعالية، وأنشأت أيضاً أن «يتأثت» قطاع البحث العلمي أيضاً، بناء على عدد الأطروحات المنجزة، والدراسات والأبحاث التي تنتجها النساء وتنشرها في المجالات المحكمة كل هذا يؤشر على حضور نوعي وواعد. أما بخصوص الشق الثاني من السؤال، المتعلق بحضور النساء المغربيات في السلك الدبلوماسي، فيشرف هذا السلك البالغ الأهمية، وبأفق دولي، وعلى سبيل المثال لا الإحاطة، بالأداء الراقيلعدد من سفيرات المملكة في عدد من الجغرافيات الحساسة، وفي تواجدهن بعدد من المنظمات الدولية الوازنة، فضلاً عن أداء برلمانياتنا في إطار الدبلوماسية البرلمانية، وهي مجالات أثبتت فيها المرأة نجاحها وتفوقها بعيداً عن أي تمييز إيجابي، أي وفق الدينامية العادية للولوج لمناصب بمنطق الاستحقاق والكفاءة ما غير صورة المغرب وتمثله عند كثير من الدول.

عرفت البلاد العديد من المبادرات، الاجتماعية بالخصوص، في مجال التنمية البشرية، أي حصيلة نسائية في هذا الباب من حيث حظ المرأة المغربية من الاستفادة

أحمد العاقد

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ مدير الفريق الاشتراكي

ربع قرن من التدبير الحكيم للأزمات والكوارث

الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين العوامل التي ساهمت، بشكل كبير، في تحقيق ذلك المقاربة الواقعية التي وردت في الخطاب الملكي السامي بتاريخ 25 مارس 2004 تحت صيغة: «يجب أن نصاح أنفسنا بأننا لسنا مؤهلين على الوجه الأكمل لمواجهة الطوارئ»، والتي شكلت الموجة القوي لمختلف الفاعلين والمتدخلين للبحث عن السبل الأنجع لتأهيل مغرب الصمود.

بالفعل، تجسدت عظمة المغرب وحكمة ملكه في تدبير الأزمات بما زاد من قوة الدولة ودورها الاجتماعي في امتصاص الآثار الكارثية المحتملة، خاصة في لحظتين فارقتين تتمثلان في الجائحة العالمية وزلزال الحوز رغم اختلاف طبيعتهما ووقوعهما وأبعادهما. فقد كانت أدوار الدولة، بكافة مكوناتها ومؤسساتها، وبتوجيه من جلالة الملك، حاسمة في التعاطي مع كل مرحلة من مراحل الأزمة. كان تدخل الدولة أكثر سرعة ونجاعة، بل كان أكثر تقدما مما يترجم مدى تقدم الدولة المغربية نفسها. وكانت الخلاصة الأساسية لمجهود الوطني الذي ساهم في الحفاظ على الخسائر البشرية الجائحة «كوفيد 19» في أدنى مستوياتها مقارنة مع المخلفات الفادحة في مجموعة من البلدان المتقدمة التي بلغت مجزأ لا يطاق أمام صور الجثث المنشورة في الشوارع التي تناقلتها وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. إنها حكمة الملك المبادر التي اتخذت قرارات استباقية جعلت الدولة المغربية تتجنب في تحصين المجتمع مع بداية انتشار الوباء خلافا للعديد من دول الاتحاد الأوروبي التي فقدت السيطرة على الوضع من قبيل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها.

على هذا المستوى، نستطيع أن نقيم المقارنة بين الماضي والحاضر، رغم الاختلاف الكبير في آليات ووسائل مواجهة الجوائح، لنؤكد أن الاختلاف الجلي بين الأمس واليوم يكمن في التقديرات السياسية وتصور الدولة لدورها في تدبير الأزمات. فالتقدير السياسي الحكيم لجلالة الملك، في توقيته وصرامته، أتاح الشروط الأفضل للتعامل العقلاني مع الجائحة والتكيف الظرفي مع تطوراتها ومآلاتها، خاصة في كيفية فرض الحجر الصحي أو رفعه. الأمر الذي جعل المغرب، كما أشرت إلى ذلك في ورقة سابقة حول: «التاريخ أفقا للمستقبل»: في تحويل الأزمة إلى حافز للإقلاع التنموي، ينتقل، في مسار مجابهة الأوبئة، من الدولة المنفعلة إلى الدولة الفاعلة، من الدولة المتأثرة إلى الدولة المبادرة: أي من دولة تتعرض للأزمة وتتصرف للتكيف مع آثارها إلى دولة تستيقظ الأزمة وتبادر إلى تجاوز مضاعفاتها.

لم تكن حكمة التدبير الملكي متمثلة فقط في التوجيه



والصحية. وقد تعزز هذا التوجه مع العهد الجديد، منذ 23 يوليوز 1999، حيث استطاع المغرب الصمود أمام كل الأزمات والكوارث الطبيعية بفضل التدبير الحكيم لجلالة الملك محمد السادس والتدخل الناجع لخلق التعبئة المؤسساتية والمجتمعية. وما ميز هذا التدبير الحكيم الاستناد إلى الصلاحيات الدستورية ذات الصلة بمثل هذه الأوضاع، والمخولة لجلالته بوصفه: «أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين» (الفصل 41)، و«رئيس الدولة، وممثلها الأعلى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأعلى بين مؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحرريات المواطنين والمواطنات والجماعات» (الفصل 42)، ثم «القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية» (الفصل 53).

لقد تمكن المغرب، طيلة ربع قرن من حكم جلالة الملك محمد السادس، من الصمود أمام صدمات قوية فرضها موقعه الجغرافي وتشكيله الجيولوجي على الصعيد المحلي، كما فرضتها التغيرات المناخية والتحولت البيولوجية على الصعيد العالمي. فخلال الربع قرن الأخير، شهد المغرب العديد من الفيضانات (المحمدية سنة 2002، الغرب 2010، الجنوب 2014 و2016، تارودانت 2019)، والزلازل (الحسيمة 2004)، الحوز (2023)، والأوبئة (جائحة كوفيد 19 العالمية). وعلى مدار سنوات هذه المدة، استطاع المغرب تطوير تجربته في مجال مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية من خلال تعزيز المنظومة المؤسساتية والاستباقية الكفيلة بتحسين إدارة المخاطر والتحكم في المخلفات

أكدت مجريات التاريخ وأحداثه الكبرى أن عظمة الدول لا تقاس فقط بالتدبير السياسي في الفترات الطبيعية وأثناء السير العادي للشؤون العامة، بل بقدرتها على مواجهة لحظات الشدة وكيفية التحكم في زمام الأمور خلال الأزمة الخائفة. فالدول لا تتقوى فقط عبر ثروتها السياسية والديمقراطية، والزيادة في حجم ثروتها الإجمالية، وتطوير أدائها الاقتصادي وتماسكها الاجتماعي، وإنما تعزز ثورتها بشكل أفضل كلما أدارت الأزمات التي تتعرض لها بالنجاعة اللازمة الثلاثية الأبعاد: التحكم في المخاطر، التقليل من الآثار، واحتواء التداعيات.

ومن البديهي أن تاريخ العالم والدول هو، في أحد تجلياته، تاريخ للأزمات والجوائح والكوارث الطبيعية، وهزات عنيفة متعاقبة بسبب الزلازل والبراكين والمجاعات والقحوط والأوبئة والفيضانات والأعاصير والحروب. وفي كل محطة من المحطات التاريخية، كانت للأزمات والكوارث الطبيعية تداعيات إيجابية أحيانا، وسلبية أحيانا أخرى، على المستوى الديمغرافي (إبادة جماعات بأكملها، موجو تجمعات سكانية)، والمستوى السياسي (إضعاف أو تقوية أنظمة الحكم، تشتت أو تماسك مراكز القرار)، والمستوى الاقتصادي (خسائر مادية جسيمة، تراجع النمو)، والمستوى الاجتماعي (توجه التضامن، اضطرابات وانحرافات متعددة من قبيل اللصوصية). ويكفي، على المستوى الاقتصادي، التذكير بالتقديرات التي حددتها مجموعة البنك الدولي للخسائر المالية الناتجة عن الكوارث، خاصة الفيضانات والزلازل وموجات الجفاف، والتي يقدرها بما يفوق 575 مليون دولار سنويا.

إن التاريخ الإنساني يحتفظ في سجلاته بأشنع الصور الناتجة عن هذه الأزمات والكوارث الطبيعية التي لم يكن المغرب بمنأى عنها إذ تعرض، عبر مساره التاريخي الممتد، لموجات قاسية من الزلازل، والمجاعات، والأوبئة والأمراض الفتالة (السعال، القرع، الجذري، التيفوس، الكوليرا،...). والخلاصة من هذا المسار ما أكد عليه المؤرخ محمد الأمين البزاز في كتابه «تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر» من أن المغرب «تمرس بغضب الطبيعة واكتسب القدرة على امتصاص ضرباتها لمعاودة النهوض تدريجيا بصبوره المعهود».

ومن المؤكد أن المغرب الحديث والمعاصر جسد فعليا التمرس بغضب الطبيعة، وراكم خبرة مهمة في استباق ومواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية بحكم تقوية قدراته على المواجهة والصمود. كما سياسات عمومية قطاعية ساهمت، إلى حد كبير، في القضاء على مجموعة من الظواهر المتعلقة بالمجاعة وبعض الأمراض الخطيرة والمعدية نتيجة تحصين وتطوير المنظومة الغذائية



جلالة الملك يتبرع بدمه على اثر زلزال الحوز

مختلف المكونات والفئات في الأوقات الحرجة، بما يعكس باستمرار التلاحم القوي والمتواصل بين العرش والشعب. وكما قال جلالته الملك: «أبأن المغاربة قاطبة بتضامهم العفوي والمموس أنهم شعب يعرف كيف يحول ما يصيبه من نوائب الدهر إلى مصدر قوة وعزيمة لجبر أضرارها ورفع تحدياتها في التحام وثيق بين عرش ملتزم وشعب متميز وأصيل يرفض المتاجرة الدنيئة والاستغلال السياسي المقيت لمعاناته ما يصيبه من كوارث طبيعية» (الخطاب الملكي السامي - 25 مارس 2004). إنها القيم والمبادئ الأصيلة لمغرب الصمود الذي يترجم واقعا، وبشكل تلقائي، المقتضى الدستوري الذي ينص عليه الفصل 40 الذي يفرض على الجميع أن يتحمل، بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الأزمات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد.

إجمالا، تمكن مغرب الصمود، طيلة ربع قرن من الحكر الرشيد لجلالة الملك محمد السادس، من تطوير الإطار المؤسساتي المتعلق بتقليص مخاطر الأزمات، وتعزيز القدرات الذاتية والاستثمارات الموجهة لتطوير سبل مواجهة الكوارث الطبيعية. ويظل المفتاح لفهم سر قوة مغرب الصمود متمثلا في الحكمة الملكية التي تتجلى في رعاية المصلحة الوطنية، والإقدام على المبادرات الاستباقية، ونهج المقاربة العلمية، والقيادة الناجمة للتعبئة الجماعية على المستويين المؤسساتي والمجتمعي.

” إن مغرب الصمود نتاج خالص للرؤية المتبصرة لجلالة الملك في تدبير الأزمات والكوارث الطبيعية، ولتدبيره الحكيم للمحن واللحظات الخائفة التي يمر منها المغاربة في بعض الفترات التاريخية العصيبة. وقد أعطى المغرب دوما، في هذه اللحظات

”

الوباء العالمي، بل ارتبطت بكل الأزمات التي شهدتها الربع قرن الأخير إذ في كل مرة يستطیع المغرب أن يحول الكارثة إلى فرصة لحشد الطاقات وتقوية القدرة على الصمود. هي نفسها الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب لمواجهة مخلفات وتداعيات الزلزال الأعنف منذ قرن من الزمن، والذي ضرب، ليلة 8 شتنبر 2023، منطقة الحوز بقوة 7,2 درجات على مقياس ريختر. وفي هذه الأزمة أيضا، يتدخل الملك المبادر، بالصلاحيات الدستورية المخولة له، لتكون استجابة الدولة المغربية بمؤسساتها الاستراتيجية أكثر سرعة ونجاعة. وبفضل توجيهات جلالته، تجندت كل مؤسسات الدولة لتطويق الآثار المدمرة للزلزال من خلال إرسال فرق الإغاثة والإنقاذ إلى المناطق المتضررة، وتقديم المساعدات الطبية والغذائية للمصابين والمتضررين، إجلاء السكان المحليين من المناطق المنكوبة. وفي خضم الأزمة، مارس المغرب حقوقه السيادية، بوصفه دولة قوية قادرة على التدخل السريع لإغاثة المناطق المنكوبة، وتحديد الأولويات في التعاطي مع المجرىات اللاحقة للزلزال والتفاعل مع المساعدات الإنسانية الدولية.

إن مغرب الصمود نتاج خالص للرؤية المتبصرة لجلالة الملك في تدبير الأزمات والكوارث الطبيعية، ولتدبيره الحكيم للمحن واللحظات الخائفة التي يمر منها المغاربة في بعض الفترات التاريخية العصيبة. وقد أعطى المغرب دوما، في هذه اللحظات، صورة نموذجية لما ينبغي أن يكون عليه التضامن المجتمعي بين

السياسي العام وإدارة المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بل تجلت أيضا في المقاربة العلمية والثقافية والتواصلية التي تم اعتمادها من أجل خلق التعبئة الجماعية للمغاربة. وفي هذا الصدد، نتذكر جميعا بث القناة التلفزية الرسمية لحظة تلقي جلالته الملك لجرعة اللقاح، في إشارة قوية إلى ضرورة اتخاذ الاحترازمات الطبية لتفادي الإصابة بالعدوى. هي مبادرة ملكية سامية تنتصر للعالم بمعناه الحديث، ولا تترك أي مجال للخرافة وإنكار الحقائق، كما كان الشأن في فترات تاريخية من تاريخ المغرب حيث كان بعض العلماء، بالمعنى الفقهي ينكرون حقيقة العدوى ويطعنون في مشروعية الوقاية منها على حد تعبير محمد الأمين البزاز في كتابه المشار إليه أعلاه. وفي نفس السياق، نتذكر أيضا كيف تأسف جلالته الملك محمد السادس، في خطابه الواقعي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب (الخميس 20 غشت 2020)، لارتفاع حالات الإصابات بعد رفع الحجر الصحي لأسباب عدة من بينها أن هناك من يدعي عدم وجود الوباء، أي ينكر الحقائق.

بفضل هذا التدبير الحكيم، استطاع مغرب الصمود تحويل الوباء العالمي من عائق للنمو وتهديد للاستقرار إلى حافز للتنمية من خلال تعزيز دور الدولة الاجتماعية في حماية المغاربة وإطلاق أورش كبرى، لعل أخفها الورش الملكي للحماية الاجتماعية، الذي يعد بحق ثورة اجتماعية هادئة. ولم ترتبط استراتيجية «تحويل العائق إلى محفز» مرتبطة فقط بمواجهة

أدريس الأندلسي
خبير إقتصادي

الإستراتيجية الملكية في مجال الموانئ

مشروع المتوسط نموذجا

توافقت الرؤى التنموية حول ضرورة الاشتغال بمنطق تغليب الاستراتيجيات على المشاريع القطاعية المنعزلة منذ فتح آفاق التناوب التوافقي كبديل عن التدبير الذي كاد يؤدي إلى السكتة القلبية. كان العهد على بناء اقتصاد و مجتمع على أسس جديدة. عبر المغرب مراحل تحوله بنجاح و توافق بين الملك الراحل الحسن الثاني و القوى الوطنية. أستمر المسير بعد وصول وريث سر الملك الراحل و تقلد الملك محمد السادس مهام قيادة الأمة المغربية .



قال العاهل الشاب كلمته الأولى بكثير من الصدق في مجال التدبير و البناء الاستراتيجي لمغرب غد تواق إلى النمو و تنزيل الإصلاحات الإجتماعية. قال إنه « لا يمتلك عصا سحرية » لكن عزمه على البناء بإرادة قوية هي مفتاح الطريق إلى مستقبل هدفه التغيير و الارتقاء بوضع البلاد في كافة المجالات.

وجب القول أن العمل الذي قام به عاهل البلاد خلال 25 سنة الأخيرة ظل وفيًا للمنهجية التي التزم بها منذ اعتلاء عرش أسلافه الميامين. و نستحضر في ذكرى مرور ربع قرن من العمل الملكي التنموي أحد أهم المشاريع الكبرى و الاستراتيجية التي يشهد العالم بأهميتها و بمرودها الإقتصادي و التنموي. الأمر يتعلق بالمركب المينائي طنجة المتوسط. و يتعلق كذلك، و بكثير من الوعي الإستراتيجي، بأهمية التعامل مع البنيات المينائية على مدى الوطن بنفس و وعي و تدبير يضمون تحصين اقتصاد الوطن و ضمان تحول اقتصاده إلى مراتب الصعود المؤدي إلى التنمية المستدامة.

لا يمكن أن يخطأ الملاحظون و المتابعون لاقتصاد بلادنا قراءتهم لآثار مشروع مينائي ضخم على تحويل منطقة في شمال المغرب إلى قطب لوجيستيكي و صناعي في وقت يمكن اعتباره سريعًا بكل المقاييس. وجب التأكيد على أن هناك تاريخ يفصل اقتصاد المغرب قبل « طنجة المتوسط » عن ما بعده. كاد بعض المسؤولين عن قطاع التجهيز و الأشغال العمومية أن يخطؤوا الموعد مع المجال و الجغرافيا . جاء القرار الملكي قبل سنة 2001 ليحول إقامة المشروع من شمال الواجهة البحرية الأطلسية إلى الواجهة البحرية المتوسطية. و كان هذا القرار مدروسا و عميق المرامي من الناحية الإستراتيجية. و انطلقت رحلة صعبة في مجال إنجاز أكبر مشروع مينائي يشهده مغرب الألفية الثالثة.

كثرت أعداد المشككين في جدوى هذا المشروع و من ضمنهم من لا زالوا يسبحون في بحر جهالة و هم لا يوقنون. و انتهزت سلطات الجارة الشمالية كل علاقاتها الأوروبية لكي تفشل مشروعا ينافس ميناء

لوجيستيكية و صناعية و دامج لمناطق وراء الميناء. و تحاول السلطات الإسبانية تسخير كل الوسائل لتمكين ميناء الجزيرة الخضراء من العودة إلى مرتبته السابقة. و حضر التمويل عبر صندوق الحسن الثاني للإستثمار و الميزانية العمومية و صندوق الإيداع و التدبير. كان الأمر صعبا و تطلب متابعة ميدانية ملكية منذ انطلاقة الأشغال سنة 2003 مرورا ببدء استغلال ميناء طنجة المتوسط الأول. و أستمرت المتابعة الملكية مع إطلاق إشارة البدء في تنفيذ القاعدة الصناعية الكبرى في سنة 2009

الجزيرة الخضراء. كان هذا الميناء صغيرا خلال سنوات السبعينات و تطورت بنياته بدعم كبير من تمويلات الاتحاد الأوروبي. هاجمت السلطات و الصحافة الليبرية مشروع المركب المينائي « طنجة المتوسط » بكل الوسائل و هاجمت بلدنا بكونه سيؤثر على التوازنات البيئية بالبحر الأبيض المتوسط. و ظلت إرادة ملك البلاد قوية، و ظلت إرادة حكومة التناوب الأولى و الثانية و الثالثة قوية لتأمين التمويل اللازم لإنجاز مشروع حيوي لبلادنا. وجب القول أن أخطر ما في هذا المشروع هو قوة إدماجه في مشروع أكبر بمكونات

المشروع بمكوناته المينائية و السككية و الطرقية و تلك التي تتعلق بالتزويد بالمياه و الطاقة و اللوجيستيك، أثر كبير على تكثيف فعالية مناهج التدبير و الحكامة من أجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة. يجب التأكيد على أن طنجة المتوسط أصبح اسما لمشروع متعدد المكونات و الأبعاد. و لهذا ظهرت ضرورة ربطه بالموانئ المغربية لكي يتم ضبط الإيقاع التدبيري و عدم التفريط في حتمية النهوض بكل ميناء مغربي بعقلية تدبير طنجة المتوسط. و هنا يبدأ عمل الحكومة لكي لا يضعف مجهود كبير أمام ضعف حكامة.

و سيظل السؤال الكبير و المحرج هو قدرة الحكومة على مسطرة الإيقاع الملكي في التعامل مع الزمن الإقتصادي و مع متطلبات التسريع التنموي خارج القوالب التي تغلب الاكراهات على التحديات المتاحة و الممكنة. تقول الحكومة أن لديها خطة لتطوير السياسة المينائية بالمغرب. نعم هناك خريطة معروفة منذ زمان و لكن تفعيل و التنبع و التقييم و المراقبة يظل الغائب الأكبر في مجال التدبير. و هذه الملاحظة تهم الكثير من القطاعات. قالت الحكومة أن لديها خطة إستراتيجية وطنية لتطوير موانئ المغرب في أفق 2030. و هذا يعني الارتقاء بكافة الموانئ المغربية إلى مستويات الفاعلية التدبيرية المسجلة في مركب طنجة المتوسط. و لقد تم ربط مؤسستي بين مؤسسة ميناء طنجة المتوسط و مؤسسة « موانئ المغرب » المسماة « مرسى ماروك » .

البناء المؤسساتي الاستراتيجي موجود و حاضر بنتائج. المطلوب أن تخترق الحكومة بالأفعال و برحمة الاستشارات و بنظرة شمولية لتكامل مكونات خارطة الموانئ المغربية. و لكي تكامل هذه السياسة العمومية بسياسات الطرق السيارة و اللوجيستيك و السكك الحديدية. قبل شهور تحركت الحكومة الإسبانية من أجل دعم ميناء الجزيرة الخضراء. و قررت ربطه بشبكات الطرق و السكك الحديدية و المناطق اللوجيستكية على مدى 966 كلم من « سرقسطة إلى مدخل ميناء الخزرات.

• يجب أن تلتقط الحكومة هذه الإشارات، و تعي الوسائل لضمان الحضور الاستراتيجي لبلادنا من خلال شبكة الموانئ و الطرق السيارة و السكك الحديدية و المناطق الصناعية و اللوجيستكية. منذ أن انطلقت منهجية التخطيط الإستراتيجي عبر المخططات و توافقت عليها الإرادة الملكية و حكومة التناب، فتح باب الأمل في ضرورة التغيير عبر الحكامة و المنظور الإستراتيجي لمستقبل الوطن. و جاء دستور 2011 ليربط المسؤولية بالمحاسبة و التمويل بالنتائج. و لدعاة اضعاف القطاع العام. يجب القول أن المركب العالمي طنجة المتوسط هو مقالة عمومية تحقق كل سنة نقلة نوعية في مجال التجارة العالمية و تكثيف الإستثمار و الإنتاج الصناعي و تمكين أكثر من 2,7 مليون مسافر من عبور مضيق جبل طارق في إنتظار تزايد هذا العدد بعد تشييد منشأة الربط القاري بين المغرب و إسبانيا.

” و يظل العنصر المهم لهذا الإستثمار العمومي في قطاع الموانئ هو تأثيره على جهة الشمال أو ما يسميه الاقتصاديون بمنطقة التأثير الموسعة. لقد مكن هذا الإستثمار من صم و خلق ظروف مواتية على المتوسط و الطويل لظهور ثمانية مناطق للوجيستيك تتوزع بين تطوان و طنجة و تمكين من تنمية مناطق كابو نيكر و المدهب و الفينيق ”

هذا الإستثمار من دعم و خلق ظروف مواتية على المتوسط و الطويل لظهور ثمانية مناطق للوجيستيك تتوزع بين تطوان و طنجة و تمكين من تنمية مناطق كابو نيكر و المدهب و الفينيق. و ساهم هذا المركب المينائي في تمكين أكثر من 2,7 مليون مسافر في العبور من و إلى المغرب عند نهاية سنة 2023. و اليوم تتكلم الأرقام لتوضح أن القرار الملكي شكل خارطة طريق في مجالات النقل الطرقي و الجوي و السككي و المينائي مع التركيز على ضرورة الالتقاء في ما بي هذه القطاعات. من يهتم بالاقتصاد يعرف بأن هناك معامل يضاعف كل درهم تستثمره الدولة عبر جذب القطاع الخاص للاستفادة من الفوائد التي يتيحها الإستثمار العمومي في مجال البنيات الأساسية. و هذا المعامل يجب أن يفوق 4 لكي يكون للفعل الإستثماري العمومي الأثر المطلوب على حجم الإستثمار الكلي و الذي يساهم فيه المستثمر الوطني و الأجنبي. الأرقام التي تم تسجيلها اليوم تبين أن الإستثمار الإستراتيجي في المركب المينائي طنجة المتوسط قد مكن من تسجيل حضور فاعل 1300 مقالة حققت رقم معاملات بلغ أكثر من 155 مليار درهم نتجت عن القطاعات الصناعية الفرعية للسيارات و صناعة الطائرات و اللوجيستيك و النسيج و التجارة.

و وجب القول أن هذا المركب المينائي أصبح معاملة اقتصادية عالمية. مؤشرات هذه الصفة تتمثل في كونه احتل المرتبة الأولى أفريقيًا لمدة سبع سنوات متتالية. و احتل المرتبة الأولى في حوض البحر الأبيض المتوسط للمرة الرابعة على التوالي. و احتل المرتبة رقم 22 عالميا (حسب تصنيف ألفا لاينز). و أصبح، بفعل كل هذه المنجزات أول محطة لوجيستكية على الصعيد الوطني.

و لنرجع إلى معطيات نهاية 2023. النتائج المالية للاستغلال و الإستثمار تؤكد على أن المملكة المغربية ربحت رهان مردودية المشروع اقتصاديا و اقتصاديا. تجاوزت أسسالت الثابت و كل الموارد الخاصة طويلة الأمد أكثر من 20 مليار درهم. و تجاوزت النتيجة الصافية في نهاية سنة 2023 حوالي 1242 مليون درهم. و حين نتكلم عن هذه النتائج، يجب التأكيد على أن مداخيل هذا المركب المينائي تمكنه من مواجهة كافة مراكز تكلفة الديون طويلة و قصيرة الأمد بالإضافة إلى المصاريف المتعلقة بفوائد الديون و التي تجاوزت 300 مليون درهم سنة 2023. الأهم في الموضوع أن هذا المركب المينائي الكبير حول منطقة الشمال إلى قطب صناعي و لوجيستكي و تجاري و مدخلا للمغرب و لأفريقيا يتوفر على وسائل و تجهيزات في المستوى العالمي.

التحديات المستقبلية و أدوار الحكومة

وجب القول أن تطور مركب طنجة المتوسط يعتمد منذ البداية على كفاءات جلهما مغربية و قد كان للحضور الملكي منذ انطلاق أشغال هذا

على مساحة 5000 هكتار. و أستمتر تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي الملكي سنة 2010 عبر إفتتاح محطة المسافرين و النقل عبر الشاحنات. و لأن هذا المشروع أكبر من مجرد ميناء، فلقد عرفت سنة 2012 إفتتاح المركب الصناعي لشركة رونو للسيارات و المرتبطة لوجيستكيا بالميناء. و هذا ما أدى إلى تصدير أكثر من مليون سيارة قبل سنوات من هذا المركب إلى العالم عبر الميناء المتوسطي. و بلغ مجموع صادرات السيارات سنة 2023 ما مجموعه حوالي 578 ألف سيارة. و تساهم في صنع هذه السيارات شركة رونو انطلاقا من مصانع منطقة ملوسة و مصانع شركة « سنيلايس » بمنطقة القنيطرة.

و زاد توسع المركب المينائي طنجة المتوسط سنة 2014 مع إفتتاح عدة مناطق صناعية تشمل أقاليم طنجة و تطوان. و في هذه سنة، أي 2014، تم إفتتاح مركز الميناء. و تم في نفس هذه السنة بلوغ قدرة تدبير اسمية تعادل ثلاثة مليون حاوية في المركب المينائي. و لأن هذا المشروع الاستراتيجي الملكي متعدد الأهداف و الأبعاد، فقد تم إفتتاح المنطقة الصناعية الكبرى « تطوان بارك ». و تم في نفس السنة الإنتهاء من أشغال المرحلة الأولى لميناء طنجة المتوسط 2. و أستمتر عمليات التوسع في مجال زيادة قدرات تدبير لأعداد كبرى من الحاويات بتنسيق مع الشركات المتعاقدة مع الميناء. و منذ سنة 2017 انطلقت عمليات استغلال مناطق التصدير الجديدة، بالإضافة إلى البدء في الميناء المتوسطي الثاني. و مكنت هذه التطورات و القدرة على الإنجاز من وصول المركب المينائي طنجة المتوسط إلى بلوغ الصفوف الأولى جهويا و قاريا و عالميا. سجلت سنة 2023 تدبير ما مجموعه 8,6 مليون حاوية.

و يشكل هذا العدد ما نسبته 95% من القدرة الاستيعابية و التدبيرية للمركب المينائي طنجة المتوسط. و لأن الأرقام خير مؤشر على النتائج، يجب القول بأن المركب المينائي طنجة المتوسط قد سجل مرور حوالي 478 ألف شاحنة سنة 2023 بزيادة بلغت حوالي 4,1% بالنسبة لسنة 2022. و تزايدت نسب تطور تجارة المنتجات الصناعية بما يزيد على 14% بالمقارنة مع سنة 2022. و تبين النتائج في مجال النشاط التجاري المتعلق بالعمليات المينائية الخاصة بالحاويات أن ميناء طنجة المتوسط قد حقق النتائج خلال 2023 التي وضعت كأهداف لسنة 2027.

وجب القول بأن القرار الملكي كان على علم بتكلفة الإستثمار و متيقن بأن الآثار الإقتصادية مضمونة. قد يقول البعض، و خصوصا من التقنوقراط، بأن مردودية مشروع كبير تهم الجانب المالي فقط، و هذا خطأ كبير. مردودية الإقتصادية هي الأهم و ذلك لأنها تتحدى مقاييس، قد تهم مشروعا تجاريا متوسطا أو صغيرا، إلى تأثيره على كل مكونات الإقتصاد الوطني.

و يظل العنصر المهم لهذا الإستثمار العمومي في قطاع الموانئ هو تأثيره على جهة الشمال أو ما يسميه الاقتصاديون بمنطقة التأثير الموسعة. لقد مكن

عائشة الكرجي

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

■ برلمانية و منسقة الاتحاد باسبانيا

سياسة جلالة الملك عززت موقف المغاربة خارج البلاد

**احتلت قضية مغاربة العالم أو
الجهة 13 حيزا مهما في السياسات
الوطنية منذ مجيء الملك محمد
السادس، كيف تقيمون مرور ربع
قرن من سياسة الهجرة؟**

على مدى خمس وعشرين سنة من سياسات الهجرة في عهد الملك محمد السادس، شهدت قضية مغاربة العالم تطورات جوهرية تعكس اهتمام الملك بهذه الفئة الحيوية من المجتمع المغربي. فنذ بداية حكمه، وضع الملك محمد السادس رؤية استراتيجية لتقوية الروابط مع الجالية المغربية في الخارج، وأثر ذلك إيجاباً في تحقيق إنجازات عديدة في عدة مجالات. وقد شهدت هذه الفترة جهوداً مكثفة لتعزيز الارتباط بين مغاربة العالم ووطنهم الأم. وتم اتخاذ تدابير عديدة لتحسين الخدمات المقدمة للجالية المغربية وتسهيل إجراءاتهم الإدارية، ما عزز شعورهم بالانتماء والولاء للوطن. كما عمل المغرب على إرسال الأئمة والمرشدين الدينيين إلى دول أوروبا لتعزيز الهوية الدينية والثقافية للمغاربة في الخارج، وقطع الطريق على التيارات المتطرفة. ومن جهة أخرى، تعتبر تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج مصدراً مهما لتزويد الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة، وهو الأمر الذي يضاف إليه نقل الخبرات والمعارف التي ساهمت في تطوير قطاعات حيوية مثل التكنولوجيا والطاقت المتجددة. لعبت الجالية المغربية دوراً محورياً في الدفاع عن القضايا الوطنية، وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية. وتأتي دعوة الملك لإصلاح مدونة الأسرة كجزء من استمرارية الجهود لتعزيز حقوق المرأة والأسرة المغربية، بما في ذلك المغاربة المقيمين في الخارج، حيث يتطلع إلى تكثيف التشريعات لتتناسب مع واقع الجالية وظروفها في بلدان الإقامة. ويمكن القول أن سياسة الهجرة خلال فترة حكم الملك محمد السادس كانت متميزة بكل المقاييس، حيث نجحت في تعزيز موقف المغاربة خارج البلاد والمساهمة في التنمية الشاملة للمغرب. سواء عبر دعم اقتصاد البلاد أو تعزيز الروابط الثقافية والدينية والسياسية.

**ما هي المستجدات الدستورية
والقانونية في خدمة مغاربة
العالم، لا سيما فيما يتعلق
بمطالبتهم السياسية والتنمية؟**

خلال العقد الماضي، شهد المغرب تطورات دستورية وقانونية هامة تستجيب لمطالب مغاربة العالم السياسية والتنمية، حيث مثل دستور 2011 نقلة نوعية في الحقوق والحريات الممنوحة للمغاربة داخل الوطن وخارجه، خصوصاً المادة 16، التي تنص على

يمكنني التأكيد على أن مستوى «تغريب» ارتفع بشكل كبير بين مغاربة العالم خلال هذه الفترة. هذا الارتفاع هو نتيجة مباشرة للعناية الخاصة التي يوليها الملك محمد السادس لمغاربة العالم. ومن خلال قربنا وتفاعلنا المستمر مع شريحة واسعة من المغاربة المقيمين في الخارج، نلاحظ بشكل ملموس هذه التحولات الإيجابية. وزيادة الاهتمام بالهوية المغربية تظهر في العديد من المجالات، مثل زيادة المشاركة في الفعاليات الثقافية المغربية، وارتفاع نسب الاستثمار في المغرب، والرغبة المتزايدة في نقل القيم والعادات المغربية إلى الأجيال الجديدة في المهجر.

**يساهم مغاربة العالم مساهمة
قوية في الاقتصاد الوطني خاصة
في السنوات الأخيرة من خلال
حجم التحويلات المتنامية، ما هي
أهم اهتمامات مهاجريننا بخصوص
الاستثمارات والمشاريع إذا توفرت
لكم المعطيات؟**

مغاربة العالم يساهمون بشكل ملحوظ في الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال التحويلات المالية التي تجاوزت 4.65 مليار دولار خلال خمسة أشهر فقط، وهي التحويلات التي ارتفعت بشكل كبير جداً، ما يعكس الثقة الكبيرة للجالية المغربية في اقتصاد ووطنهم الأم. بالإضافة إلى التحويلات، يهتم المهاجرون المغاربة بمجموعة واسعة من الاستثمارات والمشاريع، من بينها الاستثمار في العقارات، لمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وفي السنوات الأخيرة هناك اهتمام كبير بين المغاربة المهاجرين في الاستثمار في الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا، الاستثمار في الزراعة باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاجية وجودة المنتجات الزراعية، السياحة...

هذا ويواجه المهاجرون بعض التحديات مثل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، ونقص المعلومات حول الفرص الاستثمارية، والحاجة إلى تحسين البنية التحتية القانونية لحماية الاستثمارات.

**إذا سألتك عن أهم صورة عقلت
بذهنك عن علاقة محمد السادس
بمغاربة العالم، ما هي في
نظرك؟**

عدة صور جميل استحضرها يوميًا ويستحضرها مغاربة العالم وهو يلتقط صور عفوية مع أطفال ونساء الجالية، كل هذه صور جميلة بين عاهل البلاد ورجاله، تجعلنا فخورين وممتنين لعطفه الكريم على هذه الفئة



تعزيز الروابط الثقافية والإنسانية مع المغاربة المقيمين في الخارج، وضمان حقوقهم الثقافية واللغوية، والمادة 17، التي تمنح المغاربة المقيمين بالخارج حق التصويت والترشيح في الانتخابات الوطنية والمحلية، ونطالب حكومة أخنوش بإطلاق حوار شامل مع كافة المتدخلين من أجل تفعيلها، وأخيراً المادة 18، التي تدعو إلى حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمغاربة المقيمين في الخارج، بما في ذلك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وخلال 24 سنة من حكم محمد السادس، تم تبسيط مجموعة من الإجراءات الإدارية للمغاربة المقيمين بالخارج، من خلال تحسين خدمات القنصليات والسفارات المغربية في الخارج، ورقمنة العديد من الخدمات لتسهيل الوصول إليها عن بعد وتوفير منصات إلكترونية مثل «مغربيك» لتعبئة الكفاءات المغربية بالخارج. وجدير بالذكر أن تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، تضمن دعوات لتعزيز دور مغاربة العالم في التنمية الوطنية، بما في ذلك استقطاب الكفاءات المغربية العالية التأهيل، إنشاء وكالة مغربية للعمل الثقافي بالخارج لتعزيز الروابط الثقافية وتشجيع المشاركة الفعالة للجالية في الاقتصاد الوطني من خلال نقل الخبرات والمعرفة.

**أنت أيضاً من مغاربة العالم، ما
هي أهم التحولات التي طبع
علاقتكم مع المغرب، كجالية أو
كأفراد؟**

من المؤكد أن العلاقات بين مغاربة العالم والمغرب شهدت تحولات جذرية على مدار العقد الماضي.

”

بنيونس المرزوقي

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ أستاذ باحث بكلية الحقوق بوجدة

معالم السياسة الملكية قبل دستور 2011 .. وبعده

ما هي معالم السياسة الملكية في العهد الجديد قبل دستور 2011؟

لم يتغير الانتباه للسياسة الملكية الجديدة التي كانت، وبكل المقاييس، «ثورة» إصلاحية هادئة وعميقة. ففي الوقت الذي كان فيه الجميع ينتظر إصلاحا من أعلى ينطلق باعتدال دستور جديد منطلق مختلف الإصلاحات الأخرى الفرعية، اعتمد صاحب الجلالة إصلاحا قاعديا ينطلق من تصفية الملفات العالقة قصد الوصول لإصلاح دستوري يكون تنويعا لما سبق وليس منطلقا له. وهكذا، قام الملك الشاب الجديد بصفية كل الملفات السابقة والمفتوحة قصد إيجاد الحلول الملائمة لها. فبعد خطاب 1999 الشهير حول «المفهوم الجديد للسلطة»، قام بمبادرات لم تكن منتظرة، أسوق لكم/ن أمثلة عنها:

- زيارة مدينة وزان، كل ما يحمله لك من دلالات روحية؛
- تلا ذلك زيارات متكررة لمناطق كانت شبه مقصية، وعلى رأسها جهة الشرق التي زارها ما يفوق 25 مرة؛
- تحويل المناسبات الوطنية الكبرى من العاصمة لمناطق وجهات أخرى، وأساسا احتفالات عيد العرش، وحفلات الولاء السنوية؛
- زيارة منطقة أجدير بالريف، ومعالجة ملف الأمازيغية؛
- معالجة مخلفات سنوات الرصاص من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة، التي أصبحت لاحقا نموذجا دوليا يُحتذى به؛
- تحديث عصنة مدونة الأسرة، باعتبار أن الإصلاح أخذ بعين الاعتبار أن الأمر يتعلق بقانون يهم الأسرة بل مكوناتها من رجال ونساء وأطفال؛
- إيجاد صيغة نهائية لمعالجة قضية الصحراء المغربية في المنظم الدولي، من خلال مقترح مبادرة الحكم الذاتي؛
- إطلاق ورش توسيع فضاء حرية التعبير بكل أشكاله، فانتشرت الصحافة «المستقلة»، وتم تحرير الفضاء السمعي البصري، والسباح بتأسيس عشرات الهيئات الحقوقية، العام والمتخصصة (النساء، الإعاقة، التنمية البشرية...)
- وتم تنويع ذلك بإيجاد صيغة متطورة للإدارة الترابية من خلال فتح ورش الجهوية المتقدمة.
وهذا الورش بالذات، كان المدخل الرئيس للمراجعة الدستورية الشاملة.

سؤال: وكيف كانت وضعية الاتحاد الاشتراكي مع العهد الجديد بعد وفاة المرحوم الحسن الثاني؟

من المهم هنا الإشارة إلى أن الإجابة تقتضي تدقيق المراحل التي مرت منها بلادنا بعد وفاة المرحوم الحسن الثاني. لقد دخلت بلادنا عهدا جديدا وسباقات جديدة. فمن ناحية أولى، فإن التناوب التوافقي مكن حزب القوات الشعبية من قيادة الحكومة، انطلاقا من سنة 1998، بعد أن ظل بعيدا عن تدبير الشأن العام منذ



الإطاحة بحكومة المرحوم عبد الله إبراهيم سنة 1960، ومن ناحية ثانية فإنه بعد تفويت العرش، الذي تم بسلاسة، في عهد المرحوم عبد الرحمن يوسف، جدد الملك الثقة فيه لتشكيل حكومته الثانية خلال شتنبر 2000.

كما أن الاتحاد الاشتراكي وجد نفسه في وضعية جديدة، أوجد لها الحل المناسب من خلال تقديم مصلحة المغرب على مصلحة الحزب. فقد استمر في المشاركة في حكومات ما بعد المرحوم عبد الرحمن يوسف، سواء عند تعيين حكومة إدريس جطو (مستقل) أو عباس الفاسي (استقلال)، ولم يتغير وقفه من المشاركة إلا بناء على اعتبارات فكرية وسياسية عند فوز حزب العدالة والتنمية في استحقاقات 2012. وقد كانت هذه المناسبة أول فرصة ينتقل فيها حزب القوات الشعبية من معارضة السياسة العامة للدولة إلى معارضة السياسات العمومية للحكومة، وهو ما أحدث تغييرا كبيرا في تصور الحزب للشأن العام، وتصور الفئات المثقفة والشعبية لدور الاتحاد الاشتراكي.

سؤال: نفهم من خلال هذه الإجابات أنه كان هناك مسلسل إصلاحي أفضى للمراجعة الدستورية؟

نعم، وقد تم ذلك بشكل سلس مرة أخرى، من ثلاثة نواحي: فمن ناحية أولى، ومن حيث عنصر الزمن، نلاحظ أن التفاعل الملكي مع مختلف المطالب، جاء سريعا باعتبار أن الفترة الفاصلة ما بين 20 فبراير و9 مارس لا تتعدى 17 يوما. وقد كان للتأصيل النظري الوارد في الخطاب دور في توضيح التصور الملكي للمسلسل الإصلاحي،

خاصة عند الحديث عن أسلوب التدرج في التطور الديمقراطي الذي أهل المغرب للشروع في تكريسه دستوريا؛

ومن ناحية ثانية وبخصوص الشكل، نلاحظ اعتدال مقاربة جديدة من حيث طريقة مراجعة الدستور. لقد تم إحداث لجنة استشارية ملكية، يعرف كل المتبعين والمتابعات أساء أعضاءها وتاريخهم ومساهماتهم في الحقل الذي تم تعيينهم على أساسه، وبالتالي لم نعد أمام لجان لا تعرف تشكيلتها، والمهام التي أسندت إليها، ولا حتى التوجيهات الموجهة لها؛

ومن ناحية ثالثة وأخيرة، وفيما يخص المضمون، كانت المفاجئة أكبر وأكبر. فعلى العكس مما كان منتظرا من تعديل دستوري لمقتضيات دستور 1996، تم فتح ورش موسع للمراجعة الشاملة للدستور، وعلى أساس محاور جاءت في خطاب 9 مارس التاريخي.

سؤال: بالمناسبة ما هو السياق العام لمراجعة دستور 1996: دور حركة 20 فبراير والأحزاب السياسية الديمقراطية؟

أولا، ينبغي الإشارة إلى أن بلادنا، على غرار دول إقليمية أخرى، عرفت حركة احتجاجية شعبية عُرفت باسم حركة 20 فبراير، تمكنت من تحريك الوضع السياسي بالبلاد في اتجاه التسريع بالإصلاحات الدستورية. فبلادنا كانت تعرف تراكمت سابقة في مجالات متعددة، من قبيل التعددية الحزبية والتقدم النسبي لحقوق الإنسان، وفتح أورش إصلاحية كبرى قصد تسوية ملفات الماضي. لذا، فإن ما قامت به حركة 20 فبراير يتمثل أساسا في رفع شعارات متفاوتة المدى، كان لها الدور الأساس في عملية تسريع الإصلاح الدستوري بالضبط، باعتبارها حركة واعية ومسؤولة، على العكس من حركات احتجاجية في بلدان أخرى رفعت مباشرة شعارات تستهدف الإطاحة بالنظام القائم دون تصور واضح للبدل باستثناء شعارات عامة، ما جعلها تتيه في عملية بناء الدولة الجديدة. وعلى العكس من ذلك، فإنه بالنسبة للمغرب، جاء الخطاب الملكي ليوم 9 مارس ليُجيب عن كل الشعارات التي تم رفعها، ووفق مقاربة جديدة.

ثانيا، ينبغي هنا ألا يتم تبسيط الإشكال بالقول أن حركة 20 فبراير قامت لوحدها بتحريك عملية الإصلاح السياسي والدستوري ببلادنا. لقد أبانت الأحزاب السياسية الديمقراطية في مناسبات عديدة، بدأت مباشرة مع الاستقلال، اهتماما بمستقبل البلاد وتأطيره الدستوري وإصلاحاته السياسية، بل أن بعضا من هذه الأحزاب، ومن ضمنها أساسا حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، قد أدى «ضريبة الوطنية» من حرية وأرواح مناضلاتهمومناضليه، بالموازاة مع التضيق على حقه في التعبير وإصدار جريدته، وفتح مقراته، واعتقال قياداته، طيلة سنوات يدل اسمها على

حديث
عصرنة مدونة الأسرة، باعتبار أن الإصلاح أخذ بعين الاعتبار أن الأمر يتعلق بهم بقانون يهم الأسرة بل مكوناتها من رجال ونساء وأطفال

طبيعتها: «سنوات الرصاص»، ولهذا كان لهذا الحزب قوة تعبئة جماهيرية كبيرة، تمكن من خلالها من التأثير بشكل مباشر في طبيعة مطلب الإصلاحات السياسية والدستورية.

وطبعا، فإن هذه العملية، لم يتم هذا على صعيد التحالفات والتكتلات التي كان يسسها وينتمي إليها من قوى يسارية، وكتلة وطنية، وكتلة ديمقراطية، بل أيضا من خلال امتداداته المجتمعية على صعيد رجال الإعلام، وكتاب المغرب، وقضايا النساء، والموظفين العموميين، وقطاع الأجراء، وباختصار مختلف الفئات الاجتماعية، فكان من الطبيعي جدا أن يكون الشباب في مقدمة.

لذا، فإن أي تحليل يفصل حركة 20 فبراير عن السياق العام لمطالب وتصورات الأحزاب السياسية الديمقراطية، تحليل لمجانج للصواب.

سؤال: بصفة عامة ماذا كانت الخطوط العامة الواردة بكتاب ومارس؟ وهل كانت تشكل تقييدا أم تحفيزا للإصلاح الدستوري؟

أعتقد مرة ثانية، أننا وجدنا أنفسنا أمام ثورة من طبيعة خاصة. لقد استعمل الملك مصطلحات ومفاهيم جديدة على الساحة الوطنية، حيث تمت الإشارة إلى: الجهوية المتقدمة، المراجعة الدستورية العميقة، النقاش الوطني الواسع والبناء، الإرادة الشعبية المباشرة، الإصلاح المؤسسي الشامل، الحكامة الجيدة، التوزيع المنصف للاختصاصات وأيضاً للإمكانيات بين المركز والجهات، جسامات التحديات، ومشروعية التطلعات، تحسين المكتسبات، تقويم الاختلالات، الالتزام الراسخ، الإصلاح العميق، المنظومة الدستورية الديمقراطية، ترسيخ العدالة الاجتماعية، وتعزيز مقومات المواطنة الكريمة...

لقد كان الخطاب يحمل قاموسا جديدا في جزئياته وفي شموليته، وتبين أن المراجعة الدستورية، ستكون تتويجا لمسارات إصلاحية متعددة تم تلخيصها في الخطاب بكونها «إصلاحات وأوراش سياسية وتنموية عميقة، ومصالحات تاريخية رائدة»، ولا أدل على ذلك من كون الخطاب قد زاحج بين موضوعين كل منهما شرط لتحقيق الآخر.

فبالنسبة لموضوع الجهوية المتقدمة، فإن التصور الملكي ذهب في اتجاه وضع التوجهات الأساسية التي لا يمكن النزول عنها للحديث عن جهوية متقدمة، نذكر من بينها: تحويل الجهة المكانة الجذرية بها في الدستور ضمن الجماعات الترابية، انتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر، تحويل رؤساء المجالس الجهوية سلطة تنفيذ مقرراتها، تعزيز مشاركة المرأة في تدبير الشأن الجهوي، إعادة النظر في تركيبة وصلاحيات مجلس المستشارين في اتجاه تكريس تمثيليتها الترابية للجهات. أما بالنسبة للإصلاحات الدستورية في حد ذاتها، فقد تم تصورها في شكل «تعديل دستوري شامل». وبنفس المنطق السابق، تم وضع التوجهات الأساسية المتمثلة في المرتكزات السبع التالية:

- 1- التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرسيد لجميع المغاربة؛
- 2- ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان مآستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، بكل أبعادها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والثقافية والبيئية، ولاسيما بدسرة التوصيات الوجيهة لهيئة الإنصاف والمصالحة، والالتزامات الدولية للمغرب؛
- 3- الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات

المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور، وسيادة القانون، والمساواة أمامه؛

4- توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق ديمقراطية وتحديث المؤسسات وعقلنتها؛

5- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني؛

6- تقوية آليات تحقيق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة؛

7- دسترة هيآت الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان، وحماية الحريات.

وإذا كان المركز الثالث قد كان الأساس الذي تم بموجبه الارتقاء بالقضاء إلى سلطة قضائية مستقلة، فإن المركز الرابع اشتمل على نوعين من الإصلاحات:

- إصلاح للمؤسسة التشريعية عن طريق برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتحويل اختصاصات جديدة، كهيئة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية؛

- إصلاح للمؤسسة الحكومية من خلال حكومة منتخبة بانفتاحها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب، مع تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي، الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، وتقوية مكانة الوزير الأول، كرئيس سلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي، ودسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح اختصاصاته.

وأخيرا، فإنه سيرا على نفس المقاربة التشاركية المعتمدة في كل الإصلاحات الكبرى، تم تكوين لجنة خاصة لمراجعة الدستور، تحت رئاسة السيد عبد اللطيف المتوني، مع دعوة اللجنة «إلى الإصغاء والتشاور مع المنظمات الحزبية والنقابية، ومع الفعاليات الشبابية، والجمعية والفكرية والعلمية المؤهلة، وتلقي تصوراتها في هذا الشأن»، داخل أجل لا يتعدى شهر يونيو (أي عمليا داخل أجل ثلاثة أشهر).

ودون تفصيل في هذه المرتكزات السبع التي أعلن عنها الملك كأساس للمراجعة الدستورية الشاملة، يمكن القول على أن الأمر يتعلق بأسس تضع الحد الأدنى لما كان الملك ينتظره وليس الحد الأقصى. فبنفس منطق إصلاح هياكل الدولة عن طريق جهوية متقدمة، فإن المرتكزات السبع تستهدف الإصلاح العميق، من خلال نقاش مجتمعي موسع تمكن المواطنون والمواطنات من نقاش عمومي حول الإصلاحات المنشودة في حديها الأدنى والاقصى.

ويمكن القول إجمالا أن دستور 2011 يُعد في جوهره ميثاقا سياسيا من حيث مضمونه، لأنه وضع قواعد جديدة لتنظيم السلطة مع إعادة توزيعها بشكل أكثر تقدما مما كان عليه الأمر في التجارب الدستورية السابقة. ولعل أهم ما ينبغي الإشارة إليه هو عقلنة تنظيم السلطات والعلاقات فيما بينها.

سؤال: وماذا عن مساهمة الاتحاد الاشتراكي بهذا الخصوص؟

استمررا لما ذكرته أعلاه، يمكن القول لى أن الاتحاد الاشتراكي كان في صلب الأحداث. فبعد الخطاب الملكي 9 مارس، قدم الحزب تصوره ومقترحاته لمراجعة الدستور بتاريخ 28 مارس، أي فقط بعد 19 يوما، ما يدل على أنه كان جاهزا للمساهمة في هذا الورش.

وتتمثل الخطوط العريضة للمقترحات الاتحادية في أن التصور كان قائما على نوعين من المقترحات، النوع

الأول يهم المبادئ العامة التي يقوم عليها تصور الحزب، ثم نوع ثان يهم المؤسسات الدستورية من زاوية تنظيمها واختصاصاتها والعلاقة فيما بينها.

ومن المهم جدا بهذا الخصوص، التذكير على أن مذكرة الاتحاد الاشتراكي سجلت بشكل صريح مبادئ أساسية ينبغي اعتبارها أساس قيام دولة الحق والقانون والمؤسسات. لقد طالب حزب القوات الشعبية بالتنصيص على ما يلي: سمو الدستور، احترام التعددية الثقافية، دسترة الوضع اللغوي بالمغرب بإضافة الأمازيغية، ترسيخ مبدأ سمو الالتزامات والمعاهدات الدولية، ضمان المساواة للجميع أمام القانون، إقرار مبدأ قرينة البراءة، إقرار المساواة بين المرأة والرجل، التنصيص على المسؤولية العمومية لانتخاب كل التدابير الكفيلة بتفعيل المساواة بين الجنسين، إحداث المجلس الأعلى لحقوق النساء، ضمان تمثيلية مغاربة الخارج في البرلمان، الحق في العلومية، توسيع وظائف الأحزاب السياسية، دسترة مبادئ الحكامة الأمنية، الحق في البيئة السليمة، ... إلى غير ذلك ما يُعتبر من جوهر الفكر الاشتراكي الديمقراطي.

أما على صعيد المؤسسات الدستورية، فإنه يمكن القول إجمالا، أن جل تصورات الاتحاد الاشتراكي تم اعتادها، على صعيد كل من الملك والحكومة والبرلمان والسلطة القضائية، ثم ما يتعلق بالمجلس الدستوري، والمجلس الأعلى للحسابات، والجماعات الترابية.

وقد تم اختتام المذكرة بالتأكيد على التصور العام والمدني، من خلال اعتبار أن منطلق التصور الاتحادي، هو، قناعته الراسخة بأن «الوثيقة الدستورية، لا بد أن تكون أداة لترسيخ قيم الحرية والتقدم والمساواة والعدالة، ولا بد أن تكون ضمانا لتحقيق المصلحة العامة». مع التأكيد على أن فصل السلط وتقوية الحكومة والبرلمان، «يختم إرساء قواعد عمل مؤسسي قائم على التوازن والانسجام والتعاون والحوار داخل مكونات السلطة السياسية في بلادنا، وفي ما بينها، كل منها ضمن اختصاصاتها الدستورية»، من أجل «استقرار بلادنا ومصداقية وفعالية مؤسساتها انسجاما مع روح الخطاب الملكي لـ 9 مارس 2011».

سؤال: وما هي المضامين العامة لدستور 2011؟

على العكس من التجارب الدستورية السابقة، التي تمت من خلال التأثير بالتجربة الدستورية الفرنسية من حيث اعتداد نظام مختلط يجمع ما بين بعض مظاهر النظام البرلماني إلى جانب بعض مميزات النظام الرئاسي التي كانت غالبية نتيجة الوضع المتميز للملك في النظام الدستوري والسياسي، فإن المراجعة الدستورية لسنة 2011، جاءت بمستجدات كثيرة، لا يمكن الإحاطة بها كلها في هذا الموجز، إلا أن ذلك ل يمنع من تخصيص مختلف المضامين في عناوين رئيسية:

أولا: تصدير دقيق يُعد جزء من الدستور حيث تضمن تصدير الدستور العديد من المبادئ والأهداف الأساسية التي تحكم الدولة والمجتمع، ومنها خاصة، تحديد مرتكزات الدولة في المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة، واعتبار المغرب دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدها الوطنية والترايبية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانضمار كل مكوناتها، العربية والإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية؛

”
أما التحدي الثاني، فيتمثل في تفعيل الآليات المسندة سواء للمواطنين والمواطنات أو لجمعيات المجتمع المدني، فالأمر وفق الصياغة الدستورية دقيق للغاية. إن الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية
”

إلا أن يتم ذلك وفق مقاربة تشاركية ساهم فيها البرلمان رغم أن ذلك لم يكن من صلاحياته؛ وإصلاح الحقل الديني ومحاربة التطرف، والمبادرات الإنسانية التضامنية مع دول عربية وإفريقية عديدة، وعلى رأسها دعم القضية الفلسطينية.

ولا تفوتني هذه الفرصة للتذكير بأن الحس التضامني لصاحب الجلالة، بدأ قبل اعتلائه عرش المملكة، عند تأسيس «مؤسسة محمد الخامس للتضامن» بتاريخ 05 يوليوز 1999، أي قبل وفاة المرحوم الحسن الثاني ببضعة أيام.

ولم يقتصر التدبير الإستراتيجي الذي أبان عنه صاحب الجلالة في القضايا الكبرى فقط، بل تعداه إلى الدبير المُحكّم خلال فترات الكوارث الطبيعية، حيث تبين ذلك خلال الكوارث الطبيعية الكبرى في شال المغرب (الحسيمة) ووسطه (الحوز)، وعلى الصعيد الوطني خلال جائحة كورونا.

وطبعا، ينبغي استحضار أن كل هذه المبادرات الملكية، صاحبها حضور دولي وازن، على مستوى تنويع العلاقات على صعيد دول الجنوب وأساسا منها إفريقيا، مع تحسين العلاقة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين والهند ...

سؤال عن بعض تحديثات تطبيق دستور 2011

رغم مرور 13 سنة على صدور دستور 2011، لا زالت أماننا أوارش كثيرة تنتظر الشروع في تنفيذها. ورغم تعدد التحديات التي تطرحها هذه الأوراش، فإنه يمكن الوقوف على بعض منها ما نعتبره أساسيا.

التحدي الأول، يتمثل في تحديد مجال ونطاق السياسات العمومية، والتي هي من صلاحيات مجلس الحكومة (الفصل 92 من الدستور)، وقابلة للتقييم من قبل البرلمان (الفصل 70)، إلا أنها أيضا مجال لإبداء الرأي من قبل بعض المؤسسات وهيئات الدستورية، والتي نذكر منها كلا من مجلس الجالية المغربية بالخارج (الفصل 163)، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (الفصل 168)، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة (الفصل 169)، إضافة لمؤسسات أخرى (نذكر منها خاصة: المجلس الأعلى للحسابات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).

ولذلك، فإنه لا زلنا في حاجة لتحديد هذه العلاقات بين طرفين غير متوازنين:

فمن جهة أولى هناك الحكومة التي تخضع للرقابة بمختلف أنواعها، وتحمل المسؤولية السياسية التي يمكن أن تصل حد إقالتها؛

ومن جهة ثانية، هناك هيئات مستقلة، تتدخل بشكل أو بآخر في السياسات العمومية دون أن تخضع للرقابة أو تتحمل أية مسؤولية سياسية.

وإلى جانب هذا، يلزم المزيد من الاجتهاد لتمييز «السياسة العمومية» عن «السياسات العمومية»، سواء منها «السياسة العامة للدولة» التي يتداول فيها مجلس الحكومة، ويتم عرضها على المجلس الوزاري (الفصل 92)، أو «السياسة العامة» الخاضعة للرقابة البرلمانية من خلال الأسئلة الموجهة لرئيس الحكومة (الفصل 100)، والتي يمكن أيضا أن تكون أساسا لإمكانية مواصلة الحكومة لتحمل المسؤولية بتصويت من مجلس النواب، بمنح الثقة بشأن تصريح يذلي به رئيس الحكومة في «موضوع السياسة العامة» (الفصل 103).

أما التحدي الثاني، فيتمثل في تفعيل الآليات المسندة سواء للمواطنين والمواطنات أو لجمعيات المجتمع المدني. فالأمر وفق الصياغة الدستورية دقيق للغاية. إن

تحويل المجلس الدستوري إلى محكمة دستورية؛ وتخصيص باب كامل للجهات والجماعات الترابية الأخرى؛ مع تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي؛ وتخصيص باب مفصل للحكامة الجيدة وإحداث عدد من الهيئات والمؤسسات التي تم إحداثها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، هيئات الحكامة الجيدة والتقنين، وهيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

سؤال: هل تشكل هذه التفاصيل أرضية لحسن تطبيق الدستور أم أن هناك صعوبات بهذا الخصوص؟

صراحة، ينبغي القول إن القوانين التنظيمية اللازمة لاستكمال مقتضيات الدستور، لا زالت تتطلب إعادة المناقشة والتشاور بعيدا عن «الهيمنة العددية»، كما أن هذا لا يمنع من القول إن هناك مجالين لا زالا في حاجة إلى النص القانوني المؤطر، حيث تجزأت الحكومات المتتالية عن إصدارها لحد الآن. ويتمثل النص الأول في القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب، والذي يُشكل تحديا كبيرا ما دام أنه تم التخصيص عليه منذ دستور 1962، إلى جانب القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين الذي لم تتمكن الحكومة لحد الآن عن إصداره من خلال ملائمتها مع قرارات المحكمة الدستورية. أننا لم نسمع لحد الآن عن ورش للعمل على ملائمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية للمغرب، كما أنه لم يتم تسريع العملية التشريعية بخصوص النصوص الكبرى كالقانون الجنائي، رغم أن النصوص التشريعية العادية في جلها أصبحت تحال مباشرة من المجلس الحكومي إلى البرلمان. وأخيرا، فإنه على صعيد المؤسسات وهيئات الدستورية، لا زال بعضها مُعطلا، فرغم صدور النصوص القانونية المؤسسة لها، فإنه لم يتم تصويب بعضها (هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي)، كما أن مؤسسات أخرى تحتاج تجديد الأعضاء (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج...).

سؤال: بالموازاة مع دستور 2011 ما هي الأوراش الملكية الكبرى التي يمكن اعتمادها لتقييم حصيلة 25 سنة من العهد الجديد؟

لا يمكن في هذه العجالة حصر الحصيلة الملكية خلال ربع قرن الأخير. لذا، سأشير إلى العناوين الكبرى التي اعتبرها بمثابة مؤشرات للوقوف عليها.

فبنك أولاً، منجزات كبرى في المجال الاقتصادي، تتمثل في البنيات التحتية الكبرى التي كانت الأساس لإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ثم لوضع النموذج التنموي الجديد، أخص بالذكر، المركب المينائي «طنجة المتوسط»، ثم ميناء الناظور، ومشروع الميناء الأطلسي، وهي أوراش لم يكن من الممكن أن تروى النور لولا المشاريع الكبرى المواكبة، من طرق سيارة وقطار فائق السرعة ومطارات، وتنويع لمصادر الطاقة ... ويمكنني القول على أن هذه الدينامية هي التي مكنت بلادنا من جلب الاستثمارات العالمية ومن خلالها احتلال مكانة هامة في مجموعة من القطاعات الصناعية.

ومن المهم هنا، الإشارة إلى الملفات السياسية والاجتماعية الكبرى التي عالجها صاحب الجلالة بحكمة وتصبر، والمتمثلة في مقترح الحكم الذاتي، والجهوية المتقدمة، ومدونة الأسرة، التي كانت آنذاك (2004) اختصا خالصا وحصريا للملك باعتباره أمير المؤمنين، إلا أنه أبقى

مع تعهد المغرب بالالتزام بما تقتضيه موانيق المنظمات الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات، وتأكيد تشبته بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، ودسترة العديد من الأهداف الاستراتيجية: بناء الاتحاد المغاربي، تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية...؛

ثانيا: أحكم عامة مفصلة وهذا الخصوص، تم اعتبار نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية؛ وإسناد السيادة للأمة، لمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثلها، والتأكيد على اتّبار الإسلام دين الدولة مع ضمانها لكل واحد حرية ماربة شؤونه الدينية؛ واعتبار العربية اللغة الرسمية للدولة، وإلى جانبها اللغة الأمازيغية؛ وتوسيع وتدقيق وظائف ومهام الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية للأجراء، والغرف المهنية، والمنظمات المهنية للشغلين، والمعارضة البرلمانية، مع دسترة المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، وإحداث هيئات للتشاور مع الفاعلين الاجتماعيين، وحق المواطنين والمواطنات في تقديم ملاحظات في مجال التشريعات وتقديم عرائض إلى السلطات العمومية، مع إيلاء أهمية خاصة لقضايا المغاربة المقيمين في الخارج؛

ثالثا: توسيع مجال الحريات والحقوق الأساسية ونكتفي هنا ببعض الأمثلة لكون دستور 2011 و دستور حقيقي بامتياز:

- التخصيص على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مع سعي الدولة لتحقيق المناصفة بينهم؛ والحق في الحياة وفي سلامة الشخص وأقربائه، وحماية ممتلكاته؛ وعدم جواز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص؛ وتجريم الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري، مع حظر التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف، والمعاينة على مختلف الجرائم ضد الإنسانية؛ وحق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتقاء النقابي والسياسي، وحق الإضراب، والحق في التصويت وفي الترشح للانتخابات...؛ إضافة لضمان حقوق فئوية عديدة. كما أن الدستور نص على بعض الواجبات وخاصة منها احترام الدستور والتفديد بالقانون (الفصل 37)، والمساهمة في الدفاع عن الوطن ووحدة الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد، وتحمل التكاليف العمومية كل على قدر استطاعته، وتحمل بصفة تضامنية التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وتلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الأوقات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد.

رابعا: هندسة دستورية متقدمة حيث تضمن الدستور بابا خاصا بكل مؤسسة دستورية وذلك وفق العناوين التالية: الملكية؛ السلطة التشريعية (بدلا من البرلمان في الدساتير السابقة)؛ السلطة التنفيذية (بدلا من الحكومة في الدساتير السابقة)؛ السلطة القضائية (بدلا من القضاء في الدساتير السابقة)؛ مع التمييز ما بين صلاحيات الملك الدينية بصفته أميرا للمؤمنين وبين صلاحياته كرئيس للدولة؛ وتقيد سلطة الملك في تعيين رئيس الحكومة من خلال حصر التعيين ضمن الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب؛ وتوسيع اختصاصات البرلمان؛ وترقية منصب الوزير الأول إلى منصب رئيس الحكومة مع دسترة مجلس الحكومة، وتخصيص على استقلالية السلطة القضائية (بدل القضاء في الدساتير السابقة).

خامسا: الهيئات والمؤسسات الأخرى

ولهذا السبب،
فإن تركيز
الاتحاد الاشتراكي
على «محورية
الدولة» يتنافى
مع ما تقوم
به السياسات
العمومية
المتعاقبة والتي
تستهدف بشكل
أو بآخر، انتشار
على القطاعات
الاجتماعية
الأساسية، خاصة
في التعليم
والصحة

الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية، تساهم ليس فقط «في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية» ولكن أيضا «في تفعيلها وتقييمها» (الفصل 12)، بل إن الفصل 13 يطرح إشكالا أكبر من خلال التنصيص على أن «إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها». إن الإشارة إلى التفعيل والتنفيذ يتطلب تنظيلا إداريا محكما، وهو بدوره ورش واسع ومتشعب، وهذا إضافة لنظام الملتمسات (الفصل 14) والعرائض (الفصل 15).

التحدي الثالث، يتعلق بممارسة الصلاحيات، من قبيل صلاحية البرلمان في تقييم السياسات العمومية التي ينبغي أن تكون شاملة وعميقة وليس مجرد تقييم تقني لمشاريع جزئية أو قطاعية، ومدى قدرة مختلف مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكمة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية في التفاعل الإيجابي مع مجال السياسة العامة للدولة والسياسات العمومية بما يطور عملها، ... إلى غير ذلك ما يتطلبه التفعيل الكامل لمقتضيات الدستور.

سؤال عن علاقة التحديات السابقة بالوضع السياسي ببلادنا خلال مرحلة ما بعد دستور 2011

لقد قام الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بتقييم شامل لمرحلة ما بعد دستور 2011. فقد اعتبر أن هذه العشرة الأولى كان من الممكن أن تشكل قفزة سياسية، اقتصادية واجتماعية جديدة، نتيجة الحماس الاجتماعي الذي تلا حركة 20 فبراير والمواكبة الواسعة للمراجعة الشاملة للدستور وتحضير القوانين التنظيمية ذات الصلة بالاستحقاقات الانتخابية. إلا أنه تبين أن الحزب «الفاز» آنذاك كشف عن تجزئه على مسطرة الحملة الديمقراطية للدستور الجديد.

لقد سجل الاتحاد الاشتراكي العديد من مظاهر عجز حزب العدالة والتنمية عن تحمل المسؤولية الكاملة، وقد تمثل ذلك مثلا في التنازل عن عدد من الاختصاصات الدستورية، سواء من خلال النصوص التشريعية أو من خلال الممارسة، ثم تجسد من خلال طريقة معالجة القضايا الكبرى للبلاد، لقد فشل الحزب فشلا ذريعا في محاربة الفساد، وفي القيام بإصلاحات إيجابية، بحيث انحرف في سلسلة من «الإصلاحات» كانت كلها محط جدال، من قبيل صندوق المقاصة، أو نظام التقاعد، أو التوظيف عن طريق التعاقد... إضافة لقشله في تدبير الشأن المحلي رغم احتلاله مركز الصدارة في الانتخابات الجماعية وتحقيقه لفوز ساحق في جل المدن الكبيرة والمتوسطة.

ورغم مشاركتنا في الحكومة الثانية، فإنه لم يتم تحقيق النتائج المرجوة منها نتيجة السياسة الحزبية الضيقة التي تم اعتمادها من قبل الحزب قائد التجربة.

ومع استحقاقات 2021، دخلت البلاد منعطفا جديدا يمثل في إدخال نوعين النمطية في المشهد السياسي من خلال تحالف حزبي ثلاثي هيمن على الحكومة ومجلسي البرلمان، وجل المجالس الترابية والغرف المهنية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل استمرت سياسة حمران المعارضة البرلمانية من ممارسة حقوقها الدستورية، لدرجة أن الوضع أخذ صفة «التغول».

سؤال عن تصور الاتحاد الاشتراكي لإصلاح سير المؤسسات الدستورية وتأطيرها الدستوري

إن الاتحاد الاشتراكي ليس حزبا جامدا أو عاقرا، بل إنه يقوم على دينامية مستمرة. وقد بحث خلال المؤتمر الوطني الحادي عشر في مدى تأطير دستور 2011 للحياة

السياسية بشكل فعال، ومدى إمكانية معالجة بعض الثغرات التي أبانت عنها الممارسة. فالحزب لعب، ولا يزال مستمرا، في التوجيه لورش الإصلاحات السياسية والدستورية ببلادنا، انطلاقا من دستور 1962، وبالتالي لا يمكنه أن يقبض الحظ، بل عليه أن يقوم بكل عمل استباقي لازم، ولو لوحده. ولنتذكر كيف أن استمر الحزب في هذا المسلك رغم تحلي حلفائه عن المطلب الدستوري، حيث بادر، ولوحده، برفع مذكرة تتضمن تصوره لمراجعة شاملة للدستور سنة 2009. وحتى على مستوى الحراك المجتمعي الذي شهدته بلادنا، خلال فبراير 2011، فإن الشعارات التي تم رفعها، رغم طابعها الشبيبي، وانخراط أطراف متعددة حزبيا وثقافيا ومدنيا، فإنها لم تستطع تجاوز سقف مطالب الأحزاب الوطنية الديمقراطية بصفة عامة ومطالب الإصلاح الدستوري للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بصفة خاصة. ومع كل الأسف، فإن مرحلة تطبيق المقتضيات الدستورية وإصدار القوانين التنظيمية والعادية اللازمة، لم تكن في مستوى الأحداث، حيث أن الحكومات المحافظة لم تتمكن من تفعيل المقتضيات المتقدمة للدستور.

لهذا، سيبقى الاتحاد الاشتراكي مستمرا في الدفاع عن مبدأ المؤسسات الدستورية القوية، ويقوم بمتابعة الأوضاع بالشكل الذي يسمح بتسجيل الثغرات الدستورية التي ينبغي معالجتها بعد كل هذه المدة، وأساسا من ذلك الدفاع عن المؤسسة التشريعية قصد رفع هيمنة الممارسات الحكومية عنها وإحداث التوازن اللازم بين الأغلبية والمعارضة، وإعادة النظر في المنظومة التشريعية لكل النصوص ذات الصلة بمؤسسات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وبإحياء هيئات ومؤسسات الحكامة، قصد تحويلها إلى مؤسسات داعمة للعمل الحكومي في وضعها لسياساتها العمومية، من خلال تقديم الخبرة بأطر يتم اختيارها بناء على كفاءتها، وليس على انتمائها السياسية أو النقابية أو الجماعية، وتعميق المقاربة التشاركية والتوافقية التي تم اعتمادها لصياغة الدستور نفسه، عوض الارتكاز على القوة العددية.

سؤال: من خلال هذا التصور، وبعد 13 سنة من التطبيق، هل من حاجة لمراجعة دستورية؟

لا أعتقد أنه حان وقت الحديث عن مراجعة الدستور ما دام أنه ليس هناك لحد الآن ما يجعل تطبيقه عسيرا، وأن أقصى ما يمكن الحديث عنه هو «تنقيح الدستور» فقط.

إن مراجعة الدستور، تتطلب اعتماد مسطرة الاستفتاء الشعبي، بينما تعديل بعض المقتضيات يمكن أن يتم عبر البرلمان فقط.

لقد ميز الدستور في الباب الثالث عشر بين حالتين: الحالة الأولى، تهم مراجعة الدستور عبر الاستفتاء الشعبي، حيث أن الفصول 172، 173، و174، وضعت مسطرة تهم المبادرة قصد مراجعة الدستور من قبل الملك أو رئيس الحكومة أو مجلس النواب أو مجلس المستشارين، وفي كل الأحوال فإن المراجعة الدستورية تتم من خلال عرض مشاريع ومقترحات المراجعة، بمقتضى ظهير، على الشعب قصد الاستفتاء. الحالة الثانية، تهم مراجعة بعض مقتضيات الدستور، حيث أنه للملك، وفق مسطرة أخرى، أن يعرض بظهير، على البرلمان، مشروع مراجعة بعض مقتضيات الدستور. وفي هذه الحالة «يصادق البرلمان، المنعقد، بدعوة من الملك، في اجتماع مشترك لمجلسيه، على مشروع هذه المراجعة، بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم، وذلك تحت مراقبة المحكمة الدستورية لصحة إجراءات هذه المراجعة، وإعلان نتيجتها» (الفصل 174).

وواضح من خلال هذه المقتضيات، أن الأمر يتعلق في الحالة الأولى بمراجعة تهم مقتضيات جوهرية في الدستور وبالتالي تتطلب لزوما إقرارها بالاستفتاء الشعبي، أما في الحالة الثانية فيتعلق الأمر بما يمكن أن نسميه «تنقيح الدستور» أي مراجعة لبعض المقتضيات غير الجوهرية.

وفي هذا الإطار، يمكن الإجابة عن مدى الحاجة إلى مراجعة أو تعديل أو تنقيح الدستور. إلا أنني أعتقد أنه لم يقع لحد الساعة، ما يجعل تطبيق الدستور عسيرا حتى نبحث عن مراجعة دستورية، دون أن يعني لك أن عدم إمكانية القيام ببعض التنقيحات التي ستزيد من تجويد مقتضيات الدستور.

سؤال أخير حول ورش الحماية الاجتماعية وعلاقته بالدولة الاجتماعية

نُسجل في البداية أن الاتحاد الاشتراكي يفخر بانتشار استعمال مفهوم الحماية الاجتماعية وترويج من قبل قوى ليس لها علاقة بالاشتراكية الديمقراطية. فبلوغ مجتمع الكرامة والمساواة والتنمية الشاملة، يتطلب ضمان التماسك المجتمعي وترسيخ المبادئ الكبرى للاشتراكية الديمقراطية، وذلك باتخاذ مجموعة تدابير ينبغي أن تتحمل الدولة مسؤولية إنجازها قصد تقليص الفوارق الاجتماعية والوقوف بجانب الفئات المعوزة والفقر والمهمشة باعتبار سياسة مندمجة تهم القطاعات الاجتماعية الأساسية.

إن منظور الاتحاد الاشتراكي، يستهدف إقامة صرح الدولة الاجتماعية، لأنه يروم تأسيس قطب اجتماعي يرتقي ببلادنا إلى مرتبة أعلى في مجال الإجماع الاجتماعي. ويتعلق الأمر بسياسة مندمجة تتولاها الدولة في خمس مجالات أساسية تهم كلا من التربية والتكوين، الصحة، التشغيل، السكن اللائق، وتوفير البنيات والخدمات المرفقية الرئيسية، كما ورد في الورقة السياسية التوجيهية للمؤتمر الحادي عشر.

إن هذا القطب المندمج، لا يمكن أن يقوده إلا صاحب الجلالة، باعتباره وحده المحاذي في المشهد السياسي والحزبي وفي الخلافات حول البرامج الانتخابية وركائز السياسات العمومية.

ولهذا السبب، فإن تركيز الاتحاد الاشتراكي على «محورية الدولة» يتنافى مع ما تقوم به السياسات العمومية المتعاقبة والتي تستهدف بشكل أو بآخر، التنازل على القطاعات الاجتماعية الأساسية، خاصة في التعليم والصحة. وقد أبانت التجربة خلال جائحة كورونا على أن المجتمع المغربي لم يجد أمامه إلا القطاعات العمومية، التي مكنت الأفراد من حرقهم في الحياة، وحق أبناءهم في التمدرس، وهو ما يُثبت صحة مواقف الحزب من خلال المراهنة على التعليم والصحة العموميين لتحقيق تطلعات الشعب المغربي، بما يتطلبه ذلك من إصلاحات.

كما أن صدور نص قانوني لتأطير الحماية الاجتماعية، يُعتبر مكسبا اجتماعيا جاء بناء على تعليمات ملكية، وينبغي على أية حكومة، في إطار سياساتها العمومية، أن تعمل على تنسيق كل تدخلاتها الاجتماعية المتفرقة بين مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، قصد خلق قطب اجتماعي قوي بحكمة رشيدة وفعالة، وخاصة مستقلة، تقاديا لأي استغلال سياسي أو انتخابي.

لهذا، سيبقى الاتحاد الاشتراكي مستمرا في الدفاع عن مبدأ المؤسسات الدستورية القوية، ويقوم بمتابعة الأوضاع بالشكل الذي يسمح بتسجيل الثغرات الدستورية التي ينبغي معالجتها بعد كل هذه المدة

”

الانفراج عن عديد المبادرات والإصلاحات كذلك من منطلق فهم جلالته لاحتياجات هذه الفئة ومعتبرا في أكثر من مناسبة وخطاب أن الشباب عماد وصب أي تنمية حقيقية، وذلك عبر تمكينهم من الآليات وإعطائهم مفاتيح تسير ولوجهم لتدبير الشأن العام. وقد جاء دستور 2011 مؤكدا لهذا التوجه الاستراتيجي المستمر في الشباب، من خلال التنصيب على عدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية. وتقوية روح المبادرة عند الشباب من خلال تشجيعهم على الانخراط في الحياة السياسية والاقتصادية، ولقد جسدت الخطب الملكية غير ما مرة وفي الكثير من المناسبات عمق الإرادة الملكية المبنية على الثقة في الشباب والاستثمار فيه باعتباره أمل الأمة ومقوم أساس في بناء صرح التنمية والازدهار الوطني.

عرف تدبير المسألة الشبابية دسترة المجلس المعبر عنها، ما هي في نظرك عناصر القلق حول عدم التنزيل؟

لقد اعتبرنا أن دسترة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي لحظة تاريخية ومؤسسة بعد انتظار طويل عمر لسنوات، ولقد سجلنا بارتياح كبير النقاش التشريعي الذي واكب مشروع قانون 89-15 المنظم لهذا المجلس. وكان خيارنا واضح على أنه آلية معززة للديمقراطية التشاركية وكذا قناة إعادة مصالحة الشباب المغربي واهتمامه بالشأن العام وانخراطه في الحياة السياسية والمواطنة المسؤولة، و«تجسيد المواطنة الكاملة للشباب» طبقا لتوجيه الخطاب السامي لجلالة الملك بمناسبة ذكرى 20 غشت 2012. ولقد ساهمنا من خلال فريقنا البرلماني في تجويد مشروع هذا القانون لا من ناحية تركيبة المجلس، ولا من ناحية إثارة إشكالية إغفال تمثيلية الشبيبات الحزبية، وقدمت تعديلات في هذا الباب. وقد تم التفاعل مع هذا المشروع ووصت الفريق بالإيجاب في الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب يوم الاثنين 24 يوليوز 2017، منذ ذاك الوقت ونحن ننتظر تنزيله شأننا شأن كل الشباب المغربي التواق إلى الدفاع على حضوره كقطب راحة حقيقي، وركيزة أساسية من ركائز المجتمع، ومن هذا المنطلق ندعو إلى الإسراع بإخراجه الذي تأخير أكثر من سبع سنوات وتأخره تأخر كذلك التنزيل الأمثل لدستور فأنح يوليوز 2011 ولملتصقي أساسا جاء به وهي الديمقراطية التشاركية، فيجب ألا نخطأ الموعد وأن نساهم جميعا في ترصيد بواعث الثقة عند الشباب والممارسة السياسية وأن نعالج كل الاختلالات التي تولد الشك واللايقين والأناية.

سؤال شخصي: ماهي الصورة الأكثر تعبيرا عن حضور الشباب في سياسة محمد السادس؟

هي صور متعددة قد تصعب علينا اختيار... صور نشاهدها كل يوم في مواقع التواصل الاجتماعي وكيف المغاربة يعبرون عن ارتباطهم وحبهم للملك وهو يبادلهم التحية من داخل سيارته في كل ربوع المملكة أين ما حل واترحل، هو الملك الإنسان يفرح لفرح المغاربة ويحزن لأحزانهم، من منا لم ينهر بخرجة الملك لكأس العالم الأخير بقطر. ومن منا لم يتملكه شعور بالفخر والاعتزاز عندما كانت جائحة كورونا كنا السباقين في جلب تلقيح للمغاربة وصورة جلالة الملك وهو يلقي ترحيبا جميلا لدى المغاربة، يذكي الإحساس بالوطنية النبيلة. هي صور وصور وصور... تعددت خلال هاته الـ 25 سنة يبقى عنوانها الحب، والصدق، والوفاء، والإنسانية.

عبد الله الصيباري عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الكاتب العام السابق للشبيبة الاتحادية ■ مستشار في جهة الرباط

الجهوية آلية أساسية لبناء الثقة بين المواطنين والدولة



دخلت الجهوية مرحلتها الثانية، بعد المرحلة التأسيسية، كيف تقيم مسارات تقييمها وتنزيلها منذ تم العمل بها خاصة وأنت في قمطر القيادة على مستوى جهات الرباط سلا القنيطرة؟

ما لا شك أن ورش تنزيل الجهوية في المغرب، هو ورش بمحملة ملكية رؤى ومسارات، هدفها سامي يبنى إلى إرساء نوع من الأساق أو باراديمات جديدة بإحقاق حكمة ترابية مبنية على أسس متينة، قطب رحاها العدالة المجالية. ولعل المخاض الذي عرفه تنزيل هذا الورش في التجربة السابقة من مخرجات اللجنة الاستشارية للجهوية، إلى أن تم دسترتها مع دستور فاتح يوليوز 2011، شكل زحما حقيقيا، ما يمكننا من طرح أسئلة متعددة بنفحة تقييمية ولعل أبرزها ما هي مؤشرات نجاعة هذا الورش؟

الأكد أن تبني خيار الجهوية المتقدمة كآلية أساسية من أجل ديمقراطية الدولة والمجتمع، وبناء جسر متين من الثقة بين الطرفين أي -المواطنين والدولة- وصيانة الإرادة الحرة للمواطنين والمواطنين من خلال إنعاش مقومات الديمقراطية التمثيلية، إلا أن هذه العملية عرفت من المعوقات والمشططات في بعض الأحيان، تتقاطع فيها مجموعة من العوامل والمتدخلين. لعل أبرزها بيروقراطية بعض المسؤولين التي تقف في بعض الأحيان في «فرملة» النية التنموية عند بعض المنتخبين، ما يؤخر العملية التنموية برمتها، ثم كي لا نتحدث لغة الخشب هناك بعض الأحزاب التي تركي بعض الأشخاص، يطفئ عليهم ضعف الممارسة السياسية وتراكم الإخفاقات في التدبير اليومي كذلك، ما تغيب اللمسة السياسية وتتقوى البنية التقنية. فيما يخص تجربتي كرئيس لجنة الثقافة والتربية والتكوين والبحث العلمي التطبيقي حاولنا أن نقوي لبنات التنمية الثقافية بألجها، من خلال الانفتاح على فعاليات المجتمع المدني وتقوية حضور الجهة في الجانب الثقافي ليس كشريك مالي فقط بل بقوة اقتراحية وتأطيرية، وتأتي ذلك بتضمين برنامج التنمية الجهوية لهذا الأمر، والذي أكد على ضرورة الانخراط وتقوية الروابط الثقافية للجهة. فلقد تمكنا من خلال الشراكة مع وزارة الثقافة من إقامة المعرض الدولي للكتاب والنشر للمرة الثالثة بمدينة الرباط، ودعمه بأكثر من 10 ملايين درهم في السنة، كما أن الجهة عقدت شركات متعددة مع جمعيات التي لها المنفعة العامة وكذا القطاع الوصي على الثقافة من أجل الحفاظ على الموروث الثقافي وتقوية روافد الصناعة الثقافية.

عرفت الرباط مع العهد الجديد

نهضة لافئة عمرانيا وثقافيا، ماذا تقول لنا عنها ضمن التأهيل الوطني الشامل؟

منذ أعلنت اليونسكو سنة 2012، أن الرباط عاصمة «حديثة ومدينة تاريخية» ما يؤكد القيمة العالمية الاستثنائية لعاصمة المملكة، إذ تسجل بكل اعتزاز وافتخار المستوى الراقي الذي عرفته البنية التحتية، من خلال مجموعة من الأوراش الملكية المهيكلية، فشروع الرباط «مدينة الأنوار» وعاصمة المغرب الثقافية، وهو مشروع يروم إلى الارتقاء بالعاصمة إلى مصاف العاصمات الدولية وهذا جعل من كل زائر للعاصمة يهر بحجم المشاريع والتطور الملحوظ على شتى المناحي، مداخل المدينة، الشوارع، الفضاءات الخضراء، المنشآت وغيرها، بالإضافة إلى ما عرفته المدينة القديمة من ترميم الأسوار التاريخية والحفاظ على الموروث الثقافي. وهي مجهودات محمودة وجبارة برعاية ملكية سامية غيرت من معالم مدينه الرباط في العشرية الأخيرة، بشكل شمولي وأصبحت بالفعل مقخرة لكل الرباطيين بل لكل المغاربة.

الأخ عبد الله الصيباري أنت كاتب عام للشبيبة الاتحادية، كيف تقرأ مكانة الشبيبة المغربية في استراتيجية محمد السادس للتنمية والارتقاء؟

منذ تولي جلالة الملك لعرش أسلافه الميامين، أولى عناية خاصة للشباب، فقد كان شابا حين استلامه لمقاليده الحكم، وهذا المعطى في اعتقادي أسهم في

وقد جاء دستور
2011 مؤكدا
لهذا التوجه
الاستراتيجي
المستثمر في
الانتخاب، من
خلال التنصيب
على عدد
من الحقوق
الاقتصادية
والاجتماعية
والمؤسسية،
وتقوية روح
المبادرة عند
الشباب من خلال
تنجييعهم على
الانخراط في
الحياة السياسية
والاقتصادية



خولة لشكر

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ نائبة رئيس الاممية الاشتراكية

الأبواب التي فتحتها محمد السادس تقوي موقعنا في المنتظمات التي ننتمي إليها

والمقدسات وفي مقدمتها الوحدة الترابية كقضية أولى بالنسبة لكل المغاربة. وهذا ما عبر عنه جلالة الملك في خطابه السامي بأن القضية الوطنية بمثابة النظارات التي يرى و يحدد بها المغرب علاقاته الدولية مع الأطراف الأخرى، بمعنى أن المغرب لا يمكن أن يطور علاقات دولية متميزة مع دول لا تحترم مقدساته ووحدته الترابية وقضيته الوطنية العادلة.

و بخصوص النزاع المفتعل، حول الصحراء المغربية

فإن الواقع أثبت بالملموس عدالة القضية المغربية وسيادته على اقاليمه الجنوبية التي تنعم بالاستقرار والتنمية، و جل التطورات والمواقف الدولية الأخيرة تقر بهذا الواقع وتؤيد المقترح المغربي حول مشروع الحكم الذاتي كإجابة واقعية وذات مصداقية للتفاوض من أجل إنهاء هذا النزاع المفتعل الذي عمر طويلا، وأصبح عائقا كبيرا للتقدم والتنمية الشاملة بمنطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا.

كذلك بخصوص الوضع الجيوسياسي للمغرب يجب الانتباه ان المغرب أثبت عبر 25 سنة الأخيرة انه يعمل بجدية على تقوية البناء الديمقراطي و دولة الحق و القانون، كما انه طور نموذج التنمية و كان استباقيا في التعامل مع إكراهات عالم اليوم ك العامل البيئي و التنمية المدججة و ارساء الدولة الاجتماعية.

هذه كلها هي الشروط السياسية الاقتصادية والاجتماعية المواتية التي تدفع الدول التي ذكرت (فرنسا وإسبانيا والمانيا وامريكا) إلى اعادت النظر في علاقتها بالمملكة المغربية للرفع من مستواها بل و العمل على بناء علاقات متميزة استراتيجية . وما المواقف السياسية الأخيرة اتجاه القضية الوطنية من قبل هذه الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا والمانيا الا دليل ساطع على أن المغرب يسير في الاتجاه الصحيح في خدمة قضاياه الحيوية.

وبعبارة أخرى يمكن القول ان المغرب لعب اوراقه السياسية الصحيحة التي جعلت منه شريكا سياسيا واقتصاديا محترما لدى الأطراف الدولية الأخرى.

ما هو عمق التحولات التي أدخلها الملك محمد السادس على العلاقات المغربية الدولية مقارنة مع ما كانت عليه (الشراكات، التعاون العربي..)؟

اول شيء يمكن التأكيد عليه في هذا الباب، هو أن المغرب أظهر بالبرهان على أنه شريك ذو مصداقية وليس شريك ملتبس أو مناوئ للأطراف الأخرى



استراتيجية وسياسة عامة تنهجها المملكة المغربية، تتجسد في ادماج النساء في مواقع ومراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بفضل تركيبة عدد من الكفاءات والطاقات النسائية التي تزخر بها البلاد في مواقع المسؤولية في إطار المشاركة والتمثيلية النسائية في مراكز القرار.

عرفت الفترة التي نحن بصدها لحظات من التوتر الدولي (مع أمريكا، ألمانيا وفرنسا وإسبانيا)، أعقبها فترات تعاون متقدم، ما هي الدروس المستخلصة من هذا المسار وأي تطورات ترونها تليق بالمغرب مستقبلا؟

دعني اقول لك أن التوتر الدولي أصبح معطاً في عصرنا الحالي، شبه دائم. ف منذ أزيد من 20 سنة والعالم ما أن يخرج من حرب حتى يدخل في حروب أخرى، ما خلق مواقف سياسية دولية متباينة وتصاعدات دولية.

في المقابل السياسة الخارجية للمغرب التي تعتبر المجال المحفوظ لجلالة الملك، ظلت تحافظ على خيط ناظم، يتأسس على احترام القانون الدولي، وسيادة الدول على أراضيها، واحترام مبادئ حقوق الانسان، والتعاون الدولي المبني على شراكات رابح رابح وتطوير التعاون الدولي جنوب جنوب.

والأكيد اليوم ان هذه التوترات تزايدت في السنوات الأخيرة، لكن المغرب ظل ثابتا في مبادئ سياسته الخارجية التي لا تتعارض مع التوابث

عرفت الدبلوماسية المغربية في عهد جلالة الملك محمد السادس تسجيل العديد من المكسبات، لا سيما في قضية الصحراء المغربية، تمثلت في الاعترافات المتتالية بمغربيته أو مساندة الحكم الذاتي أو فتح القنصليات الخ ... ، في نظركم ما هي طبيعة العقيدة الدبلوماسية المغربية الحديثة ؟

من الواضح و الملموس لدى المواطن المغربي من خلال الوقائع والتطورات والمستجدات الأخيرة، ان الدبلوماسية المغربية، دبلوماسية فعالة بشكل متزايد سنة بعد سنة، منذ أن تولي جلالة الملك محمد السادس العرش، حيث حققت الدبلوماسية المغربية قفزات نوعية لصالح القضايا الحيوية للبلاد.

وبالنسبة للعقيدة الدبلوماسية المغربية، يمكن الحديث أولا عن استمرارية، فالمملكة المغربية منذ أزيد من 50 سنة تتميز في علاقاتها الدولية والدبلوماسية باستقلالية القرار، باعتبار ان المملكة دولة عريقة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، دولة ضاربة جذورها في التاريخ لها تعدد وتنوع ثقافي متفرد، وهوية مغربية مترسخة في التاريخ بعمق إسلامي وعربي وإمازيغي واندلسي وإفريقي، و جلالة الملك حافظ على هذه الاستمرارية وتعمل على ترسيخ سيادة استقلالية القرار السياسي والدبلوماسي للمملكة بما يخدم القضايا الحيوية للبلاد. ما جعل المملكة المغربية تحظى بالاحترام والتقدير من عدد من الأطراف الدولية وفي مقدمتها الدول العظمى، والدول العربية والإفريقية، وداخل المنتظم الدولي والنتديات الدولية وتتميز كذلك بالريادة في عدد من القضايا الدبلوماسية الدولية وذلك بفضل المواقف السياسية والإنسانية المشرفة للمملكة المغربية.

من جهة أخرى يمكن الإشارة كذلك للتطور الذي عرفته الآلة الدبلوماسية المغربية من حيث التغطية الجغرافية و المقاربة الإزادية. كذلك اود ان أنه بمنهجية تعيين الدبلوماسيات النساء في مناصب و سفارات مهمة، بحيث أصبحت الآلة الدبلوماسية المغربية تتوفر على كفاءات نسائية في المستوى رفيع تتراجع عن القضايا الحيوية للبلاد في العديد من الدول بمختلف القارات التي يربط المغرب معها علاقات دبلوماسية ودولية.

و هذه إشارات قوية تعززت مع العهد الجديد بقيادة جلالة الملك محمد السادس، وتندرج ضمن رؤية

الأهمية الاشتراكية ... ما هي حسبة التحرك الدبلوماسية الاتحادي في خدمة القضايا الوطنية الاولى ؟

كما هو معلوم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يعطي أهمية قسوى للعلاقات الخارجية، لذلك فهو دائم التواجد والحضور في المنتديات الدولية الاشتراكية والمنظمات الدولية من أجل الترافع عن نموذج سياسي ديمقراطي والمصالح الحيوية للبلاد وفي مقدمتها القضية الوطنية.

فالاتحاد الاشتراكي حقق طفرات نوعية بموقعه المتقدم في الامة الاشتراكية، في لجنة الاخلاقيات والمساواة، اللجان الوظيفية، لجنة الامن، لجنة الدول العربية ... هذه واجهات دولية للاتحاد الاشتراكي تمثل فيها كاسرة سياسية، يتراعى فيها حول النموذج السياسي المغربي والقضية الوطنية، قضية كل المغاربة، كما أن شبيبة الاتحاد الاشتراكي، الشبيبة الاتحادية، تقوم هي الاخرى بمجهودات جبارة لا تقل أهمية عما يقوم به الحزب، من خلال تواجدها في المنظمة العالمية ليوزي للشباب، كما أن هناك واجهة جديدة في السنوات الأخيرة عبر الشبيبة الاتحادية والفريق الاشتراكي البرلماني من خلال منظمة مينتا لاتينا والمنتدى الدولي للشباب البرلمانيين اللشترائيين الذي عقد مؤتمره في مراكش السنة الماضية ثم بوغوتا هذه السنة والذي يترأسه الفريق الاشتراكي. حيث تمكن ممثلوها الحزب من المشاركة في عمليات مراقبة الانتخابات في كل من المكسيك والدومينيك. وقاموا بزيارات عدة لدول المنطقة الاندية. كل هذه قنوات يعمل من خلالها الاتحاد الاشتراكي على تقوية العلاقات والتراعى من أجل قضايانا الوطنية بالرغم من أن بعض هذه الدول معروف عنها أنه كانت لها علاقات مع الكيان الوهمي .

و تجدر الإشارة هنا إلى أن نشاط الدبلوماسية الموازية مرتبط بقوة الدبلوماسية الرسمية. فالمواقع التي يرحبها المغرب و الأبواب التي يفتحها تقوي موقفنا الترافعي في المنظمات التي ننتمي اليها.

والتقدير الذي يتميز به المغرب داخل المنتظم الدولي. هذه المواقف الدولية والمسؤوليات بإمكان المغرب استغلالها ليلعب ادواره الريادية في الدفاع عن القارة الافريقية ومنطقة شمال إفريقيا.

أطلق مغرب محمد السادس العديد من المبادرات الافريقية () الواجهة الاطلسية، دول الساحل (...) ما هو الخيط الناظم في هاته المقاربة وأي مستقبل لها في نظرك؟

هنا لابد من الإشارة أن المبادرة الاطلسية ليست مبادرة دبلوماسية تحسب، المبادرة الاطلسية التي اطلقها جلالة الملك، وفتحها على دول الساحل، هي مبادرة ترتبط بمستقبل شعوب الدول الافريقية ودول الساحل والصحراء وكذلك الشعب المغربي. فالمبادرة تأتي في فضاء يعاني من خصائص تنموي كبير، ومهدد بالحروب وبتزايد العمليات الارهابية، والجريمة المنظمة والتخريب وعدم الاستقرار، فالمبادرة مبادرة تنموية نبيلة وسامية من جلالة الملك ولا يمكن اختزالها في الجانب الدبلوماسي أو ربح المواقع، بل هي مبادرة مهيكلية، وتشكل مشروعا له ما بعده، سيساهم في إخراج دول المنطقة من الفقر والمشاوشة والا استقرار إلى الاندماج الاقتصادي والتنمية الشاملة.

هذه المبادرة يمكن ان تتعدى الواجهة الاطلسية للدول الافريقية، إلى ادماج عدد من دول أمريكا اللاتينية، فالمغرب اربك المشهد الأطلسي الذي كان لا يعرف إلا تحالف شمال شمال كواجهة اطلسية وحيدة، المغرب وضع البنية الاولى ل « أطلسي الجنوب »

في قلب الدبلوماسية الموازية أو الحزبية، كان للاتحاد الاشتراكي حضور قوي، من داخل المنظمات ذات الحضور الدولي، منها

سواء مع الأشقاء العرب أو الجيران كالجناز، فالخطب الملكية السامية، كانت دائما تؤكد على البناء المشترك والتنمية المشتركة في المنطقة، بالإضافة إلى الموقف الواضح اتجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف والدور المتميز لجلالته كرئيس للجنة القدس والمبادرات الإنسانية و الاقتصادية والاجتماعية اتجاه الشعب الفلسطيني ومدينة القدس والمقدسين التي تقوم بها وكالة بيت مال القدس.

تحتل إفريقيا مركزا هاما في التوجهات الجديدة للدبلوماسية المغربية، ما هي الأهداف والخلفيات التي تتحكم في هذا الاختيار، علما أن العلاقة ظلت مقطوعة مع مؤسساتها الى حدود ٢٠١٧ سنة عودة البلاد الى الاتحاد الافريقي؟

تعتبر المملكة المغربية بلدا أساسيا في التعاون الافريقي، بحكم ان المغرب من بين ثلاثة دول أساسية إفريقيا من الناحية السياسية والاقتصادية، وتأثيره كقوة جذب سواء في إفريقيا ككل أو شمال غرب أفريقيا بالخصوص. فرجوع المغرب للاتحاد الافريقي كان قرارا سياسيا حكيما، املته عدة ضرورات سياسية واقتصادية وطنية ودولية، وجاء في إطار التعاون جنوب جنوب وتعزيز علاقات التعاون والشراكة التنموية مع الدول الافريقية، فالقرار الذي اتخذه جلالة الملك، كان قرارا حكيما وصائبا وجنى المغرب ثماره بشكل سريع ولازال يطور علاقاته ويدافع عن قضاياها الوطنية الحيوية عن قرب، فالمغرب اليوم مؤثر في السياسة الافريقية، له من المؤهلات ما يكفي ليضطلع بهذا الدور الهام بحكم تواجده الفعال في منظمة الأمم المتحدة وادواره المشهود بها داخل المنظمة، وما انتخاب المغرب لترؤس مجلس حقوق الإنسان بمنظمة الأمم المتحدة الا مؤشرا سياسيا بارز و كافي على مدى الاحترام



IS
INTERNATIONALE
SOCIALISTE

LE SOCIALISME
À VENIR.

مشيخ القرقرى

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ عضو لجنة الخارجية

المشروع التغطية الصحية لم يكن ليرى النور لولا دعم الملك

الإطار للحماية الاجتماعية.

المغرب... مسار حقوقي متكامل

يعتبر المغرب من الدول التي يشهد لها بأهمية ممارستها الاتفاقية على الصعيد الدولي، فرغم تحفضاته على عدد من المواد في مختلف المجالات، صادق المغرب على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى الإعلان الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يعتبر عضوا نشيطا في منظمة الصحة العالمية، ويتفاعل باستمرار مع القضايا الدولية في مجال الصحة، كما انخرط في أهداف التنمية المستدامة ODD الألفية...

لم يكن ممكن أن ممارسة المغرب على الصعيد الدولي، لا تنعكس على سياسته الداخلية، وأن تفعيل مقتضيات دستور المملكة لسنة 2011، لا تراجع عنها، بالإضافة إلى أن رغبة المغرب في دخول في تصنيف الدول المتقدمة والصاعدة، يفرض عليه تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية، وعلى رأسها المؤشرات المرتبطة بالصحة والحماية الاجتماعية.

جلالة الملك محمد السادس والتزليل النهائي لمشروع تعميم الحماية الاجتماعية.

بعد خطاب العرش لسنة 2020، سيشرف جلالة الملك خلال شهر أبريل من سنة 2021، على توقيع الاتفاقيات الأولى الخاصة بتعميم الحماية الاجتماعية، والتي تعتبر ثورة حقيقية وكبرى في مسار المغرب الحديث، ثورة تعادل ما حققه المغرب على المستوى الدستوري والسياسي. والهدف هو وضع المواطن في قلب السياسات العمومية، بغرض صون كرامته، وخصوصا الفئات الهشة والفقيرة في زمن صعود المخاطر الصحية.

النموذج التنموي الجديد والدولة الاجتماعية

في التقرير الذي أصدرته اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، والتي أنط بها جلالة الملك مهمة إنجازها، والذي يعتبر مرجعية لإثراء النقاش حول الأولويات التنموية بالمغرب، تقف على طموح مغرب 2035، الذي يدعونا إلى تعبئة كل إمكانيات بلادنا، ووضع العنصر البشري ضمن أولويات السياسات العمومية بالمغرب، ووضع الإنسان كفاعل أو كستفيد من هذه السياسات، ومن كل مسارات التنمية. إن خيار الدولة الاجتماعية هو في صلب تطلعات المستقبل، لهذا يوصي التقرير بنقل



البشري، عكست حرصه على إخراج أكبر وأهم مشروع مجتمعي في مغربنا الحديث، وإطلاق مسارات سياسية وحقوقية، من دعم الانتقال الديمقراطي إلى إطلاق مسلسل الإنصاف والمصالحة وبصم تجربة مغربية في العدالة الانتقالية، وتبني مغرب نموذج الدولة الاجتماعية الحاضنة لمواطنيها، حيث يتساوى الجميع في الحقوق كما في الواجبات، وعلى رأسها الحق في حياة وعيش كريمين.

جلالة الملك محمد السادس ينتصر لمبدأ الدولة الاجتماعية

وعيا من السي عبد الرحمن اليوسفي، المناضل الحقوقي قبل المسؤول الحكومي والسياسي، بأهمية الحقوق الاجتماعية والتي توازي، بل تسبق في عدد من الأحيان الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية، بل قد تشكل أولوية بالنسبة للمواطنين والمواطنات، عمل وبدعم كبير من جلالة الملك محمد السادس على فتح ورش الحماية الاجتماعية، الذي ظل منذ الإستقلال رهين التوازنات المالية الهشة، واعتبر من غير الأساسيات بالنسبة للشعب المغربي. إن مشروع مدونة التغطية الصحية الأساسية، كجزء من مبدأ الحماية الاجتماعية الشاملة، ورغم المشاورات الواسعة التي قادتها الحكومة آنذاك مع كل الفاعلين الاقتصاديين والمجتمعيين، كان الفهم السائد هو التردد القاتل وانعدام روح المبادرة وغياب الرؤية التي لولا دعم المؤسسة الملكية لم يكن ليرى النور. وهو مشروع سيعراه جلال الملك لأكثر من عشرين سنة وليتوج المصادقة على القانون

تعد الدولة الاجتماعية في المغرب نموذجاً يعكس التزام المملكة بتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة حياة مواطنيها. تسعى الدولة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تبني سياسات ذات طابع اجتماعي وبرامج تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية بشكل شامل وعادل. ولبناء مجتمع تسوده قيم العدالة الاجتماعية لابد من الارتكاز على تحسين جودة خدمات الحماية الاجتماعية، الصحة، التعليم، الشغل، والسكن.

وعلى هذا المنوال، وفي ظل قيادة جلالة الملك محمد السادس، شهد المغرب تطورات ملحوظة في مجال الصحة العامة، حيث تم إطلاق العديد من المبادرات لتحسين البنية التحتية الصحية وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للمواطنين. ومن أهم هذه المبادرات، إصدار القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي يعتبر بمثابة خريطة طريق يستند إليها لمعالجة مشاكل تهم التغطية الصحية وتعميمات التقاعد، إضافة إلى تعويضات عن فقدان الشغل، والتعويضات العائلية للفئات الهشة والفقيرة.

سوف نسلط الضوء على تطور سياسات الدولة الاجتماعية في المغرب، مع التركيز على التغطية الصحية الأساسية، مروراً بالإنجازات والتحديات التي تواجهها هذه السياسات في تحقيق أهدافها النبيلة.

قبل أن يحسم دستور المملكة المغربية لسنة 2011، في طبيعة الدولة المغربية، ويجعل منها دولة للحقوق والحريات، ومن أهمها الحق في الصحة، حيث ينص الفصل 31 ولأول مرة على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ملزمة بتعبئة الوسائل المتاحة من أجل تيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات من الحق في العلاج والعناية الصحية والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية...

إن هذا مسار انطلق مع إعداد القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة للتغطية الصحية الأساسية، وهو الذي صادقت عليه الحكومة في مجلسها، برئاسة الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي في 6 دجنبر 2001، وقد حظي بدعم ملكي من خلال المصادقة عليه في المجلس الوزاري، الذي ترأسه جلالة الملك محمد السادس بمدينة الداخلة بتاريخ 5 مارس 2002، مع ما يحمله هذا المكان من رمزية وأهمية. من ثم انتقل إلى المصادقة في البرلمان خلال شهر شتنبر من نفس السنة، ويصدر ظهير تنفيذه يوم 03 أكتوبر، وينشر في الجريدة الرسمية يوم نونبر 2002.

الإيمان الراسخ لجلالة الملك بضرورة رقي الرأس



الخاص وسرعة انتشاره وجوده خدماته، حيث إنتقل عدد المصحات الخاصة من 248 سنة 2006 الى 446 سنة 2022.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، لتطوير الخدمات المقدمة من طرف القطاع العام، عبر إحداث مستشفيات جامعية في كل الجهات، وكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان ومدارس الممرضين والمرضات، وإعادة فتح عدد من المسالك الشبه الطبية، إلا أن الحصاص صعب تداركه ويتطلب إبداء اقتراح حلول آنية. إن استحواذ المؤسسات الاستشفائية الخاصة المقدمة للخدمات على جزء مهم من مخصصات صناديق التغطية الصحية، يرفع كلفة العلاج وقد يدفع بصناديق التغطية الصحية الأساسية إلى مراجعة نوعية وسلطة وطبيعة الخدمات المقدمة لمنخرطيها. بالإضافة إلى صعوبة تحصيل الاشتراكات من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS، وهو الصندوق الخاص بمستخدمي القطاع الخاص والعمال المستقلين والمهنيين.

في الختام، يشكل مشروع التغطية الصحية الأساسية في المغرب جزءاً من رؤية شاملة لتعزيز الدولة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية. بقيادة جلالة الملك محمد السادس، شهد المغرب تقدماً كبيراً في مجال الحماية الاجتماعية، بدءاً من إصدار القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية وحتى توقيع الاتفاقيات الخاصة بتعميم التغطية الصحية. تتضمن هذه المبادرة توفير التغطية الصحية للفئات الهشة وتحسين البنية التحتية الصحية، مع التركيز على تعزيز الرعاية الصحية الشاملة وتحقيق التكافؤ في الوصول إلى الخدمات الصحية. على الرغم من التحديات المتعلقة بالتمويل والإدارة، فإن الإرادة السياسية والدعم الملكي يوفران أساساً قوياً لتحقيق هذه الأهداف.

**” إن استدامة
الورث الملكي
والذي يحظى
بفائق العناية،
يتطلب حرصاً
كبيراً من طرف
الحكومة
يستلزم
المراجعة
الثانية لعدد
من التشريعات
المتعلقة
بالتغطية
الصحية والضمان
العلاجية
المتوفرة
والموضوعة
رهن إشارة
المرتفقين**

العناية، يتطلب حرصاً كبيراً من طرف الحكومة يستلزم المراجعة الثانية لعدد من التشريعات المتعلقة بالتغطية الصحية والضمان الاجتماعي. كما أن التأخير الحاصل في إصدار النصوص التطبيقية الضرورية وعدم التشديد على ضرورة الانضباط للتصور الدستوري والإطار المعياري الدولي للحماية الاجتماعية، يهدد نجاح أهم ورش اجتماعي إنساني في المملكة.

إن ضمان الاستمرارية والاستدامة هو الرهان الكبير والتحدى الحقيقي لنجاح ورش الدولة الاجتماعية، خصوصاً في شقها الخاص بتعميم التغطية الصحية الأساسية لجميع المغاربة.

إن تفعيل آليات الحكامة الجيدة والتدبير الاحترافي للموارد المالية والبشرية وضمان التوازن بين المداخل المحققة وكلفة العلاج، هو الكفيل بالنجاح المرحلة الأولى من ورش الدولة الاجتماعية. ويمكن تلخيص بعض من الاختلالات الواجب معالجتها آتياً في:

- غياب مخاطبة وحيد وعدم تفعيل الأدوار الحقيقية للوكالة الوطنية للتأمين الصحي ANAM.
- تعدد المتدخلين وانقسام بين نظام التغطية الصحية الإجبارية الخاصة بالقطاع العام CNOPS والقطاع الخاص CNSS.
- غياب خريطة صحية وطنية وجاهية، والتوزيع الغابر وغير المتكافئ للمؤسسات الاستشفائية والعلاجية.
- ارتفاع كلفة الدواء وعدم تحقيق سياسة دوائية وطنية وتغيب قطاع الصيدلة ونحصر الدواء الجنيس (تشكل كلفة الدواء ما يقارب 30% من إجمالي مصاريف التغطية الصحية الأساسية وتشمل حوالي 5000 دواء حسب تقارير الصناديق المختصة).
- ضعف جاذبية القطاع العام، أمام تمدد القطاع

كثافة مقدمي الخدمات الصحية بالنسبة كل 1000 شخص من 1,65 إلى 4,5.

التقرير وفي المحور الخاص بالرأس المال البشري، وضمن المحاور والخيارات الاستراتيجية، يوصي بما يلي:

- تسريع تعميم الولوج للتغطية الصحية الأساسية.
- تقوية وتجويد عرض العلاجات، عبر الاستئثار في الموارد البشرية وتثمين المهن الصحية.
- مراجعة حكامة القطاع الصحي وضمان شفافية أكبر.
- تطوير الصناعة الدوائية الوطنية وتشجيع الدواء الجنيس.

القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية

يعتبر إصدار القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية رقم 09.21 الصادر يوم 5 أبريل 2021، لبنة أخرى في مسار مملكة، اختارت لنفسها وضع الإنسان في قلب السياسات العمومية والحقوقية، وتنفيذا لتوجيهات جلالة الملك وهو استمرار سير قطار أهم ورش اجتماعي على الإطلاق ومنذ الاستقلال، والذي من المفترض أن يصل إلى مبتغاه بحلول 2025، إذا عالجته الحكومة عدد من الاختلالات وقامت بالوقوف على مواضع النقص. القانون الإطار يحمل طموح مغرب 2035، ويستند على مبادئ جوهرية تتمثل في التضامن والاستباقية وعدم التمييز والمشاركة تماشياً مع مقتضيات الدستورية لسنة 2011، والممارسة الاتفاقية للمغرب على الصعيد الدولي، والتخراطه الشامل في المنظومة الأممية والكونية لحقوق الإنسان.

إستدامة ورش ملكي.... تحدي وطني

إن استدامة الورش الملكي والذي يحظى بفائق

محمد غدان

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
■ عضو قطاع المحامين الاتحاديين

الإرادة السياسية للدولة احتضنت تطلعات المحامين وشملت بالتأطير الدستوري و المؤسساتاتي

من أهمها المؤتمر 49 للاتحاد الدولي للمحامين المنعقد بفاس بتاريخ 13/08/2005 حيث خص جلالة الملك المؤتمر برسالة السامية، كان من أقوى فقراتها ما يلي: « فالمملكة المغربية حريصة على أن تظل رسالة الدفاع حاضرة بمصاديقها، في قلب الممارسة المؤسسية، التي تهضم بها السلطة القضائية باعتبارها الضامن الفعلي لمساواة المواطنين أمام القانون و سيادته، و استقرار المجتمع، و الثقة في المعاملات، و تحفيز التنمية و الاستثمار، و من ثم جعلنا في مقدمة ركائز مشروعنا الديمقراطي، الارتقاء بالعمل القضائي، و تأهيله باستمرار، بمبنيين بوزارة العدل، و جمعية هيئات المحامين بالمغرب، أن تسنح فيها بينها علاقات شراكة و تعاون ثابتة، في إطار المسؤولية و التعبئة، من أجل تحديث المنظومة القانونية، و تأهيل كل الفاعلين في الحقل القضائي مع الانفتاح على التجارب المثمرة، و الاستشراف للغد الأفضل...».

و في إطار التزام المغرب بمنظومة حقوق الإنسان جاء في رسالة جلالة الملك «...حرصا منا على ترسيخ و توسيع ما حققه المغرب من منجزات ديمقراطية و مكتسبات دستورية، مبنية على تفعيل ما التزم به من تشبث بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليه عالميا، فقد علمنا على الانخراط في الأفاق الدولية، و رفع التحفظات بشأن بعضها، التي صارت غير ذات موضوع مع ما اعتمدناه من تشريعات متقدمة في كل المجالات، مستكملين بذلك اندماج بلادنا التام في المنظومة الحقوقية العالمية، كما فتحننا أوراشا كبرى، كرست السمو بالمنظومة القانونية للمملكة، بما يصون الحريات، و يوسع مجالها، سواء من خلال إقرار مدونات جديدة و متقدمة للانتخابات و الشغل، علاوة على مشروع قانون الأحزاب

السياسية المهادن إلى تأهيلها، للنهوض بدورها كاملا كواقعة أساسية للمشاركة الديمقراطية، و تكوين النخب المؤهلة للتدبير الجيد للشأن العام، أو على وجه الخصوص بإعادة النظر في قانون المسطرة الجنائية، معززا بذلك مقومات المحاكمة العادلة، آخذا بالضمانات التي تحقق المساواة، كما تم تعديل قانون الصحافة و الحريات العامة، بما يعطي حريات التعبير مدلولها الحقيقي الملتزم...» انتهى كلام جلالة الملك.

إن هذه الرؤية المتبصرة لجلالة الملك في بناء و تحديث مؤسسات الدولة و صيانة الحقوق و الحريات تميزت بدynamية حقيقية متوالية و متباعدة الحلقات، بحيث أقدم منذ اعتلائه العرش على مبادرة شجاعة تمثلت في إحداث هيئة الإنصاف و المصالحة، مستهدفة الطي النهائي و المنصف لماضي الانتهاكات



وفي هذا السياق تشكلت الإرادة السياسية الواضحة للدولة التي احتضنت هذه المكتسبات و التطلعات و شملت بالتأطير الدستوري و المؤسساتاتي اللازم. إن العهد الجديد تميز في بداياته الأولى بنص الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية (دورة القدس) للمكتب الدائم للاتحاد المحامين العرب التي انعقدت بالدار البيضاء بتاريخ 20 نونبر 2000، تضمنت رسائل واضحة بخصوص مكانة المحاماة ضمن المشهد العام لمنظومة العدالة ببلادنا، و التي جعل منها (أي المحاماة) شريكا للمؤسسة القضائية في إقامة العدل.

إذ جاء في رسالة جلالة الملك ما يلي: «...من منطلق اعتزازنا بالانتماء لأسرة الحق و القانون و من مبدأ ما نوليه من تقدير خاص لهيئة المحامين الذين يتقاسمون و أسرة القضاء أمانة إقامة العدل الذي جعلناه أساس مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحدائي و مبتغاه...» انتهى كلام جلالة الملك.

إن الإرادة الملكية الواضحة لإغناء و تحديث الإطار القانوني المنظم لمهنة المحاماة لتواكب المستجدات و ترقى إلى مستوى مواجهة التحديات و تحقيق التكامل و الانسجام مع التطور الذي تعرفه المهنة عالميا، على أساس التوفيق بين الخصوصية الوطنية و القيم الكونية، رؤية عبر عنها جلالة الملك في أكثر من مناسبة، و

لا أحد يجادل اليوم، كون الحركة التقدمية و الديمقراطية ببلادنا، و من أهم روافدها الأساسية الحركة الاتحادية عبر مسارات تأسيسها و نشأتها و توجهها و انكساراتها، احتضنت خيرة الأطر و الكفاءات و الفعاليات من شتى مشارب العلوم و التخصصات، و من مختلف المهن من محامين و إعلاميين و أطباء و مهندسين و رجال و نساء التعليم ... ساهموا جميعا منذ فجر الاستقلال في بناء المغرب الحديث سواء من خلال مؤسسات الدولة و تقويتها و تحديثها، أو من خلال النضال من داخل إطاراتها السياسية و النقابية و المدنية، و القيام بالمهام التمثيلية في الهيئات المنتخبة من برلمان و مجالس ترابية، و هيئات مهنية و إدارات إقليمية و دولية. و في هذا السياق لا بد أن نسجل بمداد الفخر و الاعتراف الدور الرائد الذي لعبه المحامون المغاربة عموما عبر هيئاتهم و منظماتهم و قطاعاتهم الحزبية، و بواسطة جمعية هيئات المحامين بالمغرب، و غيرها من الإطارات المهنية، في انخراطهم الواضح و نصرتهم للقضايا العادلة وطنيا و دوليا، و انخراطهم لنضال القوى الوطنية و الديمقراطية من أجل إرساء دعائم دولة الحق و القانون و المؤسسات، و استماتتهم في الذود عن مبادئ و قيم حقوق الإنسان و الحريات الفردية و الجماعية.

إن هذا الانخراط الواعي المبكر للسادة المحامين أنتج قانات مهنية و نضالية قدمت في سبيل قناعاتها تضحيات جسام توزعت بين الاغتيال مثل الشهيد عمر بيجلون، و الاضطراب للاغتراب مثل الفقيد النقيب عبد الرحمان اليوسفي، و تحمل محن الاعتقال و السجن مثل القائد الاشتراكي الكبير عبد الرحيم بوعبيد، و الأستاذ محمد اليازغي و غيره كثير...

إن استمرار المحاماة بقوة مجتمعية ضاربة، تدافع عن الحق و تذود عن الحريات، و تنتصر لقيم العدل و الإنصاف، و تؤمن بالطابع الكوني لرسالة المحامي القائمة على صيانة الكرامة الإنسانية، يبقى نابعاً من الإيمان بأن المحاماة رسالة إنسانية نبيلة تستمد سموها من رفع المظالم و إحقاق الحق و مشاركة القضاء في بلوغ هذه الغايات و المقاصد العليا.

و خلاصة القول في هذا الاستهلال هو أن تضحيات الأجيال المتعاقبة من نساء و رجال المحاماة كان لها الأثر الكبير في ما تحقق من مكتسبات ديمقراطية و حقوقية، و في استقلال السلطة القضائية،

وتبوء المحاماة في المجتمع الحديث مكانة متميزة في تحقيق العدل و الدفاع عن دولة الحق و القانون و الانتصار للطابع الكوني لرسالة الدفاع.

النجاح والفعالية على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في إضافة لبنات جديدة لتقوية أسس المجتمع التضامني المتناسك.

يعتبر المحامي في دولة الحق والقانون بمثابة الحارس الأمين لسيادة القانون، وكذا لسير المؤسسات وانضباطها لقوة القانون/ كما هو الأمر بالنسبة لممارسة الحقوق.

أي معاناة يمكن أن نقيمه مع العهد الجديد في هذا الباب؟

ما هي طبيعة العلاقة اليوم بين المحامين ومختلف مكونات الحقل القضائي، على ضوء تكريس الحقوق والدفاع عن تطبيق القانون في تقديرهم من زاوية مؤسساتية ودستورية؟

لا بد من التذكير أولاً في هذا السياق ومن باب الأمانة وتسييد ثقافة الاعتراف كون المحامين المغاربة عموماً، والمحامين الاتحاديين على وجه الخصوص، وعلى امتداد تاريخهم الطويل، كانوا دائماً في صدارة المناهجين عن مبدأ استقلال السلطة القضائية، وتكريس حقوق الدفاع، وعلى رأسها الحق في المحاكمة العادلة، معبرين عن رأيهم بكل جرأة في جميع المناسبات والمنتديات و عن إيمانهم الراسخ والعميق بضرورة تحقيق هذه المطالب كخيار استراتيجي لتكريس دولة الحق والقانون.

إن المحامين والمحاميات المغاربة سواء كأفراد أو كجالس هيئات و نقباء، وعلى غرار اهتمامهم بقضاياهم المهنية الصرفة، كانوا كذلك في طبيعة النضال من أجل القضايا الوطنية الكبرى وثوابت المملكة والدفاع عن الوحدة الترابية في جميع المنتديات، وترسيخ قيم الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون.

لكن اليوم لا أحد يجادل، بعد هذا الزخم الحقوقي المتراكم على امتداد أكثر من عقدين من الزمن، والدنيامية المتسارعة الفاعلة في حقل الحقوق والحريات الفردية والجماعية التي ميزت العهد الجديد، فإن مهنة المحاماة توجد اليوم - بحكم التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي في سائر المجالات، والتطورات السريعة التي تطبع العالم المتقدم، - في مواجهة تحديات كبرى منها الآتي ومنها المستقبلي القريب.

وفي هذا السياق كذلك نذكر بمضامين الرسالة الملكية الموجهة للمؤتمر 49 للاتحاد الدولي للمحامين، والتي اعتبر من خلالها جلالة الملك « أننا نعيش عالماً يتجه نحو النمطية والانفتاح، ويتجاوز في مسيرته الحثيثة أي زعزعة اقليمية، أو انغلاق على الذات، أو إيتار الخصوصية على الكونية، بما يعنيه ذلك من أبعاد إيجابية، تتمثل في المزيد من تقنين حقوق الأفراد وتوسيعها، ووضع الآليات الكفيلة بمحابتها وتمييزها وتحسينها، من كل تداعيات سلبية، تمس حقوق الإنسان في هويته و حرمة، أو في حريته وملكيته، أو تعكس انفلات التكنولوجيا المتطورة من المسؤولية الأخلاقية، وهو ما يستوجب التفكير في إرساء دعائم عدالة فاعلة، تواكب هذا التطور، وتضمن حقوق الأفراد والجماعات، وخاصة في الدول النامية، ولا شك في أن هذه العدالة تمثل بالنسبة لكم فضاءاً جديداً للقيام برسالتكم النبيلة، وبقدر ما أصبح لمهنة المحاماة من طابع عالمي، فإنها تواجه ضرورة توحيد القيم السلوكية المثلى، واعتاد التكوين المستمر، والاستجابة لمتطلبات مواكبة العالم الرقمي، والتوفيق بين وجوب احترام الحريات، وصيانة النظام العام، في ظل سيادة القانون وسلطة القضاء دون أن ننسى أنها قبل كل شيء، مهنة إنسانية مثالية تقتضي إلى جانب الفقه القانوني، النزاهة في العمل، من أجل مساعدة القضاء الذي يعتبر المحامون جزءاً من أسرته

من الإصلاحات الديمقراطية في بلادنا، بعد العفو العام الذي أصدره الملك الراحل المرحوم الحسن الثاني سنة 1994 و إطلاق سراح المعتقلين السياسيين و عودة المنفيين، و تصفية الأجواء السياسية بصفة عامة.

إنه في خضم هذه المرحلة من التاريخ السياسي للمغرب تميزت الحركة الاتحادية والديمقراطية، بحضور قوي للسادة المحامون من الناحية الكمية والنوعية، سواء على مستوى قطاعهم الحزبي القوي المنتشر عبر الجهات والأقاليم، وهيئات المحامين بالمغرب، أو على مستوى التمثيلية البرلمانية حيث كان الفريق البرلماني يعج بخيرة المحامين نذكر على رأسهم الكاتب الأول الأستاذ ادريس لشكر والذي كان رئيساً للفريق مرتين مسنوداً بالعديد من زملائه المحامون كالنقيب ادريس أبو الفضل والأستاذ عبد الكبير طبيع، الأستاذ ابراهيم الراشدي وغيرهم من خيرة المحامين الاتحاديين الذين ساهموا من موقعهم كبرلمانيين في تجويد النصوص التشريعية وتنشيط عمل اللجان البرلمانية وتسريع وتيرة مساطر التشريع، وإضفاء الجدية والمصادقية على عمل المؤسسة التشريعية كما أبدعوا في الدفاع والترافع على قضايا الوطن الكبرى، وساهموا في نشر قيم العمل السياسي النبيل وتأطير أجيال جديدة من الكفاءات المهنية والحزبية.

إن عقد التسعينات من القرن الماضي والذي عرف مخاضاً سياسياً عسيراً تميز بالخطاب الملكي الشهير للمرحوم الملك الحسن الثاني الذي حذر فيه من تعرض البلاد للسكتة القلبية استنداً إلى تقرير البنك العالمي بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا لي طرح بقوة ضرورة الإصلاح الشامل، في الوقت الذي بدت داخل أحزاب المعارضة تطورات أكثر نضجاً في اتجاه قبول المشاركة في الحكم، خصوصاً مع تزايد دور نخب شابة جديدة توافقة إلى الانخراط في عملية تدبير الشأن العام، حيث أن الألوان لوضع حد لإنهاك نخب المعارضة الناجم عن البقاء عقوداً طويلة خارج رقعة التدبير الحكومي.

إن هذا السياق السياسي العام قاد موضوعياً لتجربة التناوب التوافقي التي اعتبرت في حينها مرحلة تأسيسية تضمنت تدابير هيكلية مهمة لتبني أرضية شاملة للحكمة والإصلاح على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن بصمة رجال ونساء المحاماة كانت حاضرة بقوة في هذه المرحلة سواء من موقع الحكومة أو من موقع المؤسسة التشريعية بحيث ساهم المحامون الاتحاديون في ورش مراجعة المنظومة القانونية المغربية الموروثة عن الاستعمار، وعلى رأسها قانون الحريات العامة وقانون الصحافة وغيرها من القوانين.

وعموماً إن تجربة التناوب التي قادها المحامي والنقيب الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي والتي تزامنت مع العهد الجديد، كانت عنواناً للوطنية الصادقة والاستقامة الاخلاقية والالتزام السياسي خدمة للصالح العام، كما أنه في ظل حكومة التناوب، تم الانتقال السلس والمهذب والحضاري بين الراحل الملك الحسن الثاني رحمه الله والملك محمد السادس نصره الله.

إن مكتسبات تجربة حكومة التناوب التوافقي لا زالت آثارها تمتد إلى مغرب اليوم بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على نهايتها، نذكر من بينها إصلاح مدونة التغطية الصحية، مصالحة المغرب مع تاريخه ومع قضيتة النسائية، وكذا الاجتهاد والإبداع في إعطاء نفس جديد وافق مغاير في الدفاع عن قضيتنا الوطنية الأولى، والدفع بالإصلاح إلى أقصى درجات

الجسيمة لحقوق الإنسان، وهي تجربة أثبتت للعالم أن المغرب بلد لم يهرب من ماضيه، ولم يبقى سجيناً له، بل انخرط في استراتيجية تحويله إلى مصدر قوة ودينامية لبناء مجتمع ديمقراطي و حداثي، و بفضل ما تم توفيره من أسباب التجرد والاستقلال، وآليات وسائل التحري، واستجلاء الحقيقة، وجبر الضرر، وبفضل التزام مكونات الهيئة، وحنكة ونضالية رجالاتها و رموزها المثبتين بقم حقوق الإنسان، ومن اکتونوا بلهيب سنوات الجمر، سطع نجم هذا الإطار عربياً وإسلامياً وأفريقياً، بل عالمياً، وأصبح من المنظمات المختصة بالريادة في مجال النبوض بمهام العدالة الانتقالية، و ركيزة أساسية لتحسين الانتقال الديمقراطي، و القطع النهائي مع الماضي الجسيم لحرق حقوق الإنسان، كل ذلك في تناغم وتآزر بين ديمقراطية الدولة والمجتمع، وفي هذا السياق كان كل الدعم الرسمي من أعلى سلطة في البلاد للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ليشتمل بكل استقلالية للنبوض بحماية الحريات وترسيخ المواطنة المسؤولة، وفي نفس إطار هيكله الحقل العمومي الحقوقي ومأسسة وترسيخ الحقوق والحريات، تم إنشاء ديوان المظالم باعتباره مؤسسة وسيطة بين المواطنين والإدارة، لرفع الحيف وإحقاق الحقوق.

إن تفاعل المغرب مع محيطه الاقليمي والدولي، وتجسيدا لما يتقاسمه مع دول العالم المتقدم من مبادئ تحقيق الحياة العامة، و محاربة الارتقاء واستغلال النفوذ بكل أوجهه ومظاهره، بادر المغرب إلى التوقيع على الاتفاقية الدولية لمحاربة الفساد و انخرط في تفعيل آليات المحاسبة والمراقبة البرلمانية والقضائية والإدارية، في ظل سمو القانون وسيادته

إن مظاهر التحديث والمأسسة التي ميزت العهد الجديد طالت كذلك الانتصار لحقوق النساء والاتجاه لتحقيق المساواة مع الرجال في الحقوق والواجبات و ضمان التوازن والتناسك والاستقرار الأسري، من خلال مدونة الأسرة كانت رائدة في زمانها، استطاعت مقتضياتها أن توازن بين الحفاظ على الهوية الوطنية وبين الانفتاح على العصر من خلال إنصاف المرأة ورعاية الطفل والحفاظة على تماسك الأسرة، كل ذلك جاء بعد مخاض عسير ومواجهات فكرية وإيديولوجية وثقافية شرسة، قسمت بلادنا إلى معسكر محافظ تظهر من خلال مسيرة الدار البيضاء، وآخر منفتح حداثي وديمقراطي احتضنته مسيرة الرباط، هذه المواجهة انتهت بتحكيم ملكي رصين.

إن مدلول المساواة بين الجنسين في العهد الجديد، زاد عمقا و فساحاً لما قرر جلالة الملك توسيع وعاء منح الجنسية المغربية من خلال الانفتاح على الانباء المنحدرين من أم مغربية، تجسيدا لصيانة تماسك الأسرة المغربية، وترسيخا لوعي انبائها بالمواطنة المسؤولة.

إن ورش ترسيخ الحقوق والحريات الذي انخرط فيه العهد الجديد من ضمن أوراش أخرى ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وتنموية، تصب بكل روافدها في اتجاه تحقيق تطلعات المغاربة على كل المستويات، و جسد بالفعل مفهوم الملكية المواطنة المرتبطة بقضاياهم واهتماماتهم، وجعل المغرب بلدا متصالحا مع ماضيه وجديراً به، و فاعلا في محيطه الاقليمي والجهوي والدولي.

إن أبرز ما طبع العهد الجديد بما تضمنته من رخم حقوقي غير مسبوق هو الزمن السياسي الذي تميز بقيادة المجاهد عبد الرحمان اليوسفي - وهو المحامي، و أول نقيب لمهنة المحامين بطنجة - لسفينة حكومة التناوب التوافقي، والذي ساهم في فتح صفحة جديدة

”
إن بصمة
رجال ونساء
المحاماة كانت
حاضرة بقوة في
هذه المرحلة
سواء من موقع
الحكومة أو من
موقع المؤسسة
التشريعية بحيث
ساهم المحامون
الاتحاديون في
ورش مراجعة
المنظومة
القانونية
المغربية
الموروثة عن
الاستعمار،
وعلى رأسها
قانون الحريات
العامة وقانون
الصحافة و
غيرها من
القوانين.“

الكبيرة الموقرة، و شريكا أساسيا له في تحمل مسؤولية إحقاق الحقوق ورفع المظالم، على أسس العدل والإنصاف وسيادة القانون، ونشر الثقة والاستقرار اللازمين لتأمين الحياة الاجتماعية، وتحفيز الاستثمار، والنهوض بالتنمية الاجتماعية».

إن هذه الرهانات المؤسسة على توجهه عبر عنه جلالة الملك في عدة مناسبات، تعبر عن تعاطف المكانة المحورية والتميز للحمالة في إطار مجتمع ديمقراطي حدائي يلعب فيه المحامي دور محوري في تحقيق العدل والدفاع عن دولة الحق والقانون، لكن في نفس الآن وأمام هذه المكانة المتحدثة عنها تطوف على السطح الإكراهات والتحديات المهنية الداخلية والخارجية والتي لا شك أنها تملأ ولا تشجع المحامي في القيام بدوره الأساسي في الدفاع وإنارة الطريق أمام القضاء لتحقيق العدالة المنشودة.

إن الحماية القانونية المطلوب توفيرها لعموم المتقاضين، في أفق تحقيق الأمن القضائي، مرتبطة بمجهر عمل المحامي ورسالته في آن واحد، وأن الحماية المذكورة تبقى منقوصة دون إعمال مبدأ المحاكمة العادلة الذي يعتبر من بين الضمانات الدستورية التي تصدرت دستور 2011، وأن المخاطب بإعمالها ليس القضاء لوحده بل أيضا نساء ورجال المحاماة وغيرها من المهنة القضائية المرتبطة، وإن كان القضاء يبقى المعنى الأول باعتباره المنتج للأحكام القضائية. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن بلادنا توفرت لديها الإرادة السياسية الواضحة للسير قدما في تحقيق مبدأ المحاكمة العادلة في جميع مناحيها وتطهراتها، ونذكر في هذا المنحى أن جلالة الملك بصفته رئيسا للدولة بمقتضى الفصل 41 من الدستور خصص خطابا يكمله بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب في 20 غشت 2009، للامسة إشكالية إصلاح منظومة العدالة، إذ وصف هذا الإصلاح بكونه جزءا من الجهاد الأكبر الذي أعلنه جلالة الملك المغفور له محمد الخامس مباشرة بعد عودته من المنفى، إذ جاء في خطاب جلالة الملك ما يلي:

« لقد كان في طليعة أهداف ثورة الملك والشعب، استرجاع استقلال المغرب، وبناء دولة المؤسسات القوية بسيادة القانون و عدالة القضاء، ومواصلة للجهاد الأكبر لتحقيق هذا الهدف الاسمي، فقد ارتأينا أن نخصص خطابنا، المخلد لذكرها السادسة والخمسين، لإطلاق الإصلاح الشامل والعميق للقضاء، تعزيزا لأوراش التحديث المؤسسي والتنموي الذي نقوده».

كما أن خطاب جلالة الملك بمناسبة حديثه عن الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة، كان توجيهيا للسلطة التنفيذية للسهر على سن قوانين تؤسس للمحاكمة العادلة وبوجوب احترامها.

إن الإرادة السياسية الساطعة لجلالة الملك في هذا الاتجاه كانت أكثر جلاء مع صدور دستور 2011 و هي رسالة واضحة لكل المترددين.

إذ نصت الوثيقة الدستورية الجديدة تخلي جلالته الملك عن اختصاص تعيين القضاة لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، واحتفظ فقط بحق الموافقة على ذلك التعيين، كما تنازل على حقه في عزل القضاة لفائدة نفس المجلس.

و في نفس الوثيقة الدستورية تنازل جلالته الملك أيضا على حقه في تعيين رئيس الحكومة بعيدا عن نتائج الانتخابات كما كان العمل به من قبل، وأصبح تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي يتصدر الانتخابات التشريعية.

إن الإرادة السياسية للدولة في الذهاب بعيدا في

إعمال وتطبيق شروط المحاكمة العادلة دون تردد أصبح جليا، مع تأسيس هيئة الانصاف والمصالحة التي كلفها جلالة الملك بإضفاء صخايا سنوات الجمر والرصاص التي عاشتها بلادنا، بحيث وقفت الهيئة التي ضمن لها جلالة الملك كل الاستقلالية في العمل وترتيب الآثار وتحميل المسؤوليات، إذ وقفت على مسؤولية الدولة والقضاء معا على ما وقع في تلك المرحلة، وعين جلالة الملك على رأس الهيئة المرحوم المناضل ادريس بنزكري الذي يعد أحد صخايا الفترة الصعبة التي تم طي صفحاتها.

هذه التجربة التي تصالح المغرب من خلالها مع ماضيه بكل شجاعة ومسؤولية عجرت العديد من الدول بأن تجعلها نموذجا وخريطة طريق لمعالجة ماضيها ونجاسات المصالحة مع صخايا حقوق الانسان و ذويهم...

إن ما يؤكد قناعة جلالة الملك بالإزامية ضمان المحاكمة العادلة، هو الإرادة السياسية المعلن عنها في الرسالة الملكية الموجبة للمؤتمر الدولي الأول حول استقلال السلطة القضائية الذي عقد بمراكش في أبريل 2018 و التي من بين ما ورد فيها ما يلي:

«... بغض النظر عما حققه المغرب من إنجازات في بناء الإطار المؤسسي لمنظومة العدالة، فإنه يبقى منشغلا، مثل كل المجتمعات التي تولي أهمية قصوى للموضوع، بالرهانات والتحديات التي تواجه القضاء عبر العالم.

و يأتي في مقدمة هذه التحديات، ضمان تفعيل استقلال السلطة القضائية في الممارسة والتطبيق، باعتبار أن مبدأ الاستقلال لم يشرع لفائدة القضاء، وإنما لصالح المتقاضين، وإنه إذ ترتب حقا للمتقاضين، فكونه يلقي واجبا على عاتق القاضي.

فهو حق للمتقاضين في أن يحكم القاضي بكل استقلال وتجرد وحياد، وأن يجعل من القانون وحده مرجعا لقراراته، وما يمليه عليه ضميره سندا لاقتناعاته.

و هو واجب على القاضي، الذي عليه أن يتقيد بالاستقلال والنزاهة، والبعد عن أي تأثير أو إغواء يعرضه للمساءلة التأديبية أو الجنائية.

كما أن تعزيز الثقة في القضاء، باعتباره الحصن المنيع لدولة القانون، والرافعة الأساسية للتنمية، يشكل تحديا آخر يجب رفعه بتطوير العدالة وتحسين أدائها، لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها مختلف المجتمعات».

و خلاصة القول أن مضمون الرسالة الملكية تجاوز البعد النظري القانوني العام والمجرد، بخصوص إعمال شروط المحاكمة العادلة، بل انخرط في تفاصيل التنفيذ والتنزيل والأجراً لهذا المبدأ الكوني على مستوى التطبيق الفعلي على أرض الواقع، إذ تناولت كيفية تحليل الأحكام وكيفية إصدارها، وهو ما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الورش يحظى بكمالات الأوراش الملكية الأخرى، بكثير عناية وتبعية، وفاءا للتعاقد التاريخي الجديد بين العرش والشعب المتمثل في الوثيقة الدستورية لسنة 2011، والتزاما بالعهود والاتفاقات الدولية التي بوأها المغرب مكانة متميزة ضمن تشريعاته الوطنية.

إن استفادة المتقاضين من المحاكمة العادلة وفقا لما ينص عليه الفصل 120 من الدستور وما يليه عرف عدة تعثرات رغم وضوح الإرادة السياسية لجلالة الملك كما تم التفصيل فيها أعلاه، والتي لم يتم ترجمتها بالسرعة والنجاح والفعاية المطلوبة، لدرجة أن التقرير الناتج عن لجنة النموذج التنموي اعتبر في خلاصاته أن وضعية العدالة ببلادنا واحدة من الأسباب الأربعة

التي عرقلت المسيرة التنموية ببلادنا و لم تجعلها تسير نحو أهدافها، بحيث وصف التقرير المذكور الوضعية بعدم القدرة على التوقع الذي يحد من المبادرات بسبب الهوة ما بين بعض القوانين التي تتخللها مناطق رمادية، والواقع الاجتماعي، وقضاء يعاني من انعدام الثقة، إضافة إلى ثقل البيروقراطية وتعثر سبل الانتصاف. إن نفس تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد اعتبر في صفحته 32 ما يلي:

« أن الاعتقاد السائد بكون العدالة غير فعالة يسهم في كبح الطاقات، وعلى الرغم من الإصلاحات التي تم إطلاقها لضمان استقلالية القضاء وتعزيز فعاليته و الثقة فيه، فإن إحراز النتائج يعرف بعض التأخر: آجال طويلة للبث في الملفات، عدم القدرة على توقع الأحكام، نقص في الكفاءات، ضعف في الشفافية، وقصور على مستوى السلوك والأخلاقيات. إن الممارسات التعسفية، وإن كانت معزولة، وعدم دقة بعض النصوص القانونية، وتفاوتها مع الواقع والممارسة، يقوى تصور المواطنين والفاعلين بخصوص مخاطر عدم الاطمئنان والتعرض للتعسف في منظومة العدالة، وينظر المواطنون إلى بعض حالات عدم الدقة في الصياغة القانونية على كونها هوامش لتوظيف القانون لأغراض معينة الذي قد يمس ممارسة الحريات العامة والفردية، مما يجعلها بذلك تحد من حرية تعبير المواطنين ومشاركهم كفاعلين.

إن الحكومات المتعاقبة ببلادنا منذ دستور 2011 لم تتفاعل بالشكل المطلوب مع الإرادة السياسية الواضحة لجلالة الملك والتي تم ترجمتها في شكل مبادئ دستورية تحصن وتضمن احترام شروط المحاكمة العادلة، وتفسح المجال أمام إصلاح قضائي شامل، كما أن الحكومات المذكورة عطلت آلة التشريع خلال العشرة الفارطة، في الوقت الذي كان ينتظر فيه التفاعل الإيجابي والسريع مع الإدارة الملكية ومع مقتضيات الجديدة في الدستور، وذلك من خلال طرح مشروع تعديل قانون المسطرة المدنية وإدخال تعديلات جوهرية على قواعد المسطرة الجنائية، على مسطرة التشريع.

و إذا كان أول امتحان لهذه الحكومة للاطلاع على فلسفتها وتصورها لتنزيل مبادئ وشروط المحاكمة العادلة، هو مشروع قانون المسطرة المدنية الذي سي طرح على مسطرة التشريع، فإن هذا الأخير لا يبدو أنه تضمن جوهر ماهية المحاكمة العادلة كما هي محددة في الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من المغرب، وأن الأيام والشهور المقبلة ستكون شاهدا على أن المشروع المذكور يبقى بعيدا عن تحقيق النجاعة القضائية المرجوة في توازن مع الزمن الافتراضي لصدور الأحكام.

و حيث إنه في نفس السياق دائما لابد من الإشارة إلى تهاون الحكومة في تنزيل مقتضى دستوري أقر الحق في التعويض عن الأخطاء القضائية لفائدة المتقاضين بمحاكم المغرب (الفصل 122 من الدستور)، وأن الأمر كان يقتضي التسريع بمبادرة تشريعية تفصل شروط وأحكام التعويض عن الخطأ القضائي. و باعتبار الأحكام القضائية منتوجا بشريا يتأسس على قراءة وتأييد وتطبيق المنظومة القانونية بشقيها الجوهري والمسطري قد تتخللها أخطاء تجهز على حقوق المتقاضين، فإن ذلك يبقى من دواعي تنزيل هذا المقتضى الدستوري « الاعتراف بحق الأفراد في الحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقتهم من جراء الأخطاء القضائية بمناسبة إصدار الأوامر والأحكام والقرارات التي تنتجها محاكم المملكة.

إن تنزيل هذا النص الدستوري «المادة 122

”
كما أن
تعزيز الثقة في
القضاء، باعتباره
الحصن المنيع
لدولة القانون، و
الرافعة الأساسية
لتنمية، ينبغي
تحديا آخر يجب
رفعه بتطوير
العدالة وتحسين
أدائها، لمواكبة
التحولات
الاقتصادية
والاجتماعية
التي تشهدها
مختلف
المجتمعات».

”

الأطراف أمام القضاء ، و ودائع المحامي وغيرها من القضايا، و بالتالي فإن واقع الممارسة المهنية اليوم بحكم التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي و العالم عموما، و باعتبار الأوراش الكبرى التي يقودها جلالة الملك داخليا و خارجيا، و انفتاح المغرب على العالم سواء على أوروبا شمالا و على إفريقيا جنوبا و الأمريكيتين على الواجهة الأطلسية، و التي ستجعل المغرب رق صعبا في المعادلة الاقتصادية على المستوى الاقليمي و الجهوي و الدولي، و باعتبار مهنة المحاماة من أكثر المهن تأثرا بالتقوى المعلوماتية و التكنولوجية، فإن المؤتمر الثاني لقطاع المحامين الاتحاديين المنعقد بمراكش يومي 17 و 18 نونبر 2023 تحت شعار « من أجل محاماة يكمل أبعادها المهنية و الحقوقية و السياسية» ترجم الأوضاع الصعبة التي تجتازها المهنة بما يعترها من هشاشة في بنيتها المؤسساتية و من إجهاد على حقوق مكتسبة تحققت بفعل نضال أجيال متعاقبة من المحاميات و المحامين، و ما تواجهه من تحديات ترهن حاضرها و مستقبلها في التأهيل و التحديث و التخليق.

كما أن المؤتمر استنادا للمناقشات التي طبعت أشغاله ، و التي همت مختلف القضايا الوطنية و الحقوقية و السياسية و المهنية، و بعد تمييزه للمنهجية التشاركية التي اعتمدها جلالة الملك في ورش إصلاح مدونة الأسرة ، و هو إصلاح انطلق من تحليل علمي و موضوعي للتحولات الاجتماعية و تأثيراتها على مستوى الأسرة المغربية، و مراعاة الحضور الوازن للنساء المغربيات في مختلف مجالات الانتاج المادي و الفكري، فإن الحكومة مطالبة بأن لا تحيد عن نهج جلالة الملك في اعتماد المقاربة التشاركية، و العودة إليها مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب باعتبارها الممثل الشرعي و الوحيد للمحامين المغاربة ، و ذلك لأجل معالجة ما علق من القضايا الخلافية في مشروع القانون المحال على المسطرة التشريعية، و ذلك باعتبار أن القانون المنظم للمحاماة ، هو في جوهره قانون خاص لمهنة المحاماة، باعتباره ينظم شروط و كفاءات ولوجها، و كيفية انتخاب و تنظيم مؤسساتها، و العلاقات البنينة لمتنسيبها و الواجبات المترتبة عليهم في أداء مهام النيابة، و أن هذا النوع من القضايا يهم المحاميات و المحامون و المجالس و النقابة ، و أن كل هؤلاء مع تعاقب الأجيال راكموا خبرات و مهارات بفضل الممارسة اليومية تجمعهم في موقع يؤهلهم لإبداء مقترحاتهم من أجل مراجعة الشروع و تجويده.

إن المؤتمر الثاني لقطاع المحامين الاتحاديين الأخير اعتبر أن المحاماة تستحق العناية الفائقة من طرف الدولة لأجل تحديث بنيتها و تمتيع حصانتها ، و ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات تضمنها البيان الصادر عن المؤتمر، و الذي اعتبر أن دسترة استقلال السلطة القضائية و رئاسة النيابة العامة بواسطة قانونين تنظيميين أضفى على القضاء قوة مؤسساتية، غير أن هذه القوة المؤسساتية لأحد وجهي أسرة القضاء، قابله إضعاف واضح للوجه الثاني للعمل، أي المحاماة ، و هو ما يجعل هذا الاختلال حاسما حال استمراره في إنفاك المهنة بتفكك بنيتها، و خفوت رسالتها و أدوارها، و أن أوضاع العدالة بناء على ذلك لا يمكن أن تستقيم في محيط يبخس مهنة الدفاع، و يحاول الحد من أدوارها. - كما تناول البيان الصادر عن المؤتمر إحداث مجلس وطني للمحامين كمؤسسة قانونية لها القوة المؤسساتية و الصلاحيات الضرورية لتكون مخاطبا و معبرا عن قضايا المهنة في أبعادها الوطنية.



2011، و أن ذلك لن يتأتى إلا بصدر قانون يحدد مجال إعمال المسؤولية عن الأخطاء القضائية و حالاتها و شروطها و الجهة القضائية المختصة بالبت فيها. و إنه بالرجوع إلى مهنة المحاماة باعتبارها أحد الركائز الأساسية لمنظومة العدالة، و بالإضافة إلى التحديات الكبرى ذات العلاقة بالتحولات المتسارعة التي يعرفها العالم، و إذا كان دستور 2011 قد أقر استقلال السلطة القضائية، و نظمها بمقتضى قوانين تنظيمية، فإن المحاماة اليوم، إسوة بعدد من الدول التي اعتبرت أن مهنة المحاماة لا تقل شأنًا و أهمية باعتبارها مكونا أساسيا من أسرة القضاء، فإنه أن الألوان إلى دسترتها. و إقرار تمثيلية المحامين في المجلس الأعلى للسلطة القضائية من شأنه إشراك المهنة مع القضاء في حسن تدبير العملية القضائية و العدالة بشكل عام، و هما مطلبين تعتبرهما في الاتحاد الاشتراكي مشروعين و عادلين اعتقادا منا أن قوة استقلالية و حصانة القضاء من قوة و حصانة مهنة المحاماة.

إن التحديات التي تواجه جسم المحاماة في القيام بأدوارها تأسيسا على القانون المنظم للمهنة و على أعرافها و تقاليدها، و في أداء رسالتها الإنسانية و الحقوقية، تقتضي من الجميع قراءة موضوعية منفتحة لواقعها من أجل استشراف مستقبلها، و أن الأمر من بين ما يقتضيه الأخذ بعين الاعتبار أبعادها المهنية و الحقوقية و السياسية، إذ أن أدوار المحامي لا تقتصر على الاستشارة و المرافعة و الإجراءات، بل تعدى ذلك إلى المساهمة في إرساء دعائم عدالة نزيهة و مستقلة، و ترسيخ دعائم المجتمع الديمقراطي و حماية حقوق الإنسان و الحريات الفردية و الجماعية، و توفير البيئة السليمة للاستقرار و التنمية الاقتصادية و هو الأمر الذي أكدته جلالة الملك في أكثر من مناسبة. إن آخر إصلاح طال قانون المهنة ترجمه القانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة الذي عالج العديد من الاختلالات، و أعد حلولها لها، من قبل تمتيع استقلالية المهنة و حصانتها، و توسيع مجال احتكار تمثيلية

من الدستور» و الذي جاء فيه « يحق لكل متضرر من خطأ قضائي الحصول على تعويض تتحمله الدولة » يندرج ضمن الرؤية الملكية التي أطرت إقرار دستور 2011، الذي اعتبره جلالة الملك في خطابه السامي ل 17 يونيو 2011 كونه أكثر من قانون أسمى للمملكة ، و هو الأساس المتين للنموذج الديمقراطي التنموي المغربي المتميز، بل اعتبره تعاقدًا تاريخيًا جديدا بين العرش و الشعب .

إن تنزيل المقتضى الدستوري المرتبط بتعويض المتقاضين عن الأخطاء القضائية يبقى ضرورة حيوية بعد إقرار و ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية و التشريعية تكريسا لاستقلال القضاء، و بعد دسترة تجريم كل تدخل للسلطة أو المال، أو أي شكل من أشكال التأثير في شؤون القضاء.

إن جلالة الملك اعتبر في نفس الخطاب، أن دسترة الملكية لكافة حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، بكل آليات حمايتها و ضمان ممارستها ، هو ما سيجعل من الدستور المغربي، دستورا لحقوق الإنسان، و ميثاقا لحقوق و واجبات المواطنة.

إن دسترة سمو الموائيق و العهود الدولية المصادق عليها من بلادنا، على التشريعات الوطنية و قوانين المملكة، و تكريس قرينة البراءة، و ضمان شروط المحاكمة العادلة، و تجريم التعذيب و الاعتقال التعسفي، و كل أشكال التمييز و الممارسات المهنية للكرامة الانسانية، و كذا ضمان حرية التعبير و الرأي، و الحق في الولوج إلى المعلومات، كلها مقتضيات تبرر آنية تنزيل الفصل 122 من الدستور في شكل قانون يضمن الحق في التعويض عن الخطأ القضائي ، لجبر الأضرار اللاحقة بالمتقاضين من جراء هذا النوع من الأخطاء.

لقد آن الأوان لإخضاع مرفق القضاء كذلك لمبدأ المساءلة المقرر دستوريا، للخروج من دائرة اللبس و الغموض المحيط بهذا الموضوع ، و إنهاء الجدل الفقهي و القضائي الذي اتسعت دائرته منذ صدور دستور

”

**إن جلالة الملك
اعتبر في نفس
الخطاب، أن
دسترة المملكة
لكافة حقوق
الإنسان كما هو
متعارف عليها
عالميا، بكل
آليات حمايتها
و ضمان
ممارستها ،
هو ما سيجعل
من الدستور
المغربي، دستورا
لحقوق الإنسان،
و ميثاقا لحقوق
و واجبات
المواطنة.**

”

مصطفى عجاب

■ عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

■ عضو الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء

عرف قطاع العدالة ورشا إصلاحيا لم يعرفه المغرب في تاريخه الحديث والقديم

شكل قطاع العدالة أحد القطاعات الرئيسية في مطالب الإصلاح ، ما هي في تقديركم أهم الإصلاحات الجوهرية التي تحققت في العهد الجديد؟

خلال العهد الجديد عرف قطاع العدالة ورشا إصلاحيا لم يعرفه المغرب في تاريخه الحديث والقديم، ورشا يمكن أن نؤرخ لانطلاقته بتعيين أحنينا الأستاذ محمد بوزيع وزيرا للعدل سنة 2002 في حكومة ادريس جطو ، (فيما نعتناه وقتها بالخروج عن المنهجية الديمقراطية). قد يبدو ذلك التعيين منظورا إليه من الواقع السياسي اليوم أمرا عاديا، لكنه في وقته شكل انتقالا على درجة كبيرة من الأهمية والدلالة، كون وزارة العدل وقتها تعد من أهم وزارات السيادة، ومن المجالات المحفوظة للملك. وكان هذا التوجه يستند إلى خلفية تاريخية وفقهية تعتبر أن القضاء فرع من الإمامة العظمى، ويختص ولي الأمر وحده بتعيين القضاء وعزلهم، ولم يكن من حق المرأة تولي القضاء. وبحكم هذه الخلفية التاريخية والفقهية تم النص في الدساتير على أن الأحكام تصدر باسم جلالة الملك، وتكرس بذلك إبقاء حراسة أختام المملكة في المجال المحفوظ للملك. واستحضارا لهذه المعطيات؛ اعتبر أن ورش إصلاح العدالة في العهد الجديد انطلق فعليا بهذه الإشارة القوية من جلالة الملك بتعيين فقيدها العزيز سي محمد بوزيع وزيرا للعدل وهو المعروف بانتمائه للاتحاد، وتبعها لذلك بخروج وزارة العدل من دائرة ما كان يعرف بوزارات السيادة. وقبل ذلك كان جلالة الملك قد أكد في خطابه السامي في افتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء في مارس 2002 على «التعبئة الكاملة والقوية للقضاء ولكل الفاعلين في مجال العدالة لمضي قدما بإصلاح القضاء نحو وجهته الصحيحة وانتهاء زمن العرقلة والتخاذل والتردد والانتظارية»، وتوالت بعدها خطب ملكية متواترة تؤكد كلها على أهمية وملحاحية إصلاح العدالة ببلادنا.

على ذكر تعيين أحنينا محمد بوزيع وزيرا للعدل، كيف تقيم مرحلة توليه هذه الوزارة وتفاعله مع الثقة الملكية في ورش الإصلاح.

الأستاذ محمد بوزيع خبر قطاع العدالة بحكم امتنانه المحاماة لسنوات طويلة، وكان واحدا من أعمدة المهنة وقطاع المحامين الاتحاديين. وعندما تقلد هذه المسؤولية

وفي تخليقها من خلال إحداث صندوق الودائع الذي شكل مساهمة نوعية في تخليق وتحسين هذه المهنة. لا شك أن هذا الورش الإصلاحى الكبير واجه مقاومات كحال كل إصلاح، وطبعاً ما كان له أن ينجح لولا الثقة الملكية، وتراكم مكنتيات حكومة التناوب التوافقي، وأيضاً مع وجود أحنينا عبد الواحد الراضى رئيساً لمجلس النواب، وفريق برلماني اتحادى قوى برئاسة أحنينا الكاتب الأول الأستاذ ادريس لشكر واجتمعت فيه كفاءات حقيقية من أبناء الاتحاد. إن هذا النفس الإصلاحى الذى طبع مرحلة ولاية فقيدها العزيز الأستاذ محمد بوزيع شكل بكل تأكيد لبنة إضافية في ورش إصلاح العدالة ببلادنا. وهو النفس الذى سيتواصل مع تولي أحنينا عبد الواحد الراضى وزارة العدل في حكومة 2007.

وما هي الإضافات النوعية التي قدمها أخونا عبد الواحد الراضى لورش إصلاح العدالة خلال فترة توليه مهام وزارة العدل في حكومة الأستاذ عباس الفاسي؟

مع تعيين أحنينا الأستاذ عبد الواحد الراضى تأكد توجه جلالة الملك بخروج وزارة العدل من دائرة وزارات السيادة، وبحكم التجربة السياسية العميقة لوزير العدل الجديد، وبحكم كونه رجل دولة من العيار الكبير، وتأسيساً على التراكم الذى تحقق في مجال إصلاح العدالة؛ رفع سي عبد الواحد شعار إصلاح المحكة أولاً، المحكة باعتبارها وجه ومصنع العدالة. وجه العدالة من حيث يجب أن تتوفر لها البنىات والتجهيزات الحديثة، ومصنع العدالة من حيث تجب العناية بمكوناتها مادياً وأدبياً بما يسهم في إنتاج عدالة ذات مصداقية لدى الرأي العام. وبالنظر لما عرف عن هذا الرجل الفذ من رصيد ثقافى تقدمي، ومن حصافة الرأي، استطاع أن يتغلب على كثير من العوائق التى كان ورش الإصلاح يستهدفها، سواء في تعامله مع القضاء بحرصه الشديد على استقلالية القضاء في ممارسة مهامه، أو في تعاطيه مع احتجاجات النقابة الديمقراطية للعدل دفاعاً عن المطالب المشروعة لأطر وموظفي كتابة الضبط، أو في تكريس العلاقة التشاركية مع باقي مكونات العدالة وخاصة هيئة الدفاع جمعية وتقياً ومجالس. لا يسمح المجال بتفصيل كل الجوانب المتعلقة بورش «إصلاح المحكة» كشعار مركزي في تدبير فقيدها العزيز سي عبد الواحد الراضى لوزارة



”وهكذا أخلص إلى أن ورش إصلاح العدالة امتد على مدى 25 سنة من العهد الجديد، تراكمت خلاله إصلاحات أساسية وجذرية. ولأن المجتمع يتطور، مثلما تتطور الحضارة الإنسانية“

”

كان على إلمام واسع بأوضاع العدالة في بلادنا. ويمجد توليه المهمة صاغ مشروعاً متكاملاً لإصلاح العدالة بكل مكوناتها، أسسه على أربعة ركائز فيما أذكر: التحديث، التقنين، التكوين والتخليق. بخصوص التحديث انصب هذا الورش على تحديث بنىات المحاكم باعتبارها معياراً لأهمية المحكة في نظر الرأي العام، وكان يقارن بين بنىات العمالات وبعض الإدارات الحديثة والمجهزة وبين حال بنىات المحاكم ووسائل العمل التى لا تسعف، وقد أثر هذا الورش ما أصبحت عليه أوضاع المحاكم اليوم من بنىات وتجهيزات غيرت وجه المحكة في بلادنا. وفي ورش التقنين عرفت هذه المرحلة تحديث جوانب مهمة من الترسانة القانونية للمملكة، أذكر أنه عند مناقشة مشروع قانون الإرهاب (لمعالجة مخلفات الأحداث الإرهابية ل 16 ماي) أكد أن علينا أن نواجه الإرهاب بالقانون لا بالسلطة، تكريساً لإيمانه بدولة الحق والقانون. وانشغل بموضوع التكوين والتكوين المستمر لمكونات العدالة باعتباره السبيل الأنجع لتطوير العدالة ومواكبة المستجدات القانونية والفقهية. واعتبر أن العدالة لا يمكن أن تتحقق في أجواء يشوبها الفساد، واتخذ إجراءات وتدابير لمواجهة هذه المعضلة، ومن المبادرات المشهودة له صدور القانون المنظم لمهنة المحاماة الجاري به العمل اليوم والذي ساهم في تحسين واستقلالية مهنة المحاماة، بل



اعتمدها جلالة في مختلف القضايا والإصلاحات الكبرى. وتم فتح حوار واسع حول الموضوع، انتهى بصياغة «ميثاق إصلاح منظومة العدالة»، حدد الأهداف الاستراتيجية والفرعية للإصلاح وآليات تنفيذه.

وهكذا أخلص إلى أن ورش إصلاح العدالة امتد على مدى 25 سنة من العهد الجديد، تراكت خلاله إصلاحات أساسية وجذرية. ولأن المجتمع يتطور، مثلما تتطور الحضارة الإنسانية، وفي مسار التطور هذا تظهر الحاجة إلى إصلاحات مستجدة، وورش إصلاح العدالة يظل ورشا مفتوحا باستمرار. هناك اليوم حاجة لتقييم مآلات هذا الإصلاح في بعض جوانبه من خلال ما أفرزته التجربة، وهناك أيضا حاجة ماسة للبناء على التراكمات التي تحققت خلال 25 سنة الماضية ومقاومة كل المحاولات التكوينية مثلما نشهده اليوم في مشروع قانون المسطرة المدنية، حيث تصر حكومة التغول على إضعاف مهنة المحاماة مع ما يترتب عن ذلك من إضعاف للعدالة. ففي الوقت الذي اعتمد فيه جلالة الملك في ورش إصلاح العدالة، كما في مختلف الأوراش التي فتحها، على المقاربة التشاركية، نعاين كيف أن ورشا مهما في مسار العدالة مثل المسطرة المدنية يتم فيه اللجوء للأغلبية العددية ورفض سماع مقترحات المعنيين الأساسيين بهذا القانون وبالأحرى إشراكهم، ضاربة عرض الحائط بكل التوصيات التي أفرزها الحوار الوطني من أجل إصلاح العدالة والنموذج التنموي الجديد. وإن مواصلة تحديث ترسانتنا القانونية بما يتلاءم مع مقتضيات دستور 2011، وما تفرضه التحولات المجتمعية، والمشروع الملكي في التحديث والعصرية، قد يكون بعيد المنال على الأقل في ظل حكومة التغول هاته.

لدرجة يمكن اعتبارها قفزة نوعية في هذا الورش، بصدر دستور 2011 الذي أقر لأول مرة القضاء كسلطة مستقلة وإحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية، حيث تجاوب جلالة الملك مع هذا المطلب الذي شكل لسنوات طويلة مطلبنا لحزينا ومعه القوى الحقوقية ببلادنا وخاصة جمعية هيئات المحامين بالمغرب. ولترجمة هذه الاستقلالية، وكدأب جلالة الملك في كل الأوراش التي فتحها، تم اعتماد مقاربة تشاركية من خلال الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة، حيث بادر جلالة إلى تعيين اللجنة العليا للحوار الوطني من أجل إصلاح منظومة العدالة المتنوعة والمتعددة المشارب، وأكد في خطابه التوجيهي للجنة على منطق نجاعة المقاربة التشاركية التي

العدل، لكنني استطيع الجزم بكون كل مكونات العدالة تحتفظ له بكثير من التقدير والعرفان لما تميزت به هذه المرحلة من إنجازات ومن تراكمات على درب الإصلاح الجدي والشامل لقطاع العدالة.

**في التقييم العام لهذا الورش
الإصلاحي لقطاع العدالة الذي
يقوده جلالة الملك منذ 25 سنة،
هل يمكن القول إن الورش أدرك
جميع مراميها، وأن العدالة في
بلادنا توجد في وضع مرضٍ؟**

لم يتوقف ورش إصلاح العدالة عند ولاية أخينا الأستاذ عبد الواحد الرازي، بل سيتطور الإصلاح



عبد السلام المساوي
عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
إعلامي وكاتب

خطب صريحة وصارمة ، نقدية ، جريئة وشجاعة ...

بل بلغة 2030 و 2050 و...
ان المسألة تهم مستقبل وطن بأكمله ، المستقبل الذي ينادينا ، والذي يطرح على كل واحد منا السؤال : أي بلد سنتركه للأبناء والأحفاد بعدنا ؟ جاء في خطاب العرش 29 يوليو 2019 إن المغرب ملك لجميع المغاربة ، وهو بيتنا المشترك . وعلينا جميعا ، كل من موقعه ، ان نساهم في بنائه وتنميته ، وان نحافظ على وحدته و أمنه واستقراره .»

خطب قطعت مع اللغة التقليدية « ...يقول جلالة الملك في ثورة الملك والشعب ، 20 غشت 2019 لا ينبغي أن نخجل من نقط الضعف ، ومن الأخطاء ، التي شابت مسارنا ، وإنما يجب أن نستفيد منها ، وأن نتخذها دروسا لتقويم الاختلالات ، وتصحيح المسار .»
وإذا كان الأمر هكذا ؛ وإذا كانت الأخطاء ليست شرا ، فإن الشر كل الشر ، هو ألا نستفيد من هذه الأخطاء وألا نتخذها دروسا لتصحيح المسار ، فقد « بلغنا مرحلة لا تقبل التردد أو الأخطاء ، ويجب أن نصل فيها إلى الحلول للمشاكل ، التي تعيق التنمية ببلادنا .»

إن المرحلة المقبلة ، إذن ، لا تحمل التردد أو الأخطاء ، ما يعني أننا ندفع اليوم ثمن أخطاء وترددات مسؤولين كثيرين في مختلف المواقع ، وإن هذه الطريقة في العمل وصلت إلى نهاية صلاحيتها ويجب تغييرها بالنجاعة والمسؤولية ، أي ترتيب الأثر القانوني لكل إخلال بالواجب ، وهذا هو العقد الاجتماعي الجديد الذي يطرحه الملك .

يقول جلالة الملك في خطاب ثورة الملك والشعب 20 غشت : « 2019 لقد حرصنا على جعل المواطن المغربي في صلب عملية التنمية ، والغاية الأساسية منها .»

واعتمدنا دائما مقاربة تشاركية وإدماجية ، في معالجة القضايا الكبرى للبلاد ، تنخرط فيها جميع القوى الحية للأمة . « ... » واننا نتطلع ان يشكل النموذج التنموي ، في صيغته الجديدة ، قاعدة صلبة ، لابتثاق عقد اجتماعي جديد ، ينخرط فيه الجميع : الدولة ومؤسساتها ، والقوى الحية للأمة ، من قطاع خاص ، وهيئات سياسية وتقنية ، ومنظمات جمعوية ، وعموم المواطنين .

كما نزيد أن يكون عماد المرحلة الجديدة ، التي حددنا معالمها في خطاب العرش الأخير ؛ مرحلة المسؤولية والإقلاع الشامل .»

خطب متميزة بنفس اجتماعي متقدم تذكرنا جميعا بأن ما يمسننا يمس ملك البلاد ، وأن الشعور متبادل حتى الختام ...



تميزت خطب جلالة الملك محمد السادس بالواقعية والموضوعية والجرأة ، سواء في مجال تشخيص الواقع وانتقاد أداء المؤسسات والمرافق الإدارية..

»

خطاب العرش 29 يوليو « 2019 نحن نزيد سماع الحقيقة كاملة عما يجري في بلادنا وان كانت قاسية ومؤلمة .» يقولها ملك البلاد بكل الوضوح الممكن ، يقولها ويكررها لمن يريد ان يفهمه ، لا لمن يريد فقط الانصات لجلالته
خطب صريحة وصارمة ، خطب نقدية ، جريئة وشجاعة ...

وعلى المسؤولين الذين يقولون لنا دائما ان المصلحة العامة تهمهم اكثر من الخاصة ان يؤكدوا لنا هذه المرة بالملموس ، بالفعل لا بالكلام ، انهم مقتنعون بهذا الشعار الذي يرددونه ، وان يحاولوا تدوير العجلة ، واخلاء المكان ، والبحث عن يستطيعون الحديث مع مغرب 2024 بلغة 2024

لقد تعلمنا أنه لا يمكن قراءة الخطب الملكية بدون الرجوع إلى مضامين الخطب السابقة ، وأن هناك خيط رابط بين جميع الخطب الملكية ، وبالتالي فإن أي قراءة لا تأخذ بعين الاعتبار الخطابات السابقة تبقى قراءة معيبة وتزيغ عن الصواب

عندما نقرأ خطابا ملكيا فاننا نستحضر بشكل أوتوماتيكي خطب ملكية أخرى حملت معها ثورات هادئة في مجالات الادارة العمومية والديبلوماسية والجهوية المتقدمة ومراكز التكوين المهني والتعليم ومراكز الاستثارة الجهوي وميثاق اللامركزية ... وغيرها من المجالات التي تهدف إلى تحسين حياة المواطن وتجويد الخدمات العمومية ، وتسعى إلى تحقيق مقومات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ...
لقد جاء في أكثر من خطاب ملكي ، أن تشريح وتشخيص الواقع بكل جرأة وموضوعية ليس نقدا هداما ولا يدخل في خانة جلد الذات ، لكنه نقد بناء خاصة وأنه مرفوق دائما بالاقتراحات والحلول الاستيعابية والاستراتيجية ..

لقد شكلت خطب جلالة الملك محمد السادس جيلا جديدا من الخطب ، اذ تميزت بالواقعية والموضوعية والجرأة ، سواء في مجال تشخيص الواقع وانتقاد أداء المؤسسات والمرافق الإدارية...
كل خطاب ملكي منسجم ومكمل لخطب جلالة الملك محمد السادس في الأونة الأخيرة ، خطب تتميز بسات جديدة لم يألفها المواطن من قبل ولم يتعود عليها ذوو المناصب والمحتركون للثروة والسلطة...خطب متجددة وحداثية تتأشى وروح العصر ، بل وتحمل في طياتها حمولات سياسية واقتصادية واجتماعية بلغة سلسلة واضحة يفهمها ويتذوقها الجميع .

إن خطب جلالة الملك محمد السادس متميزة شكلا ومضمونا ، وتشكل خارطة طريق لإخراج المغرب من كل الاختلالات السياسية والتنموية والاقتصادية والمجالية ، لكنها في حاجة ، ليس لمن يشيد بها ، بل لمن يلتزم بها وينزلها الى ارض الواقع .
خطب ملكية متأسكة ومنسجمة ، تحكها وحدة الهدف ووحدة الرؤية ...

خطب مؤسسة على ثوابت مبدئية ورؤية واعية واستراتيجية ...

خطب حية متجددة يحكمها ناظم مشترك ؛ تنمية المغرب وخدمة المواطن ...

خطب واعية وهادفة ، خطب عقلانية لا تروم السيطرة على الوجدان بخطاب عاطفي

خطب الحقيقة ، واضحة شكلا ومضمونا ، لغة وفكرا ، منهجية ورؤية يقول صاحب الجلالة في

II

حوارات ...

بأصوات

أخرى

لفهم أوسع

محمد الطوزي

■ مفكر وباحث في العلوم السياسية

■ عضو لجنة صياغة الدستور ولجنة النموذج التنموي الجديد

■ صدرت له العديد من المؤلفات

أهم تغيير مس المغرب مع مجيء محمد السادس هو ... محمد السادس!

من المثير حقا في التجربة الحالية أن الملك، لا يحيل على أي تجربة خارج تاريخ المغرب، ولا نلمس إحالات مرجعية في هذا الجانب، و يتم الاكتفاء بالذكاء الجماعي للمغاربة في اجترح نماذج مغربية، لكن نلاحظ مثلا بعض التقاطع مع تجارب دول أخرى، مثلا الصين عندما تتحدث في كتابك عن «الميناء المتوسطي..» هناك من يرى تجربة المناطق الاقتصادية الخصوصية في «شين زين» مع دينغ كسياو بينغ .. هل المعايير قريبة من الواقع؟

: يجب الانتباه الى أن الصين تشترك مع المغرب، كما مع العديد من الامبراطوريات في تدبير القطاع (-). (discontinuités) التغيرات والتغيرات في تدبير ذات التاريخ الإمبراطوري. ويتجلى ذلك كذلك في مرونة الحكامة وتعدد الأنظمة المتدبير بنطق واضح. ويجب أن نبحث عن تفرد التجربة المغربية في ما سبق قوله عن التفكير الجماعي وكذلك في التاريخ الخاص بالدولة والسلطة في المغرب...

في العهد الجديد كانت البيعة مكتوبة كما كانت من مقومات بناء الوحدة الترابية والدولة الخ ما الذي تغير في واقع إمارة المؤمنين في العهد الجديد؟

في واقع الحالة الخاصة بالبيعة نجد أن التغير حاصل منذ القدم ، بما هي فعل رمزي ينشطه صاحب الأمر في لحظات معينة. واليوم لا بد من أن نشير الى أن البيعة أصبح يقوم بها المؤسساتيون، أي أنها ليست بيعة مفتوحة للعوام ، بل لا بد من إطار مؤسساتي لحضورها وتقديمها. والبيعة لا تصنع سلطة الملك لوحدها، وإن كانت مهمة للغاية ورمزيتها قوية وحولتها من المعتقدات حاسمة في تقدم الأوضاع زد على ذلك أنها تحتفظ للسلطة بجانها الغامض والسحري في بناء قوتها. وفي حالة المغرب، يجب الانتباه الى أننا ربما نكون المؤمنين بقوة الدستور وحيث أصبحت مؤسساتية ومدسرة. وهي توضح بقوة طريقة



مجهود عمل جماعي فيه اللجن المختصة وخلايا التفكير الجماعي (تينك تانك) .. وهذا التفكير الجماعي أصبح مكرسا كأسلوب عمل في تقدير كل المسؤوليات..

لا شك أن هناك مقارنة تفرض نفسها مع أسلوب الحسن الثاني..؟

: الملك الحالي لا يقول ما كان الراحل الحسن الثاني يقوله: «أنا عارف اش باغنيين المغاربة»! لم يقل عبارة مماثلة لها، وهو في مهنة الملك مسؤول عن مآل الاستراتيجيات الكبرى، ولكنه لا ينتجها لوحده هناك بلورة مشتركة تتم عبر التوافقات الوطنية الكبرى..حتى في المجال المحفوظ دستوريا للملك، يمكننا القول إن القرارات يتم إعدادها وبلورتها بشكل جماعي على مدى طويل ويعلم الملك عنها برفقة تسانة مهمة من المبررات التي تستوجبها. كما يتضح أيضا من خلال تدبير التعدد والتعددية والانتقاء الخاص بأعضاء اللجنة والهيئات المندورة للحكمة والتفكير والتخطيط والذي يعطي تمثيلية أكثر دقة تمنح مكانة مهمة للأقليات الخ.. كما حدث في اختيار اللجنة ذات المهام الإستراتيجية كالدستور و مدونة الأسرة والجهوية و لجنة النموذج التنموي الخ الخ.

بعد ربع قرن على العهد الجديد، لو سألنا السني محمد ما هو أهم شيء تغير في المغرب أو ما الذي غيّر محمد السادس في المغرب والمغاربة؟ لاسيما في مجال تدبير الدولة، وطموحات الديمقراطية والموقع الدولي؟

لعل أهم تغيير مس المغرب مع مجيء محمد السادس هو ... محمد السادس! الشخص والمؤسسة. ولعل أهم وأكثر ما يثير في التغيير الذي حصل مع الملك محمد السادس، منذ دستور 2011، هو احترامه الصارم للدستور! وهذا الأمر يمكن أن يفضي بنا الى الحديث عن تغييره لوظيفة الملكية ووضعها الاعتباري داخل المجتمع والنظام السياسي أي أننا شهدنا بداية قطيعة مع الاحالة على مرجعية المقدس والسيادة مجسدة في شخص واحد. فقد أصبحت الملكية معه ملكية وظيفية ، أي ان قوتها تكسبها من وظيفتها! وهي وظائف مؤسسية وسياسية واضحة كما يطرأ ويحددها الملك وتخضع مع مرور السنوات ، لمزيد من التدقيق والتوضيح والشفافية.

قد كتبت الكثير عن المسؤولية ودستورها واعتبارها جوهرية من الأساسيات التي جاءت مع الدستور وفي تدوير التدبير مع الملك محمد السادس؟

لقد صار الإطار المؤسسي والوضع الاعتباري عاملين محددتين للمسؤولية. ففي زلزال 2017 طرح السؤال: ما هي مسؤولية الملك ؟ واتضح ان المسؤولية بالنسبة له تكمن في تحديد رؤية للبلاد . فهو يتصرف بما معناه «أنتي ملك مساهم في تطبيق وتنفيذ الرؤية التي يتفق عليها المغاربة»، أنا أساهم في وضع هاته الرؤية وتنفيذها ولست صاحبها الوحيد. كما اني لست الوحيد في تدبير البلاد، بل هناك مسؤوليات متداخلة فيها الاحزاب و الادارة والحكومة وغيرها.. ولعل لسان حاله يقول: لماذا يكون الملك مسؤولا عم وجد الآخرون له ؟ فهو يرسم الاستراتيجيات والخيارات الكبرى للبلاد، علما بأنها عملية ليست فردية ولا هو انتجها فرديا وشخصيا بل ثمرة



- أولها أن التعددية اختارها المغرب منذ بدايته السيادة عند الاستقلال ، وثانيها ما جاء به الدستور الحالي حول حقوق المعارضة وتمويل الأحزاب .

المستوى الرابع هو أن المقاربة لا يمكن أن تغفل ، في إطار عام، الأمانة السياسية التي تعيشها الأحزاب السياسية في علاقتها بالديموقراطية التمثيلية ، ليس في بلدنا فقط بل في العالم كله. وهي في حالتنا الوطنية، تظهر من خلال كون الديموقراطية التمثيلية لم تعد انتاجا في مستوى الطموح المشترك. ونحن نعرف ، من باب التجربة أن الديمقراطية التمثيلية تعرف دورات منذ عهد الاغريق حتى . ولعل الديموقراطية هي بذاتها مفارقة. وتبقى مع ذلك النظام السياسي الاقل ضرا ، وذلك لأنها النظام الذي يمنع الشعوب من منح مفاتيح مجتمعاتها ودولها إلى .. الحمقى! والقاعدة على خلق توازنات ضرورية للغاية المشتركة.

وهناك مستوى له صلة بالوظائف الاساسية للأحزاب. ولعل مرد الازمة هنا هي ان الوظيفة الاساسية للحزب المبنية على الاختيارات الايديولوجية (او ما نسميه حزب القناعات ببرامج واضحة ومرجعيات اقتصادية واخلاقية وسياسية ثابتة) تقلص وجودها، في الواقع منذ انهيار جدار برلين. والملاحظ أن القناعات تقلصت مقابل المصالح، وهذه الأخيرة ليست بالضرورة قدسية أو مدمومة، بل قد تكون مشروعة. ونحن نسير نحن الحزب - المناوئة التي لها اختيارات مصلحية معينة تخدم قات كبرى أو صغيرة في زمن معين.. ويمكن أن نجد أن هذه المصالح القوية قد تتخللها اختيارات عامة لكنها قليلة الحضور في وظيفة الحزب الجديدة.

مقتطف من حوار طويل سينشر لاحقا

**كتاب حياكة الزمن السياسي
وخيال الدولة النبوليرالية)
يكرس الاحزاب كممثل عن
السيادة الشعبية عن طريق
الانتخابات ويقوي موقعها
في صناعة قرار الدولة، في
المقابل تعيش كلها تقريبا وضعاً
صعباً، كما أن وظيفتها كوسائط
مجتمعية تعرف تأكلاً مؤلماً.. يبرز
من خلال ضعف الثقة والعجز عن
تدبير الكثير من النزاعات الترابية
والاجتماعية؟ ما مرد ذلك في
نظركم**

”
**ولاحظنا كيف
المجلس الاعلى
العلمي مثلاً كان
عضواً من بين
أعضاء آخرين في
لجنة معالجة
المحنة ???
خلاصة القول
إن أمير
المؤمنين أي
الملك لا يصنع
الاستراتيجية
الدينية ولكنه
يقودها??**

: هناك مستويات عديدة في الجواب. منها أولاً المستوى العام أو الماكرو، وله صلة بالتأطير القانوني المؤسساتي للعملية السياسية في البلاد. وهناك ثانياً المستوى الذي له ارتباط بالحزب المؤسسة كما جاء به الدستور، حيث أن هذا الأخير يوظف واقعاً قائماً كما يعمل من أجل توازنات معينة في الممارسة السياسية . وهو كنص منفتح على العديد من الاحتمالات. ويمكن القول بأن الدستور في 2011 الذي نحن بصدد الحديث عنه، يشكل «خروجاً من فوق تلك اللحظة . ولنا أن نقول يمكن أن نعتبره أزمة في تلك اللحظة . ولنا أن نقول بأنه جاء بإطار قانوني محترم للغاية في هذا الباب. وقد جاء الدستور بطموح جديد وذلك لما جاء به من أفق ، وبالنظر للحالة التي كانت تعيشها البلاد .

والمستوى الثالث في المعالجة هو كون الدستور أدخل مفاهيم محددة في ما يخص السيادة الشعبية، أو الوطنية عبر الانتخابات ، ودشّن الأحزاب كآلية من آليات ترسيمها في الواقع . ولعل في ذلك مرجعية تاريخية يجب استحضارها ، وجوبا:

المغرب في تدبير فصل السياسة عن الدين عبر مؤسسة إمارة المؤمنين . ولهذا نفهم إحالة ملك البلاد عليها مع التشديد على قوله « أنا لا أحل حراماً ولا أحرم حلالاً » . وهو بذلك مسؤول عمّ يتم نقله كبداء وقواعد دينية إلى الحقل السياسي فالملك لا يقرر في الدين ، بل في القواعد التي قد تصبح قوانين ويعطي رأي المؤسسة التي يمثلها ويقدم صورة عن تدبير الدولة للحقل الديني كما عشناه منذ 2003 وتكرس منذ... 2014 ولعل أهم عمل الاطار هو قيامه بصياغة حقيقية ودقيقة لما نسميه اسلام المغاربة! وهي صورة مختلفة عن تدبير آخرين من المسلمين.

لقد اتضحت المسافة بشكل جلي بين السياسة والدين والانتقال بينهما. ومنها أن إمارة المؤمنين لا تقوم بإنتاج أو صناعة المعايير الدينية بل تدقق وتحدد انتقائها إلى الحقل السياسي. ومن هنا نفهم أن المغرب لا يوجد فيه إفتاء شخصي، أي لا عالم يمكنه أن يدعي أن رأيه قانون! فالفتوى صارت جماعية وصار الإفتاء مؤسساتياً. ويمكن بعض الأحيان أن يصدر ما قد يزعج من طرف بعض العلماء، كما في قضية الزدة وفي بعض النوازل، لكن لا يمكن لأي أحد أن يقول بأن رأيه الديني هو القانون!.

ولاحظنا كيف المجلس العلمي الاعلى مثلاً كان عضواً من بين أعضاء آخرين في لجنة معالجة المحنة ... وخلاصة القول إن أمير المؤمنين أي الملك لا يصنع الاستراتيجية الدينية ولكنه يقودها..

**يعيش الحقل الحزبي ومن
ورائه الحقل السياسي مفارقة
لافتة ، مفادها أن الدستور
الجديد ، من خلال قراءتكم في**

أحمد التوفيق

■ وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

■ كاتب و مؤرخ

الناس بحاجة إلى إمام على رأس الدولة يحسون بصدق وبراءته

من الشباب يعيشون في سلاسة عصرية في المظاهر قد لا تكون تقليدية ولكنهم سائرون على الاستقامة ويتشوفون إلى حياة روحانية، وربما نفروا من قيود لا تدخل في الجوهر. المهم في التطور هو أن يقع في الجوهر أي العدل والاستقامة، وما عدا ذلك فيدخل في الاستهلاك، والناس بحاجة إلى إمام على رأس الدولة يحسون بصدق وبراءته.

كانت لحظة 61 ماي من اللحظات الأليمة في بداية العهد الجديد، وكان تدبيرها يتطلب توليفة ذكية تجمع بين الأمن والمجتمعي والديني.. وقد تميزت المعالجة الدينية بمقاربة شاملة من خلال تجديد الحقل الديني وتأطيره، هل لكم السيد الوزير أن تقدموا لنا الملامح الأساسية في التأطير الجديد؟

صادفت بدايات التدبير الجديد للشأن الديني واقعة 16 ماي 2004، ولكنها لم تكن المنطلق ولا الحافز ولا الوجه، ولم تأت في هذا الباب بشيء خاص، ذلك لأن التدبير المذكور استمد وما يزال يستمد من ثلاثة أمور: (1) ثوابت المغرب في الإمامة والعقيدة والمذهب والسلوك الروحي الأخلاقي (2) ضرورة تدخل الدولة في تلبية الحاجات الدينية كحاجات اجتماعية، (3) ضرورة التأطير الديني للمجتمع لمواجهة الفتنة لاسيما بسبب تأثيرات المحيط الخارجي. وفي كل جانب من هذه الجوانب وقعت تغييرات ساندتها القانون الذي انتقل به التدبير المذكور من مستوى الأعراف إلى مستوى المبادرة العقلانية المتساوقة مع الثوابت.

يعرف الاشعاع الروحي للمملكة نموا بارزا واستعادة شمل القارات الخمس، ولا سيما منها القارة الأوروبية والإفريقية، ما هي خلفيات هذا التوجه المغربي وماذا تحقق من ورائه، من حيث القوة الروحية لإمارة المؤمنين ومن وحيث الحضور الدولي للمغرب؟

هذا الدور بدوره امتداد تاريخي تعزز بما يقتضيه السياق، فالمغرب له علاقات روحية طبيعية بعدد من البلدان الإفريقية، وقد تجددت انطلاقا من الراسمال الماضي وحافظت على طبيعتها في التبادل ولا راحة فيها للحسابات مهما كانت، فعندما يأتي طلب من بلد إفريقي للانضمام إلى مؤسسة محمد السادس للعلماء



مع هذا المعطى، ووفقا لتطورات ملف وحدتنا الترابية؟

السر في ذلك هو اعتقاد المؤمنين أن البيعة من شروط الإيمان، ولذلك هب سكان الأقاليم التي كانت مستعمرة بتأكيد ما كان يجمع أجدادهم بملك البلاد من رباط البيعة، الأرض بأهلها، وفي هذا بعد أعرق للتعاقد، فالبيعة أي التعاون على الوجود السياسي الترابي قضية دينية.

كان لموقع الإمامة، من خلال إمارة المؤمنين دور جوهري وحاسم في تأطير الجواب عن تحولات المجتمع المغربي الحديث، قضية المدونة كنموذج هل يمكن القول بأن إمارة المؤمنين لعبت دورا في تحصين الحداثة التي يستوجبها التطور المجتمعي في المغرب محمد السادس؟

الوعي التاريخي المجتمعي السياسي للمغرب أهله لكي يأخذ بالتفاصيل في الآليات والأساليب دون أن يفرط في الثوابت، فالدين قائم على أمور جوهرية تدور حول العدل، وعندما يضع الجوهر في المظاهر النسبية تظهر المخاطر على الدين وعلى الحياة، فالحياء مثلا جوهر، لأنه مبني على احترام حرمة الآخر، وقد يكون من مظاهره شكل اللباس ولكن احترام حرمة الآخر مسألة ضمير لا تقوم مقامها المظاهر، لأنها ليست المقصود في ذاتها، وهناك جماهير

من أقوى اللحظات الأولى للعهد الجديد، في نهاية تسعينيات القرن الماضي، لحظة البيعة الجماعية للأمة، والتي كانت بيعة مكتوبة في حضرة جلالتة، ما هو في نظرك المغزى الذي يكتسبه هذا الفعل، البيعة وتدوينها كتابيا في تاريخ الإمامة وفي تاريخ المغرب؟

تختص المملكة المغربية في مجموع العالم الإسلامي بالحفاظ على البيعة للملك الجديد باعتباره أميرا للمؤمنين قائما على شؤون الدنيا والدين. والبيعة كانت في المغرب على الدوام مكتوبة ومحتفى بها (وقد نشرت مديرية الوثائق الملكية عددا من صور بيعات الملوك يرجع تاريخ بعضها إلى أربعة قرون، بالإضافة إلى الإشارات التي وردت إليها في كتب التاريخ في ما يخص الجهود السابقة منذ الأدراسة)، وهي عبارة عن إشارات يحرره العدول ويوقع عليه القضاة وتكون باسم ممثلي الأمة الذين تحمل أسماؤهم، من شرفاء وعلماء وشيوخ زوايا وأمناء الحرف وممثلي التجار وأعيان المدن وشيوخ القبائل ورؤساء العساكر. وكلمة «البيعة» مأخوذة من فعل «البيع»، فالبايع هي الأمة، والمبيع هي مشروعية الحكم، والمبيع له هو المبايع أي أمير المؤمنين، ومقابل البيع هو الالتزام بالكيليات الشرعية الخمس التي يشار إليها في البيعة جملة أو تفصيلا، وهي حفظ الدين وحفظ النفس (الأمن على الحياة) وحفظ العقل (النظام العام بالعلم والعدل والعرف) وحفظ المال (أسباب المعيشة بما فيها الملكية والاستحقاق) وحفظ العرض، أي كرامة الناس. وهذه المبادئ لا تخرج عنها الدساتير الحديثة. فالبيعة تعاقدا مكتوب بين المحكومين والحاكم، ومن عبقريّة الأمة في المغرب أمران: أن المؤسسات الحديثة والبرامج السياسية تتلاقى مع مضمون البيعة، ومن العبقريّة أيضا السلاسة التي مر بها تعبير الأعيان في الماضي إلى تعبير المنتخبين اليوم.

البيعة، بمفهومها الديني والسياسي في المغرب مقوم من مقومات السيادة الوطنية كما بينت ذلك فصول دفاع المغرب عن وحدته الترابية، في منتصف سبعينيات القرن الماضي، ولا سيما في مرامفعتها أمام محكمة البلد الدولية، كيف تعامل العهد الجديد



فالمشترك الأساس بين الحياة منظورا إليها من جهة الدين وبين الحياة منظورا إليها من جهة السياسة قديما وحديثا هو العدل، وهذا المعيار يحمي كل المحاكمات بين تسييس الدين وفرض الدين على السياسة، علما بأن الإسلام دين واقعي يقرر أن الهداية نسبية بحكم إلهي وقيم الدين تدعو إلى مثالية وإلى سمو وارتفاع عن الخلود إلى الأرض، وفي هذا الباب قد يفيد بعض الحركات في أفقنا أن تتعظ بالنقد الذي وجه لما كان يسمى بالمرض الطفيلي في اليسارية، إذ بدون فهم الطابع الواقعي للإسلام مع الدعوة إلى الكمال كاستثناء، سيظل التشويش قائما على الجمهور ولن يتكون لديه فكر سياسي ناضج يستمد الاستقامة من الدين ويقتنع في نفس الوقت أن الله يرع بالسلطان (إعمال القانون) ما لا يرع بالقرآن.

سؤال أخير: لو طلب منكم السيد الوزير أن تحدودا ما هو أهم تحول طبع العهد الجديد في المجال الروحي، فماذا سيكون؟

أقدر أن التحول في العهد الجديد في المجال الروحي يتمثل على الخصوص في ستة أمور هي: التكفل المادي والاجتماعي بالقيمين الدينين وتحسين مستواهم المهني؛ توسيع خريطة التأطير الديني بالعلماء؛ التأطير القانوني للشأن الديني، المساجد والقيمين الدينين؛ التأكيد على مراعاة حياد المساجد إزاء التيارات السياسية؛ الإقناع الفعلي للتيارات السياسية الوطنية بمجدي تدبير ديني يخدم المصلحة العامة ويحد من التطرف؛ ترايد التعبير الخارجي عن وجود نموذج مغربي في تدبير الشأن الديني.

للعصر تأثيره في ما يتعلق بفهم الدين والنظر إلى دوره وعلاقته بالسياسة والمجتمع، فهناك تأثير الغرب وتاريخه وحاضره، وهناك التاريخ الطويل لالتحطام المسلمين في تنقلت مذهبهم تعمقه وتركيبه الجغرافية السياسية في وقتنا الحاضر، وقد ذكرنا أن ما جاء في الدستور من المبادئ الكبرى لا يخرج عن الكليات التشريعية التي تقوم عليها البيئة

المعروف حيث تلتقي ثقافتنا الدينية مع رصيد القيم الكونية، ونحن بهذا الصدد في منطق إصلاح فريد يتوقف على تجديد عمل العلماء، وقد سموا هذا الإصلاح التربوي بـ «تسديد التبليغ»، وهم يعرفون أن فرصة السياق، أي سياسة إمارة المؤمنين، تواتي هذا المشروع ولا يجوز تفويتها، وأول شروطها اليقين أي الأمن والاستقرار ثم إعطاء مشروعية العمل الميداني للعلماء وتأكيده الثقة بهم، ونجاح مشروعهم التخليقي سيكون ذا أبعاد عميقة في كل الميادين الإيجابية التي قد لا نتخيلها اليوم لأنها عديمة المثال.

وما هي في نظركم أهم التحولات التي طبعها المقاربة الروحية والدينية، في علاقتها مع دستور المملكة الجديد، الذي عمل على «دسترة» المجلس العلم الأعلى لأول مرة في تاريخ الدساتير، في تزامن مع ما يعرفه الحقل الروحي والقيمي من قضايا وتغيرات. (حضور الشريعة في التشريع والحياة، في معالجة سؤال الأسرة والحريات الخ.)

للعصر تأثيره في ما يتعلق بفهم الدين والنظر إلى دوره وعلاقته بالسياسة والمجتمع، فهناك تأثير الغرب وتاريخه وحاضره، وهناك التاريخ الطويل لالتحطام المسلمين في تشتت مذهبهم وتركيبه الجغرافية السياسية في وقتنا الحاضر، وقد ذكرنا أن ما جاء في الدستور من المبادئ الكبرى لا يخرج عن الكليات التشريعية التي تقوم عليها البيئة، إضافة إلى ما لا يوجد في الدساتير عادة وهو الدين باعتباره المصدر الوحيد لمعنى الحياة، أما تفاصيل البرامج السياسية فهي تدخل في باب المصالح التي هي المقصد الأساس للشريعة.

الأفارقة فإن قبول هذا الطلب يقرر فيه أمير المؤمنين، وكذلك الشأن بالنسبة لطلب الاستفادة من التكوين على صعيد معهد محمد السادس للأئمة المرشدين والمرشدات. فؤسسة العلماء موجودة في ثمانية وأربعين بلدا إفريقيا، والعلماء من البلدان الإفريقية هم الذين وضعوا ميثاق تسيير المؤسسة سواء في يتعلق بالتواكب المشتركة أو النشاط التربوي الموكول للعلماء، والجديد الذي تطلبه العصر وأبدعه أمير المؤمنين هو هذا التعزيز للعلاقات الدينية على مستوى العلماء بعد أن كانت قائمة على مستوى طرق التربية الصوفية، ذلك أن مواجهة المخاطر على التواكب السلمية المشتركة تتطلب الحوار والمجادلة التي هي من اختصاص العلماء.

«مغرب القيم الرابطة بين الكوني والإسلامي المغربي قديما هو هذا هو العنوان الذي نطلقه على العديد من الدروس والنشاطات والمواضيع الرمضانية التي شاركتكم فيها إلى جانب الآخرين، مما أعطى الشعور بأن إمارة المؤمنين، تسعى أن تكون فاعلا حضاريا في الاجتهاد الديني وفي التدبير الفكري، من زاوية جديدة (نموذج الدرس الرمضاني لهذه السنة حول من يجدد للأمة دينها) تربط الثابت الروحي للأمة بالأفق الانساني ال شامل؟

هذا العنوان مناسب إذا أدركنا ما لأمير المؤمنين من حرص على الاجتهاد وثقة بالعلماء كحراس للأمة، لا من جهة الوقاية من المنكر، وعلى رأسه الإرهاب، ولكن على الخصوص من جهة ما ينبغي أن يسود من

أمنية بوعياش

■ رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان
■ رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان سابقا

حقوق الإنسان اليوم هي أحد ثوابت هذا الوطن ومؤسساته

(التشريع، الأمن، جبر الضرر، الحقيقة...؟)

تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية، مثال حي على ما سبق لي ذكره. لن أضيف جديدا إن قلت إن هذه التجربة كانت تجربة غير مسبقة في محيطنا الإقليمي، العربي-الإسلامي، وواحدة من أبرز المبادرات المعترف بها كممارسات فضلى، إفريقيا ودوليا.

لقد بادر المغرب في عهده الجديد، بكل جرأة وشجاعة واستشراف، إلى قراءة صفحة ماضيه وقرر وضع الآليات الضرورية لتدبير ذلك الماضي وإنصاف ضحاياه... وصولا إلى جبر الضرر وحفظ الذاكرة، ودسترة التوصيات الوجيهة لهذه التجربة من أجل الوقاية من الخروقات الجسيمة وضمان عدم تكرارها.

قلت إنها من أبرز التجارب الرائدة والممارسات الفضلى في مجال العدالة الانتقالية، في محيطنا القاري وفي السياقات الدولية. هي إذن تجربة تشكل مصدر فخر واعتزاز، بالنظر إلى مقومات المحطة والمسار، من جهة، وبالنظر أيضا إلى إسهاماتها في تطور المعايير الدولية للعدالة الانتقالية، وفي بلورة وإعمال مفاهيم جديدة في هذا السياق مثل جبر الاضرار الجماعية، وإعمال مقارنة النوع في جبر الضرر، وغيرها، من جهة ثانية.

بالنسبة للحصيلة المفصلة للتجربة، أقترح على قراء منبركم العودة إلى محور «متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة» في التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب برسم 2023، الصادر مؤخرا (يوليوز 2024). أنظر أيضا الملصق جانبه: «تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة 2006-2024».

لكن لا بد من التذكير أننا بادرنّا في رئاسة المجلس إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات وفي الاستمرار في تحمل المجلس مسؤولياته في مواصلة تتبع تفعيل ما تبقى من توصيات الهيئة. وقد قمنا مثلا، بإعادة هيئة لجنة متابعة تفعيل توصيات الهيئة وإنشاء وحدة لدى رئاسة المجلس لحفظ الذاكرة والهوض بالتاريخ المغربي بكل روافده، والانكباب على تجاوز الصعوبات التي حالت دون تفعيل ما تبقى من توصيات وما ترتب عن ذلك من تأخر في إتمام تفعيل المهام والبرامج التي



جسيمة للكرامة والحقوق... وبين مغرب اليوم، الذي لا يتوقف في سعيه لتكريس كافة الحقوق والحريات وضمانها ومساءلة مكسباته، في خط زمني يبقى نسبيا قصير، بالمقارنة مع تطور فلسفة حقوق الإنسان وفعليتها، في المنظومة الدولية وفي دول كانت في طليعة الدول السبّاقة لتبني التوجهات الكونية الجديدة. من هذا المنظور الموضوعي، لا يمكن سوى الإقرار بالتقدم الكبير الذي أحرزه المغرب، خلال عشرية ونيف، في كفالة الكرامة والحرية والحقوق.

من المستجدات الدستورية التي رافع الحقوقيون والمناضلون عموما من أجل تضمينها في النص الجديد لسنة 2011، قضية دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، كيف تنظرون إلى تجربة الهيئة وتأثيرها على نضج الحقل السياسي المغربي، وأين وصل تنزيل توصيات الهيئة في الميادين المعنية

شكلت القضية الحقوقية أحد التحديات الأولى التي عالجها العهد الجديد، باعتباركم كنتم إلى جانب الأستاذ اليوسفي، أحد المهندسين الكبار في الملف الحقوقي، وأيضا باعتباركم رئيسة سابقة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ورئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كيف تقرأون المسار المغربي في تدبير الحقل الحقوقي؟

يمكن من خلال التأمل في مسار اسي عبد الرحمن، ومسارات أخرى غيره، الوقوف على قرار جديد في تدبير قضايا حقوق الإنسان بالمغرب، أصبحت معاملة الإنسانية والحقوقية بارزة بشكل جلي وأقوى مع انطلاق عهد جديد، كان من أولى أولوياته، حماية كرامة المغاربة وتملكهم لماضيهم والبناء عليه من أجل مستقبل أفضل.

الأکید أننا نركز اليوم على معالجة الاختلالات والنواقص التي تحول دون إعمال تام وكامل لفعلية حقوق الإنسان والحريات، شأننا في ذلك شأن باقي الدول. لا أتحدث هنا عن الدول «النامية» أو «الديمقراطيات الناشئة» فحسب، مثلما قد يمكن للبعض أن يتصور، بل أيضا الدول «المتقدمة» ودول الشمال.

مجال حقوق الإنسان مجال مثل عليا وسيروورة لا تتوقف، تتطور باستمرار مع تطور المجتمعات وحاجيات مواطناتها ومواطنيها وتطلعاتهن/م. زد على ذلك، أنني أعتبر شخصا أن حقوق الإنسان، كما هي في القانون الدولي، حد متوافق عليه. لا يمكن لأي دولة في العالم، ادعاء تحقيق هذا الحد الأدنى كاملا وفعليا كما نسجله خلال الاستعراض الدولي الشامل. لذلك أقول دائما إن مسار إعمال حقوق الإنسان مسار متواصل، مسار مبادرات ومكسبات وتراكمات يبني بعضها على بعض لتحقيق بناء متين.

إذا ما قمنا بالرجوع إلى الوراء (zooming out)، ستمكن من رؤية الصورة كاملة... صورة مسارات وانتقال، وفرق شاسع بين مغرب أمس ليس ببعيد، عانى من تبعات الاستعمار، ومن حلقات عنف وعنّف مضاد بعدها، فانتهاكات



خلال تسلم آمنة بوعياش لجائزة الشمال الجنوب من رئيس جمهورية البرتغال، رفقة رئيس البرلمان البرتغالي

السياق، سوى الإشادة بالأوراش الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة في الآونة الأخيرة، التي قلنا في تقريرنا السنوي الأخير عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب، إنها تؤثر على بروز نظام وطني لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خاصة ما يتعلق منها بالدعم المباشر للأسر، وتعزيز الولوج إلى الحق في السكن وإصلاح النظام الجبائي بشكل يساهم في تمويل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى الإشكالات المرتبطة بدرجة إعمالنا للمعايير التي ينص عليها دستورنا وفي تشريعاتنا وفي ممارستنا الاتفاقية، تؤثر مواقف وخطابات بعض التيارات المستفيدة من زخم الحقوق والحريات على فعالية التملك المجتمعي لهذه الحقوق والحريات. كما تؤثر فيها أيضا طريقة تفاعل المنظومة الدولية ومقاربتها لقضايا إقليمية ودولية جوهريّة، ومحدودية نجاعة تدخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان أحيانا، التي تضع كونيّة الحقوق والحريات موضع مسائلة، تنعكس جميعها على هذا التملك الجماعي والمجتمعي للحقوق والحريات وتشوش عليه.

كانت الفترة التي ودعناها فترة مدونة الأسرة بامتياز، بدء من خطاب ملك البلاد وصولا إلى رسالة جلالته الي رئيس الحكومة ثم تشكيل اللجنة الخاصة، وأخيرا إحالة الملك للبنود ذات الصلة بالعقيدة على المجلس العلمي الأعلى، كيف تنظرون إلى الموضوع من زاوية حقوقية، وأيضا من زاوية التجربة المغربية في تدبير الحقل الديني؟

” مقارنة هذه الإشكالات لا ترتبط بالضرورة بدرجة اقترابنا من المعايير الدولية أو التملك لنا، بل برؤيا ممتدة على الزمن، توفر لها الموارد، ونصبوا للأثر التراكمي لإحداث التحولات. ولا يمكن في هذا السياق

”

حقوق الانسان في تدبير مجالها الوطني؟

لا! لم تقترب المملكة من معايير الحقوق والحريات، بل إنها، في خط زمني قصير نسبيا، تمكنت من ترسيخ مسارات تملكها وترسيخها. فضلا عن الممارسة الاتفاقية المتقدمة، بالمقارنة مع دول محيطنا الإقليمي والقاري، وحتى بالمقارنة مع بعض من أبرز دول الشمال «المتقدم» (نقصد بالممارسة الاتفاقية مصادقة المغرب على الصكوك والاتفاقيات الحقوقية الدولية)، أصبحت هذه المعايير مكرسة اليوم في نص دستوري، يعتبر بحق ميثاقا وطنيا للحقوق والحريات؛ حقوق الإنسان اليوم هي أحد ثوابت هذا الوطن ومؤسساته. الإشكالات والتحديات المرتبطة بتدبير قضايا حقوق الإنسان بالمغرب، التي نخصص لها في المجلس تقارير وتوصيات عديدة، لا ترتبط بامتلاك المعايير، بل بفعالية إعمالها، خاصة أن بعض هذه الإشكالات ناشئ لم يواكبه بعد قانوننا الجنائي، الذي زيد أن يتبنى إصلاحه المرتقب حماية الحريات، ومبدأي الضرورة القصوى والتناسب في حال تقييدها، في توافق تام مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يكرس الدستور سموه على التشريعات الوطنية.

لا شك أيضا أن هناك إشكالات تؤثر في مسار تحقيقنا لتنمية حقيقية مستدامة وتحول أحيانا دون إعمالنا بشكل أمثل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في مناطق من المملكة تبقى أحيانا متخلفة عن الركب.

مقاربة هذه الإشكالات لا ترتبط بالضرورة بدرجة اقترابنا من المعايير الدولية أو التملك لنا، بل برؤيا ممتدة على الزمن، توفر لها الموارد، ونصبوا للأثر التراكمي لإحداث التحولات. ولا يمكن في هذا

تهم التعويض وهبئة فضاءات الذاكرة وحفظ أرشيف الهبة.

يمكن القول إننا اليوم على مشارف إتمام تفعيل توصيات الهيئة التي مكن تحقيقها من إنصاف الضحايا بين مكونات المجتمع، من المصالحة، ومن التقدم في التدابير المهدة لفضاءات حفظ الذاكرة.

خلال هذه السنة، أطلقنا مبادرة تخليد عشرينية الهيئة (2004-2024)، التي تشكل مناسبة أيضا للاحتفاء بكافة المسارات والتأمل في المخرجات والحصيلة، انطلاقا من جبر الأضرار وإجلاء الحقيقة وصولا إلى إعمال توصيات الهيئة في مجال التشريع والأمن والحكمة وعدم التكرار وتكريس ضمانات حماية الحقوق والحريات والوقاية من الانتهاكات، التي أصبحت مكرسة وراسخة بصريح القانون الأسمى الذي توج، للمرة الثانية، إلتقائية إرادة الدولة وإرادة المجتمع، بعد محطة تجاوب أولى، عبر إحداث هيئة الانصاف والمصالحة في يناير 2004.

أدعو قراء الاتحاد الاشتراكي لزيارة معرض عشرينية هيئة الانصاف والمصالحة بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

فضلا عن التكريس الدستوري للحريات والحقوق، تمكن المغرب خلال هذه العشرية من تطوير تملك مؤسساته لثقافة الحقوق والحريات.

تحل المسألة الحقوقية حيزا مهما، في عالم اليوم، كما أنها مثلت بالنسبة للمغرب تحديا كبيرا، ما زال يعالج كل جوانبه منذ بداية العهد الجديد، في تقديركم إلى أي حد اقتربت المملكة من معايير

وتفاعلات برواق مشترك خلال الأبواب المفتوحة للأمن الوطني تمكنا من الحوار بين آلياتنا ومع الزوار، إلى جانب عقد ندوات بهذا الفضاء حول مواضيع تهم حقوق الإنسان، كان آخرها حول تعاون إدارة الأمن الوطني في كشف الحقيقة بعدد من حالات الاختفاء القسري، ووفقا لتقرير الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، تصل نسبة التفاعل الإيجابي مع توصيات زيارات الآلية للمراكز التابعة للأمن الوطني إلى 86%.

مدت بعض الأطراف الى جعل الجبهة الحقوقية جبهة بديلة في معركة الوحدة الترابية، بعد أن تقدم المغرب على الجبهات العسكرية والديبلوماسية، كيف تقرؤون المسألة الحقوقية في علاقتها بالمعركة الوطنية من زاوية المكتسبات والتطلعات الواجب تحقيقها؟

عكس ما تدعيه الأطراف التي تشير إليها. أنا أرى أن المغرب يتقدم بخطى ثابتة لترسيخ الحقوق والحريات ورفع تحديات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما أنه لا فرق، سواء في تقاريرنا، أو في مبادرات وأوراش الحماية الاجتماعية التي أطلقها المغرب، بين جهاته الاثنا عشر.

استراتيجيتنا كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تقوم على رصد احترام حقوق الإنسان والاستماع إلى الضحايا كيفما كان موقفهم السياسي من القضية الوطنية. كما أن الزيارات التي نقوم بها لأماكن الحرمان من الحرية تهم كامل التراب الوطني. المعطيات والحقائق الدقيقة والموضوعية التي تقدمها، سواء على المستوى القاري أو على المستوى الدولي، تساهم في تفنيد عدد من الادعاءات، بشكل تلقائي وكشف أي انزلاق أو استغلال سياسي لحقوق الإنسان.

فضلا عن المعطيات التي نقدمها لمنظمات دولية وبعض الآليات التعاقدية بشأن حالات محددة، نقدم تقارير دورية حول وضعية حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية، علاوة على تقريرنا السنوي الذي يقدم رسدا وتقييما شاملا لفعالية الحقوق بكامل التراب الوطني.

تطوير ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز حمايتها والنهوض بها عملية تستهدف كل المغاربة، كيفما كانت آراءهم ومواقفهم السياسية، لا فرق في ذلك بين أي منطقة أو جهة من الجهات المغربية الاثنا عشر. التنمية وبرامج النهوض بالأوضاع الاقتصادية للأفراد، التي تهم الجميع دون تمييز، تدحض هي الأخرى الاتهامات التي، كما نرصد مرارا، لا تخلو من تضليل ومن تلفيق، أحيانا متستر، وأحيانا عام ومفضوح.

خلال العشرين سنة الماضية عرف المغرب كيف يوازي ما بين معالجة قضايا حقوق الإنسان، كبادئ وقيم تتطلب الدعم والمساندة، ومعالجة القضايا السياسية التي قد تتقاطع أحيانا مع حقوق الإنسان. غير أنه لم يسبق لنا أن ربطنا قضايا حقوق الإنسان بمصالحنا السياسية، وهو ما يمكن المملكة من أن تحظى اليوم بثقة دول العالم.

انتخب المغرب رئيسا للمجلس التابع للأمم المتحدة، كما صار

وهي استراتيجية تركز على ثلاث أعمدة مترابطة فيما بينها، وهي: الوقاية من الانتهاكات، وحماية الضحايا، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان. لا تفرق في هذه الاستراتيجية بين أي جيل من أجيال حقوق الإنسان، بالنظر إلى أن ميثاق الحقوق ميثاق واحد، والالتزام باحترامها وحمايتها هو أيضا التزام واحد، غير قابل لأي تجزئ. لا بد من التأكيد، فضلا عن ذلك، أنه ليس هناك، ولا يجب أن تكون هناك، أي تراتبية للحقوق، كما لا يمكن القبول بتجزئتها أو تأجيل أعمال بعضها؛ فهي كل لا يتجزأ ومنظومة متكاملة يؤثر أعمال بعضها على أعمال الآخر، وإن كنا كمدافعات ومدافعين عن حقوق الإنسان قد نتفهم أن فعالية بعض الحقوق، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، تتطلب موارد مالية واستراتيجيات إضافية، غير أننا لا نسائل الحكومات سوى على ما هو ممكن، وفقا للموارد المتوفرة وحكمة تديرها.

على هذا الأساس قدم المجلس اقتراحات وتوصيات في مجالات متعددة، حيث نشرنا، إلى حدود الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (يونيو 2024)، أزيد من 70 إصدارا، من بينها 5 تقارير سنوية (2019-2023) حول وضعية الحقوق والحريات، و8 تقارير موضوعاتية و3 مذكرات و5 آراء. كما عالجتنا حوالي 13 ألف شكاية ونظمتنا أكثر من 450 لقاء وتدخل وطني أو جهوي (بين متوسط وكبير)، فضلا عن تنظيم عشرات الدورات التكوينية ومواصلة إثراء النقاش بشأن القضايا الحقوقية، حيث تناولت أزيد من 35 ألف مادة إعلامية مواضيع حقوقية من وجهة نظر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، علاوة على تدخلاتنا الرئيسية الوقائية والحمائية، حيث تجاوز عدد الزيارات الحمائية لأماكن الحرمان من الحرية التي قمنا بها 800 زيارة وأكثر من 118 زيارة للوقاية من التعذيب.

وقعتم اتفاقات، غير مسبقة مع إدارة الأمن، والذي شكل في فترات طويلة من تاريخ المغرب الحديث «الخصم» الصعب للحقوقيين، كيف ترون التعاون الحالي؟ وأي مستقبل تتوقعونه لهذا العلاقة؟

بالفعل، لقد كان تطوير الحكامة الأمنية من بين أهم مداخل الإصلاح التي كنا نتراجع من أجلها على رأس ضمانات عدم تكرار ماض الانتهاكات الجسيمة. لقد عرف التفاعل مع الإدارة العامة للأمن الوطني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تطورا هاما، توفرت معه شروط التعاقد بين المؤسساتتين، في شراكة، كما قلتم، غير مسبقة، على كافة المستويات، بل أضحت ممارسة دولية فضلى نتقاسم مقوماتها اليوم مع شركاء دوليين عبروا عن اهتمام صريح باستلهم هذه التجربة. عززت الاتفاقية جهود رفع قدرات مختلف المسؤولين الأمنيين، خاصة المعنيين بالغرف الأمنية، كما أصدرنا بشكل مشترك كتيبات، خاصة في مجالات مناهضة التعذيب والوقاية منه. فضلا عن ذلك، نظم منذ 2022 أنشطة

تدبير المغرب لقضاياها ومقارنته لحقوق الإنسان، يقوم بالأساس على التفاعل المستمر بين مختلف الفاعلين والدولة، ويتميز بثلاثة عناصر رئيسية: (أ) الحوار والتوافق بين جميع أصحاب المصلحة، بدلا من المساومة، (ب) ابتكار الأجوبة الأنسب للسياق الوطني، (ج) وانخراط جميع الفاعلين ضمن مقاربة تشاركية منفتحة على الجميع.

هذا ما يميز هذا الورش الجديد لإصلاح مدونة الأسرة، في مقاربة خبرها المغرب في تجربة العدالة الانتقالية وفي مراجعته للدستور وفي بلورة النموذج التنموي الجديد وفي الجهوية المتقدمة... المسار الذي يهجه إصلاح المدونة اليوم، هو امتداد وتكريس لهذه المقاربة الفضلى التي ينفرد بها المغرب في تعامله مع قضاياها.

أغتم هذه الفرصة للإشارة إلى أنه احتراما لأدوار المؤسسات، في دولة المؤسسات، ولواجب التحفظ، لا يمكنني التعليق عن نقاشات المدونة ومآلها. من هذا المنطلق بالذات، كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد قدم مذكرته للهيئة المكلفة بتعديل المدونة، التي تشرفت بعضويتها، ولم نقم بنشرها لحد الآن، بالنظر للمكانة التي تحظى بها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي شرفني صاحب الجلالة برئاستها.

اليوم، النقاش المؤسساتي لمدونة الأسرة، يسير في إطاره الدستوري العادي، وفي دوما للنهج والمقاربة التي كرسها المغرب، في تدبيره لقضاياها الأساسية كما سبقت الإشارة إلى ذلك. هذه المقاربة مكنتنا طيلة 25 سنة وسمكننا دوما من إيجاد الحلول، بشكلها الملائم، وفي وقتها المناسب.

أصدرتم في الآونة الأخيرة تقارير ذات طابع اجتماعي واقتصادي (المصحات نموذجاً)، كيف تباشرون، من زاوية الحقوق تدبير الجيل الثاني من الحقوق الإنسانية وماهي حصيلة عملكم في هذا الجانب؟

في الحقيقة اهتمامنا بهذه المواضيع، وعدد من القضايا الناشئة، مثل فعالية حماية حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي وعصر نظم الذكاء الاصطناعي والتغيرات المناخية وحقوق الإنسان، لا تملية حاجة محددة في الآونة الأخيرة. لقد بادرنّا إلى إطلاق التفكير في هذه القضايا، بعقد ندوة وطنية مع مختلف الفاعلين في يوليوز 2019 حول التعابير العمومية والعدالة المحلية. منذ ذلك، جل تقاريرنا السنوية المنتظمة، منذ 2019، تنطرق في محاور خاصة لهذه القضايا، التي نفرد لها تقارير موضوعاتية أو مذكورة أو رأي، كما دعت ضرورة الرصد ذلك، ووفقا أيضا إلى المحاور الاستراتيجية التي سطرناها وتداول بشأنها في دورات الجمعية العامة لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

بالنظر إلى حجم التداعيات، اعتمدنا على مقاربة فعالية الحقوق، أي الجمع بين الجانب القانوني وغير القانوني؛ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، في تدخلاتنا وتقييمنا، بالنظر إلى تداخل الحقوق التي يسائل المواطنات والمواطنون فعالية احترامها والتمتع بها.

لذلك أصبحت تقاريرنا وتوصياتنا تصاغ اليوم بناء على استراتيجيتنا الخاصة بفعالية الحقوق،

عكس ما تدعيه الأطراف التي تشير إليها. أنا أرى أن المغرب يتقدم بخطى ثابتة لترسيخ الحقوق والحريات ورفع تحديات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه لا فرق، سواء في تقاريرنا، أو في مبادرات وأوراش الحماية الاجتماعية التي أطلقها المغرب، بين جهاته الاثنا عشر.

عنتر.



عناق حار لجلالة الملك مع أمهات الضحايا

إصلاح مدونة الأسرة سنة 2000 والتدخل الملكي حينها وفقا لرؤية مجمعة متبصرة، وضعت حدا لتردد مجتمعي، كان يعيق وقتها تمتع النساء بحقوق رئيسية... لحظة تتعزز اليوم مع إطلاق الملك لورث ثاني لإصلاح المدونة بعد 20 سنة من الممارسة؛

لحظة أخرى من اللحظات الحقوقية الهامة تمثلت في تبوء اللغة والثقافة الأمازيغية للمكانة التي تستحقها بجانب اللغة العربية، وصولا لإقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية، مع كل ما يشكله ذلك من ترسيخ متجدد للطابع المتعدد للهوية الوطنية الأصيلة الغنية بروافدها المختلفة؛ لحظات متتالية في بناء تراكم وزخم مهد للحظة رئيسية أخرى تمثلت في ورش تعديل الدستور المغربي، الذي وضع ميثاقا وطنيا للحقوق والحريات، يشمل 21 فصلا صريحا، وفصولا ومقتضيات حقوقية ضمنية أخرى عديدة، في نهج عزز بشكل كبير المقاربة المغربية-المغربية لتدبير قضائنا الوطنية؛

تنضاف لهذه اللحظات الحقوقية، لحظة الورش الجديد لتحقيق الحماية الاجتماعية لكافة المغريبات والمغاربة، بكافة جهات المملكة، والتدبير الآني والمستعجل لفاعلة الزلزال، الذي اتخذ فيه الملك قرارات استراتيجية في صلب فعالية الحقوق خلال الأزمات الإنسانية، وعلى رأسها قرار التكفل بالأطفال اليتامي ضحايا زلزال الأطلس ومنهم صفة مكفولي الأمة؛

هي لحظات حقوقية متميزة، وغيرها كثير، تنضاف إليها بالتأكيد لحظة خروج صاحب الجلالة للمشاركة فرح المغاربة، خلال المسار المرموق للمنتخب الوطني المغربي في نهائيات كأس العالم 2022...

”

**أولها صورة
عناق عفوي ذات
دلالات عميقة،
حاضرة دوما
في ذاكرتي على
اعتبار انخراطي
منذ سن مبكرة
في الترافع من
أجل حقوق
ضحايا انتهاكات
الماضي... صورة
عناق بين جلالة
الملك وأمهات
ضحايا بالقصر
الملكي**

”

كانت ممارسة بعض هذه المفاهيم تتم في الأصل في دول الجنوب.

هذا ما ندعو إلى تغييره ونطمح دوما إلى المساهمة في أجرته وتحقيقه. مثلا إسراع صوت إفريقيا والترافع من أجل حماية مصالحها، في المحافل الدولية، مسؤولية تقع بالأساس على عاتق الدول الإفريقية. لا يمكن أن نترك الفراغ وألا ندافع على مصالحنا المشتركة في كافة سياقاتنا الإقليمية والقارية، من أجل المغرب والمغاربة، من أجل إفريقيا، ومن أجل فعالية حقوق الإنسان في كل البقاع. هذا هو الطموح الذي نسير في خطى ثابتة لتحقيقه.

**ما هي أهم لحظة حقوقية
طبعت العهد الجديد في
تقديركم الشخصي، وما هي
الصورة التي قد تعتبرونها
صورة العهد الجديد من وجهة
نظركم الشخصية؟**

ليست لحظة بل لحظات...

أولها صورة عناق عفوي ذات دلالات عميقة، حاضرة دوما في ذاكرتي على اعتبار انخراطي منذ سن مبكرة في الترافع من أجل حقوق ضحايا انتهاكات الماضي... صورة عناق بين جلالة الملك وأمهات ضحايا بالقصر الملكي قبلها لحظة أخرى من أهم لحظات تجربة العدالة الانتقالية، تمثلت في الالتقاء العفوي والسلس لإرادة دولة ومجتمع، التقاء كان عنوانا لمحة ومسار تكرست معهما الضمانات والحقوق والحريات في وثيقة دستورية، وصولا إلى إعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان... للتحويل الفلسفة من ليس فقط القطع مع الانتهاكات الجسيمة، بل وضع ضمانات الوقاية منها؛

**لمجلسكم حضور لا محيد عنه
دوليا، ماذا يعني هذا التقدم
على الجبهة الحقوقية؟**

لقد كان انتخاب المغرب لأول مرة في تاريخه، لرئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، انتخابا تاريخيا، يعبر عن الثقة التي ذكرت للتو. لقد توج انتخاب المغرب مسارا انخرط فيه المملكة منذ أكثر من 20 سنة، من أجل إحقاق الحقوق على المستوى الوطني، باعتماد مقاربة تشاركية مندمجة لمعالجة قضاياها الحقوقية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يشارك فيها المواطنين والمواطنات من كافة الجهات.

فضلا عن ذلك يتفاعل المغرب مع المنظومة الدولية والآليات التعاقدية، من خلال مراسلاته الاتفاقية المتقدمة، ومن خلال قيادته لعدد من المبادرات والقرارات الأممية والترافع من أجلها، ومن خلال تقديمه للتقارير والتفاعل مع هيئات المعاهدات، فضلا عن مقاربتة للإشكاليات الدولية وحضور خبرائه في هيئات معاهدات أممية.

بالنسبة لحضور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الساحة الدولية، فالمؤسسة تشغل 11 منصبا داخل الشبكات الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على رأسها أمانة ونيابة رئاسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ما يهنا بالأساس في هذا الحضور والمكانة الدولية البارزة، سواء بالنسبة للمغرب أو بالنسبة لنا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هو المساهمة الفعلية والفعالة في حماية الحقوق والحريات والنهوض بها في العالم، خاصة أن مشاركة دول الجنوب في التنظير للمفاهيم والممارسات الحقوقية وبلورتها تبقى محدودة وأحيانا شبه منعدمة، وإن

بوبكر سبيك

■ الناطق الرسمي باسم المديرية العامة للأمن الوطني
والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني

بلورة مفهوم مغربي جديد يتمثل في الإنتاج المشترك للأمن

في الشرطة العلمية والتقنية، وشمل هذا الاستئثار جميع المحطات التي يمر منها الدليل العلمي. وباعتبار أكثر وضوحا، فقد تم تطوير فرق مسرح الجريمة التي تعتبر أول متدخل في مكان تسجيل الجرائم أو العمليات الإرهابية، وتم تخصيص كذلك مركبات لنقل وتخزين الأدلة المرفوعة من مسرح الجريمة وخفرتها بطرق تقنية لضمان عدم تعرضها للتلف، كما تم تجهيز بنايات لتخزين جميع أنواع الأدلة، قبل عرضها على مختبرات الشرطة من أجل التحاليل والخبرات اللازمة.

والهدف من تسييج وتفتيش جميع محطات رفع ونقل وتحليل الدليل العلمي هو ضمان وصول الدليل المرفوع من مسرح الجريمة، على حاله وفي وضعيته الأولى، إلى قاضي النيابة العامة وقاضي الحكم، وهو ما يشكل واحداً من مداخلات ومرتكزات المحاكمة العادلة.

وما يعضد مفصلية ومحورية سنة 2015 في تاريخ الأمن الوطني، هو أن المديرية العامة للأمن الوطني حققت طفرة نوعية بعد هذا التاريخ في مجال تطوير الشرطة العلمية والتقنية، تكللت بالحصول على شهادة المطابقة للجودة للمختبر الوطني للشرطة العلمية وفق معايير الجودة العالمية أيزو 17025، وهي الشهادة التي حافظ عليها المختبر لست سنوات متتالية وعممها على مختلف التخصصات التقنية والعلمية في مجال البيولوجيا والكيمياء الشرعية والمخدرات والسموم وغيرها.

وبالرجوع إلى سؤالكم المرجعي بشأن سياق ما بعد أحداث 16 ماي الإرهابية، يمكنني القول بأن تلك العمليات الإرهابية شكلت فعلاً مناسبة لمواكبة مصالح الأمن للمستجدات التشريعية التي أوجدها قانون 0303 المتعلق بمكافحة الإرهاب، وقانون مكافحة غسيل الأموال، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها لاحقاً.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، بادرت المديرية العامة للأمن الوطني وقتها بإعادة هيكلة الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بشكل يسمح بإحداث فرقة متخصصة في مكافحة الإرهاب، حيث أصبحت تضم حينئذ مكاتب وطنية للبحث في مختلف الجرائم المستجدة والمعقدة، من بينها المكتب الوطني لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة الذي تخصص في معالجة قضايا الإرهاب بالمغرب، قبل أن تحدث المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني لاحقاً المكتب المركزي للأبحاث القضائية المعروف اختصاراً ب. البسيج، والذي أصبح يباشر التحقيقات في مختلف التهديدات والجرائم الإرهابية.

أيضاً، فرضت أحداث السادس عشر من ماي الإرهابية التفكير في تغيير طبيعة الوثائق التعريفية الوطنية والدخول في مرحلة الوثائق البيومترية، وذلك تحصيناً لهذا النوع من الوثائق من جهة، وضماناً لإساءة



الإرهاب البيولوجي والنووي NRBC التي تحدثت مهمتها في تدبير مساح الجريمة التي يحتمل أن تضم مواداً إشعاعية أو بيولوجية أو نووية، وهي وحدات متخصصة للتعامل مع مسرح العمليات الإجرامية غير الكلاسيكية.

لكن اعتقد في المقابل بأن السياق المهم في إصلاح منظومة الشرطة التقنية والعلمية كان في مرحلة ما بعد 2015، أي بعد تعيين السيد عبد اللطيف حوشي في منصب المدير العام للأمن الوطني، حيث تم تغيير فلسفة عمل الشرطة التقنية والعلمية في منظومة العمل الأمني، وتمت المراهنة على تحقيق هدفين متلازمين. الأول هو ضمان الركون المنهج للشرطة العلمية والتقنية في مختلف التحقيقات الجنائية، والهدف الثاني هو تعميم فرقة تدبير مسرح الجريمة على مجموع الحواضر المغربية.

وتتبعاً لهذا المشروع، أصبحت المديرية العامة للأمن الوطني تتوفر اليوم على 131 فرقة لتدبير مسرح الجريمة، موزعة على مختلف ولايات الأمن والمناطق الأمنية والمفوضيات الشرطة، ويعمل بها أكثر من 800 تقني متخصص. كما أصبحنا اليوم نتوفر على عدة مختبرات علمية وتقنية وراقية متطورة، تلتئم جميعاً تحت مظلة معهد العلوم والأدلة الجنائية للأمن الوطني الذي يضم مختبر وطني للشرطة العلمية بالدار البيضاء ومختبر للشرطة التقنية بالرباط، وخمس مختبرات رقمية جهوية. وإيماناً بأهمية الدليل العلمي في البحث الجنائي، فقد أفردت المديرية العامة للأمن الوطني منذ سنة 2015، وهذا هو السياق الزمني الفاصل، أهمية فائقة للاستئثار

كيف طورت المؤسسة الامنية
عقيدتها الامنية للتفاعل مع
تحدي الارهاب باعتبارها أمة
دولية؟
ما هي اهم المحطات التي
عرفتها هاته المسيرة، وطنياً
وقارياً ودولياً؟

بداية وجب التأكيد بأن إعادة هيكلة مصالح الأمن الوطني لم تكن مرتبطة حصرياً بسباق ما بعد أحداث 16 ماي الإرهابية، وإنما شكلت هذه الأحداث وقتها مناسبة لتحسين المنظومة الأمنية وتطويرها لمواجهة خطر التهديد الإرهابي الذي أصبح حقيقة وتجسد وقتها في خمس عمليات متفرقة ومتزامنة استهدفت مدينة الدار البيضاء.

والحديث عن الأحداث الإرهابية الغاشمة ليوم 16 ماي 2003 يحيلنا بالضرورة لاستعراض العديد من المؤشرات المهمة التي ارتبطت بالإصلاح الأمني الذي أعقب هذه الأحداث، ومن بينها تأهيل الفرق التقنية لتدبير مسرح الجريمة. فقد كشفت تلك الأحداث الإرهابية عن وجود عدم توازن بين الفرق العلمية التي تشتغل في مختبرات الشرطة بالدار البيضاء والرباط والتي كانت مؤهلة وتضم ذكراً ومختصين. وبين الفرق التقنية المكلفة بتدبير مسرح الجريمة بما فيها مسرح الجريمة الإرهابية. ومرد هذا الاختلال إن صرح التعبير كان راجع إلى النقص المسجل وقتها في تقني مسرح الجريمة مقارنة مع العاملين في مختبرات الشرطة، وكذا للنقص في التجهيزات ومعدات العمل، وهو ما جعل من الصعب، دون الاستعانة بفرق من دول أجنبية. التعامل حينئذ مع عدة مساح لعمليات إرهابية محتل كما كشفت تلك الأحداث أيضاً عن غياب مسطرة محددة للبحث التقني في مكان وقوع الانفجارات الإرهابية، وكذا عن نقص حاد في الخبرة بشأن المواد المستعملة في صنع المتفجرات، ما استدعى إعادة التفكير في الجانب التقني المرتبط بمنظومة تدبير مسرح الجريمة والعمليات الإرهابية.

وهنا أؤكد لكم بأن تلك الأحداث شكلت فعلاً منعطفاً حاسماً في تطوير فرق تدبير مسرح الجريمة، حيث تم فصلها تنظيمياً عن منظومة خدمات البطاقة الوطنية بعدما كانا يجتمعان معاً في منظومة التشخيص القضائي، وصارت بعد ذلك وحدات تدبير مسرح الجريمة التي سميت وقتها بوحدة خبراء مسرح الجريمة. مستقلة ولا مركزة في عدة جهات من المملكة.

كما تم إحداث وحدة مركزية للتدخل التقني الميداني لمعالجة الجرائم الإرهابية والمعقدة، وتقديم الدعم التقني للوحدات الجهوية، فضلاً عن إحداث وحدة لمعالجة

الجنائية، وتنشيط كذلك قنوات الاستعلام في مجال مكافحة المخاطر الإجرامية والإرهابية.

كما تم أيضا خلق فرق مركزية وجهوية لمكافحة الجريمة المعلوماتية والجريمة المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة، والتي عززت بدورها البقطة المعلوماتية لرصد وكشف ومحاربة الدعاية الإرهابية ومخاطر التطرف السريع عبر الأنترنت. وفي سياق متصل أيضا، طور خبراء الأمن الوطني في السنة الجارية 2024، منصة معلوماتية تفاعلية للتبليغ عن المحتويات الإرهابية والإجرامية على شبكة الأنترنت تسمى منصة إبلانج.

وتتعلق هذه المنصة من واجب التحذير الذي يفرض علينا جميعا أن نساهم في حماية أمننا الجماعي، من خلال التبليغ عن كل محتوى رقمي يتضمن تحريضا أو إشادة بعمل إرهابي أو إجرامي.

وعلاقة دائما بهيكل العمل الأمني في مجال مكافحة الإرهاب، لا بد من التنويه إلى أن تغييرات جوهرية مهمة طرأت على فلسفة وعقيدة المؤسسة الأمنية بعد سنة 2015، والتي كان لها وقع إيجابي على مخططات عمل مكافحة الجريمة والإرهاب.

ففي مجال التواصل مثلا، غيرت المؤسسة الأمنية عقيدتها السابقة التي كانت تنص على أنه لا يمكن التواصل إلا بشأن ما يفرض القانون التواصل بشأنه. لتصبح حاليا لا نحب عن المواطن إلا ما يفرض القانون مجبه، أي أن التواصل أصبح قاعدة عامة وليس مجرد استثناء كما كان في السابق.

كما تم تغيير فلسفة التعاون مع وسائل الإعلام، من خلال إيجاد أرضية للتعاون وألية للتوفيق بين علنية الصحفي وسرية العمل الأمني. دون خرق القانون ودون حجب الحق في الوصول للمعلومة. وفي هذا الإطار، أحدثت المديرية العامة للأمن الوطني خلية مركزية وخلايا جهوية للتواصل مع ممثلي وسائل الإعلام، لتلقي طلباتهم وتوفير الأجوبة الخاصة بها، وتيسير عملهم كلما تعلق الأمر بمجال تدخل مصالح الأمن.

وفي نفس السياق، كشفت المديرية العامة للأمن الوطني من آليات التواصل في مجال مكافحة الإرهاب، وراهن على البعد التوعوي في حملاتها التحسيسية في الوسط المدرسي، وفي اللقاءات المباشرة مع المواطنين في تظاهرات الأيام المفتوحة للشرطة المقامة بشكل تدريجي في عدة جهات من المملكة، وكذلك من من خلال إصدارات مجلة الشرطة والمحتويات المنشورة على الحسابات الرسمية للأمن الوطني على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد ساهمت هذه المقاربة التواصلية في تعزيز المناعة الذاتية ضد مخاطر التطرف عند المواطنين، وكشف زيف الدعاية الإرهابية، وتحصين الناشئة ضد مخاطر التطرف السبيلاني عبر شبكة الأنترنت.

أصبح الامن فاعلا دبلوماسيا او جيوسياسيا، و صار دوره واضح في تكريس مكانة المغرب الدولية . ما هي اهم ملامح القفزة النوعية دوليا ، وكيف يخدم الامن بلاده وقضاياها المصرية من قبيل القضية الوطنية الاولى انطلاقا من مجهوداته الامنية؟
ثالثا. ريادة المغرب في مجال التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

ليس هناك أي سر وراء ريادة المغرب في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد الاقليمي والدولي. فهذه الريادة هي نتيجة حتمية للتجربة المغربية المتميزة التي تم



وهنا أفتح قوسا لأطرح التساؤل التالي. لماذا أننا، بنشكّل متواتر، على أن سنة 2015 كانت هي السنة الفاصلة في إعادة هيكلة العمل الأمني؟ والجواب ببساطة لأن هذه السنة تشكلت محطة حاسمة في إدماج العمل الاستعلامي والبحث الجنائي في مجال مكافحة الإرهاب ومختلف الجرائم الأخرى..

واضح أن سنة 2015 كان سنة مفصلية في هذا المسلسل المتراكب المستويات؟

وهنا أفتح قوسا لأطرح التساؤل التالي. لماذا أشد، بشكل متواتر، على أن سنة 2015 كانت هي السنة الفاصلة في إعادة هيكلة العمل الأمني؟ والجواب ببساطة لأن هذه السنة شكلت محطة حاسمة في إدماج العمل الاستعلامي والبحث الجنائي في مجال مكافحة الإرهاب ومختلف الجرائم الأخرى..

فقد أصبح جهاز المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني يعمل بتنسيق ميداني وثيق ودائم مع ضباط الشرطة القضائية العاملين في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، ويضع رهن إشارتهم بشكل قبلي جميع المعلومات الاستعلامية والاستخباراتية الخاصة بالتنظيات المتطرفة والمشتبه في ارتباطهم بالخلايا الإرهابية، وهو ما شكل قطب الرعي في المقاربة الاستباقية التي اعتمدتها المملكة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب.

وتعزيزا لهذه الآليات التقنية والميدانية، أحدثت المديرية العامة للأمن الوطني كذلك منذ سنة 2018 الفرق الجهوية للاستعلام الجنائي والدعم التقني، في خطوة جديدة لتسخير العلم في خدمة التحقيقات

استعمال هوية الغير لأغراض إجرامية أو إرهابية. وقد تم في المرحلة الأولى إصدار الجيل الجديد من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، التي شكلت وقتها قفزة نوعية في تأمين سندات الهوية الشخصية، قبل أن يتم تدعيم عناصر الأمان وتحديث منظومة الخدمات الرقمية من خلال الجيل الثاني من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية التي تم إصدارها في سنة 2019.

كذلك شكلت تلك الأحداث مناسبة لتدعيم التعاون المؤسسي بين مختلف الأجهزة الأمنية، وتنشيط آليات التنسيق الميداني فيما بينها، قبل أن تأخذ هذه العلاقة منحنى اندماجيا. تتمثل في التعاون الوثيق بعد تعيين السيد عبد اللطيف حوشى في منصب المدير العام لقطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في سنة 2015.

مكافحة الإرهاب.. مؤشرات دالة

أفردت المديرية العامة للأمن الوطني مخطط عمل متكامل لمكافحة الإرهاب ضمن استراتيجيتها العرضانية والمندمجة لتدعيم الإحساس بالأمن وتحديد مختلف المخاطر الإجرامية والإرهابية التي تحدق بأمن المغرب وبسلامة مواطنيه.

وفي هذا الصدد، ولتحقيق الفاعلية المطلوبة في مجال مكافحة مخاطر الإرهاب ومختلف صور الجريمة، راهنت مصالح الأمن بداية على التخصص في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال إسناد البحث والتحقيق في هذا النوع من القضايا للمكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، والمكتب الوطني لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التابع للمديرية العامة للأمن الوطني.

وإسناد عمل هذه المكاتب في الميدان، تم إحداث فرق متخصصة في التدخل والاقترام مهمتها مباشرة عمليات التدخل والتوقيفات في مسرح العمليات الإرهابية والجرائم المنظمة، وتتمثل هذه الفرق أساسا

ترسيدها في مجال مكافحة الإرهاب، وهي أيضا نتاج للانحراط الجدي للمملكة المغربية ومؤسساتها الأمنية في الحرب العالمية ضد مخاطر التطرف والإرهاب، وهي كذلك نتوج لفلسفة الأجهزة الأمنية المغربية القاضية بتبادل جميع المعلومات الاستخباراتية مع مختلف الدول بشأن مخاطر الإرهاب وتهديداته العابرة للحدود الوطنية.

فالمملكة المغربية صادقت على جميع الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وقامت بتحديث وملاءمة ترسانتها التشريعية مع هذه الصكوك الدولية، وتعتبر كذلك فاعلا نشيطا ومحوريا في مختلف المنظمات الدولية والجهوية المعنية بمكافحة الإرهاب، وتحتضن مكتبا جهويا لمكافحة التطرف والإرهاب، كما تأسست عدة اجتماعات دولية لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي.

وتكرسا منها لمبدأ التحذير بشأن مخاطر الإرهاب، حرصت مصالح الأمن المغربية على تقاسم جميع المعلومات الاستخباراتية المتوفرة لديها بشأن التنظيمات الإرهابية مع الأجهزة الأمنية في مختلف دول العالم، وهو ما مكن من إحباط العشرات من المشاريع الإرهابية في عدة دول صديقة وشقيقة. وقد تجسد هذا التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال تبادل مكثف للمعلومات الاستخباراتية، والقيام بعمليات مشتركة مع الأجهزة الأمنية الصديقة والشقيقة، وهو الشيء الذي جعل من المغرب شريكا إستراتيجيا مهما في منطقة حوض المتوسط سواء للحلف الأطلسي أو لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا أو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وبفضل هذا الالتزام الراسخ، تبوأ المغرب رئاسة العديد من الاجتماعات والمنتديات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، بما فيها اجتماع التحالف الدولي ضد تنظيم داعش المنظم بمدينة مراكش في ماي 2022، واجتماع مجموعة التركيز الخاصة بإفريقيا المنعقد في مارس 2023، وأشغال الدورة الثانية للاجتماع رفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب والأمن بإفريقيا في يونيو 2023.

واعترافا بريادة المغرب في مجال التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وجبت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي FBI في سنة 2021 رسائل شكر وامتنان لمدير العام للأمن الوطني وللمراقبة التراب الوطني عبد اللطيف حوشي، علي إثر المعلومات الاستخباراتية الدقيقة التي وفرتها الأجهزة الأمنية المغربية ومكنت الجيش الأمريكي ومكتب التحقيقات الفيدرالي من توقيف جندي أمريكي يدعى كول بريجس، كان بصدد تنفيذ مشروع إرهابي خطير يستهدف منشآت حساسة بمدينة نيويورك.

كما أشاد مكتب القضايا السياسية والعسكرية التابع لكتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية بتاريخ 8 أبريل 2024، بدور المغرب في جهود مكافحة الإرهاب، مؤكدا على أن التعاون الأمني مع المغرب يهدف بشكل مشترك لضمان الاستقرار والأمن والسكينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومشددا على أن التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب هو تعاون عميق ومتين، وبيتيي تدعيم الاستقرار الجهوي، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التبادل التجاري، وتطوير الإصلاحات التي ينهجها المغرب..

ولم تكن تلك هي المرة الوحيدة التي تشيد فيها الولايات المتحدة الأمريكية بنجاحة التعاون الأمني مع المغرب، وباحتراية المؤسسات والأجهزة الأمنية المغربية، فقد سبق لوزارة الخارجية الأمريكية وللبناتاغون أن نشرا في يوليوز 2021 بلاغات صحفية يثمنون فيها التعاون

الأمني مع المغرب، في أعقاب ترحيل عبد اللطيف ناصر، الذي كان يعتبر آخر مغاربة غوانتانامو، والمستشار السابق لزعم تنظيم القاعدة الإرهابي. وكأمثلة كذلك على دور المغرب في تحييد الخطر الإرهابي العابر للحدود الوطنية، فقد سبق لوزير الداخلية الإسباني في يناير 2024 أن نوه بما اعتبره العمل المهم للغاية، الذي تقوم به الأجهزة الأمنية المغربية في مجال مكافحة الإرهاب، مشددا على أهمية التنسيق الثنائي بين البلدين في هذا المجال، والذي أثمر نتائج إيجابية خلال السنة الماضية، بعدما تم تنفيذ عمليات مشتركة ضد 14 خلية إرهابية، أسفرت عن اعتقال 80 شخصا..

وفي سياق ذي صلة، سبق للأجهزة الأمنية المغربية أن ساهمت في توقيف أحد قيادي تنظيم داعش بدولة اليونان في يوليوز 2021، بعدما وفرت معلومات دقيقة قادت الشرطة اليونانية لوضع اليد على مواطن مغربي سبق أن تقلد مناصب قيادية في تنظيم داعش الإرهابي. وفي نفس السنة أيضا، مكنت المعلومات الاستخباراتية التي قدمتها المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني للسلطات الإيطالية من تحديد مكان اختباء المدعو أبي البراء، وتوقيفه بإيطاليا، في عملية نوعية استهدفت محاصرة قيادي تنظيم داعش الذين تسللوا إلى داخل العمق الأوروبي.

ما هي أهم عناصر الفعل الأمني اليومي في العلاقة مع المواطنين؟

جوابا على سؤالك بخصوص عناصر العمل الأمني اليومي في تقاطعه مع المواطن، اسمحو لي أن أؤكد لكم بأن العقيدة الأمنية تغيرت مع تعيين السيد عبد اللطيف حوشي في منصب المدير العام للأمن الوطني، وهذا هو السبب الذي يجعلني لا أنفك أؤكد على أن سنة 2015 تعتبر محطة حاسمة في تحقيق الإصلاح الشامل والعميق للمرفق العام الشرطي. ففناط وجود الوظيفة الأمنية أصبح هو خدمة المواطن، وهذا النشاط يتماشى مع المقاصد الجديدة للمرفق الأمني الذي انتقل من جهاز مكلف حصريا بتطبيق القانون إلى مرفق عام مواطن يقدم خدمة عمومية تتمثل في الأمن.

فالأمن لم يعد يتجسم فقط في صورة المؤسسة الأمنية، وإنما أصبح بمثابة حق دستوري تنفر عنه مجموعة من الحقوق الأخرى كالحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية وغيرها، كما أصبح الأمن خدمة عامة تنطبع بالجودة، خصوصا في ظل تزايد الطلب العمومي على الأمن.

ولعل هذا هو السبب الذي جعل المديرية العامة للأمن الوطني تطور منظومات خدمية متطورة لفائدة المواطن، تمثّلت في منظومة الهوية الرقمية ومنصة الطرف الثالث الموثوق به التي تتيحها البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية في صيغتها المؤمنة الجديدة. وقد مكنت هذه المنظومة المعلوماتية من تسهيل وتسريع الانتقال الرقمي للخدمات المنجزة عن بعد، بالاستعانة بالهوية الرقمية التي وضعتها المديرية العامة للأمن الوطني رهن إشارة المواطنين ومختلف الوزارات والقطاعات العمومية والفاعلين الخواص مثل الأبنك ومؤسسات الإئتمان والموتقين وغيرهم.

كما أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني في السنوات الأخيرة، مجموعة من المبادرات المجتمعية التي تعزز البعد المواطن للأمن الوطني. واستعرض منها على سبيل المثال لا الحصر المركبات المنقلة لتسجيل المعطيات التعريفية، والتي تتحدد مهمتها في إنجاز وتجديد

البطاقات الوطنية لسكان المناطق القروية والنائية. وبلغت الأرقام، تتوفر مصالح الأمن حاليا على أكثر من خمسين مركبة محمولة من هذا النوع، وقد تم تسخيرها في أعقاب زلزال الحوز، وأُنجزت أكثر من 14 ألف بطاقة وطنية بشكل مجاني لفائدة المتضررين من الزلزال. أيضا تم خلال السنة المنصرمة إطلاق منصة طفلي محتفي التي طورتها الفرق التقنية لمصالح الأمن الوطني. وهي منصة معلوماتية لتسريع البحث حول الأطفال المصح باختفائهم في ظروف غامضة أو مشكوك فيها عبر إشراك مواقع التواصل الاجتماعي في إجراءات البحث باستخدام الصور والنشرات الخاصة المستعجلة.

. عرف المغرب تجربة فريدة عالميا تمثلت في التجربة التي قادها جلالة الملك في طي صفحة الماضي توجت بتقرير هيئة الانصاف والمصالحة، الذي تضمن شفا يتعلق بالحكمة الأمنية. لوحظت دينامية خاصة من طرف مؤسساتكم ازاء المؤسسات التي تعمل في المجال الحقوقي ومنها المجلس الوطني لحقوق الانسان، وكذا هيئة محاربة الرشوة واللجنة المتعلقة بالمعطيات الشخصية. في اي سياق تضعون هاته المجهودات بالنسبة للجهاز الأمني؟ أين وصل تنفيذ التوصيات ذات العلاقة بالحكمة الامنية الواردة في تقرير هيئة الانصاف والمصالحة؟ وما هي القرارات التي ترون انها ذات تأثير كبير في مستقبل عمل المؤسسة الامنية من هاته الزاوية؟

يطرح الانتقال الديمقراطي في المغرب ضرورة النجاح في الانتقال الأمني، الذي عرف تطورا مشهودا ومساهمة فعلية في تحقيق ما يريده ملك البلاد، الذي تعددت مناسبات إشاداته بما يقوم به الامن المغربي لتطور البلاد والأمن، أين وصل بالنسبة لكم مسار الانتقال الأمني، في ضمان احترام حقوق الانسان وضمان المناعة المجتمعية في نفس الوقت لا سيما والمغرب يعيش في وسط اقليمي وقاري صعب وموسم بكل انواع الاضطراب؟ . لنقل إجمالا إن الحكمة الأمنية..المحدد الأساسي للوظيفة الأمنية. فما من شك أن الوظيفة الأمنية توجد في خط تماس مع حقوق وحرريات المواطنين، بل إن المادة الخام التي تشتغل عليها مصالح الأمن تنصرف في كثير من الأحيان إلى مجالات تتقاطع مع فضاء الحقوق والحرريات.

أكثر من ذلك، فالتدابير الاحترازية والمقيدة للحرية التي أوجدها القانون تقرض على مصالح الأمن إحاطة عمل موظفيها بسياس من الضمانات والتشكيات الإجرائية والقانونية لتحقيق التوازن والتوفيق بين الزامية صون الأمن من جهة وقدرسية احترام الحقوق والحرريات من جهة ثانية.

ومن هذا المنطلق، انخرطت المديرية العامة للأمن الوطني في مسلسل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وكانت شريكا أساسيا في مسلسل العدالة الانتقالية من خلال المجهود والخبرات التقنية التي

” أيضا تم خلال السنة المنصرمة إطلاق منصة طفلي محتفي التي طورتها الفرق التقنية لمصالح الأمن الوطني. وهي منصة معلوماتية لتسريع البحث حول الأطفال المصح باختفائهم في ظروف غامضة أو مشكوك فيها عبر إشراك مواقع التواصل الاجتماعي في إجراءات البحث باستخدام الصور والنشرات الخاصة المستعجلة.

”

البلاغات والمحتويات التي تنشرها المديرية العامة للأمن الوطني على حساباتها في شبكات التواصل الاجتماعي، وقد لاحظنا كيف أن المواطن كان يتلقى هذه البلاغات والمحتويات باهتمام كبير ليبعد من خلالها العديد من الأخبار الزائفة التي يتم نشرها في الشبكات التواصلية.

وفي سياق متصل، تبرز كذلك ثقة المواطنين في مؤسسته الشرطية والأمنية من خلال التفاعل الإيجابي مع منظومة الإبلاغ، التي تم تطويرها مؤخراً للتبليغ عن المحتويات الإجرامية والإرهابية، وكذا من خلال حرص المواطن على التبليغ المباشر عن كل جريمة تستهدفه أو تستهدف الغير. فبفضل الثقة المتزايدة في نجاعة المقاربة الأمنية، تزايد عدد المبلغين، وتزايد معها معدل زجر الجرائم التي تم رصدها واستجلاء حقيقتها، وتناقصت في المقابل مؤشرات جرائم الظل التي كانت في السابق تبقى معلقة بسبب إجماع الضحايا عن التبليغ.

وقد بدا واضحاً كذلك ارتفاع منسوب الثقة في المؤسسة الأمنية، في العديد من التقارير والدراسات الاحصائية التي قامت بها معاهد البحث في السياسات العمومية ذات الصلة بالقطاعات العمومية، حيث سجل جهاز الأمن نسب مرتفعة في مؤشر الثقة عند شرائح عديدة من المجتمع وعند فئات عمرية مختلفة.

لكن تحقيق المؤسسة الأمنية لهذا المستوى العالي من الثقة والمصادقة لدى المواطنين والمواطنات لم يكن وليد الصدفة، أو نتيجة لسباق عرشي، وإنما كان نتوجها لسياسة تواصلية منهجية ولخططات عمل عرضانية كانت تضع المواطن في جوهر الخدمة العمومية للأمن.

فمنذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس لعرش أسلافه الميامين في سنة 1999، تم اعتماد المفهوم الجديد والمتجدد للسلطة في علاقته بالمواطن، وهو المبدأ الذي حرصت المديرية العامة للأمن الوطني على تنزيله على أرض الواقع، من خلال توطيد الانفتاح المؤسسي والتواصل الإعلامي، والذي ارتقت به إلى بند ثابت في الاستراتيجية الأمنية لجهاز الأمن الوطني.

كما راهنت المديرية العامة للأمن الوطني على بلورة مفهوم أمني جديد يتمثل في الإنتاج المشترك للأمن، والذي ينظر إلى الأمن ككسب جماعي يستفيد منه جميع المواطنين والمواطنات وكافة المؤسسات، كما يعتبر أيضاً تكلفة جماعية يساهم الجميع في إرسائها وتدعيمها عبر التبليغ والتعاون والتحسيس والوقاية.

وإمعاناً في تعزيز عامل الثقة، حرصت المديرية العامة للأمن الوطني كذلك على تدعيم آليات قوية للتخليق المرفقي، بشكل يقطع نهائياً مع كل التجاوزات الفردية التي قد تصدر عن موظفيها، كما عززت من أجهزة الرقابة والأفتحاص لضمان ربط المسؤولية بالمحاسبة خلال النهوض بالمسؤوليات الأمنية.

ولم تكف مصالح الأمن بإرساء هذه الآليات وتدعيمها، بل حرصت على التواصل الدوري بشأن نتائجها ومقرراتها. فالمديرية العامة للأمن الوطني تعتبر من حق المواطن أن يعرف مسطرة التشكي بالموظفين المخالفين، ومن حقه أيضاً أن يعرف مآل شكايته، ونتيجة القرارات المتخذة بشأنها.

فمثل هذه القرارات هي التي تدعم الثقة وتوطد المصادقة المؤسسية. لكن يبقى الدخول الأساسي لتسجيل مستويات كبيرة من الثقة في المؤسسة الأمنية، هي استراتيجية تجويد الخدمات الشرطية التي انخرطت فيها المديرية العامة للأمن الوطني في السنوات الأخيرة، والتي جعلت المواطن هو قطب الرحى في السياسة العمومية في مجال الأمن، بل هو مناط وجود المؤسسة الأمنية من أساسها.



سلسلة ورشات للتدريب لفائدة موظفات وموظفي الأمن الوطني المكلفين بحراسة الأماكن المخصصة للإبداع والحرمان من الحرية، وذلك لتكريس البعد الحقوقي في عمل موظفي إنفاذ القوانين. ويمكن الجزم بأن مصالح الأمن قطعت أشواطاً مهمة في مجال التكوين والتربية على حقوق الإنسان وفي تنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة، ويتجلى ذلك بشكل واضح في تدبير الشأن الأمني اليومي بالشارع العام، وفي تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين، وفي إعمال مبادئ التخليق وربط المسؤولية بالمحاسبة في صفوف منتسبي الأمن.

تدعيم الثقة في المؤسسة الأمنية

يتجلى ارتفاع منسوب الثقة في عمل المؤسسة الأمنية في عدة مجالات وعلى عدة مستويات. فالثقة المتبادلة بين المواطن ومؤسسته الأمنية تتجلى أولاً في الإقبال الجماهيري الكبير عند تنظيم الدورات السنوية لتظاهرة أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني. فثلاً في النسخة الخامسة لأيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني التي نظمت بمدينة أكادير، خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 21 ماي 2024، زار فضاء التظاهرة أكثر من مليونين و 120 ألف زائر، دون احتساب ملايين الزوار الذي زاروا التطبيق المعلوماتي الذي وفر زيارة افتراضية لمختلف أروقة التظاهرة. وقبلها خلال النسخة الرابعة بمدينة فاس، زار فضاء التظاهرة أكثر من مليون و 150 ألف زائر في خمسة أيام فقط.

ما هي في تقديركم درجة و طبيعة تغير نظرة المغاربة إلى مؤسستهم الأمنية وكيف تم في رأيكم تغير نظرة الأمن إلى نفسه ووظيفته مع مجيء العهد الجديد ؟

يتجلى ارتفاع منسوب الثقة في عمل المؤسسة الأمنية في عدة مجالات وعلى عدة مستويات. فالثقة المتبادلة بين المواطن ومؤسسته الأمنية تتجلى أولاً في الإقبال الجماهيري الكبير عند تنظيم الدورات السنوية لتظاهرة أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني.

فثلاً في النسخة الخامسة لأيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني التي نظمت بمدينة أكادير، خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 21 ماي 2024، زار فضاء التظاهرة أكثر من مليونين و 120 ألف زائر، دون احتساب ملايين الزوار الذي زاروا التطبيق المعلوماتي الذي وفر زيارة افتراضية لمختلف أروقة التظاهرة. وقبلها خلال النسخة الرابعة بمدينة فاس، زار فضاء التظاهرة أكثر من مليون و 150 ألف زائر في خمسة أيام فقط.

كما تتجلى هذه الثقة كذلك في الاهتمام الكبير الذي يوليه الشباب المغربي للوظيفة الأمنية، ويبرز ذلك من خلال الإقبال على الترشيح لاجتياز مختلف مباريات الشرطة كل سنة، إذ تراوح الطلبات المقدمة ما بين 300 ألف و 400 ألف كل سنة، وهو مؤشر يوضح الانطباع الإيجابي للشباب حول وظيفة الأمن، كوظيفة نبيلة منذورة لخدمة أمن المواطنين وصون سلامتهم والذود عن مصالح الوطن.

ولا تقتصر ثقة المواطنين على هذه المجالات فقط، بل تتمثل أيضاً في التفاعل الإيجابي مع جميع

أجزائها المختبر الوطني للشرطة العامة إلى جانب هيئة الإنصاف والمصالحة في مسطرة التشخيص الجيني لرفات الضحايا، وكذا من خلال ضمان التكوين المهني لموظفي الأمن في مجال حقوق الإنسان، وكذلك من خلال إرساء آليات متينة للقطع النهائي مع مختلف مظاهر المقاومة المؤسسية، التي قد تسمح بالتطبيع مع انتهاك حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، عقدت المديرية العامة للأمن الوطني اتفاقيات شراكة في مجال التكوين المهني في حقوق الإنسان مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وبعده مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 14 شتنبر 2022. وقد شكلت هذه الاتفاقية الأخيرة إطاراً للشراكة والتعاون المؤسسي في مجال التدريب وتوطيد احترام حقوق الإنسان في الوظيفة الأمنية.

وقد سطرت هذه الاتفاقية كأهداف لها، إرساء دعائم تعاون مؤسسي مستدام يروم تطوير العمل المشترك بين مصالح الأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بغرض النهوض بثقافة حقوق الإنسان في مناهج التدريب والتكوين الشرطي، وجعلها مرجعاً ودليلاً مؤطراً لمهام موظفي الأمن الوطني المكلفين بإنفاذ القوانين، فضلاً عن دعم الجهود التي تبذلها المؤسسة الأمنية لتعزيز الممارسات المهنية والتدخلات الميدانية التي تستند للمعايير الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

أما مجالات هذا التعاون، فقد تم تحديدها بشكل أساسي في تنظيم دورات وبرامج تكوينية لتعزيز المعارف والكفاءات في مجال حقوق الإنسان لفائدة أطر وموظفي الأمن الوطني، والاستفادة من الخبرات والمراجع ذات الصلة بالحقوق والحريات والأنشطة المؤسسية، فضلاً عن تكريس البعد الحقوقي كركيزة أساسية في مناهج التكوين الشرطي وفي سائر الممارسات الوظيفية.

وكتيجة آنية لهذه الاتفاقية، نظمت المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يوماً دراسياً وطنياً بالمعهد الملكي للشرطة بالقيظرة، يوم الاثنين 20 شتنبر 2022، تناول المعايير والممارسات المتعلقة بالوقاية من التعذيب وغيره من ضروب العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أثناء التوقيف والاستجواب والوضع تحت الحراسة النظرية. وقد حضر هذا اليوم الدراسي شخصيات وطنية وأخرى دولية تمثل الآليات الأهمية المعنية بحقوق الإنسان، كما تم أيضاً إطلاق برنامج تكويني مندمج يتضمن

محمد نور الدين أفاية

■ مفكر مغربي

■ مدير المعهد الأكاديمي للفنون

■ عضو سابق بالمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري

عبر الملك عن إرادة واضحة لتغيير أساليب التواصل والتخاطب مع النخب والشعب.

عن الثقافة، ولا سيما أنها تتعرض لكثير من الالتباس والتشويه غالبا؛ خصوصا في وقت كثر فيه الكلام عن اقتصاديات الثقافة، أو الصناعات الثقافية. نحن أمام ثقافات متنوعة الخصائص والتعبيرات، فيها ما يعود إلى الثقافة الشفوية، وإلى الثقافة العالمية، بمستوياتها التقليدية -الذي ما يزال يتحرك ضمن رأسمال رمزي ووجداني واسع ومؤثر-، والمستوى العصري -وقد وجد في الماضي القريب وما يزال يجد مقومات كبرى-؛ ثم الثقافة الوسائطية الجديدة التي خلخلت كل تعبيرات الثقافة ومستوياتها، وأصبحت تحدد مضامينها، وأنماط تأثيرها، وانعكاساتها على العقل والوجدان. وفي ظني، أن كل سياسة نهضوية حققة عليها أن تبدأ، كما ورد في تقرير «النموذج التنموي الجديد»، بضخ البرامج التعليمية بما يلزم من مضامين ومواد ثقافية وفنية، وتزويد أماكن العيش العامة بمنشآت ذات عروض ثقافية في المجالات الترابية المختلفة، بكل ما يلزم من تأهيل وكفاءة من حيث البرمجة، والتدبير، والتخطيط، وضمان استمرارية المنشآت. وهو شرط ضروري لم يعمل أصحاب القرار على التحضير له بالشكل المطلوب.

وأعتبر أن إقرار سياسات مناسبة مندمجة توفر مقتضيات عدالة ثقافية تشمل الجهات والمدن والقرى كافة، ما تزال في حاجة إلى من يخرجها من مستواها المعياري الدستوري وترجمتها إلى رافعات للارتقاء، حقا، بالإنسان المغربي.

لعلها المرة الأولى التي يتم فيها التوافق بين كل مكونات الأمة المغربية حول تعريف هوية المغرب الثقافية بروافدها المتعددة، هل يمكن أن يكون تأصيل الهوية دستوريا، سبيلا نحو تحصين المجتمع من التوترات الثقافية التي تخلق في عالمنا العربي بؤرا للنزاع وأحيانا للتفكك؟

معلوم أن مسألة الهوية من بين الألفاظ المشحونة انفعاليا، والإشكالية مفهوميًا، والأكثر إثارة للجدل. ولكن، النخب المغربية التي عملت على صياغة النص الدستوري، وبعد الاستباعات الواسعة والمتنوعة،



لكن المعطيات الموضوعية التي تحصل فيها هذه التطورات، تبين أن ثمة تفاوتات كبرى بين الإقرارات المعيارية، والبرامج التي توضع تحت عنوان الثقافة التي تُسَطَّر وتنفذ، جزئيا أو كليا، وبين الأصداء التي تنجم عنها في التكوينات، والأذواق، والسلوكات، والعلاقات. ذلك أن أكبر المشاكل التي من المفترض أن تكون حاضنة للثقافة والتربية عليها، وهي المدرسة، تعاني من نقائص مَهُولَة على مستوى المضامين الثقافية والتربية الجمالية التي من المفترض ضخها في البرامج والمناهج، كما أن الإعلام العمومي الذي من المفروض أن يعزز الدور الثقافي للمدرسة، وبالرغم من وجود بعض البرامج ذات الطبيعة الإخبارية، والتوصيلية، فإنه لم يرق إلى ما هو مطلوب دستوريا. ثم إن هذه التطورات، والتي لا شك تخلق ديناميات في الجهات الترابية المختلفة، تجري في سياقات تتميز بنسب كبير من الغموض، والتزام، والتنافس غير المنتج، والممارسات «الثقافية» التي لا ينجم عنها التراكم الضروري، ولا تترك أصداء لدى الشباب، بشكل أخص، وذلك في زمن يشهد، أيضا، تراجعًا ثقافيا وفكريًا بينًا للجامعة المغربية. وفي كل الأحوال، فإنه لا يكفي تكرار الحديث

يعتبر دستور المغرب الجديد أول دستور ترد فيه إشارات على الثقافة (وردت الكلمة قرابة ثلاثين مرة عكس الدساتير السابقة)، حتى قيل أنه دستور ثقافي في رأيكم أية دلالة نعطيها لهذا التغيير؟

صحيح أن دستور 2011 تضمن العديد من الصيغ التي تحيل على الثقافة، من قبيل «الهوية الثقافية المغربية»، و«التعبيرات الثقافية»، و«السياسة اللغوية والثقافية»، ودعا إلى إحداث «مجلس وطني للغات والثقافات»، وإلى أن تتكفل السلطات العمومية بدعم «الإبداع الثقافي والفني»، إلى غير ذلك من الإشارات على «التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية». ولا شك أن الحديث عن الثقافة، في الدستور، خضع لصياغة معيارية يتوقع منها انتاج سياسات عمومية، سواء على صعيد المسؤولية الحكومية أو الجماعات المحلية، تضع في حسابها الأهمية الكبرى التي منحها الدستور للثقافة حتى تكون في قلب كل السياسات والمخططات.

ولعل حضور مصطلح الثقافة في الدستور بهذه الكثافة يعكس، بشكل ما، ما سبق أن شهده المغرب قبل سنة 2011 من عناية بال شأن الثقافي مع حكومة عبد الرحمن اليوسفي، وتعيين محمد الأشعري وزيرا للثقافة، باعتباره شاعرا وروائيا ورئيسا سابقا لاتحاد كتاب المغرب. وقد ظهر هذا الاهتمام، بكيفية جلية، في أول تصريح حكومي. كما أن الدولة، على أعلى مستويات اتخاذ القرار فيها انخرطت في إطلاق تظاهرات كبرى مثل «مهرجان مراكش الدولي للسينما»، وحثت على تنظيم مهرجانات متعددة الاهتمامات الفنية والثقافية في المدن المغربية، والزيادة في حجم تمويل الإنتاج السينمائي (الذي بلغ أكثر من ثلاثين فيلما سنة 2023)، ودعم الكتاب، والمسرح، والأغنية، واقتناء اللوحات التشكيلية، وإطلاق عملية واسعة لإصلاح وتطوير مجال المتاحف، وغيرها من المبادرات التي سبقت صياغة الدستور الجديد؛ وهي قرارات وسعت دائرة الاهتمام بالشأن الثقافي، وزاد من انخراط الدولة والجماعات، وأحيانا المقاولات الخاصة الكبرى، في دعم بعض التظاهرات والأنشطة الثقافية. وهذا أمر محمود على كل حال، ومطلوب دستوريا.

وإبداعهم للحكايات والأمثال (من جكم وأساطير وروايات...)، وموسيقاهم وأغانهم (من إيقاعات متنوعة، وأهازيج، وأنماط تراثية وعصرية...)، وفي مختلف حقول التعبير الفني المتجددة (في الكتابة الأدبية، والسينما، والفنون البصرية...)، كما تبرز تجليات هذه الهوية في أساليب الطبخ (والطبخ المغربي صار عالميا من دون منازع، وينتشر بشكل مضطرد منذ أكثر من خمسة عقود...)، واللباس (المتنوع الأشكال حسب المناطق والجهات، كما أضحى القطان المغربي مرجعا في الأناقة...)، وفي طرق الاحتفال (حيث أصبح العرس المغربي نموذجاً مطلوباً في أوروبا، والخليج، وغيرها من المناطق...)، والعمارة (من زليج، وزخرفة مميزة، وقد بنيت منشآت على منواله في باريس منذ عشرينيات القرن الماضي، وفي أمريكا، والصين، وماليزيا، وفي الخليج...)، ثم ويتم ذلك اعتماداً على طرق إنتاج وإعادة إنتاج وتجديد القيم والصيغ العملية التي تميز المغاربة؛ هذا فضلاً عن غط التدين المخصوص، وتقاليد الضيافة المشهود لهم بها وبحسن تدبيرها، وما ارتبط بالآثار المادية واللامادية، وغنى وتنوع جغرافية المغرب. هذه الأساليب في العيش والإبداع وغيرها هي مجامع ما يمكن أن يندرج ضمن التعبيرات الثقافية المميزة للمغرب كوطن وتنوع، ولذلك فلسنا في حاجة إلى اصطلاح مصطلح فيه بعض التكلف ولا يغري بالاستعمال، في ظني.

نشهد تحولات جوهرية في تعريف المغربي لذاته بحكم تطورات الأوضاع الاجتماعية، والنفسية، والثقافية، وهجرة الأجساد والعقول، وتطورات أشكال التفاعل مع الماضي والعالم. فضلاً عن أحداثاً كبرى مثل المسيرة الخضراء، و«حكومة التناوب»، مروراً بالتوجهات السياسية المختلفة للهدد الجديد، وتقرير الحسنية، والإنصاف والمصالحة، ودستور 2011، وغيرها من اللحظات المفصلية التي عاشها المغرب؛ حيث وجدت النخب نفسها مطالبة بتجديد فهمها للاتقاء وللوطنية، وتغيير أسلوب تصريفها لها، وطرق تعبيرها عن «الذاتية المغربية»، كما سألها عبد الله بونفون.

والمؤكد أنهم «حكومة التناوب» دخل المغرب فيما يشبه تهرماً، متدرجاً، من تعبيرات التسليم التي سادت في المغرب طيلة أكثر من أربعة عقود، والخطوط في فهم مغار للوطنية تولد عنه إحساس جديد بالاتقاء، ويتصاعد هذا الإحساس كلما طرأ حدث كبير، كما حصل في أحداث 16 ماي 2003، ومع محنة كوفيد19، وفوتحات الفريق الوطني لكرة القدم في بطولة العالم سنة 2022، والمد التضامني الذي تحرك بعد زلزال الحوز... وغيرها من الأحداث التي تنتج شعوراً وجدانياً يقضي بالقول بأن ثمة انتساباً جاعياً مميزاً لهذا الوطن.

غير أن كل هوية لا تفرض تفاصيلها إلا حين يتدخل حاملها في الحاضر، ويُبدع، وحين يتحقق ويتبدلت. تتساقط، من هذا المنطلق، كل المرجعيات والتجارب والنماذج أمام مساحة الوعي. لأن الاختيار، في هذه الحالة، لا يتم على قاعدة الاتقاء العرقي أو الإثني أو الديني، وإنما استناداً إلى أسس فكرية، إلى جاهزية وجدانية، وإلى اعتبارات عملية، وإلى إرادة لإثبات الذات، فردية كانت أو جماعية؛ خصوصاً وأتينا نشهد على تنامي محمود لمظاهر العنف والعدوانية عالمياً، وعلى عدوانية تتهدد جنوب جغرافيتنا وشرقها، ساهمت، بقسط لا بأس بتأثيره، في تشكيل وعي جمعي بالاتقاء للوطن.

ومع ذلك لا مجال لتبرير القول بهوية أحادية البعد؛ لأن كل الهويات صارت مُركبة، تستمد مقوماتها من

المغربية، اليوم، سهلاً في صياغته لكنه، في العمق، يفترض قضية إشكالية بالغة التعقيد؛ إذ ما المسوغ الوجودي -أو السياسي- للتساؤل عن «معنى» أن تتقدم إلى ذاتك وإلى العالم بوصفك مغربياً؟ كيف تكون -أو تعبر عن كينونتك - بمعنى ما من المعاني؟ بل وكيف تكون مغربياً اليوم في زمن انتشر فيه المغاربة في كل أصقاع العالم، وفي سياق إعادة النظر في كثير من «بديهيات» الخطاب السائد الذي كرسه عقود من التسليمية، وفرض الهوية الواحدة؟

ثم كيف يمكن مقارنة سؤال الثقافة والهوية حين نعلم، اليوم، بأن هناك ملايين من المغاربة ينتقلون بين مختلف القارات، وبأن ضخاً متزايداً للأصوات والصور يخترق جميع البيئات والأمكنة (تلفزات مبروطة مباشرة بالإنترنت، وقنوات بكل اللغات والمذاهب والسياسات، وهواتف أكثر من ذكية...) ومواقع إلكترونية تزداد أهمية في التواصل والحدوث، وتبادل الأفكار والأذواق وحتى المشاعر، وجماعات افتراضية متنوعة البيئات والثقافات، فضلاً عن الأدوار التي ما تزال تقوم بها المدرسة والجامعة في تعلم اللغات الأجنبية والتفاعل مع ثقافات الآخرين؟

ومعلوم أن الاستعمال المفرط، اليوم، لمصطلح الهوية، سبقه استعمال مصطلحات الأصالة، والخصوصية، والوطنية، وغيرها من الكلمات التي كانت، بطرق متفاوتة، تعبر عن ارتباط النخب المغربية برأسلها الرمزي المتوارث، لمواجهة «مخاطر» المعاصرة، والكونية، والعدمية الوطنية. ولعل سؤالك، والأسئلة التي يمكن أن تتفرع عنه، قد يعود بنا إلى ما أنتجه المثقفون المغاربة حول هذا الموضوع، منذ كتاب «النقد الذاتي» لعلال الفاسي، و«صود وسط الإحصار» لعبد الله إبراهيم، و«الجذور الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية» و«استبانة» لعبد الله العروي، وما كتبه عبد الله بونفون حول ما أسماه «الذاتية المغربية في الحاضر»، وكتابات سعيد بنسعيد العلوي حول التعبيرات الثقافية للوطنية المغربية، وما أنتجه حسن رشيق، وحسن طارق حول «الوطنية»، وما كتبه الطيب بياض عن «الشخصية المغربية»، وغيرهم ممن انخرطوا في مناقشة هذا الذي أطلق عليه «تامغرايت».

ثمة إنتاج فكري مغربي محترم حول هذا الموضوع يستحق عرضه ومناقشته، لكن ليس هنا مجال ذلك. والأمر ليس بدعياً تماماً، ويصعب تحديد فهم إشكالية مُركبة بإطلاق شعار، مهما كانت المحاولات والكتابات والبرامج والنوايا، وأشكال التواصل التي استثمرت من أجل إشاعة مصطلح «تامغرايت». قتل هذا النوع من المصطلحات سبق أن رفعه آخرون منذ أكثر من قرن، في مصر، ولبنان، وفرنسا بوقرية، وتركيا، واليونان La grécité francisé، وغيرها من البلدان؛ وتبين أن استعمال هذه التسميات لم يعمر طويلاً نظراً لما تحتزنه من مخاطر التوقع، والتعالي، والتشنج الهوياتي.

تدور الهوية الثقافية المغربية، تاريخياً ورمزياً، حول ما يتم التعبير عنه من خلال التخييل الجمعي للمغاربة،

والتفاعل الكبير مع الفاعلين كافة في المجتمع، اهتدت إلى ضرورة الربط بين «تلاحم وتنوع مقومات الهوية الوطنية» وبين مكوناتها وروافدها ذات المضامين والتعبيرات والكثافة الثقافية.

ولعل القراءة الهادئة لمختلف مكونات الهوية المغربية وروافدها قد تعيد، بالفعل، أن العقل المعياري المغربي، أثناء صياغة الدستور، تشكل لدى أصحابه وعي تاريخي بالحاجة الوجودية إلى الإقرار بالمشروعات الدينية واللغوية والثقافية والتاريخية المختلفة التي يتكون منها النسيج المجتمعي المغربي في تنوعه، وتعدد مكوناته. غير أن دلالات هذا التعريف تتكامل وتكتمل، بالضرورة، مع ما ورد في الفصل الأول من الدستور من حيث تأكيده على استناد «الأمة» في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي.

ويبدو لي أن العديد من الخطب الملكية، وقرارات سابقة، كانت لها دلالات رمزية وسياسية كبيرة وجدت صياغتها المناسبة في متن دستور 2011؛ منها أن أول زيارة للملك محمد السادس، بعد جلوسه على العرش، قام بها خارج العاصمة كانت لمدينة الحسيمة والمنطقة الريف، ثم جاء خطاب أجدير في 2001 لإعلان الاعتراف الوطني بالكون الأمازيغي للهوية المغربية، والعملية التاريخية والسياسية الكبرى المتمثلة في «هيئة الإنصاف والمصالحة»، وقرار بناء ميناء كبير على الواجهة المتوسطية لتأكيد الاتقاء المتوسطي للمغرب، والذي كان قد تم استيعاده لعقود؛ فضلاً عن الاشتغال المستدام على الوحدة الوطنية بتنمية الأقاليم الجنوبية والاعتناء بالثقافة الحسانية، وتأهيل الشأن الديني، والاهتمام بالروافد المختلفة الأخرى للهوية. وهكذا يظهر أن وعياً عميقاً بحاجة المغرب إلى إعادة بناء مرتكزات «الهوية الوطنية» كانت تعمل داخل النخبة السياسية الجديدة، في ذلك الوقت، سمحت أحداث 20 فبراير 2011 على تسريع وثيرة إقرارها وتنفيذها في الوثيقة الدستورية.

وبذلك تمكنت الجماعة الوطنية من التدبير الهادئ والواعي بوقائع التنوع والاختلاف، والاعتراف بمشروعيتها، وتحديد تعبيرات التشنج الهوياتي، من خلال وضع أسس معيارية تسند العيش الوطني المشترك، في إطار من السلم المدني، ومن الإقرار بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية كافة، والمؤكد أن للملكية المغربية في بلادنا أدوار حاسمة، في تكامل بين مع القوى السياسية الفاعلة، في تأمين البلاد من أسباب الفتن ومن الصراعات التي أدت ببلدان عربية إلى التفكك، بل وإلى الخراب.

أما الحديث عما يجري في بعض هذه البلدان العربية من انقسامات، و«حروب أهلية»، وتنازع هوياتي، فذلك موضوع يتطلب مجالا أوسع لتناوله.

سؤال: يلمس المتتبع للحالة المغربية، وجود حالة ذهنية تستلزم في «الأنا الجماعية» المتميزة تأخذ أحياناً شكل مديح جماعي «لتامغرايت»، في نظركم هل يمكن اعتبار ذلك دليلاً لتغير نظرة المغاربة إلى أنفسهم؟ عودة الاعتزاز بالذات الجماعية التي تكون قد قوّضتها نوعاً ما، السطوة السياسية الضاغطة لقرابة أربعين سنة؟

قد يبدو طرح سؤال المعنى عن «الأنا الجماعية»

” معلوم أن الاستعمال المفرط، اليوم، لمصطلح الهوية، سبقه استعمال مصطلحات الأصالة، والخصوصية، والوطنية، وغيرها من الكلمات التي كانت، بطرق متفاوتة، تعبر عن ارتباط النخب المغربية برأسلها الرمزي المتوارث، لمواجهة «مخاطر» المعاصرة، والكونية، والعدمية الوطنية. ولعل سؤالك، والأسئلة التي يمكن أن تتفرع عنه

”

مصادر مختلفة منفتحة على عوالم متعددة، وهو ما نص عليه الدستور المغربي. لذلك فالتقدم إلى المجال العام باسم حضور منغل على حدوده الخاصة، كيفما كان الشعور الذي يرفعه صاحبه، إزاء آخرين- مهما كانت أصولهم ومقاصدهم- لا يعني أبداً الانفلات من السياق الثقافي والإنساني العام الذي تعمل الحضارة والثقافات الحالية على تحته. وكما هو حال بعض البلدان الإسلامية القليلة، مثل مصر، وتركيا، وإيران -بغض النظر عن الموقف من أنظمتهم السياسية الحالية- فإن المعطيات كافة تؤكد على أن المغرب تجذر تاريخي، وعق أثروبولوجي متراكم لا يتوقف عن التآزر، وكثافة ثقافية في منتهى التنوع والثراء ودولة ممتدة في الزمن، تتغير بتغيره، وتتكيف مع مقتضياته.

أحد مظاهر التغير، بالنسبة لمجتمعات الانتقال (ديموغرافيا، سياسيا ومؤسساتيا) كما هو حال المغرب، هو التحول في منظومة القيم، وقد لاحظنا تشديداً على التغير الذي طالها، كما في المسح القيمي الذي أجري في 2005 مع تأكيد رسمي من أعلى هرم الدولة على قيم الجدية والمعقول الخ، هل نحن بصدد عودة مركزية القيم؟ وهل يمكن أن نقول بأن الدولة نفسها تسعى إلى أن تكون فاعلاً أخلاقياً؟

يؤكد المختصون على أن المغرب يعيش انتقالاً ديموغرافياً هائلاً، وأن شعبه أصبح يعيش في المدن بأكثر من 65 في المئة. وما لا يهتم به الناس، بعامية، هو أن المجتمع المغربي شهد ديناميات كبرى على صعيد التآزر والاختلاط بين الجهات، واللغات، والأقاليم بفعل الدور التاريخي الكبير الذي لعبته الإدارة المغربية، منذ سبتيات القرن الماضي. فتتقاتل رجال ونساء التعليم، والداخلية، والفلاحة، والجيش، وغيرهم، من مدينة إلى أخرى في جغرافية المغرب الفسيحة، سمح بأشكال غير مسبقة من اللقاء، والتزاوج، والتصاهر، والتفاعل بين المكونات الجهوية والثقافية للمغاربة.

ولا شك أن تحولات كبرى مثل تلك التي جرت في المجتمع منذ أكثر من نصف قرن، بما فيها الانتقال من العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية، وتوسع المدن اللامتوقف، والأدوار الجديدة للمرأة، والتدفقات البشرية التي تجري بفعل الهجرة المتنوعة الأشكال والأهداف، وطرق التنقل والسفر اللامحدودة التي أصبحت متاحة لأكثر عدد من الناس؛ لهذه العوامل كافة تداعيات واضحة على صعيد ما نعت بـ«منظومة القيم». ولكن لعل أهم عامل أحدث خلخلة كبرى في عادات المغاربة وقيمهم، يتمثل في خشرهم في نظام استهلاكي مفتوح، ما ساهم في انتشار الاعتبارات المادية في سطوتها على النظر إلى الذات وإلى قيمة الآخر. وقد حصل ذلك من دون مقدمات ولا تحضير على قيم هذا النظام بالترتبة المناسبة، لاكتساب الوعي الضروري بانعكاساته لتفادي السقوط المدوي في قيمة الضاوة، وأشكال استهلاكه، وما ينجم عن ذلك من توترات، وصراعات، وأنماط هدر، واستخفاف بالآخر، وتعبيرات جديدة من العنف، وتفاوتات، وفساد، ومظاهر زيف وغش، وغيرها من الآفات التي يعاني منها المجتمع المغربي.

ثمّة تضخم لفظي يضغط على الحديث عن القيم وعن أزمته في بلادنا. ومن جميع الفئات والجهات والمراجع. وقد صدرت تقارير ودراسات عدة طيلة العقد الأخير حول القيم، سواء من منطلقات بحثية متخصصة، أو من طرف جهات تسترشد بتوجهات دينية أو حقوقية. غير أن هناك فوارق صارخة بين ما يحصل في المجتمع من تغيرات سلوكية واستهلاكية، وبين الخطاب الراجحة حول القيم. سواء ديجت هذه الخطب تحت عناوين وعظمية، أو دينية، أو حتى تلك التي تحصر بعض هيئات الدولة على إشاعتها. والحال أن المؤسسات الدولية هي أكثر من يعرف ما يجري في أحشاء المجتمع من تغيرات، أو تغيرات، أو تجاوزات قيمية؛ مثلاً يتم معاليمته في رذاهات المحاكم، وفي مصالح الشرطة، والدرك، والجمارك، والإدارات الترابية، وغيرها من الهيئات التي تستقبل مشاكل المجتمع، وتتصت لمعاونة المواطنين ولأثر لاقاتهم، وتعان تصرفاتهم، وتنتبه للتغيرات التي تحصل عليها، وتحصر على حلها أو الحد منها.

أما بخصوص ما أسميته أن «الدولة نفسها تسعى إلى أن تكون فاعلاً أخلاقياً»، فنناقشة هذا الأمر ليست هينة. وأحسب أن من واجبات الدولة، في كل مستويات القرار فيها، أن تحصر على ترجمة وتفعيل ما عمل «الضمير الجمعي» المغربي على بلورته وصياغته في تصدير الدستور من قيم، المتمثلة في: «بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون،... وتوطيد وتقوية مؤسسات الدولة حديثة، مركزاتها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن. يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة»، فضلاً عن التثبّت بـ«قيم الانفتاح والاعتدال والتسامح» وقيم أخرى عديدة وردت في متن مواد ومقتضيات الدستور. يتعلق الأمر بمجموع قيم تم تثبيتها في دستور البلاد، بما يتطلب ذلك من التزام مبدئي بها، ضمن التبنّي الصريح لحقوق الإنسان كافة، «كما هي متعارف عليها عالمياً». فلا يبدو لي أننا في حاجة إلى التحشر عن قيم مفقودة، لأن ما هو مطلوب من كل أجهزة الدولة، إذا احترمتنا منطق سؤالك، هو «الوفاء» لهذه القيم من خلال القانون، الذي هو «نحو» المجتمع وضابط توازناته، وذلك من خلال ضغ هذه القيم في التربية، والمنظومة التعليمية، ولا سيما العمومية منها؛ وفي الإعلام العمومي، والخاص أيضاً بحكم التزامه في دفاتر التحملات بتقديم خدمة عمومية (ولعل تجربة الإذاعات الخاصة، منذ 2006 تُبين أن العديد من المتعبدن لا يحترمون، هم أنفسهم، ما التزموا به من مقتضيات للارتقاء بالذوق العام، ونشر قيم المواطنة والتمدن)؛ فضلاً عن الحرص على مراعاة هذه القيم في المرافق العمومية، والمجال العام، وغيره من مستويات أماكن العيش.

ويظهر أن ثمّة مشاكل كبرى لم يتمكن الفاعل السياسي في بلادنا من وضع السياسات المناسبة لحلها وتجاوزها، وهي مشاكل ناجمة عن نقص كبير في تفعيل القيم الواردة في الدستور. ومنها تقاوم الفوارق الاجتماعية والمجالية، وهو ما يتناقى مع قيمة التضامن والعدالة الاجتماعية؛ واستشرأ مظاهر الفساد، وهو ما يلقي قيمة النزاهة والكرامة، وتضارب المصالح، وهو ما يُعطل قيمتي المساواة وتكافؤ الفرص. وبالرغم من بعض مظاهر التآزر التي تبرز أثناء بعض الأحداث، فإن بلادنا، حسب ما يبدو لي، في حاجة إلى هبة

وطنية كبرى عنوانها التضامن، للمساهمة في تقليص التفاوتات التي تميز المغرب في العديد من المجالات، بين القرى والمدن وأحياء داخل نفس المدن؛ وبين الفئات الاجتماعية بعامية؛ وبين أوساط الشباب، بشكل رئيسي. فبنّاك شعور مرر بأن أغنياء البلاد، ومن اعتنى في العقد الأخيرين بسرعة مثيرة، يتميزون ببخل صادم، ويفتقدون إلى الإحساس الإنساني بوضعية الفقراء والمستضعفين؛ اللهم إلا بعض الالتفاتات «الإحسانية» المحدودة والعابرة. ولا ننسى أن أغنياء ومليارديرات بلادنا رأسمالية غنية كأمريكا، فضلاً عن تمويلهم السخي للمؤسسات الرعاية والاحتضان، تبرعوا لهم في الأزمة المالية لسنة 2008 بنصف ثرواتهم لخزينة الدولة لتعويض بعض الخسائر التي أحدثتها الأزمة. فما بالك بالنسبة لأغنياء يتقدمون إلى المشهد العام بكونهم فضلاء مسلمين.

ولعل الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية بدأوا يهتمون بما يكشف عنه الشباب المغربي من تعبيرات الغضب والمرارة في مدرجات الملاعب، ونصوص الأغاني، وفي السينما، وفي فنون أخرى، بل وفي أشكال اللباس وقص الشعر، وغيرها من التعبيرات الاحتجاجية الحاملة لرسائل يتعفن على من هو مطالب بالتقاطها أن يجد المداخل المناسبة للتفاعل السياسي معها. لا سيما وأن هذه المرارة ازدادت مع الارتفاعات غير المسبوقة لأسعار المواد الغذائية الرئيسية في السنتين الأخيرتين (يعان المراقبون والمسافرون أن ثمن السمك والسردين المصطاد في المغرب يباع في إسبانيا بثمن أقل من ذلك النيباع به في بلادنا؟؟؟؟...)، وتساعد كلفة الخدمات التي لا يمكنها، حسب الاقتصاديين والباحثين والصحفيين، أن توفر شروط تشكيل طبقة وسطى في المغرب، أو التخفيف من مظاهر الفقر والهشاشة.

وتأكد أن هذه الإشارات والمعطيات الموضوعية، مهما كان موقفنا منها ليست بعيدة، إطلاقاً، عن تبادلنا بخصوص مسألة «منظومة القيم» كما سطرها الدستور، وفي طليعتها: العدالة، والمساواة، والكرامة، وتكافؤ الفرص، والتضامن... وغيرها.

هناك صور بمعانيها المجازية والحقيقية تعكس نوعاً من التقدير الذاتي، منها صور الفرج الجماعي. هل يمكن أن نقول إن الفرج حر المغاربة من عقود من التثاقف العاطفي بسبب السياسة؟

شهد المغرب أحداثاً كبرى تميزت باندماج جمعي، وإحساس بقوة الرابطة الوطنية؛ لكن لكرة القدم سحرها الخاص، وقدرة غير مرئية على تعبئة الوجدان، والنفوس، والجموع، وعلى الإحساس بالفرح العام في حالة الانتصار، وبالإحباط الكبير في حالة الهزيمة. وقد جعلت انتصارات الفريق الوطني في بطولة العالم لسنة 2022، صور المغرب في قلب العالم، ولربما بشكل أفضل من كل السياسات السابقة التي وُضعت للتعريف بمقدرات المغرب في الخارج؛ وحركت الانتصارات المتوالية لهذا الفريق مشاعر دفينية باعتزاز قويا لالتقاء إلى وطن وإلى تسمية، وبفرح جماعي عبّرت فيه، كل الفئات والأعمار، عن نوع من الكاتارسيس الجماعي بخروجه للإعلان عن المشاركة في الاحتفالات الجماهيرية، والتلاحم مع الآخرين. ومعلوم أن هذه الإنجازات الكروية جاءت بعد معاناة كبرى تجرّعها المغاربة بسبب كورونا، وتحملوا

وتؤكد أن هذه الإشارات والمعطيات الموضوعية، مهما كان موقفنا منها ليست بعيدة، إطلاقاً، عن تبادلنا بخصوص مسألة «منظومة القيم» كما سطرها الدستور، وفي طليعتها: العدالة، والمساواة، والكرامة، وتكافؤ الفرص، والتضامن... وغيرها.

المطالبة بالتفكير في «نموذج تنموي جديد» لعله يكون مدخلا خلاصيا «لتنمية متوازنة ومنصفة... تضمن الكرامة للجميع، والشباب منهم بالأخص، وتعميم التغطية الصحية، وتعليم جيد، وقضاء منصف، وإدارة ناجعة»، وغيرها من الأهداف النبيلة في ذاتها. لكن هل يمكن التعويل على إنجاز هذه الأهداف، وفي الآن نفسه، استمرار الإصرار على تشجيع الاستثمار الرئجي في التعليم والصحة، علما أنهما قطاعان اجتماعيان من الاختصاصات ذات الأولوية لكل خدمة عمومية؟ وكيف يمكن فهم أو تقبل كون المواطن يدفع الضرائب ويحده نفسه، مكرها، لكي يصرف على تعليم أبنائه، وتغطية مصاريف الطبيب والعلاج، وعلى غيرها من الخدمات؟ وهل حقا يمكن اعتداد سياسات تقوم على حرية السوق والنهج الليبرالي وفي الآن نفسه تتوقع الحد من الفوارق وتجسير الفجوات بين الفئات والجهات؟

لا شك أن هذا النمط من الأسئلة ليس جديدا، وطرح بأكثر من صياغة ومن طرف جهات مختلفة أثناء جلسات الاستماع والتواصل التي نظمتها لجنة «النموذج التنموي الجديد». والمؤكد أن استمرار اقتصاد الريع، وتضارب المصالح، والفساد، وتنامي التفاوتات، خصوصا في القرى والمدن الصغيرة والأحياء الهامشية في المدن الكبيرة، وتجبر جماعات الضغط المصلحية (كما تبين، بشكل غريب، في ما جرى في مجلس المنافسة بخصوص موضوع المحروقات)؛ وتبدل هذه العوامل المتظارفة أنها بصدد إفراغ ما يقتصره «النموذج التنموي الجديد» من سياسات وتوجهات، يعتبر العديد من العلماء والمتقنين المغاربة، الذين شاركوا في تحريره، أنها الأصلح لتجاوز عوائق النهوض، والتي من دون التغلب على هذه العوامل للعقبة يصعب على المغرب خوض الاستحقاقات الكبرى التي انخرط فيها، سواء في أفق الارتقاء بالإنسان المغربي إلى مستوى المواطنة وتحقيق العدالة والإنصاف، أو ما يتعلق بشروط إنجاز تحدي المشاركة في تنظيم كأس العالم لكرة القدم سنة 2030، والذي سيجعل المغرب، هذه المرة، ليس في قلب العالم فقط؛ بل سيحده نفسه مطالبا بضرورة توفير الشروط الموحدة عالميا للاستقبال.

ومن أجل تحقيق ذلك، وفي ضوء الكثير من الإنجازات الكبرى التي تحققت طيلة العقد الأخيرين من دون منازع، ومنها قرار الحماية الاجتماعية؛ يبدو أننا أمام حاجة تاريخية ملحة إلى حزم سياسي صريح، وإلى تنشيط ما توطأ عليه المغاربة من قيم، دستورية، وإلى تعبئة وطنية واسعة لمحاصرة الفساد في إطار القانون، والحد من الهدر المريع في المشاريع والالتزامات والأموال العامة، مهما كان مصدر هذا الهدر ومن يسببه، وتقليص الفوارق المتنامية، وضبط الأسعار التي تقهر العقول والنفوس، والانتباه إلى انتظارات المرأة والشباب، والحرص المستمر على خلق بيئات حاضنة للإبداع بكل حقوله وتشجيع عليه، والرفع من قيمة الكفاءة والاستحقاق والمبادرة، وإطلاق الحريات ضمن «الاختيار الديمقراطي»، الذي أضفى ثابته من ثوابت البلاد، وسن سياسات تستجيب لحقائظ المواطنين، وتضمن مقومات الهوية الثقافية، والاستمرار في الإعلام من شأنها بالتجديد والتطور والإضافة، واستنبات الثقة والاعتراف، المقترنة بالجديفة الضرورية؛ وغيرها من مقتضيات التي إذا ما تحررنا قليلا من آفة النسيان، وأعدنا قراءة تقرير «النموذج التنموي الجديد» سنجد أنه يتضمن أكثر ما ذكرناه، وأكثر ما سبق أن ساهم تقرير الخمسينية بـ «المغرب الممكن».

الملك أساسا، وإلى رجالات المغرب والفاعلين في سياسته. غالبا ما تبدو السياسة بسيطة وراكدة على السطح، كما تبدو مع الحكومة الحالية على سبيل المثال، ولكن معطياتها، في العمق، معقدة ومتحركة من حيث اشتغالها وأدوات توصيلها.

ولعل الملك محمد السادس تميز بمنظومة تواصلية خاصة به، قياسا إلى ما كان يتفرد به المرحوم الحسن الثاني من بلاغة، وخطابة، ونمط حضور. ومنذ اعتلائه العرش؛ بل وحتى أثناء مراسيم التوقيع على انتقال الملك، عبر الملك محمد السادس إرادة واضحة لتغيير أساليب التواصل والتخاطب مع الشعب والشعب. وقد أعطى أهمية كبرى للصور، وللتعبيرات الرمزية، وللتقارب الجسدي مع المواطنين؛ وتميزت خطبه بالانصاف، والدقة، والوضوح، والتركيز على إطلاق المشاريع والمخططات، وبكثير من منسوب النقد الصريح. بداية بخطاب «المفهوم الجديد للسلطة»

سنة 1999، والتقلبات اللامتوقعة في مدن وقرى ومدارس البلاد طيلة العقد الأول من توليه الحكم، مروراً بإطلاق مسلسل «الإنصاف والمصالحة»، وتعبئة الذكاء الجماعي المغربي لإعادة قراءة التاريخ الحاضر للمغرب في «تقرير الخمسينية»، وتغيير مودونة الأسرة، وخوض إنشاء مؤسسات الضبط لتعويض النقص الديمقراطي في تدبير المؤسسات والسياسات، إلى خطاب العرش لسنة 2005، الذي تحدث فيه عن «ملكية مواطنة». أما بخصوص الصور، فتمة صور كثيرة لوجي الملك باعتباره «أميرا للمؤمنين» و«ملكا مواطنا»، كما يؤكد على ذلك. فصور أول زيارة للحسيمة، وتقلاته عبر المغرب، وخطاب أجدير، واستقبال عائلات المعتقلين السابقين، وعناق مغاربة العالم في ميناء طنجة، ونظام البروتوكول، والمناسبات، وغيرها من الصور والدلالات يصعب حصرها في هذا المقام.

ولا شك أن الأمر لم يكن ينحصر على صور، فقط؛ وإنما عن تعبير مستمر، منذ البدايات، عن إرادة سياسية تمثلت في إطلاق «الأوراش التنموية الكبرى لتحسين المعيش اليومي للمواطن ببرامج محلية لمحاربة الفقر والمشاكلة»؛ وفي «توسيع الطبقة الوسطى لتشكيل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع».

لكن هل تمكن المغرب من رفع هذين التحديين؟ هذا سؤال كبير يتعين على الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والسياسة اقتراح أجوبة موضوعية عليه؛ علما أن الملك نفسه، ومنذ بداية العقد الماضي، وهو يُنبه في خطبه، إلى محدودية نتائج السياسات العمومية. لذلك طالب بتشخيص «الثروة الإجمالية للمغرب» المادية واللامادية سنة 2014، مطالباً بوضع سياسات عمومية مغايرة؛ ولكن لم يتمخض عن ذلك نتائج تذكر، وكان البحث الذي أنجزه «بنك المغرب» و«المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي» لم يكن؛ وبقي «حررا على ورق». ثم إن خطاب العرش لسنة 2017 كان أكثر نقدي حين أقر بأننا نعيش «مفارقات صارخة من الصعب فهمها، أو القول بها... بقدر ما تصدمننا الحصيلة والواقع وتتواضع الإنجازات في بعض المجالات الاجتماعية، حتى أصبح من المُفجّل أن يقال إنها تقع في مغرب اليوم».

لا أريد الاسترسال في معابنة الملاحظات النقدية الواضحة التي ترد في الخطاب الملكية من حيث تسجيل ضعف نتائج السياسات المتبعة، والعوائق التي تحول دون الاستفادة الاجتماعية من سياسات الأوراش والبرامج؛ وهو ما أدى، مرة أخرى، إلى

مأساها، وإحباطاتها، واستبطنوا المشاكل كافة التي صاحبها، حيث ترتب عنها أشكال كآبة استولت على عدد كبير من الفئات، نساء، ورجالا، شبابا، وشيوخا. ولعل انتصارات الفريق الوطني بوضوله إلى نصف النهائية، سمحت باسترجاع نوع من أنواع التعبير عن الفرح والابتهاج، وعمما أساه سؤالك «التقدير الذاتي». فالاحتفال الشعبي العارم الذي عاشه المغاربة بعد كل مباراة عكس، في العمق، تفجير عظيم لفرح جماهيري في سياقات تندر فيها لحظات الانتصار؛ وتساعد هذا الشعور مع توالي الانتصارات على الكبار، أو على فرق لم يكن إلا القليل يراهن على الانتصار عليها، إلى أن بلغ الفريق الوطني نصف النهائية، التي هي نفسها قيل في تحكيمها وإدارتها الشيء الكثير. ومهما يكن، فإن ما جرى سح بتعبيرات غير مسبقة عن نوع من إثبات ذات جماعية شعرت بنوع من الابتهاج، ليس فقط بفضل الانتصارات التي أنجزها الفريق الوطني، وإنما بسبب الانتصار على الشعور الدفين بصعوبات إنجاز الانتصار، حين لا تتوفر الشروط الاجتماعية، والوجدانية والمؤسسية التي تحتضنه وتحفز عليه.

غير أن هذا الأمر يستدعي وضعه في سياق المناصب، فالتقدير الذاتي أو الجماعي يكون أكثر قوة وإنتاجية حين ينجم عن سياسات مستدامة تعتمد على قيم رئيسية عمادها الثقة والاعتراف. وقد أظهرت طرق تدبير عملية تشكيل الفريق الوطني ومشاركته عن بعض هذه القيم. وأنشور أن أصحاب القرار قرأوا جيدا رسائل التلاحم العظيم الذي عبر عن صورته في الشارع العام. فلا يتعلق الأمر بمحدث عابر، إذ إن المجتمع العصري بني على أساس الثقة والاعتراف، الذي بدونها لا يمكن تصور نهضة أو تقدم فعلي تستفيد منه أوسع الفئات. والظاهر أنه من المطلوب، اليوم، السياسة ومن المؤسسات أن تجعل من الاعتراف آلية محفزة على العطاء والمبادرة، وآلية لإنتاج الرضا؛ حتى تصبح أخلاقيات الاعتراف كوكوالا للبناء الاجتماعي، وأساس النظرة إلى الإنسان، ونتاج ثقافة منتجة للمبادرة، والمشاركة، والإبداع، والإحساس بالارتياح. فالتقدير الذاتي، في امتداده المسترسل وليس العابر، يتيح ممارسة جديدة للحرية، والثقة في الذات، وإنتاج أفكار جديدة، والقيام بالثقة الذاتية، والتصريف المبدع للزمن.

ولذلك يعتبر عبد الله العروي أن الوطنية هي «شعور، وسلوك، وتطلع... الشعور هو الاعتزاز بالذات وبالاجداد... السلوك هو الإيتار والتضحية... والتطلع هو طلب الحرية والتقدم والرفاهية» (استبانة: ص 83).

ما هي في نظرك أهم صور العهد الجديد أي ربع قرن من الحكم الجديد، (الصور الخاصة بالملك نفسه، بجسديه deux corps du roi أو التي تخص لحظات مفصلية معينة كما هو حال الكوارث الطبيعية) من حيث الدلالة؟

من المعروف أن البيئة السياسية للمغرب يتشابه فيها البعد الرمزي بمتطلبات المرحلة، وتقل التاريخ بإرادات القوة الفاعلة في الحاضر، والعاطفي بالاعتبارات العقلانية، والتقليد بالتحديث. عوامل شبه كياوية تتراكب بشكل فعال ومُنتج أحيانا، وتتنافر أحيانا أخرى؛ لكنها حاضرة بقوة في مسارات التحولات والقرارات والمصائر. وللاقترب من الوقائع السياسية، المنفلتة والملتبسة أحيانا، يتعين الاهتمام إلى كيفية الإنصات إلى حركات وسكنات وخطب

”
لكن هل
تمكن المغرب
من رفع هذين
التحديين؟
هذا سؤال
كبير
يتعين على
الاقتصاديين
وعلماء
الاجتماع
والسياسة
اقتراح أجوبة
موضوعية
عليه؛ علما أن
الملك نفسه،
ومنذ بداية
العقد الماضي

”

الموساوي العجلوي

باحث بمركز إفريقيا والشرق الأوسط للدراسات

تكيفت الدبلوماسية المغربية مع المنعرجات الدولية الحادة بالواقعية والبراغماتية في اتخاذ المواقف والصلابة في الدفاع عن قضايا المغرب

في القرار 1541، المؤطر للقرار 1514، جُلها من اقتراح المغرب، خاصة المبدأ الرابع والحادي عشر. وكان المغرب يستحضر حينها الأراضي المغربية التي ما زالت تحت السيطرة الاستعمارية الإسبانية والقضية الجزائرية والقضية الفلسطينية وقضايا عدد من دول القارة الإفريقية. واستعملت الأمم المتحدة معالجة موضوع المستعمرات بلجنة سميت حينها لجنة 17، كان أول اجتماع لها في الخارج في مدينة طنجة في العام 1962. ومع بداية العمل المؤسسي لهذه اللجنة وضع المغرب أول طلب له لمناقشة أراضي المستعمرة في العام 1963 (ينظر مقالنا في موقع القناة الثانية 2M وجهة نظر: « ما العلاقة بين المغرب وقرار الجمعية العامة. 20/04/2022). وانطلاقاً من المبدأ الرابع، واستحالة الاستفتاء/الاستقلال، قدم المغرب مقترحه في الحكم الذاتي، الذي يشكل حلاً قانونياً وواقعياً وجدياً لحل النزاع الإقليمي مع الاحتفاظ بالسيادة المغربية على الصحراء. وظل المغرب قوياً في موقفه لأنه لم يخرج في مبادرته عن ميثاق الأمم المتحدة. وشرح الملك الحسن الثاني للجنة الأمم المتحدة التي زارت المنطقة خلال شهري ماي/يونيو 1975، معنى مفهوم تقرير المصير الذي طالب المغرب به.

قامت الدعاية المناهضة للمغرب على أساس الدعوة إلى الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، هل يمكن أن نفسر الترحيب الذي كانت تلقاه الدولة الجارة من لدن الدول الحديثة العهد، بالتشابه بينها وبينهم من حيث أنها ولدت كلها بعد الاستعمار؟

إن الأمر يتعلق بجوهر الأزمات التي تعرضت لها القارة من حيث الاحتفاظ بالحدود الموروثة عن الاستعمار، ورسمت حدود الدول بالقلم والمسطرة دون احترام للإثنيات. وتحفظ المغرب حين تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (ماي 1963) حول البند الذي يحرم المس بالحدود الاستعمارية، ولم ينظم رسمياً إلى المنظمة إلا في شتنبر 1963، بيد أن عملية فصل السودان الجنوبي عن الشمالي (2009-2011) خرقت هذا المبدأ، وأشرف على هذه العملية طابو امبيكي الجنوب الإفريقي رئيس مجلس السلم والأمن حينها ونائبه رمضان لعامرة الجزائري.

وإلى أي حد تغيرت هاته النظرة



2018 (قرار 693) لسحب ملف الصحراء نهائياً من مؤسسات المنتظم القاري، والتأكيد على حصرية الأمم المتحدة للبحث في النزاع الإقليمي حول الصحراء. هذا الانتصار المغربي في القارة الإفريقية، حرم الخصوم من توظيف الاتحاد الإفريقي في المس بالوحدة الترابية والوطنية للمغرب.

تميزت مداولات مجلس الأمن بخصوص الصحراء، في العشرين سنة الأخيرة، بتجاوز «حل» الاستفتاء الذي جعل منه الخصوم حسان معركتهم، كيف تقرأون ميلاد فكرة الاستفتاء منذ الستينيات وإلى حين موتها أممياً، وأي أفاق لهكذا فكرة في تقديركم؟

كشفت وثائق الأمم المتحدة مؤخراً أن المغرب ساهم في صياغة القرارين المتعلقين بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو المستعمرة، بعد انتخابه عضواً في لجنة الستة دول ممثلة للقارة الإفريقية والعالم العربي (قرار 1467-1959). وأظهرت الوثائق الأممية المنشورة مؤخراً مقترحات المغرب حول الموضوع، من خلال مراسلات وزير الخارجية حينها (إدريس المحمدي) أو القائم بالأعمال في بعثة المغرب في الأمم المتحدة (العلمي)، أو من خلال مشاركة الوفد المغربي برئاسة بن عبيدو في مداولات اللجنة، أن المبادئ 11 الواردة

1- عرفت القضية الوطنية الأولى للمغاربة تطورات مهمة في العقدين الآخرين، ما هو أهم تطور عرفته القضية في نظركم منذ مجيء العهد الجديد؟

يمكن الحديث عن تطورات كثيرة ومهمة في مسار النزاع الإقليمي حول الصحراء، بيد أن حدثين يستحقان الوقوف عندهما: إنهاء الأمم المتحدة لقصة الاستفتاء، بعد نشر اللائحة الأخيرة في يناير 2000. توقفت خطة الاستفتاء الأممية في الصحراء لخلافات عميقة حول اللوائح المحصورة لتحديد هوية الناخبين. واقتنعت الأمم المتحدة باستحالة الاستفتاء انطلاقاً من هذه اللوائح المتناقضة. ودعا قرار مجلس الأمن رقم 1309 (25/07/2000) إلى تبني حل تفاوضي، أي نهاية قصة الاستفتاء. فشلت اللقاءات المتعددة حول الحل السياسي، وانهار مقترح بيكر، وعرض الأمين العام في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن (فبراير 2000) أربعة خيارات: 1- تنظيم استفتاء في المنطقة دون اشتراط اتفاق الطرفين. 2- إعطاء حكم ذاتي لسكان الصحراء ضمن سيادة المغرب. 3- تقسيم الصحراء بين المغرب والبوليساريو. 4- سحب الأمم المتحدة للمينورسو من الصحراء. في هذا السياق قدم المغرب إلى الأمين العام مذكرة رسمية مؤرخة في أبريل 2004، مفادها أن فكرة استفتاء تقرير المصير باتت متجاوزة، وقدم في أبريل 2007 مبادرة للحكم الذاتي في الصحراء مساهمة منه لحل نزاع إقليمي في إطار السيادة المغربية. كان في الأمر اختيار استراتيجي جعلت هذه المبادرة تحظى بدعم أكثر من 100 دولة عضو في الأمم المتحدة، وفتحت أكثر من 30 دولة قنوات في العيون والداخلية، ومددت دول كثيرة ومن مختلف القارات خدماتها القنصلية إلى الصحراء. هذه مكاسب كثيرة خلقت تحولا في الموقف الدولي تجاه هذا النزاع.

العمل السياسي والدبلوماسي للمغرب في القارة الإفريقية من خلال الزيارات الملكية لعدد كبير من الدول الإفريقية، وربط جسور معها عبر اتفاقات تجارية ومالية وأمنية، وتعزيز الروابط مع دول غرب ووسط وشرق إفريقيا، وأنجز اختراق مغربي في دول جنوب القارة، كما هو الحال في بورندي ومللاوي وزامبيا واسواتيني وتزانيا. هذا التراكم الذي استمر أكثر من 15 سنة أدى إلى انعقاد قمة العمل الإفريقية في مراكش على هامش قمة المناخ في مراكش سنة 2016، وانفتحت الأبواب حينها لعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي في يناير 2017، وجاءت قمة اناكشوط في



السلمي، وذلك بالتلويح بالحرب وبالتصعيد للتوهم بأن أسلام مهدد، إلى أي جد يمكن أن ينجح هذا التكتيك الصادر عن الخصوم..؟

التلويح بالحروب الافتراضية هو إعلان إفلاس الحاضن والمحتضن، والولادات المتواصلة للانشقاق والسب والشتم والقتل وتجنيذ الأطفال واغتصاب النساء وتحويل مخيمات تندوف إلى مشاتل للجريمة العارة للحدود وللإرهاب، كل هذا دليل على إفلاس مشروع انفصالي. ماذا تنتظر إذن من مفلس؟؟ لا شيء سوى العويل والبكاء في الصحراء كما يقول الشاعر مظفر النواب...

كيف يمكن للمغرب أن يحول الواقع الدبلوماسي الذي يدعم حقه اعتراف 100 دولة في الأمم المتحدة بالحكم الذاتي او بمغربية الصحراء إلى واقع قانوني دولي في نظرهم..؟

مع تزايد الاعتراف الدولي بمبادرة الحكم الذاتي، وعودة إلى مقترح الأمين العام في فبراير 2000، يمكن لمجلس الأمن أن يتبنى، عبر قرار وفي إطار الفصل السابع، مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية. بيد أن الصراعات الدولية حولت كل النزاعات إلى حسابات خاصة. وجب العمل أيضا داخل الاتحاد الإفريقي لطرد البوليزاريو منه، لأن وجوده يمثل مشكلة قانونية وسياسية وقانونية، إذ يعرف الأفارقة جميعهم أن النظام الجزائري صوتين في مؤسسات الاتحاد وهذه أكبر سرقة....

العهد هو الذي يكمن وراء المكاسب التي تحققت للمغرب في قضيتة المركزية ومن ورائها حضوره القاري والدولي؟

الدبلوماسية مرتبطة بتطور مؤسسات أي دولة وتاريخها، وبقدر كبير كبر القاعة التاريخية للدولة، بقدر انعكاس ذلك في التاريخ الدبلوماسي للدولة وتاريخها في العلاقات الدولية، من حيث البناء الاستراتيجي المرتبط بالعمل الدبلوماسي إن على مستوى المرجعيات الميدانية أو على مستوى الدبلوماسية المغربية مع المنعرجات الدولية الحادة والواقعية والبراغماتية في اتخاذ المواقف والصلابة في الدفاع عن قضايا المغرب وفي مقدمتها هويته ووحدة الترابية والوطنية. الواقعية والبراغماتية وميثاق الأمم المتحدة ودعارة النظام الذي يزرع الفرقة والاضطرابات في المنطقة المغاربية والساحل والصحراء، كل هذا حتم على المغرب هندسة دبلوماسية جديدة داخل مؤسسات الأمم المتحدة وفي المنظمات القارية بفضح سلوك هذا النظام حيث هتف الشعب في حراكه بمطالب الاستقلال، إنها مأساة شعب عاش 132 سنة من الاستعمار الخبيث، و 30 سنة من الحكم الصارم للحزب الوحيد، وعشرية حرب أهلية في التسعينات خلفت مئات الآلاف من القتلى والمختفين، واحتلال عسكر الاستعراضات للواجهة السياسية، نظام يقدم فقط الجواب الأمني للشعب، إنها تراجيديا شعب بلا دولة مؤسسات....

بعد أن اقنع المغرب دول المجلس الامن بضرورة تجاوز الاستفتاء، يلاحظ سعي خصوم المغرب إلى وقف المسلسل السياسي

ومصار صوت المغرب مسموعا؟

بعض المقترحات الواردة في قم الاتحاد الإفريقي تحاول تجاوز عوائق الحدود كتنمية التجمعات الإقليمية، والحديث عن جوازات المرور ومنطقة التبادل الحر القارية، كما أن سياسة المغرب التي ربطت بين التنمية والأمن (إعلان طنجة فبراير 2023) أثرت كثيرا على مواقف عدد من الدول التي ناصبت العداء قبلا، ونذكر حالات أنغولا ونيجيريا وإثيوبيا. و دور المغرب في بناء إفريقيا الأطلسية وفتح الواجهة الأطلسية لدول الساحل بوائه مكانة الريادة في تجاوز إشكالات ومعيقات الحدود الاستعمارية، وكشفت نوايا الأنظمة التي تشكل امتدادا للفكر الاستعماري في المنطقة.

ألا يفسر هذا الأمر أزمة الشرعية والمشروعية في الدول التي تناهض المغرب، ومنها الجيران وسعيهم إلى بنائها على حساب المغرب، باعتباره دولة ذات تاريخ ومشروعية ضاربين في التاريخ؟

التاريخ المتناسك للدولة والمجتمع في المغرب يثير حساسية للأنظمة التي لا تستطيع تفسير تاريخها، ولذلك يشكل المغرب بمؤسساته وحضارته وروافده هويته حرجا لهذه الأنظمة التي تلجأ إلى سرقة وانتحال صفات مغربية صرفه. والدول التي تشاكس المغرب في وحدته الترابية جلها ولد في التسعينات من القرن الماضي....

لو حظ أن الدبلوماسية المغربية أصبحت أكثر هجومية ومبادرة، هل تعتقدون بأن هذا التغيير الحديث

سعيد الصديقي

■ أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

التعامل بالحزم مع المواقف التي تمس قضية الصحراء لاسيما مع الشركاء الغربيين أظهر جدواه

الأحيان المشاكل، لكن عموما كانت هذه العلاقات تحكمها إلى حد كبير المصالح المتبادلة وطبيعة النظام الدولي في كل مرحلة أكثر من "القيم المشتركة". إذا كان المغرب تنغم إلى حد ما خلال الحرب الباردة مع الاستراتيجيات الغربية، فإنه سيجد نفسه خلال مرحلة الأحادية القطبية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي أمام خيارات محدودة جدا، لذلك انخرط مع هذه الدول الغربية في بعض القضايا الدولية الكبرى مثل الحرب ضد الإرهاب وبعض مبادرات التطبيع مع إسرائيل، لكن خلال السنوات الأخيرة مع بروز نظام متعدد الأقطاب ستتحرر السياسة الخارجية والدبلوماسية المغربية من الكثير من قيود الحرب الباردة والأحادية القطبية، وبدأ المغرب يطالب حلفاءه باتخاذ مواقف واضحة من قضية الصحراء، وأي محاولة لابتزازه بهذه القضية يكون الرد سريعا وحاسما، مما تسبب في أزمات دبلوماسية مع عدد من الدول الغربية.

ومع ما يلاحظ على ردود الفعل المغربية ضد هذه الدول، وأحيانا كانت تبدو وكأنها مغامرة، لكنها كلها أعطت نتائجها على الأقل في الأمد المنظور: فقد سحبت أمريكا مقترح توسيع صلاحيات المينرسو في 2013، وراجعت السويد طريقة تعاملها مع قضية الصحراء منذ أزمة 2015، وعذلت إسبانيا موقفها من قضية الصحراء حيث أصبح موقفها الآن متقدما جدا، وراجعت ألمانيا طريقة تعاملها مع ما يرتبط بقضية الصحراء وتتعامل معها حاليا بحذر، وتحاول فرنسا حاليا بكل الطرق ترضية المغرب... يمكن القول إن هذه المنهجية في التعامل بالحزم مع المواقف التي تمس قضية الصحراء لاسيما مع الشركاء الغربيين أظهرت حتى الآن جدواها. هذا هو الدرس الأساسي، وهو نتيجة لتكييف المغرب لمنهجية تعامله مع حلفائه حيث أصبح يتعامل معهم بندية وفق ما تتيحه بنية النظام الدولي الحالي.

ما هي عمق التحولات التي أدخلها محمد السادس على العلاقات المغربية الدولية مقارنة مع ما كانت عليه (الشراكات المتنوعة، التعاون العربي..)?

بالإضافة إلى ما أشرت إليه في جوابي على السؤال الأول والذي رصدت فيه بعض معالم التطور في السياسة الخارجية المغربية خلال العقد الأخيرين وكيف تكييفت مع تغيرات بنية النظام



أما فيما يتعلق بعقيدة السياسة الخارجية المغربية الحالية، فتجدر الإشارة إلى أن هناك خلافا كبيرا حتى في أمريكا حول مدى امتلاك هذه الأخيرة لعقيدة في السياسة الخارجية أو ما يسمى «الاستراتيجية الكبرى» (Grand Strategy) رغم حيازتها لموارد هائلة في المجالين الخارجي والعسكري، لذلك يمكن القول أنه من الصعب الحديث عن وجود هذه الاستراتيجية الكبرى لدى المغرب، ولكن يمكن وصف السياسة الخارجية المغربية بأنها سياسة الوضع القائم، حيث يسعى المغرب إلى الحفاظ على موقعه في النظامين الإقليمي والدولي وتعزيزه بتدرج وبراغماتية مع الحرص على عدم التسبب في اختلال توازن القوى القائم، والاستعداد الدائم لرد الفعل عندما تمس القضايا الحيوية للمغرب.

عرفت الفترة التي نحن بصدها لحظات من التوتر الدولي (مع أمريكا، مع ألمانيا وفرنسا وإسبانيا)، أعقبها فترات تعاون متقدم، ما هي الدروس المستفادة من هذا المسار وأي تطلعات ترونها تليق بالمغرب مستقبلا؟

رغم أن المغرب كان يحسب دائما على المعسكر الغربي، فإن علاقاته مع شركائه الغربيين لم تكن دائما مثالية، بل كانت تكتنفها في الكثير من

عرفت الدبلوماسية المغربية في عهد محمد السادس تسجيل العديد من اختراقات، لاسيما في قضية الصحراء المغربية، تمثلت في الاعترافات المتتالية بمغربيته أو مساندة الحكم الذاتي أو فتح القنصليات الخ، في نظركم ما هي طبيعة العقيدة الدبلوماسية المغربية الحديثة؟

مر عهد الملك محمد السادس في ما يخص تدبير السياسة الخارجية المغربية بمرحلتين: الأولى عندما اتسم النظام الدولي بأحادية قطبية مفرطة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وما صاحب ذلك من تحديات سياسية وأمنية كبيرة، وعلى رأسها غزو العراق وأحداث 11 سبتمبر 2001. في هذه المرحلة لم يكن للمغرب باعتباره دولة متوسطة إلى محدودة الإمكانيات هامشا واسعا للمناورة والمبادرة، لذلك حاول تدبير هذه المرحلة ببرامجاتية، متناغما في بعض القضايا مع حلفائه الغربيين لكن مع الحرص على أولوية المصالح الوطنية الحيوية وعلى رأسها قضية الصحراء. لم يكن تطور هذه المرحلة خطيا، بكل شابها مناوشات، وشد وجذب، لكن عموما حافظ المغرب إلى حد ما على قواعد السياسة الخارجية المغربية التقليدية. كان التركيز في هذه المرحلة الأولى على القضايا الداخلية، ولم يتفاعل المغرب بشكل كبير مع الأحداث الدولية والإقليمية. ومن مظاهر ذلك عدم مشاركة المغرب في السنوات الأولى من حكم الملك محمد السادس في المؤتمرات الدولية والعربية بوفود رفيعة المستوى. أما المرحلة الثانية فتبدأ مع ظهور البوادر الأولى لمشهد دولي متعدد الأقطاب ما أتاح للمغرب هامشا واسعا للمبادرة وتنويع الشركاء، وأيضا التعامل بمجدية وندية مع حلفائه الغربيين عندما يكون هناك مس بقضايا الحيوية، وقد شاهدنا ذلك مع أمريكا في عهد باراك أوباما في 2013، ومع السويد 2015، ومع إسبانيا وألمانيا في 2021، وحاليا فرنسا. وقد سمحت بنية النظام الدولي الجديدة للمغرب بالمبادرة لتعزيز حضوره في بعض الفضاءات الإقليمية المهمة للمغرب، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال تنويع حضوره الإفريقي على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية... وحصوله على عضوية منظمة الاتحاد الإفريقي، والمساعدية الحميدة بين الفراء الليبيين...

على ضمان استمراره لاسيا وأنها مجالس انتقالية... بصرف النظر عن عدم اليقين الذي يري بظلاله على مستقبل منطقة الساحل والصحراء التي قد تجد نفسها غدا أمام أسوأ الاحتمالات، فإنه نظرا لأن هذه المنطقة، بالإضافة إلى غرب إفريقيا، تشكل عمقا استراتيجيا مهما للمغرب، وترتبط بها علاقات تاريخية، فينبغي أن يظل لاعبا أساسيا فيها من خلال الانخراط في كافة الدبلوماسية السياسية والأمنية والاقتصادية، لأن أي ضعف لحضور المغرب هناك سيكون في صالح منافسيه الدوليين والإقليميين. ويجدر التذكير في هذا السياق سعي الجزائر الدؤوب لإقصاء المغرب من هذا الفضاء بدعوى أنه بلد غير صحراوي، لذلك فإن تعزيز المغرب لموقعه في هذه المنطقة ستكون له نتائج كثيرة بعضها مباشرة، وبعضها غير مباشرة مثل تكريس المغرب باعتباره بلدا ينتمي جغرافيا إلى هذا الفضاء. بمعنى آخر، فإن ضياع مستقبل هذه المنطقة لا يبرر الانسحاب منها، وليس للمغرب خيار آخر غير الاستمرار في تعزيز حضوره فيها.

= يلاحظ بعض الباحثين والمتابعين الدبلوماسية المغربية أنها لا تعرف مستشارين من النوع الذي يجعلها ترتبط بهم (كيسنجر في الولايات المتحدة مثلا)، كيف يشغل الملك، في الحقل الدبلوماسي المحفوظ له في مجال يتلهب تعدد الشراكات والدول والحكام...؟

أظن أن المسألة أوسع من وجود أو غياب مستشارين متخصصين في الشؤون الخارجية والاستراتيجية، بل في غياب ما يمكن الاصطلاح عليه جماعة أو مجتمع السياسة الخارجية بالمغرب، كما هو الشأن في الدول المتقدمة، كالولايات المتحدة. تشمل هذه الجماعة المفترضة كل الذين يكون شغلهم الأساسي الشؤون الدولية سواء أكانوا موظفين أو مستشارين رسميين، أو باحثين أكاديميين أو مستقلين، أو صحافيين... إذا قلنا مجرد فقد نحصل على لائحة واسعة، لكن عند التدقيق والتمحيص سنجد القلة قليلة ممن يمكن وصفهم حقا بالمتخصصين بالعلاقات الدولية أو السياسة الخارجية المغربية، رغم هذا العدد المهم من الجامعات المغربية ومراكز البحث والتفكير، ويمكن العودة في مناسبة لاحقة للحديث عن هذه الإشكالية.

على المستوى الرسمي، إذا كان الملك الراحل الحسن الثاني كان يحظى بوجود مستشارين في الشؤون الخارجية ذوي كفاءات عالية ومعرفة واسعة بالقضايا الدولية حثّتهم التجربة الطويلة في المساعدة في تسيير شؤون الحكم إلى جانب الملك على رأسهم رضا كديرة وأحمد بن سودة وعبد الهادي بوطالب وغيرهم. وكانت لهم شبكة واسعة من العلاقات مع المسؤولين الأجانب على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويمكن أن نعرف سعة اطلاعهم على قضايا الحياة الدولية وعمق فهمهم لقضاياها في كتاباتهم وتصريحاتهم. (...) لا شك هناك جيش من الموظفين في البلاط الملكي، وهناك بالتأكيد المكفوفون بالشؤون الدولية، لكن للأمانة العلمية لا أعرف أحدا يمكن أن يوصف بالمنظر أو الاستراتيجي، ويسري الأمر ذاته على وزارة الخارجية. أكاد أجزم أن أغلب من يشتغل في الشؤون الدولية والخارجية في الدوائر الرسمية، هم أقرب إلى الخبراء والتقنيين، أكثر من الاستراتيجيين والمنظرين.

ورغم ما يلاحظ من غياب التناسب بين طموحات المغرب الكبيرة في القارة الإفريقية من جهة وقدراته المحدودة من جهة أخرى، فإن سياسته الإفريقية خلال السنوات الأخيرة هي الأنجح مقارنة بسياساته تجاه باقي الفضاءات الجيوسياسية.

أطلق مغرب محمد السادس العديد من المبادرات الإفريقية (الواجهة الأطلسية، دول الساحل... ما هو الخط الناظم في هاته المقاربة وأبي مستقبل لها في نظرنا؟

الخط الناظم لكل مبادرات المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، ولاسيما منطقة غرب إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، أنه يطمح أن يكون فاعلا أساسيا في القارة من خلال تعزيز نفوذه وتأثيره. فبالإضافة إلى الأهداف المتنوعة التي يسعى لتحقيقها، والتي تصب كلها في تعزيز مكانة المغرب باعتباره فاعلا أساسيا، فإن إمكانيات إفريقيا الكثيرة والمتنوعة تجعل منها قارة المستقبل، ولا بد لأي دولة طموحة أن تكون لها استراتيجية مستقبلية تجاه القارة وتعني مواردها من أجل تحقيقها. ويمثل تعزيز النفوذ الإقليمي للمغرب في القارة الإفريقية حصيلة لباقي أهداف سياسته الخارجية الإفريقية وضمانها على الأمد البعيد في الآن ذاته.

وفي هذا السياق طرح المغرب مبادراته الأطلسية في ديسمبر 2023، وخاصة دعوته لتمكين دول الساحل من الوصول إلى المحيط الأطلسي. وقد تزامنت هذه المبادرة المغربية بموجة من التغييرات السياسات العميقة في بعض دول الساحل التي عدلت بوصلة سياستها الخارجية خلال السنوات القليلة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المغرب انضم إلى المبادرة الأمريكية "الشراكة من أجل التعاون الأطلسي" التي أعلن عنها في سبتمبر 2023، والتي تخوّلها حتى الآن 39 دولة من إفريقيا والأمريكتين وأوروبا والكاربي. ولا شك أن المغرب بانضمامه إلى هذه المبادرة الأخيرة يطمح أن يوسع حضوره في الفضاء الأطلسي عموما، ما سينعكس ذلك إذا نجح هذا المشروع على موقعه في القارة الإفريقية.

بغض النظر عن حظوظ نجاح هذه المبادرات من عدمها، فإن مجرد طرحها، أو الانخراط في ما يطرحه باقي الشركاء والتفاعل الإيجابي معها، يعزز مكانة المغرب في هذا الفضاء باعتباره فاعلا ولاعبا أساسيا.

كيف تستشرف وضع منطقة الساحل والصحراء في المستقبل القريب باستحضار وضع المغرب؟ باتت منطقة الساحل والصحراء اليوم ساحة تنافس بين القوى الدولية والإقليمية لأهميتها الاقتصادية والجيوسياسية المتنوعة، ويصعب توقع مستقبلها أمام هذا التنافس الشرس، والذي قد يتحول إلى صراع، أو حرب بالوكالة إذا انفلت الأمور من عقالها. هذه المنطقة لا تزال حبلًا بالتطورات، لعل آخرها هو قيام المجالس العسكرية في كل من النيجر ومالي وبوركينا فاسو مؤخرا بالتوقيع على معاهدة إنشاء "تحالف دول الساحل" ما يطرح أسئلة كبيرة بشأن تأثيره على مكانة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وقدرة الأنظمة المؤسسة للتحالف الجديد

الدولي، يمكن القول بأن هناك استمرارية وتغير في الآن ذاته. أهم عنصر في الاستمرار يتمثل في طبيعة صنع القرار الاستراتيجي المغربي، حيث أن صنع السياسة الخارجية المغربية كان ولا يزال مجالا محفوظا وحصريا للمؤسسة الملكية، وأقصد اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وبلورة المواقف السياسية، وليس التدبير اليومي للعلاقات الدولية والدبلوماسية للمغرب. وثانيا، لا تزال تعتل قضية الصحراء سلم أولويات السياسة الخارجية، وهذا أمر منطقي، لأن قضية الصحراء هي مسألة حيوية ووجودية بالنسبة للمغرب. وثالثا، هناك أيضا الاحتفاظ بالكثير من القواعد التقليدية للدبلوماسية المغربية التي ترسخت عبر قرون من الممارسة والتفاعل مع المحيط الخارجي، والتي ساهم في بلورتها الموقع الجيوسياسي للمغرب وطبيعة التهديدات المحيطة بجواره الإقليمي.

أما من حيث التغيير، فيتعلق أساسا بتصوّر صانع القرار للتحولات الدولية، معنى أن هناك نظاما دوليا في حركية دائمة، وبالمقابل كيف يتصوره صانع القرار وقيمه. وفي هذا المستوى قد ترصد تغييرات كثيرة في منهجية تعامل المغرب خلال العقد الأخير، مثل عدم التعويل كثيرا على دبلوماسية القمم التي عُرف بها المغرب في الماضي، فقد أصبح المغرب واقعا أكثر في هذا الأمر. أيضا أعطى للبعد الاقتصادي أولوية كبيرة، سواء لجذب الاستثمارات الأجنبية كما كان في السنوات الأولى، ثم انتقل بد ذلك إلى أن صار المغرب من أهم المستثمرين في إفريقيا، ويوظف بعض الآليات الاقتصادية، مثل المكتب الشريف للفوسفات والاستثمارات في القطاعات البنكية والاتصالات وغيرها، في سياسته الخارجية... بمعنى آخر، أصبحت السياسة الخارجية المغربية أكثر واقعية وبرغماتية.

= تحتل إفريقيا مركزا هاما في التوجهات الجديدة للدبلوماسية المغربية، ما هي الأهداف والخلفيات التي تتحكم في هذا الاختيار، علما أن العلاقة ظلت مقطوعة مع مؤسساتها إلى حدود 2017 سنة عودة البلا إلى الاتحاد الإفريقي؟

بالإضافة لبنية النظام الدولي الحالي، وأهداف المغرب المتنوعة، وإمكانات القارة الغنية، فإن هناك عنصرا آخر يساعدنا في فهم التوجه المغربي النشط نحو إفريقيا، ويتعلق الأمر بالوضع العام في الفضاء المغاربي. ذلك أن وجود مشروع الاتحاد المغاربي، والأزمة السياسية المستعصية مع الجزائر، وعدم الاطمئنان أيضا لمستقبل علاقات المغرب مع باقي الدول المغاربية وخاصة ليبيا وتونس، دفع المغرب للبحث عن فضاءات أخرى للحركة وتنمية مصالحه. لا تشكل الفضاءات الإفريقية بالضرورة بديلا عن الفضاء المغاربي، بل يمكن أن تكون عاملا مكملا، وأيضا دافعا للعودة بقوة مستقبلا إلى جواره الإقليمي القريب عندما تسمح الظروف.

وتجدر الإشارة إلى أن قضية الصحراء لم تعد تشكل قيدا على السياسة الخارجية المغربية الجديدة تجاه إفريقيا، حيث صار المغرب يتعامل ببرغماتية بحيث يفصل بين مواقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء وشراكاته معها، وهذه المنهجية الجديدة هي التي أثّرت الاتفاق الاقتصادي الاستراتيجي الطموح مع نيجيريا لبناء أنبوب الغاز الذي سيربط إفريقيا بأوروبا.

” في هذا السياق طرح المغرب مبادراته الأطلسية في ديسمبر 2023، وخاصة دعوته لتمكين دول الساحل من الوصول إلى المحيط الأطلسي “

منصف اليازغي

■ خبير رياضي

الحدث الأكبر كان ولا شك احتضان المغرب لكأس العالم 2030 لأنه طموح ملكين و تطلع شعب

التي تحيي حب الوطن وتجدد الترابط بين الملك وشعبه.

أنتم من المطلعين الجديين على حالة الرياضة الوطنية في الربع الأخير من القرن المغربي الحديث، ما هي أهم المحطات التي أحدثت تحولاً في تاريخ الرياضة خلال المدة نفسها؟

تظل المحطة الأبرز هي المناظرة الوطنية للرياضة شهر أكتوبر سنة 2008، وهي الثانية في تاريخ المغرب بعد تلك التي نظمها المغرب شهر مارس 1965 وشهدت كلمة مرتجلة للراحل الحسن الثاني. خلال مناظرة 2008، كانت الرسالة الملكية الحدث الأبرز على اعتبار أنها خرجت عن المألوف في باقي المناظرات، ووجهت تقريرا للمسؤولين عن التراخي في إصلاح المنظومة الرياضية، قبل أن تقدم خمسة محاور أساسية شكلت مخطط عمل الجهاز الحكومي. صحيح أن أشغال المناظرة شهدت أوارشا كبرى تناظر خلالها مختلف المتدخلين في المجال الرياضي بالمغرب، لكن لا يجب أن ننسى أن مناظرات جبهة نظمت خلال السنة ذاتها بست مدن كانت فرصة للاستماع إلى وجهات نظر رياضيين ومسؤولين ومهتمين في مختلف ربوع المغرب لتشكيل تصور غير مركزي عن واقع الرياضة بالمغرب وأيضاً تجميع الاقتراحات والتطلعات.

وبطبيعة الحال تظل محطة استضافة كأس العالم واحدة من النقاط البارزة على اعتبار أنها عنوان عريض على الإصرار المغربي، فبعد محاولتين في عهد الملك الراحل الحسن الثاني سنتي 1994 و1998، أصر الملك محمد السادس على الاستمرار في السعي وراء مشروع استضافة المونديال خلال دورات 2006 و2010 و2026، قبل أن يتحقق الحلم في دورة 2030، ففي كل مرة يخفق المغرب كان الديوان الملكي يصدر بياناً يعلن فيه ترشح المغرب للنسخة الموالية، أي أن المغرب ظل مصراً على تحقيق مشروعه طيلة 37 سنة وانتظر 10 نسخ من كأس العالم ليحقق حلم أمة.

وما هي مناطق القصور أيضاً، في متابعة الإيقاع الذي أراده ملك البلاد للرقى بالرياضة الوطنية إذا ما استحضرننا الرسالة الشهيرة لملك البلاد حول الرياضة في 2008؟



اقتصادية واجتماعية عجزت عنها أغلب الحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن العام.

نفس الشيء عن الصورة التي طبعت ذهنكم ومخيلتكم والتي ترون فيها صورة المرحلة برمتها في مجال العلاقة بين العهد الجديد والمجال الرياضي؟

هما صورتان، بينهما فاصل زمني يصل إلى 18 سنة، الأولى شهر فبراير من سنة 2004 عندما استقبل الملك محمد السادس المنتخب المغربي بأكادير عقب بلوغه نهائي كأس إفريقيا بتونس لأول مرة منذ 1976، وحينها كانت الصورة مفعمة بالدلالات أبرزها على الإطلاق حضور ولي العهد في حضن والده محاطاً بصانعي الإنجاز، إلى جانب تثبيت المؤسسة الملكية كراعية للرياضة المغربية كما كان الأمر مع الراحلين محمد الخامس والحسن الثاني.

الصورة الثانية تعود لشهر دجنبر 2022، عندما استضاف الملك محمد السادس وفد المنتخب المغربي الذي بلغ نصف نهائي كأس العالم بالقصر الملكي بالرباط، وهذه المرة كان الحدث بأبعاد وطنية عميقة، فهي لحظة اعتراف بمجهودات شباب مغربي رفع اسم المغرب ليصبح مثار حديث مختلف وسائل الإعلام في العالم، وأيضاً لحظة تثبيت لمشاهد الوحدة الوطنية دفعت الملك إلى مشاركة شعبه هذا الحدث في شوارع الرباط على نحو يؤكد أن الرياضة هي واحدة من الوسائل

نحتفل جميعاً بربع قرن من تربع جلالة الملك محمد السادس العرش، ومع الاحتفال تحضرنا لحظات عميقة وعالية الدلالات في المجال الرياضي. لو طلبنا منكم في البداية أن تحدثونا عن الحدث الأكبر بالنسبة لكم في هذه السنوات الفضية، ما هو الحدث الذي ستختارونه؟

هي عدة أحداث، لكن سأكون متاهياً مع الشارع المغربي إلى حد كبير وأنا أختار حدث احتضان المغرب لكأس العالم 2030، على اعتبار أن هذا الحدث يربط طموح ملكين وتطلع شعب واحد منذ سنة 1986. فالرهان لم يكن وليد التسعينيات كما يعتقد الغالبية بناء على ترشيح المغرب لمونديال 1994، بل كان نتاج صورة مشرقة للمغرب في كأس العالم بالمكسيك سنة 1986، واستتبع ذلك رسالة من الراحل الحسن الثاني إلى المناظرة الوطنية للجماعات المحلية بمكناس شهر يونيو من نفس السنة تحت على إطلاق مشاريع بناء وحدات رياضية في مختلف مدن المغرب، قبل أن يطلق وزير الشبيبة والرياضة الراحل عبد اللطيف السملالي مشاورات أفضت إلى التقدم بمقترح التقدم بترشيح المملكة لمونديال 1994 إلى الراحل الحسن الثاني، وتم حينها اختيار مناسبة تنظيم المغرب لكأس إفريقيا شهر مارس 1988 للإعلان رسمياً عن حدث تقدم المغرب لاستضافة كأس العالم.

إلى جانب قوة هذا الحدث على المستوى التاريخي، هناك حدث الإعلان عن ترشح المغرب لاستضافة دورة 2030 إلى جانب البرتغال وإسبانيا شهر مارس من سنة 2023 برواندا، فقد جاء محملاً بعدة إشارات، أولاً أن المغرب كان له شرف الإعلان عن ذلك، ولم يكن ذلك عبر إعلان ثلاثي مشترك، ثانياً أن ذلك جاء في رسالة ملكية تليت أمام 54 ممثلاً للاتحادات الإفريقية بحضور رئيس الكاف موتسيبي ورئيس الفيفا إيفانغينو، وثالثاً أن المغرب عكس بواقعية إيمانه بالعمق الإفريقي عندما اختار أن تكون كيبالي مكاناً للإعلان عن ترشيح المغرب لاستضافة المونديال، علماً أنه كان بالإمكان أن تكون مدينة مغربية مكاناً للإعلان عن ذلك.

الجانب المثير في هذا الحدث هو أنه مرتبط بتنمية شاملة يشهدها المغرب، بما أن الأمر يتعلق بدفتر تحولات لا خيار للدولة المغربية في تنزيله، وبالتالي سنكون أمام رهان رياضي سيحقق تنمية



تحميلها ودعم مادي سنوي وتضمن دور أكاديمية محمد السادس، وبين تسجيل حضور قوي دوليا أولا من خلال منتخبات سجلت حضورها المتوالي في المنافسات القارية والعالمية على مستوى مختلف الأنواع الرياضية والفئات العمرية، وثانيا من خلال استضافة أحداث كروية بالمغرب من قبيل كأس العالم للأندية.

تعتبر الرياضة من مؤشرات ودلائل تغيير الشعوب لنظرتها الى نفسها، كيف غيرت الرياضة بكل أنواعها من نظرة الشعب المغربي الى نفسه؟

في اعتقادي أن الرياضة ساهمت في تمكين روابط مغاربة الداخل مع أفراد الجالية المغربية بغض النظر عن الجيل الذي تنتمي إليه، إذ أصبح المنتخب المغربي لكرة القدم مثلا نموذجًا للانتماء ولدور المواطن داخل وخارج المغرب في بناء صورة الوطن. عندما كان المغرب يسجل تألقًا لافتًا بمونديال قطر، كانت الجاليات في مختلف بقاع العالم تهتف بحماسة مثلها مثل مواطني الداخل حاملة الرايات المغربية وهاتفة بشعارات وطنية. كرة القدم بالنظر إلى سحرها المتفرد ساهمت في تقوية الوحدة الوطنية، ذلك أنها هي الوحيدة التي تخرج المغاربة بدون دعوة من أحد للاحتفال بشكل جماعي في تجمعات لا تحتاج لترخيص قبلي من السلطة. كرة القدم خلقت اعتزازًا بالانتماء للوطن، وهي أشياء صعب تحقيقها بسهولة.

يعرف المغرب انطلاقة نحو أفاق دولية وقارية غير مسبوقه في تاريخه وتاريخ العرب والأفارقة حتى، كيف ترون هاته المتواليه من الاحداث الدالة، وما هي عناصر القوة التي سمحت للمغرب بذلك؟

هنا يتوجب التمييز بين الإنجاز الرياضي والإنجاز الكروي، ويمتد الأمر حد القول إن المغرب لا يتوفر على سياسة رياضية بقدر ما هي سياسة كروية، بمعنى أن الإنجاز الرياضي حاليًا لا يتجاوز حدود كرة القدم في السنوات الأخيرة إذا ما أخذنا الأمر من حيث أداء كل جامعة وكل نوع رياضي، باستثناء ما يوقع عليه عداء أو إثنين في ألعاب القوى، وبعض الطفرات من بعض جامعات الرياضات الحربية. بمعنى أن كرة القدم على مستوى المنتخبات على الخصوص هي بمثابة غايه تحجب عنا ضعف باقي الرياضات الأخرى، بل إن الأمر يمتد إلى حد أن نتائج المنتخبات تحجب عنا مشاكل البطولة المغربية الاحترافية لكرة القدم. ما سبق لا يمنع من القول إن كرة القدم بالمغرب قدمت نموذجًا فريدًا لما يمكن أن تسير عليه باقي الجامعات، فبذ صعود علي الفاسي الفهري سنة 2009 ومن بعده فوزي لقجع سنة 2014 كانت القناة الواضحة هي تنزيل نقطة الاحتراف والتميز التي جاءت في الرسالة الملكية لسنة 2008، وبالتالي أصبحنا أمام متواليه من الإنجازات تراوحت ما بين تدعيم البنية التحتية للأندية وتنزيل دفاتر

لا يمكن التغاضي عن أن للمغرب أولويات قد تجعل الرياضة خارج سلم اهتماماته الأولى، لكن الإشارات الواردة في الرسالة الملكية الموجة لمناظرة 2008، إلى جانب دسترة الحق في الرياضة ضمن الوثيقة الدستورية لفتح يوليو 2011 تجعلنا نقنع بأن المؤسسة الملكية ترغب في قطاع رياضي يلي حاجيات الشباب التواق للممارسة من جهة، ومن جهة ثانية تصدير صورة عن مغرب معافي داخليًا، فالرياضة كانت دائما عنوان الاستقرار والرفق. الإشكال الحقيقي في نظري يكمن في عملية تنزيل سياسة رياضية وفق التصور الذي حملته الرسالة الملكية، ذلك أن استراتيجية 2008-2020 التي أشرفت عليها الوزيرة نوال المتوكل ومن بعدها منصف بلخياط غلب عليها الجانب الإنشائي، زد على ذلك عدم التزام الوزراء المتعاقبين بتنزيلها وتحسينها وتقومها، خصوصا أن تسعة وزراء مروا على تدبير القطاع في ظرف 13 سنة، ما خلق اهتزازات مستمرة في تدبير قطاع الرياضة. بل إن مراجعتنا للتصريحات الحكومية تضعنا أمام حضور باهت للرياضة، إذ يظهر كما لو أن إدراجها هو لتفادي غيابها ليس إلا. وبما أن العناصر المرفلة متعددة، أختتم بنقطة الحكامة داخل المؤسسات الرياضية، إذ إلى غاية الآن مازال هناك تسبب على مستوى بعض الجامعات وغياب دور فاعل للجنة الأولمبية، إلى جانب غياب تقييم من لدن الوزارة المختصة للسياسة المعمدة طيلة 12 سنة من خلال الإعلان عن نتائج هذه السياسة، وأيضا الإعلان مضمون السياسة المقبلة.

في اعتقادي أن الرياضة ساهمت في تمكين روابط مغاربة الداخل مع أفراد الجالية المغربية بغض النظر عن الجيل الذي تنتمي إليه، إذ أصبح المنتخب المغربي لكرة القدم مثلا نموذجًا للانتماء ولدور المواطن داخل وخارج المغرب في بناء صورة الوطن.

عندما كان المغرب يسجل تألقًا لافتًا بمونديال قطر، كانت الجاليات في مختلف بقاع العالم تهتف بحماسة مثلها مثل مواطني الداخل حاملة الرايات المغربية وهاتفة بشعارات وطنية. كرة القدم بالنظر إلى سحرها المتفرد ساهمت في تقوية الوحدة الوطنية، ذلك أنها هي الوحيدة التي تخرج المغاربة بدون دعوة من أحد للاحتفال بشكل جماعي في تجمعات لا تحتاج لترخيص قبلي من السلطة. كرة القدم خلقت اعتزازًا بالانتماء للوطن، وهي أشياء صعب تحقيقها بسهولة.

يوسف شيهاب

- متخصص في الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، و العالم العربي والإسلام السياسي.
 - حاصل على الدكتوراه في الجغرافيا السياسية من جامعة فرانسوا رابليه في تور.
 - مدير لمركز أبحاث الاستخبارات الفرنسية في باريس. وهو في الوقت نفسه أستاذ مشارك في جامعة السوربون باريس نور.
 - له العديد من الأعمال، منها صراع الصحراء، والعديد من المقالات في الصحافة العالمية. ولا يزال مستشاراً لقنوات تلفزيونية عالمية
- «فرانس 24 - بي بي سي - أي 24 - تي في 5 موند».

مغرب محمد السادس قوة كبرى في أفريقيا، اقتصاديا وماليا ولوجستيا ومصرفيا واستراتيجيا

في عهد محمد السادس الذي زار عشرات الدول الإفريقية في السنوات الأخيرة لبناء شراكات مربحة للجانبين ؟

الجزء الثاني من الإصلاح الكبير للعقيدة الدبلوماسية المغربية، بقيادة صاحب الجلالة محمد السادس، فيتمثل في تحقيق أربع نقاط:

1. لقد بدأ المغرب مواجهة دون ضجة إعلامية كبيرة للحد من نفوذ فرنسا ووجودها في كل مكان وسيطرتها على الاقتصاد المغربي. وبهذا المعنى، عملت جلالة الملكة والحكومة على تنويع المشاريع الكبيرة في إطار عطاءات المشاريع الدولية لدول أخرى مثل الصين وتركيا، ما أدى إلى تقليل النفوذ القوي لفرنسا. وكان الأمر يتعلق أيضا بخفض تصنيف فرنسا باعتبارها المستورد والمصدر والمستثمر الرئيسي. وفي السنوات الأخيرة، حلت إسبانيا محل فرنسا، ما أدى إلى تقليص نفوذ فرنسا وسيطرتها على الاقتصاد المغربي بشكل كبير.

2. في عالم يتسم بالعملة، أدرك المغرب، ربما قبل الأوان، أن النجاح يعتمد أيضا على تنويع شركائه. إن البقاء معتمدا على فرنسا بشكل خاص والاتحاد الأوروبي بشكل عام كان خطأ استراتيجيا. وفي عام 2016، قام صاحب الجلالة محمد السادس بزيارتين رسميتين مهمتين للغاية إلى روسيا والصين من أجل إقامة شراكات استراتيجية متعددة القطاعات، ما يضمن الحياد النسبي للصين وروسيا في مواجهة دعمهما المقترض لجهة البوليساريو. وأبرمت هذه الزيارات اتفاقيات شراكة اقتصادية وتبادلية ذات قيمة مضافة عالية.

3. منذ عام 2016، أعاد المغرب توازن ميزانه التجاري مع روسيا والصين. وفي الفترة ما بين 2018 و2022، أصبحت التجارة بين الهند والمغرب تحقق فائضا لأول مرة في التاريخ، لصالح المغرب. ومن خلال خياراته الاستراتيجية، توج المغرب كل شيء باتفاقيات استراتيجية وتحالفات عسكرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، سميت باتفاقيات أبراهام. وبهذا يكون المغرب قد أقن علاقاته مع الولايات المتحدة غريبا، والصين والهند وروسيا شرقا، والاتحاد الأوروبي شمالا، وإفريقيا جنوبا.

4. في أعقاب اتفاقيات أبراهام، عزز المغرب علاقاته مع الممالك الخليجية الرئيسية، ولا سيما المملكة



فاسو ومالي، نقل طاقاتها الاستراتيجية. الثروة المعدنية والطبيعية إلى المحيط الأطلسي عبر المركز الجيوسياسي وهو الصحراء المغربية والمشروع الكبير المستقبلي لميناء الداخلة.

ويمكننا أن نرى بوضوح أن البعد المغربي لم يعد إقليمي، بل أصبح شبه قاري. وتعني هذه الخيارات الاستراتيجية أن المغرب أصبح اليوم في عهد محمد السادس قوة كبرى في أفريقيا، قوة اقتصادية ومالية ولوجستية ومصرفية واستراتيجية. وفوق كل ذلك، وقع جلالاته، بصفته أمير المؤمنين، على بروتوكولات تعاون لتكوين أئمة أفارقة على الإسلام الوسطي المعتدل وتكوين أئمة في البلدان التي توجد بها جالية مغربية قوية بأوروبا، خاصة في بلجيكا، هولندا وفرنسا.

بشكل عام، هذه هي المشاريع الكبرى التي تم تنفيذها في إفريقيا خلال ربع القرن والتي أثرت على مصير المغرب، ومن المفارقة، أنها أضغقت إلى حد كبير منافستها التقليدية، الجزائر، حيث تمكن المغرب من العمل بمعق القارة الأفريقية على أسس عملية وغير عقائدية.

كيف ترى التوجه الكبير للدبلوماسية المغربية تجاه العالم

يستعد المغرب للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لجلوس صاحب الجلالة محمد السادس على العرش. كيف ترى اتجاه السياسة الإفريقية في عهد محمد السادس؟

لقد انطلق المغرب، وملك المغرب على وجه الخصوص، من عقيدة سياسية جديدة تتمثل عموما في إصلاح السياسة المغربية في أفريقيا. بادئ ذي بدء، اتخذ المغرب قرارا هاما بإخراج هذا الملف من مرحلة الجمود لاسترجاع اقاليمه الجنوبية بالصحراء. وفي عام 2007، اقترح جلالة الملك توسيع الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، وهو الاقتراح الذي حظي بموافقة العديد من البلدان وهو ما غير مسار هذا النزاع المفتعل. وتراجعت أكثر من 17 دولة إفريقية عن اعترافها بجمهة البوليساريو، ولاحقا، افتتحت حوالي ثلاثين دولة قنوات لها في مدن الأقاليم الجنوبية، خاصة الداخلة والعيون.

أما العمل الرئيسي الثاني الذي قام به جلالة الملك فهو إعادة دمج الاتحاد الأفريقي. وبعد أن خرج المغرب منه عام 1984 ومارس سياسة الكرسي الفارغ، التي أضرت كثيرا بمصلحة أعدائه التقليديين، أي الجزائر ووكيلتها البوليساريو، وضع محمد السادس حدا لهذا الفراغ في الوجود المغربي. وقد حظي بالترحيب والإشادة، ما أدى إلى المصالحة بين المغرب والاتحاد الإفريقي.

و بمجرد توطيد هذين العنصرين السياسي والمؤسسي، بدأ جلالاته جولة غير مسبوق، حيث زار العديد من البلدان الإفريقية، ليس فقط لتعزيز العلاقات السياسية، بل لتطوير شراكة اقتصادية استراتيجية حقيقية. ويعتبر المغرب اليوم تتين أفريقيا الجديد، إذ يتمتع بحضور اقتصادي ومالي ولوجستي واستراتيجي في أكثر من 24 دولة بالقارة. وهكذا، نجح المغرب، من خلال تنويع شراكاته، في توسيع ديناميكيته الاقتصادية، حتى أنه أصبح يتنافس مع منافسته التقليدية، فرنسا، إلى جانب بلدان دخيلة بالقارة وهما تركيا أو الصين.

وقد أضيفت إلى هذه الإصلاحات الرئيسية الثلاثة مؤخرا مبادرة جلالة الملك بأن يقترح على البلدان الإفريقية القارية، أي تلك التي لا يمكنها الوصول إلى المحيط الأطلسي، مثل تشاد والنيجر وبوركينا



جهات سواء أمريكية أو خليجية أو مغربية. لقد أصبح المغرب قوة إفريقية. وفي الوقت الحالي، تأتي دول أخرى، خاصة فرنسا، التي تم إبعادها عن المنطقة الإفريقية الناطقة بالفرنسية، إلى المغرب للعمل بشكل ثنائي من أجل استعادة منطقة نفوذها المحدودة. ويجب على المغرب اليوم أن يعزز علاقاته بالبرازيلية، بعيدا عن النظريات العقيمة. إن المغرب الأمس ليس مغرب اليوم ولن يكون مغرب الغد. وانطلاقا من هذا المبدأ، دخل المغرب في مسار العولمة وعليه أن يستكشف كل الفرص، بما في ذلك جاليتة المتواجدة في جميع القارات. وأخيرا، لقد استثمر المغرب في نسيجه القوة الناعمة الدبلوماسية، أي الرياضة والثقافة. وبفضل الجهود التي بذلها المغرب، وبتوجيهات مباشرة من جلالة الملك، تمكن المغرب من تحقيق أعظم إنجاز في تاريخ العالم العربي والإفريقي، ألا وهو الوصول إلى نصف نهائي كأس العالم بقطر عام 2022. يمتلك المغرب أحدث البنية التحتية الرياضية لاستضافة كأس الأمم الإفريقية 2025. بالإضافة إلى ذلك، بفضل قوته ونفوذه والثقة التي يتمتع بها من الدول المؤثرة، سينظم المغرب كأس العالم بالاشتراك مع إسبانيا والبرتغال. ونتيجة لذلك، فإن المغرب يسير على مسار جيد للغاية على المستوى الدولي. ونأمل أن يستمر هذا لأطول فترة ممكنة، حتى يأتي اليوم الذي نحصل فيه على الطاقة والمياه والاستقلال المالي. وربما لن يتم وضع المغرب بعد ذلك بين الدول الناشئة، بل بين الدول المتقدمة بالكامل.

” على المغرب أن يعزز هذا السجل وهذا العمل المتعدد الأوجه الذي قام ويقوم به صاحب الجلالة محمد السادس على مدى 25 عاما، وأن يتجنب سوء الفهم الجيوسياسي. يحتفظ المغرب بعلاقات ودية ومتألية مع روسيا والصين، رغم الضغوط التي يمارسها الغرب والتي تفرض على بلدان الجنوب الاختيار. وهذا الاختيار، الذي لا معنى له، يتمثل في الاصطفاف خلف الأميركيين والاتحاد الأوروبي في حربهم ضد روسيا. لقد ظل المغرب محايدا ويجب أن يستمر في هذا الاتجاه. وقد طور المغرب علاقات شراكة استراتيجية مع الصين وروسيا ومؤخرا البرازيل. كما أنها تستكشف أفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية، وتستثمر وتثبت وجودها في بلدان جديدة تتراوح من أنجولا إلى كينيا، بما في ذلك مشروع خط أنابيب الغاز بين المغرب ونيجيريا. وكل هذه المشاريع هي مشاريع فرعونية واستراتيجية يشارك فيها عدة

محمد السادس على مدى 25 عاما، وأن يتجنب سوء الفهم الجيوسياسي. يحتفظ المغرب بعلاقات ودية ومتألية مع روسيا والصين، رغم الضغوط التي يمارسها الغرب والتي تفرض على بلدان الجنوب الاختيار. وهذا الاختيار، الذي لا معنى له، يتمثل في الاصطفاف خلف الأميركيين والاتحاد الأوروبي في حربهم ضد روسيا. لقد ظل المغرب محايدا ويجب أن يستمر في هذا الاتجاه. وقد طور المغرب علاقات شراكة استراتيجية مع الصين وروسيا ومؤخرا البرازيل. كما أنها تستكشف أفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية، وتستثمر وتثبت وجودها في بلدان جديدة تتراوح من أنجولا إلى كينيا، بما في ذلك مشروع خط أنابيب الغاز بين المغرب ونيجيريا. وكل هذه المشاريع هي مشاريع فرعونية واستراتيجية يشارك فيها عدة

العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وبذلك يكون المغرب قد نفذ تحولا دبلوماسيا بنسبة 360 درجة، سمحت له بالمعارضة والحصول على قيمة مضافة في خياراته، بعيدا عن سياسات الانحياز أو المحاور التي اختارها الآخرون.

كيف أدار المغرب هذه التحالفات الدبلوماسية في عهد محمد السادس، بين تحالفاته الكلاسيكية مع الغرب والحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا والصين والهند وبقية دول العالم؟

على المغرب أن يعزز هذا السجل وهذا العمل المتعدد الأوجه الذي قام ويقوم به صاحب الجلالة



جاك لانج

■ وزير الثقافة الفرنسي السابق

■ مدير المعهد العربي بباريز

صاحب الجلالة رجل مثقف للغاية، شغوف بالفن والهندسة المعمارية والتاريخ

في هذه المقابلة، أجرت يومية الاتحاد مقابلة مع جاك لانج، وهي شخصية لها بعد رمزي في السياسة الثقافية الفرنسية. اشتهر بمنصبه كوزير للثقافة، وهو المنصب الذي شغله مرتين، في عهد الرئيس فرانسوا ميتران. وكان أيضا وزيرا للتربية الوطنية. وهو معروف برؤيته التقدمية والتزامه بالثقافة مما دفعه إلى إطلاق مشاريع واسعة النطاق مثل يوم الموسيقى، الذي يتم الاحتفال به كل عام في فرنسا وباقي العالم. منذ يناير 2013، يترأس معهد العالم العربي، حيث يواصل تعزيز الحوار بين الثقافات وثناء التبادلات بين العالمين العربي والغربي. يُعرف جاك لانج أيضًا بصداقته الكبيرة مع المغرب والملك محمد السادس. وساهم في تنظيم أنشطة ثقافية كبرى حول المغرب مثل سنة المغرب بفرنسا ومعرض المغرب المعاصر.

<< باريس: أجرى المقابلة يوسف لهلالي

إلى الأعلى.
هناك تقدم آخر خاصة بالنسبة للنساء في المغرب. وجاءت نقطة التحول الحقيقية في عهد الملك محمد السادس في سنة 2003، مع إعادة النظر في الوضع الذي سمح للمرأة المغربية بلعب دورها الكامل كموطئة. وبذلك أصبح المغرب الدولة العربية الوحيدة التي تكسر المساواة القانونية بين الرجل والمرأة. شكل خطاب 30 يوليو 2022، الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش، إشارة قوية لإصلاح مدونة الأسرة. ومن خلال هذا الخطاب، رسم جلالته الملك عمليا خارطة طريق للإصلاح، تتوافق مع روح دستور 2011، ومع رؤية جلالته للدولة الحديثة. إنه موقع بناء حقيقي افتتحه الملك.

لنتحدث عن التعاون بين فرنسا والمغرب وخاصة في المجال الثقافي. لم تكن مجرد مراقب، بل كنت أحد الفاعلين في هذه السياسة كوزير للثقافة وكمدبر للمعهد العالم العربي. وهذا يعني أن التعاون في هذا المجال، عندما كنت وزيرا للثقافة، يظهر أنك كنت فاعلا ديناميكيا في هذا التعاون، وفي هذا التبادل الغني والعريق للغاية بين البلدين.

كيف لا يمكننا أن نعجب بهذا البلد المبدع، إنه بلد يعتبر، من خلال تاريخه وتقاليده، بلد راق. علاوة على ذلك، فقد أبرز جلالته بشكل ملحوظ مهارة



ولهذا الدستور فضائل أخرى. وهو مثير للإعجاب بالنسبة لي. فديباجة نفسها هي التي تؤكد احترام الحقوق. ومنفتح على جميع الثقافات، وجميع الأديان، وجميع المعتقدات. أنا منبهر بهذا النص الفريد، أعتقد أنه فريد من نوعه في العالم. ويبرز التعدد التراث الثقافي والروحي للمملكة، وذلك مكتوب صراحة: التراث الأفريقي، التراث المتوسطي، التراث العربي، التراث الإسلامي، التراث اليهودي، التراث الأمازيغي. إنه أمر استثنائي، جميع مكونات المجتمع المغربي ممثلة في هذا النص. لقد نظمت هنا، في معهد العالم العربي، معرضا كبيرا عن المغرب شغل المعهد بأكمله، من الطابق الأرضي

يستعد المغرب للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لجلوس صاحب الجلالة محمد السادس على العرش. كيف ترى التحول الكبير الذي شهدته البلاد في عهده؟

في رأيي، أن اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس العرش يمثل تغييرا حقيقيا في المغرب. لقد بدأ الأمر بحالة ذهنية جديدة جذريا، وهي بلا شك إحدى القوى الدافعة لهذا التحول، ولكن أيضا، على ما أعتقد، بفضل تعليمه وحساسيته ونضجه. وبسرعة كبيرة، شعرنا بالتحويلات التي يعيشها المغرب. لقد تغير الجو والمناخ في المملكة. انفتاح المجتمع على الديمقراطية. الملك رجل مستنير ومتعلم. لقد سمح بالانفتاح على الحياة بجميع أشكالها، وخاصة في مجال حقوق الإنسان. وأفكر بشكل خاص في هيئة الإنصاف والمصالحة، المسؤولة عن تسليط الضوء على أكثر من أربعة عقود من تاريخ المغرب. إنها التجربة الوحيدة في أفريقيا، مع اللجنة التي شكلها نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا، والتي مكنت، دعنا نقول، من طي الصفحة وفتح فترة سياسية جديدة. لقد كان الدستور الجديد لعام 2011 بمثابة قانون قوي للغاية، حيث وضع الأسس لنظام سياسي مبتكر ومبتكر بشكل خاص. إنه يرسم الوجه الجديد للمغرب المتجه بحزم نحو الديمقراطية. وتقرر أن يتم اختيار رئيس الوزراء من الحزب الذي حصل على المركز الأول في الانتخابات. وطبق الملك هذا الدستور بتعيين رئيس للوزراء من حزب العدالة والتنمية الإسلامي. إنه نموذج دستوري نادر جدًا. لقد احترم هذا الدستور بالكامل وبشكل كامل.



متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر بالرباط

والثقافة كعنصرين أساسيين في سياسة القوة الناعمة. كيف ترون هذه السياسة؟

ويمكننا القول إن المغرب، في عهد محمد السادس، اختار الفن والثقافة كوجهين لسياسة القوة الناعمة. وبالفعل، ومع سياسة المعارض في متاحف المملكة والحضور الملحوظ في الخارج خلال الفعاليات الثقافية الكبرى، فإن هذا الحضور ملحوظ في العواصم الكبرى في العالم مثل باريس ومدريد وأبو ظبي وغيرها.

لقد حظيت بشرف مقابلة صاحب الجلالة محمد السادس، وهو رجل واسع المعرفة ومتحمس للفن والثقافة. لقد رأيت ذلك بأم عيني، على سبيل المثال، عندما زار معرض كنوز الإسلام، انهر بجمال الأعمال.

أنا أيضا منبر للغاية عندما تتاح لي الفرصة لزيارة المغرب بانتظام ورؤية التحول الذي تشهده المدن الكبرى مثل طنجة والدار البيضاء والرباط ومراكش وتطوان... هذا صحيح، ولكن في الوقت نفسه، كرجل ثقافة، لا أستطيع فصل كل هذا عن الثقافة، عن كل ما يجري في المغرب. وفي الوقت نفسه، أو بالأحرى في نفس الوقت، فإن البنى التحتية الكبيرة كثيرة للإعجاب أيضا.

نقطة قوة أخرى للملك محمد السادس هي سياسته الأفريقية، وتأكيد أفريقية المغرب. وكان الملك حاضرا من خلال زيارته عدد كبير من البلدان الأفريقية حيث تم استقباله كأخ، كصديق، كحامى. وعندما وقع المغرب على اتفاقات إبراهيم، وضع جلالته شرطا للاعتراف بمغربية الصحراء. لكنه في الوقت نفسه طالب، وهو ما لم تفعله الدول العربية الأخرى، بإعادة التأكيد على حقوق الفلسطينيين. وخلال حرب غزة، تلقى الفلسطينيون مساعدات إنسانية مرتين من ملك المغرب.

”

لا أعرف دولا كثيرة في العالم لديها هذه الوتيرة في إنشائها المتاحف. لكن هناك أيضا تطور السينما المغربية في عهد محمد السادس. وهناك أيضا أوبرا الرباط والمسرح الكبير بالدار البيضاء

”

شغوف بالفن والهندسة المعمارية والتاريخ. إن المغرب اليوم بلد يتمتع، بالإضافة إلى كل الكنوز الاستثنائية الموجودة في مدنه وقراه، بثقافة شعبية غنية وعميقة.

في عهد محمد السادس، حققت سياسة المتاحف والمعارض الكبرى نجاحا كبيرا، عهد بها إلى المهدي قطي، الرجل المتميز الذي قام بعمل نشيط ومبتكر مع مؤسسة المتحف الوطني. ونظم متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر بالرباط عدة معارض كبرى، وأغار معهد العالم العربي 140 عملا عرضت لأول مرة في الخارج.

وبمناسبة معرض الكتاب بباريس، كان المغرب في دائرة الضوء، بمبادرة من الملك، مكنت أيضا من عرض كنوز فريدة من المجموعات الملكية. بالتعاون مع مؤسسة المتحف الوطني، حقق المعرض الخاص بالمغرب المعاصر نجاحا مذهلا، حيث اجتذبت عشرات الآلاف من الزوار لاكتشاف الفن المغربي المعاصر.

وهناك أيضا معرض "كنوز الإسلام في أفريقيا" الذي أنتجه معهد العالم الإسلامي سنة 2017، والذي سافر إلى المغرب بعد أن اكتشفه جلالته الملك برفقة الرئيس فرانسوا هولاند في معهد العالم الإسلامي.

لا أعرف دولا كثيرة في العالم لديها هذه الوتيرة في إنشاء المتاحف. لكن هناك أيضا تطور السينما المغربية في عهد محمد السادس. وهناك أيضا أوبرا الرباط والمسرح الكبير بالدار البيضاء، وهي المناطق التي أولى لها الملك أهمية كبيرة. مع سياسة المشاريع الكبرى والبنى التحتية التي غيرت صورة المغرب على مدى 25 سنة الماضية.

من المناسب تماما أن نقول إن المغرب، في عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، اختار الفن

صنعا. الصناعة اليدوية المغربية فريدة من نوعها، وعندما نتحدث عن الصناعة اليدوية، فهي لا تقتصر على الزليج فحسب، بل أيضا على القفطان، وهو بلد له تقاليد موسيقية. ولكن أيضا، في عهد جلالته الملك، يشهد الفنانون اليوم تطورا مذهلا وحرية تعبير. كما يتواجد العديد من الفنانين المغاربة على الساحة الدولية. في معهد العالم العربي، لا يوجد لديهم معرض فحسب؛ الفن المغربي حاضر، على سبيل المثال، في المعرض الحالي حول «أرابوفتيير»، هناك مشاركة خمسة فنانين مغاربة.

إن السياسة الثقافية التي ينتهجها المغرب، في عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، كثيرا ما تحظى بالإشادة بسبب دينامييتها والتزامها بالحفاظ على الثقافة المغربية وتعزيزها. ما رأيك في هذه السياسة كوزير سابق للثقافة في عهد فرانسوا ميتران؟

المغرب بلد أتابع سياسته الثقافية بشغف، وأجدها رائعة اليوم. منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس العرش، تم اتخاذ مبادرات ملحوظة، أبرزها ترميم التراث الذي عانى لفترة طويلة. اليوم، أرى أنه في جميع أنحاء البلاد، تم ترميم أو إعادة تأهيل العديد من المعالم الأثرية. بالإضافة إلى ذلك، بدأت المؤسسة الوطنية للتراث، بإدارة السيد مهدي قطي، سياسة متحفية طموحة. هناك متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر في الرباط، ولكن هناك أيضا متاحف أخرى في جميع أنحاء البلاد، مثل متحف التقاء (دار الباشا) في مراكش والمتحف اليهودي في فاس. وهناك العديد من المشاريع الأخرى قيد الإعداد، وأعتقد حقاً أن المغرب يسير على الطريق الصحيح. ولم أنس أن جلالته رجل مثقف للغاية،

خاص بعيد العرش





1-رؤية اتحادية

افتتاحية

- حوار شامل مع الكاتب الأول إدريس لشكر
- الطموح و الثبات و العزم : الحبيب المالكي
- حوار مع حنان رحاب، الكاتبة الوطنية للنساء الاتحاديات
- حوار مع يوسف ايدي الكاتب العام للفدش-
- حوار مع عبد الرحيم شهيد رئيس فريق الاشتراكي
- فادي العسراوي الكاتب العام للشبيبة الاتحادية
- حوار مع جمال الصباني، الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي
- يونس مجاهد رئيس المجلس الوطني للصحافة
- فتيحة سداس: نضال نسائي على كل الجبهات
- لطيفة شريف المجتمع المدني و الدستور
- محمد ملال : تحديث العلاقة بين المنتخب والسلطة
- عمر عنان وتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية
- بديعة الراضي: ثقافة العهد الجديد الحداثية
- احمد قويطع : الحكامة والمشاريع الكبرى
- محمد انفي : الرؤية الملكية لإفريقيا
- خدوج سلاسي: التحولات المجتمعية
- المهدي المزواري : دسترة الرياضة والتحول الكبير
- السالك الماساوي ومشاريع التنمية في الصحراء
- سعدية بنسهي واشكالية التعليم
- سلوي الدمناقي ومعجزة ميناء طنجة

2-حوارات بأصوات أخرى

- محمد الطوزي وأهم تغيير جاء مع محمد السادس
- أحمد التوفيق وزير الاوقاف يتحدث عن الإمام الملك
- أمينة بوعياش وحقوق الإنسان اليوم في المغرب
- ما قاله بوبكر سبيك الناطق الرسمي باسم الأمن الوطني
- نورالدين أفاية يفكك المعادلة الثقافية
- الموساوي العجلاوي: تدير الصحراء في عهد محمد السادس
- سعيد الصديقي والديبلوماسية المغربية
- منصف اليازغي والنهضة الرياضية
- يوسف شهاب: حديث المتخصص في الجغرافيا السياسية
- جاك لانج يتحدث عن الملك والفنون والمرأة

Jaridati1@gmail.com
 ■ مكتب طنجة: 70 شارع الغامدة
 الهاتف: 0539.94.31.11
 الفاكس: 0539.94.31.07
 Jaridati1@gmail.com
 ■ مكتب مكناس: 1 شارع موريطنيا
 مركز التجاري سبلات رقم 6
 الهاتف: 0535.52.08.86
 الفاكس: 0535.40.23.59
 Jaridati1@gmail.com
 ■ مكتب فاس: 79 شارع الموحدين الطابق الثالث
 الهاتف: 05.35.65.26.55
 Jaridati1@gmail.com
 رقم اللجنة الانتخابية
 للصحافة المكتوبة
 ع.ح.ي 022 - 05
 سبريس

الكتاب الجوهرية
 ■ مكتب الرباط: 10 رتبة زحمة
 الهاتف: 0537.72.24.91 - الفاكس: 0537.70.46.19
 Jaridati1@gmail.com
 ■ مكتب تطوان: شارع ولي العهد الجديد
 العمارة 4، رقم 2 - تطوان
 الهاتف: 0539.96.15.30
 Jaridati1@gmail.com
 ■ مكتب مراكش: عمارة جرد - شارع يعقوب المصور
 جليل - مراكش
 الهاتف: 0524.44.88.66 - الفاكس: 0524.44.88.66
 Jaridati1@gmail.com
 ■ مكتب أسفي: 8 ساحة محمد الخامس إقامة أطلس
 الهاتف: 0524.62.33.60 - الفاكس: 0524.62.33.60
 Jaridati1@gmail.com
 ■ مكتب وجدة: إقامة الزرقطوني الطابق الثاني
 شارع الزرقطوني
 الهاتف: 0536.69.09.03 - الفاكس: 0536.67.10.65

التحرير - الادارة - المالية - التوزيع -
 الاشتراكات - الاشهار
 33 رتبة الأمير عبد القادر - الدار البيضاء -
 الهاتف: 0522.62.15.02 خطوط مشتركة
 فاكس التحرير: 0522.62.28.10
 الترقيم الدولي: 0581030
 رقم الإيداع القانوني: 83 - 14
 المصنف: مطبعة دار النشر المغربية 13 - 5 رتبة الحذري
 توفيق عبد القادر - الدار البيضاء الهاتف: 0522.62.15.02
 قسم الاشهار: 44 شارع الجيش الملكي الطابق
 الثالث الدار البيضاء
 الهاتف: 0522.31.28.10 - الفاكس: 0522.31.00.62
 قسم الاشهار: 33 رتبة الأمير عبد القادر الدار البيضاء
 الهاتف: 0522.61.15.80 - الفاكس: 0522.61.94.00
 Jaridatipub@yahoo.fr

هيئة التحرير

- عبد النبي
 الموساوي
 - محمد رامي
 - جلال كندالي
 - محمد دهنون
 - العربي رياض
 - إدريس البعقلي
 - عماد عادل
 - حفظة الفارسي
 - خديجة مشغري
 - سهام القرشواوي
 - إبراهيم العماري
 - عبد العزيز
 - بلبودالي
 - عزيز الساطوري
 - محمد الطالب
 - المصطفى
 - الإدريسي
 - عبد الصمد
 - الكباص

الموقع الإلكتروني:
 www.alittihad.press.ma
 البريد الإلكتروني: Jaridati1@gmail.com
 التمن: 4 دراهم
 AL ITTIHAD ALICHTIRAKI
 BELGIQUE ET FRANCE PRIX 0,37 EURO


الاتحاد
 جريدة يومية
 مدير النشر والتحرير
 عبد الحميد جماهري
 سعيد منتسب
 السكرتير العام للتحرير

25
سنة من
العهد الجديد

الاتحاد
الاشتراكي

الاتحاد الاشتراكي



25
سنة من
العهد الجديد

التمن : 4 دراهم